

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مجلد علمی عالی



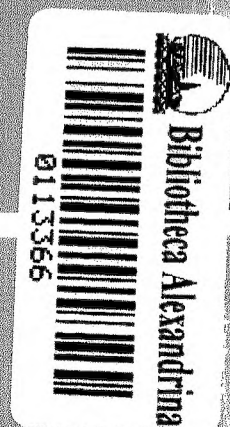
ذکریا الجماعی و سبائی

تحقیق

أحمد نجيب أحمد حمدي جمال الدين أمين مهنا

ناهد مصطفى مرزوق

إشراف وتقديم
دكتور عاصم الدسوقي



المركز الوثائقي والتاريخي لمصر المعاصرة

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

محمد على علوية

ذكريات اجتماعية وسياسية

تحقيق

احمد نجيب احمد حمدي جمال الدين امين مهنا

ناهد مصطفى مرزوق

اشراف وتقديم

دكتور عاصم الدسوقي



المركز المصري المعاصر للتاريخ والوثائق

١٩٨٨

الاخراج الفنى

سهير معطى

تصدير

عندما وضع مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر خطته لعام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ م تضمنت فيما تضمنت تحقيق ونشر مذكرات الزعماء السياسيين الذين لعبوا دورا على مسرح الحياة السياسية المصرية منذ مطلع القرن العشرين ، اعتمادا على المذكرات والأوراق الخاصة بهم والمودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة • وكانت الخطة تقتضى نشر مذكرات وأوراق كل من : مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، وعبد الرحمن قهemy ، ومحمد على علوية •

وقد استطاع المركز منذ ذلك التاريخ نشر الجزء الأول من أوراق محمد فريد عام ١٩٧٨ بعنوان « مذكراتى بعد الهجرة ١٩٠٤ - ١٩١٩ » ، والجزء الثانى منها بعنوان « المراسلات » عام ١٩٨٦ ، ومراسلات مصطفى كامل عام ١٩٨٢ وخطبه عام ١٩٧٤ ، ثم الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول عام ١٩٨٧ عن الفترة من عام ١٩٠٢ الى ١٩٠٨ •

ورغم ان مذكرات محمد على علوية قد أعدت للنشر بعد التحقيق والدراسة فى أواخر عام ١٩٨٠ الا انه لم يقدر لها النشر آنذاك لأسباب خارجة عن ارادة الباحثين بالمركز • فقد تعاقب على المركز ثلاث ادارات مختلفة لكل منها فلسفة خاصة ورؤية للعمل الأكاديمى نتج عنها اعادة ترتيب الأوراق وترتيب الأولويات ، فتقدمت مشروعات بحثية ، وتراجعت أخرى فتأخر صدور هذا العمل قرابة ست سنوات • ولو أن أحدا من شيعه محمد على علوية موجود على ساحة العمل السياسى فى مصر الآن ، لاتهم المركز بأنه يعادى الراحل الكريم ، ولقال ان حربا شرسة تشن ضده رغم مرور أكثر من ثلاثين عاما على وفاته وأكثر من خمسين عاما على خروجه من اطار العمل الحزبى فى مصر • والحق ان تأخير نشر المذكرات حتى هذا الوقت يؤكد مقولة عامة عند علماء السياسة والادارة مؤداها ان الادارة البيروقراطية تستطيع خلق الأهداف العليا اذا لم تكن على مستوى هذه الأهداف •

على أن تأخير نشر مذكرات علوية طوال هذه الفترة (منذ عام ١٩٨٠) خدم بطريق غير مباشر وجهة نظر استاذنا المرحوم الدكتور محمد أحمد أنيس الذي قال لى يوما ما خلال العمل بالمذكرات ، انه لا يصح نشر مذكرات علوية دون نشر مذكرات سعد زغلول نظرا لأن علوية اقام مذكراته على النيل من وطنية ونزاهة سعد زغلول والأفضل أن تنشر مذكراتهما معا حتى لا ينظر القارئ لسعد زغلول بعيون علوية .

وهذا يقودنا الى القول بان نشر مذكرات أى سياسى من السياسيين برمتها كما تركها ودون تحقيق ودراسة لا يقيد البحث عن الحقيقة ، اذ من السهل على القارئ العادى أن يقع فى أسر الشخصية المبهرة التى يقرأ أعمالها ، ويتصور أن كل أقوالها سديدة ، وأنها لم تنطق سوى الحكمة ، ولم تتصرف سوى العدل ، ولم تسلك الا سلوك العقلاء . وهذا غير صحيح لأن بعض الشخصيات تجعل من مذكراتها وقائع تبريرية لتصرفاتها ، الأمر الذى يفرض على الباحث الا ينزلها منزل القداسة من نفسه أو يتركها تسيطر على تفكيره وتوجه قيادته . والأفضل فى هذه الحالة أن تعامل المذكرات كأحد المصادر ، أى تخضع للمناقشة والتحليل والمقارنة وخاصة فى النقاط الخلاقية .

وإذا كان هذا هو حال المذكرات الخاصة للزعماء السياسيين فإن قراءتها بحثا عن الحقائق وتحقيق وقائعها لا تحتاج الى باحث متعاطف كما يرى البعض . ذلك أن هذا التعاطف سوف يحول صاحب المذكرات الى بطل معبود . وانما يحتاج الأمر الى باحث عقلانى يطرح وراء ظهره أى ميل عاطفى ، حبا أو كراهية ، للشخصية أو للفترة التاريخية منعا لتحكيم المعايير الأخلاقية فى التقييم ، ذلك أن وصف اتجاه ما بأنه خطأ أو وصم آخر بأنه صواب طبقا لمعايير الأخلاق سوف يجعل التقييم نسبيا فى النهاية وهذا ضد المعرفة العلمية . ولكن اذا نظرنا الى سياسة الزعيم فى ضوء الظروف الموضوعية السائدة ، وفى ضوء أبعاد عملية التحول التى تحدث داخل المجتمع ، وقارناه بالاتجاهات والسياسات المعاصرة له يصبح فى الامكان وضع سياسته فى الموضع الصحيح . ومن ناحية أخرى فان تقدير صاحب الاتجاه أيضا يكون فى تقدير البيئة التى ثبت منها وعاش فيها ولها وبهذا تتكامل النظرة الى حد ما .

على كل حال . . فان مذكرات محمد على علوية أصبحت الآن امام القارئ محققة تسبقها مقدمة دراسية عن شخصية علوية من خلال حياته السياسية وأعماله الفكرية للاستعانة بها على فهم المذكرات وصاحبها .

ويقتضى الواجب بالتنويه بالجهد الذى قام به المحققون فى جمع مادة التحقيق وصياغتها وهم الباحثون : أحمد نجيب أحمد حمدي ، وجمال مهنا ، وناهد مرزوق • كما يقتضى الواجب أيضا التنويه الى الجهد الذى قام به الباحثون : أحمد نجيب أحمد حمدي ومحمود زهدى ، وكمال أحمد محمود فى مطابقة صورة المذكرات على النسخة الاصلية المودعة بدار الوثائق حيث حملوا مشقة الصعود الى القلعة أياما مختلفة لضبط حروف الكلمات المتأكلة • كما لا يفوتنى تقديم الشكر الى السيدة / ملكة محمد حامد التى نقلت المذكرات على الآلة الكاتبة قبل العمل فى تحقيقها •

والله من وراء القصد ••

القاهرة فى مارس ١٩٨٧

د • عاصم الدسوقي



محمد علي طوينة

تقديم المذكرات :

ليس من المعروف على وجه الدقة متى أملى محمد على علوبة ذكرياته على كاتبتها محمد عبد الهادي ؟ ، الموظف بجمعية التقريب بين المذاهب . ولكن هناك إشارة بهذه الذكريات تفيد أنها أملت خلال عامي ١٩٥٤ / ١٩٥٥ . فعندما يشير علوبة الى زواجه يقول أنه « زواجا موفقا مضى عليه الآن أكثر من خمسين سنة اذ عقد العقد في ١٠ مارس ١٩٠٤ (١) » . وعندما يشير الى التعليم في مصر يقول أن نسبة المتعلمين بلغت ٣٠٪ في عام ١٩٥٥ (٢) ولما كان محمد على علوبة قد توفى في عام ١٩٥٦ (٢٥ مارس) فهذا يعني أنه أملى هذه الذكريات قبيل وفاته بوقت قليل . ولاشك أن املاء الذكريات في مرحلة متأخرة من العمر يفرض أسلوبا معيناً في التعامل معها .

لقد أطلق علوبة على ما أملاه من صفحات « ذكريات اجتماعية وسياسية » ، فهي بهذا « ذكريات » وليست مذكرات (٣) ، وهي اجتماعية لأنها تتناول جانباً من الحياة الاجتماعية في مصر في فترة حياة صاحبها ، وسياسية لأن السياسة المصرية موضوعها الرئيسي منذ تكون الوفد المصري في عام ١٩١٨ . « وذكريات » هي أنسب تسمية لما أملاه علوبة فقد تم تسجيلها بعد وقوع الأحداث المعنية بفترة طويلة ، وخاصة تلك المتعلقة بتشكيل الوفد المصري ، والخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن .

(١) المذكرات ، ص ٤٥ .

(٢) المذكرات ، ص ٧٩ .

(٣) انظر مقدمتنا التحليلية للمذكرات محمد فريد التي نشرها مركز وثائق وتاريخ

مصر المعاصر ١٩٧٨ .

وعندما يكتب السياسى ذكرياته بعد فترة طويلة من الزمن فالكتابة هنا تصبح نوعا من التأليف التاريخى الذى يقوم على التحليل ويخضع للمناقشة واختلاف وجهات النظر . ولو أن كل سياسى عنى بتسجيل يومياته عن الحدث عقب وقوعه مباشرة لكان هذا أفضل وأكثر فائدة للمعالجة التاريخية . أما الكتابة بعد ابتعاد العهد وهدوء الأطراف المتصارعة ، تعتمد على إجهاد الذاكرة لاستخراج ما قد يكون قد استقر فيها من معلومات وتفصيلات ومن ثم فمن المتوقع وجود بعض الثغرات وإهمال بعض النقاط عن عمد أو سهو .

وذكريات علوية من ذلك الطراز فيماعد الفترة من ٢٥ يوليه ١٩٢٠ الى ١٩ يناير ١٩٢١ التى كتبها على شكل يوميات ، وهى فترة مفاوضات الوفد مع اللورد ملنر بانجلترا . وقد أوضح أنه ينقل من « مذكراته » ما يخص موضوع المفاوضات . ومن السهل التشكيك فى أن هذه اليوميات قد كتبت بالشكل المتعارف عليه لليومية ، أى يوما بيوم مع الحدث نفسه حيث نلاحظ ما يلى :

— أنه فى يومياته عن ٥ سبتمبر ١٩٢٠ يظهر استياءه من سعد زغلول من حيث علاقته بعدلى ، وفكرة المفاوضة قائلا أن سعدا طعن عدلى فى « وطنيته وكرامته » ، ويعقب قائلا « سيأتى تفصيل ذلك » (٤) . وليس من المعقول أن الحدث اليومى يسجل بهذه الطريقة .

— فى نفس تلك اليومية (٥ سبتمبر ١٩٢٠) يقول أن سعدا أرسل خطابا سوريا الى أعضاء الوفد فى مصر وهم مصطفى النحاس وحافظ عفيفى وويصا واصف ويخبرهم أنه (يخالف ما جاء بنداؤه العلنى للشعب) ، وهو النداء المرسل من فيشى ، وأنه يعتبر المشروع المعروض حماية (٥) . الخ ، ثم يقول أن هذا الخطاب السرى (لم يكن له من تأثير فان الأعضاء الثلاثة — وكانوا من أشد أنصاره — عرضوا مشروع ملنر الأخير بإخلاص كما سمعنا) (٦) ويلاحظ هذا من اختلاف صيغة الخطاب المرسل منهم الى سعد بتاريخ ٢ يناير ١٩٢١ والمكتوب فى صفحة ٢٤٥ من المذكرات . والغريب فى هذا الأمر أن الملاحظة السابقة كتبت قبل أن يصل الوفد الرباعى (محمد محمود ، عبد اللطيف المكياتى ، لطفى السيد ، على ماهر) الى مصر لينضم الى الأعضاء الثلاثة المشار اليهم لعرض مشروع ملنر .

(٤) المذكرات ، ص ٢١٨ .

(٥) المذكرات ، ص ١١٦ .

(٦) نفسه ، ص ٢١٨ .

لأنه يذكر في يومية ٧ سبتمبر ١٩٢٠ « وصل مندوبو الوفد الأربعة الى الاسكندرية فقبلوا أحسن استقبال » .

– في يومية ٧ سبتمبر تلك يقول أن مندوبى الوفد الأربعة قبلوا أحسن استقبال وتكونت لجنة للحفاوة بهم برئاسة « المرحوم » أحمد يحيى باشا . فكيف يتحقق ذلك .

– تحت يوميات ١٣ نوفمبر ١٩٢٠ يقول أن هذا « اليوم عيد تكوين الوفد وقد مضى على تأليفه سنتان فاحتفلت به الأمة المصرية فى القاهرة وغيرها ، وكان من المحتفلين بهذا العيد فى القاهرة حسين رشدى والقى خطابا فى ذلك اليوم قال فيه – ٠٠٠ » . وهذا – فى رأينا – استباق للحوادث لأنه لا يمكن أن يسجل ماحدث بالقاهرة فى ذات اليوم وينقل نص الخطبة فى ضوء ظروف اتصالات ومواصلات الفترة .

– تحت يوميات ٨ يناير ١٩٢١ يشير الى أن جريدة الأخبار نشرت فى عددها الصادر اليوم (٨ يناير ١٩٢١) حديثا بين مندوبها فى باريس وبين سعد زغلول ٠٠ ثم يقول أن مندوب الأخبار هذا كتب « بعد ذلك بأشهر ، أى فى ٢١ يولييه ١٩٢١ أنه لم يأخذ حديثا فى ٨ يناير ١٩٢١ من سعد ٠٠ » هذا فضلا عن أن يومياته تلك تنتهى فى ١٩ يناير ١٩٢١ وليس عند شهر يوليو ١٩٢١ .

– تحت يوميات ٢١ أكتوبر ١٩٢٠ يشير الى تقرير كتبه عبد العزيز فهمى عن مشروع ملنر فى أكتوبر ١٩٢٠ ويقول أن التقرير « نشر نصه فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢ مارس ١٩٢١ » . وهذا أيضا استباق للحوادث وملاحقة للأخبار يتتافى مع صيغة اليوميات .

يضاف الى ذلك أن أسلوب هذه اليوميات لا يختلف عن أسلوب الذكريات ككل ، والمفترض أنها لابد وأن تختلف لأن المذكرات كتبت فى منتصف الخمسينات بينما اليوميات – كما هو ثابت – سجلت فى مطلع العشرينات من القرن .

فما هو وجه الخداع فى هذا الاختلاف ؟ هل يمكن القول بأن هذه خدعة من علوبة لو وصم سعد زغلول بما وصمه مبررا ذلك أنه ينقل عن مفكرته آنذاك ، وأنه لم يتأثر بالخلاف الذى نشب بين سعد وعدلى فيما بعد وبهذا يضفى أهمية خاصة على ما قاله ضد سعد خاصة وأن المذكرات كلها تقريبا تقوم على التقليل من شأن سعد زغلول . أو أنه وهو

ينقل عن مفكرته كان يضيف بعض العبارات ويعدل من الأخرى بما يخدم خطه في تشويه سعد والهجوم عليه • أو أنه وهو يملأ كاتب المذكرات من مفكرته كان يعلق ويشرح ، وكان الكاتب يسجل كل ما يملأ عليه دون تفرقة بين الخبر والتعليق عليه •

الحق أن القارئ يلمس هذا الاحساس الأخير من متابعة المذكرات • فالخطابات أو التقارير المرفوعة من الوزراء (عدلى يكن مثلا) الى السلطان بشأن المفاوضات أو بشأن تقديم الاستقالات ، والتي حرص علوية على تسجيلها بشكرياته ، تنتهى بعبارة « • وأنى • الخ » ولا يمكن بحال أن يختتم رئيس الوزراء أو أحد المسؤولين خطابا بهذا الشكل ، ولكن من السهل أن نفهم أن علوية وهو يملأ المذكرات كان يقول للكاتب عند مثل هذه النقاط • وأنى الى آخر العبارة المعروفة • فكان الكاتب يكتب ما يملأ عليه حرقيا فأثبت بهذا صدقه وأمانته وغفلته في أن واحد(٧) • ويبدو أن علوية لم يقرأ المذكرات بعد املائها ، ولو أنه فعل ذلك لتدارك مثل هذه الأمور ولصحح بعض الكلمات ، وأعاد كتابة ما سقط منها سهوا ، وهو ما يلمسه القارئ في مكانه من المذكرات دون جهد كبير •

أما الجانب السياسى في المذكرات فهو يتناول بالتحديد الفترة التي اشترك فيها علوية في الحركة الوطنية منذ انضمامه للحزب الوطنى ، ثم منذ تشكيل الوفد المصرى في ١٩١٨ وقيام ثورة ١٩١٩ ، والانشقاق بين أعضاء الوفد ، والظروف المرتبطة والمصاحبة لكل ذلك الى أن ترك هذا المجال في عام ١٩٣٤ وقبل توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وإن لم يمنعه ذلك من ابداء الرأى في المعاهدة •

ويذكر علوية أنه سجل هذا الجانب من حياته لأنها « نكريات ومشاهدات » اشترك فيها ، مبررا عدم الحاجة الى الحديث عن الوفد بعد وفاة سعد زغلول ، أو الحديث عن أعمال أية حكومة أخرى إلا ما كان له علاقة به(٨) ثم أنه يحكم القارئ في الخلاف الذى نشب بين سعد زغلول وعدلى يكن تاركا له ، أى القارئ ، أن يقرر « أسباب الشقاق وعلى من تقع مسئوليته ، فهو حر فيما يراه ويستنتجه من الحقائق التى بسطناها(٩)

(٧) انظر على سبيل المثال صفحات رقم ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٧ من

المذكرات •

(٨) المذكرات ، ص ٤٣٣ ، ٤٧١ •

(٩) نفسه ص ٤٧٢ •

وعلوية بهذا يريد أن يعطى للقارئ انطبعا بأنه قدم الحقيقة الموضوعية في أسباب هذه الخصومة السياسية . ولكنها حقيقة رياضية في نظرنا لأن النتائج المقدمة مشتقة من فرضيات وأسباب وضعها المؤلف اختيارا وبالتالي فهي متسقة وفقا للمنهج المستخدم . ولاشك أنه تجاهل أسبابا أخرى قد تكون في جانب خصوم عدلى . ولا يجب أن ننسى في هذا المجال أن علوية من غلاة المناصرين لعدلى في خصومته مع سعد حتى لكان مذكرات علوية تؤرخ لعدلى أكثر مما تؤرخ لصاحبها .

تحتوى المذكرات على كثير من الخطب والتقارير والبرقيات المتبادلة مع الجانب البريطانى والمرفوعة للمسئولين ، ومعظمها منشور بصحافة الفترة ، وهى تستغرق أكثر من ثلث اجمالى المذكرات (حوالى ٢٠٠ صفحة من اجمالى المذكرات وعددها ٥٣٢ صفحة) . ولقد أرفق علوية بالمذكرات ملحقا من كراستين بميزانية الوفد (ايرادات ومصروفات) عندما كان يباريس في الفترة من نوفمبر ١٩١٩ الى يناير ١٩٢١ باعتباره ، أى علوية ، امينا للصندوق آنذاك .

هاتان الكراستان مکتوبتان بخط يد علوية نفسه وليستا مملاتين مثل المذكرات . ويبدو أنه احتفظ لنفسه بهذه البيانات لاستخدامها عند اللزوم ، ربما لتبرئة ذمته اذا ما فكر أحد من خصومه في التشهير به . وكان واجب الوظيفة يقتضى تسليمها لرئاسة الوفد أو لمن تولى امانة الصندوق بعده خاصة وأنه ترك الوفد كلية ، فضلا عن الصفة الرسمية لهذه البيانات .

ومن هاتين الكراستين نعرف أن الموقف المالى كان يتلى في جلسات الوفد كل فترة معينة يصدق بعدها المجلس على ما جاء من بيانات ويكتب سعد زغلول بخطه موقعا تحت كل قائمة « . . تلى الحساب المبين أعلاه بجلسة الوفد المنعقدة بتاريخ (كذا) وتصدق عليه . » .

ولعل أهم ما يلفت النظر في بيان مصروفات الوفد اثناء وجوده بباريس ارسال برقية مستعجلة الى محمد محمود باشا في ٥ يناير ١٩٢٠ عندما كان موجودا بواشنطن يسعى للقضية المصرية . ومضمون هذه البرقية كما أورده علوية في كراسة المصروفات هو « . . . تكذيبا لما أشيع عن الوفد من أن معالى رئيسه قال بأن مصر تلجأ للقوة اذا لم تحصل على استقلالها بالطريق السلمى » . وفى هذا اللقاء مزيد من الضوء على موقف قيادات ثورة ١٩١٩ من العمل الثورى ضد الاحتلال البريطانى والتزامها

بصيغة التوكيل القائمة على السعى بالطرق السلمية المشروعة (١٠) .

وجدير بالذكر أن طاهر الطنحى نشر أجزاء من هذه المذكرات في المقدمة التى قدم بها كتاب محمد على علوية عن « فلسطين والضمير الانسانى » المنشور عام ١٩٦٤ ، والمعتقد انه اطلع على المذكرات ونقل منها فقرات معينة وان لم يذكر ذلك صراحة ، ولكنه يقول على سبيل المثال في صفحة رقم ١٠ وما بعدها عن اشتغال علوية بالمحامة امام المحاكم الشرعية ، ان ثمة حادثا جعله يبتعد عن هذه المحاكم فيقول « ٠٠ حدثنى (يقصد علوية) عن هذا الحادث وعن حالة المحامة والقضاء وقتئذ حديثا طريفا اترك له رحمه الله أن يرويهِ كما حدثنى به ٠٠ » ثم يذكر نفس العبارات بنصها عن هذا الموضوع كما ورد بالمذكرات مما يؤكد اطلاع الطنحى عليها واستخدامها ، لأنه لا يعقل أن يحدث تطابق بهذا الشكل . ثم انه يضيف من عندياته عبارات لم يذكرها علوية نفسه في مذكراته . وهى اضافات يبدو أنها متعمدة في مواقع معينة خاصة بالنشاط السياسى وتعطى لعلوية دورا معيناً . فمثلا يقول عن علوية انه زار مع محمد فريد تركيا واجتمع برجال الحكومة وأعضاء مجلس المبعوثان عام ١٩٠٩ سعيا لاعطاء مصر حقوقها الدستورية (ص ١٩) بينما مذكرات علوية (ص ٥٦) لا تشير الى هذا السعى ، لأن الزيارة كانت بقصد مشاركة الأتراك بعودة الدستور ، وقد ذكرها محمد فريد في مذكراته (ص ٢٠) بهذا المعنى أيضا . والأغرب من ذلك ان علوية نفسه في كتابه « فلسطين والضمير الانسانى » الذى قدم له الطنحى يذكر هذا الموقف (ص ٩٩) كما ورد عند محمد فريد في مذكراته .

وعلى هذا فليس من المفهوم الغرض الحقيقى من وراء الاضافات التى أوردها الطنحى .

أما حياة محمد على علوية السياسية فيمكن تقسيمها الى مرحلتين الأولى : وتتمثل فى العمل السياسى الحزبى من خلال عضويته بالحزب الوطنى ، ثم الوفد ، ثم الأحرار الدستوريين . وتبدأ هذه المرحلة بانضمامه للحزب الوطنى تحت زعامة محمد فريد وتنتهى فى عام ١٩٣٤ باستقالته

(١٠) انظر تحليلا لذلك فى كتابنا « ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، الفصل الرابع » .

من سكرتارية حزب الأحرار الدستوريين(١١) .

والثانية : تتمثل في شغل المناصب الحكومية بعيدا عن الأطر الحزبية .
وتبدأ هذه المرحلة في عام ١٩٣٦ بتعيينه وزيرا للمعارف في وزارة على ماهر ، وتنتهى في يناير ١٩٥٠ باستقالته من وزارة الخارجية كسفير فوق العادة ومفوض لدى حكومة باكستان . ويلاحظ ان هذه المناصب الرسمية التي تولاهما علوية كانت في وزارات الأقلية(١٢) .

ويذكر علوية انه استقال من هذا المنصب الأخير (سفير مصر بالباكستان) احتجاجا على وزارة المعارف ووزارة الخارجية لعدم تقدير جهوده في انشاء المدارس لتعليم اللغة العربية ببلاد الباكستان ، ورغبته في أن يتم ذلك على نفقة الحكومة المصرية . ويذكر أيضا انه بهذه الاستقالة « انقطعت صلتى بأى عمل حكومى كما انقطعت صلتى من قبل بأى حزب من الاحزاب »(١٣) وقد يكون هذا هو سبب الاستقالة ، وقد يكون السبب شيئا آخر اذا ما ربطنا بين الاستقالة وبين اعتقال الوفد الحكم في ١٢ يناير ١٩٥٠ وعدم رغبة علوية في التعاون مع الوفد ، أو عدم رغبة الوفد في التعاون معه . وهكذا أراد علوية أن ينال من الوفد ، خصمه القديم ، حتى في آخر أيامه . ذلك أنه ليس من المتصور أن وزير المعارف طه حسين في هذه الوزارة ، يقف ضد مطلب انتشار اللغة العربية بالباكستان وهو عميد الأدب العربى . وعلى كل حال هذه مسألة تحتاج الى التوثيق والاطلاع على مذكرة الاستقالة ، وموقف الوزارة . الخ ، مما ليس متاحا الآن .

F.O. 407, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937 (١١)

ويذكر طاهر طناسى انه امتثل الاحزاب والحزبية والتحزب في عام ١٩٣٦

ص ٢٣ .

(١٢) كانت هذه المناصب على النحو السالى وزير معارف (١٩٣٦/١/٣٠ - ١٩٣٦/٥/٩) بوزارة على ماهر ، وزير دولة للشئون البرلمانية (١٩٣٦/٨/١٨ - ١٩٤٠/٦/٢٧) بوزارة على ماهر ، وزير الأوقاف (١٩٤٦/١٢/٩ - ١٩٤٧/٣/٣) في وزارة النقراشى وقد استقال من هذا المنصب في ذلك التاريخ لأن الوزارة استمرت حتى ١٩٤٨/١٢/٢٨ تاريخ اغتيال النقراشى ، وزير مفوض من الدرجة الاولى (١٩٤٨/١٠/٢٨ الى ١٩٥٠/٢/٢٧) حيث تولى السفارة الملكية بالباكستان ثم سفيرا فوق العادة ومفوضا لدى حكومة الباكستان في ١٩٤٩/٨/٢٣) .

انظر ملف معاش محمد على علوية بدار المحفوظات المصرية تحت رقم

١٦١٤١ - ٤٠١٢ - ٢٨٣ - ٢ .

(١٣) المذكرات ، ص ٥١٢ .

وهناك مرحلة أخرى في حياة علوية متداخلة زمنيا مع المرحلتين السابقتين ، وهى تتمثل في اهتماماته ببعض القضايا العامة في مصر ، وقضايا العربوية والاسلام ، وقضية فلسطين على وجه الخصوص .

عندما كان وزيرا للأوقاف في عام ١٩٢٥ بذل نشاطا مكثفا لالغاء الوقف الأهلى ، فاثار بذلك الملك فؤاد الذى قيل له أن علوية يرمى بذلك الى حل الأوقاف الملكية(١٤) . كما أنه اعترض على نظام الخلافة مؤيدا في ذلك الشيخ على عبد الرازق ، وكانت وجهة نظره التى ابلغت للملك فؤاد « أن طلب الخلافة الاسلامية يؤدى الى تنازع ملوك المسلمين عليها وبالتالي يؤدى الى تقاطع الشعوب الاسلامية وهذا ليس بصالح المسلمين »(١٥) . ويبدو أن موقفه هذا يستند الى تصويره لدور رجال الدين في المجتمع الذين « يناصبون غالبا الفرد الحاكم ، وأن الأوقاف التى ينفق منها على رجال الدين من خيرات أو مرتبات كانت في يد الحاكم يتصرف فيها كما يشاء(١٦) » .

وله أيضا جهود تذكر فى مجال تقييد حق الطلاق وتعدد الزوجات(١٧) . ونشر اللغة العربية فى الباكستان (١٧م) فضلا عن اشتغاله بالمصاماة وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية .

ويمثل عام ١٩٢٩ منعطفا في اهتمامات علوية بالقضايا العربية الاسلامية ، حيث اهتم بقضية البراق الشريف بالقدس ، وحيث أصيبح عضوا مؤسساً للجنة التنفيذية للمؤتمر الاسلامى . وفى عام ١٩٣٣ سافر

(١٤) المذكرات ، ص ٤٨٢ . انظر أيضا
F.O. 407, Sir M. Lompson to Mr. Eden April 1937

(١٥) ويذكر لامبسون في تقريره السالف أن علوية استقال من وزارة الأوقاف (فى وزارة زيور ، مارس سبتمبر ١٩٢٥) مع زملائه الأحرار الدستوريين احتجاجا على طرد عبد الرزاق فهمى باشا وزير الحقانية لأنه بطلاً في فصل الشيخ على عبد الرازق من وظيفته بالقضاء الشرعى .

(١٦) المذكرات ، ص ٥٤ من تعليقه على حزب الاصلاح ورئيسة على يوسف كازمى .

(١٧) المذكرات ، ص ٤٦٩ ، ٥٠١ وذلك عندما كان عضوا بمجلس الشيوخ (١٩٣٦ - ١٩٤٧) . ومجلس النواب (١٩٢٦ - ١٩٢٨) (فى لجنة الحقانية ولجنة الأوقاف والمآهد الدينية ولجنة الشؤون الدستورية) .

(١٧م) المذكرات ، ص ٥٠٩ .

الى الهند ممثلا لهذه اللجنة(١٨) . وفي هذا المجال تولى علوية رئاسة جمعية الاتحاد العربى ، وجمعية الدراسات الاسلامية ، وجمعية اصلاح الأسرة ، وجمعية انقاذ الطفولة المشردة ، ولجنة البيان العربى ، وجمعية التقريب بين المذاهب وجمعية انقاذ فلسطين ، كما كان عضوا بالجمعية الخيرية الاسلامية(١٩) .

ورغم أن علوية يذكر أنه ابتعد عن الحياة الحزبية ، وكان هذا في ١٩٣٤ باستقالته من سكرتارية حزب الأحرار الدستوريين كما سبقت الإشارة ، إلا أن الوثائق البريطانية في عام ١٩٣٧ ترجح أن له صلة قوية بالحزب الوطنى وجمعية مصر الفتاة وبعض العناصر المتطرفة الأخرى(٢٠) .

ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الوثائق تجمع على نزاهته ، وذكائه وقدراته ، وسعة أفقه ، وحتى عندما وصفته بأنه « وطنى غيور » قالت « ولكنه مع ذلك عنصر طيب »(٢١) . وكان هناك تناقضا في عرف السياسة البريطانية بين أن يكون الانسان وطنيا غيورا وعنصرنا طيبا في نفس الوقت ، لأن التطرف قرين الوطنية من وجهة النظر البريطانية .

فيما يتعلق بالجانب السياسى من حياة علوية ، وهو موضوع المذكرات الأساسى ، فنحن نعرف منه أن حياته السياسية بدأت بدخوله الحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل « بقليل » ، أى تحت زعامة محمد فريد . ولا تكشف المذكرات الأسباب الموضوعية لهذا الانضمام خاصة وأن الحزب الوطنى لم يكن هو الحزب السياسى الوحيد في مصر آنذاك . فقد كان هناك حزب الأمة ، وحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية ،

F.O. 407, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937 (١٨)

(١٩) محمد على علوية ، فلسطين والصراع الانسانى . ص ٢٠ ، والمذكرات ، ص ٨٠ .

F.O. 407, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937 (٢٠)

F.O. 371, Vol. 1964/15252, Report from Ministry of Interior Advisor's Office : Note on the first elections for the Egyptian Legislative Assembly by Ronald Graham, Dec. 29, 1913; F.O. 407/301 Lord Llaoyd to Sir Austen Chamberlain, May 23, 1927; F.O. 407/452, Sir, Sir P. Lorain to Mr. A. Henderson, Jan .14, 1930; F.O. 407, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937. (٢١)

وأحزاب أخرى أقل شأنًا ، إلا إذا كانت أهداف الحزب الوطنى فى « جلاء المحتل جلاء كاملاً ناجزاً » (٢٢) هى التى شجعت علوية على الانضمام اليه . وقد يرجع من هذا أن علوية يصف حزب الأمة بأنه يرغب فى « النهوض بالشعب عن طريق التطور لا عن طريق الثورات » (٢٣) ، وأن حزب الإصلاح تألف « ليحافظ على مركز الخديو ضد تطرف رجال الحزب الوطنى الذين قطعوا صلتهم بالخديو بعد أن تم الائتلاف بينه وبين جورست » ، وأن جريدة الحزب قد « لان اسلوبها مع الانجليز بعد هذا الائتلاف » (٢٤) . ولا يذكر علوية شيئاً كثيراً عن نشاطه بالحزب الوطنى سوى سفره الى الآستانة عام ١٩٠٩ مع محمد فريد مشاركة للأتراك فى احتفالهم بعودة الدستور ، أو لقائه خطبة فى احتفال الحزب بأسبوط . ثم يشير بعد ذلك الى دخوله الجمعية التشريعية عام ١٩١٤ نائباً عن بندر أسبوط ، ووقوفه فى صف المعارضة مع سعد زغلول . كما أنه لم يشر الى كيفية خروجه من الحزب الوطنى . أو انتهاء صلاته به ، وحتى فى تعليقه على وفاة محمد فريد لم يذكر شيئاً عن علاقاته القديمة بالحزب (٢٥) ولكنه حتى مقابلة ١٢ نوفمبر ١٩١٨ المشهورة يذكر أنه عضو يمثل الحزب الوطنى فى الوفد الذى شكل عقب وضع صيغة التوكيل ومعه عبد اللطيف المكباتى (٢٦) .

ثم هو ينتقل بنا بعد ذلك الى الكلام عن العمود الفقري لهذه المذكرات وهو مقابلة ١٢ نوفمبر ١٩١٨ ، وأحداث ١٩١٩ ، والخلاف بين الأطراف المشاركة (عدلى وسعد) . الخ . وهو يشعرنا أنه فكر فى مثل هذه المقابلة كمواطن عادى ، فتأثر بمبادئه ولسن الأربعة عشر ، بادر بالاتصال بسعد زغلول فى ٨ نوفمبر ، وقابله فى ٩ نوفمبر قائلاً له أنه يتعين عمل شىء لمصلحة البلاد اعتماداً على مبادئه ولسن وذلك « بتكوين جمعية تسعى فى تحقيق ماتصبو اليه البلاد » (٢٧) . وأجابه سعد بأنه يتشاور مع بعض الزملاء فى نفس هذه الفكرة .

(٢٢) المذكرات ، ص ٥٦ . عن الأحزاب السياسية فى هذه الفترة انظر ، يرنان لبيب ، الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤ .

(٢٣) المذكرات ، ص ٥٥ .

(٢٤) نفسه ، ص ٥٤ .

(٢٥) نفسه ، ص ١٦٤ .

(٢٦) نفسه ، ص ١٠٤ .

(٢٧) المذكرات ، ص ٩٣ .

ومنذ البداية يشعر القارئ أن صاحب المذكرات يقف مع بعض الزملاء في نفس هذه الفكرة .

ومنذ البداية يشعر القارئ أن صاحب المذكرات يقف مع عدلى يكن ضد سعد زغلول على طول الخط ، فلم يحظ سعد منه بكلمة انصاف واحدة . لم يذكر ايجابياته وسلبياته ، والمسألة عنده اما ابيض واما اسود دون ظلال بين الجانبين ، وإن الناس عنده صنفان نبلاء الأصل وغير نبلاء .

ففى تعليقه على مقابلة ١٣ نوفمبر (بداية الوفد) يبدى إعجابه بأسلوب على شعراوى فى حديثه الى سير ريجنالدونجت وأنه يعد « رائعا وجديرا برجل وطنى شجاع دفعته شهامته ووطنيته الصداقة الى أن يواجه سير ونجت بما لم يقله سواه » . كما أبدى إعجابه بمنطق عبد العزيز عهمى القائم على «الحكمة والقانون باعتباره محاميا ويريد السماح بالسفر وعرض القضية فى الخارج » . وعلى العكس من ذلك ، أبدى نفورا من أسلوب سعد زغلول لأن سعدا أبدى استعداده لأن يكون لانجلترا ، احتلالى قناة السويس عند الاقتضاء » ، والدخول فى محادثة مع انجلترا وتقديم ، ماتستلزمه المحادثة من الجنود « (١٨) . وعلوية يعتبر هذا تقريظا من جانب سعد فى حق البلاد . والتكلم فى امور خطيرة دون الاتفاق عليها مسبقا مع زملائه . ولو ان علوية كتب هذه الذكريات على شكل يوميات مع الحدث أولا بأول ما كان قال ذلك ، ولو صف سعد زغلول بالحكمة على أساس أن سعدا لوح لبريطانيا بالمصالح التى تجعلها تتمسك باحتلال مصر وهى اهمية قناة السويس فى طريق المواصلات الى الهند ، درة التاج البريطانى . وهذا فى العرف السياسى نوع من التكتيك والمرونة فى مواجهة الخصم القوى . الخ . ولا ننسى ان معاهدة التحالف قد وقعت بعد ذلك بسنوات (١٩٣٦) وتضمنت مثل هذا « التنازل » بصورة أو بأخرى . ولكن علوية كتب ما كتب بعد الخلاف الذى نشب بين عدلى وسعد ، وانضمام علوية الى جانب عدلى وولائه له . وهنا تكمن خطورة « الذكريات » المتأثرة بالذات أكثر من الموضوع .

ونحن نستطيع أن نفهم أسبابا للخلاف الذى نشب داخل الوفد ، ومن ثم الانشقاق ، حين يذكر علوية حوارا دار يوما ما بين سعد زغلول وعلى شعراوى فى باريس ، وأن سعدا جرح شعراوى بقوله له « أنت فى الوفد لثروتك » وكان سعد قد طلب من شعراوى بعض المال ولكن شعراوى تردد

(٢٨) نفسه ، ص ١٠٤ وما بعدها .

في اجابة طلبه . ويقول علوية ان هذا الموقف أساء الى شعراوى كما أساء الى أصدقائه وهم محمد محمود ، وعبد العزيز فهمى ، ولطفى السيد وأن شعراوى ترك الوفد في باريس غاضبا لكرامته، وأن أصدقاءه ناصروه (٢٩) .

وإذا كان علوية يفسر بهذه الرواية الانشقاق داخل الوفد ، وتكوين حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد ، فإن هذه - في رأينا - ليست أسبابا مقنعة لحركة الأحداث عندما يكون الرأى أو الخلاف الشخصى سببا ، خاصة وأن هذا الخلاف لم يكن على المسألة الوطنية ، وإنما هو على أسلوب الحوار ولا يبعد أن تكون هناك أسباب جوهرية حول أسلوب عمل الوفد في معالجة المسألة الوطنية ، وتعارض بعض المصالح . الخ ، وكان الحوار بين الطريئين (سعد وشعراوى) بهذا الشكل تعبيرا عنها . وإذا كان أصدقاء شعراوى ناصروه في هذا الموقف ، وتركوا باريس غاضبين ، وهم هناك من أجل قضية وطنية ، فهم ليسوا توارا ، وليسوا موضوعين في خصومتهم .

وانطلاقا من نفس المفهوم ، يرجع علوية الخلاف داخل الوفد الى نزوع سعد زغلول نحو الزعامة الشخصية على حساب القضية المصرية ويدلل على ذلك بقوله ان اللورد ملنر أكد أنه سوف يسمع ملاحظات الوفد فقط تمهيدا للمفاوضة الرسمية « وليس للوفد أن يتعاقد وإنما التعاقد يكون بين وزارتين رسميتين » . وهنا - كما يقول علوية - أسقط في يد سعد وأدرك أن المعاهدة اذا وقعت فسوف توقع بدونه ومن ثم تمسك بأنه وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس وفد الأمة المصرية ، وأعلن « أنه سيحارب كل شخص مهما كان مركزه يفاوض ليوقع » (٣٠) .

ويوميات علوية عن فترة المفاوضات مع ملنر ابتداء من ٢٥ يولية ١٩٢٠ وحتى ١٩ يناير ١٩٢١ ، تدور تقريبا حول اثبات تشبث سعد بالزعامة ، وبأن المفاوضات يجب أن تكون به ، وأنه هو الذى يجب أن يوقع المعاهدة . ويعرب علوية عن دهشته ازاء تمسك سعد بهذا الموقف رغم علمه ، أى سعد بصعوبة تحقيق ذلك لأن السلطان أحمد فؤاد لم يكن يرغب في أن يولى سعد رئاسة الوزارة حتى يكون على رأس المفاوضات . وهذا الموقف يفسر لعلوية افتعال سعد زغلول الخلافات ووضع العقبات أمام طريق المفاوضة حيث كان يرفض ما يقبله المفاوضون ، ويقبل ما كانوا يرفضون ، ويظهر لهم أنه يوافقهم ، ويصرح في الخارج أنه ليس كذلك .

(٢٩) المذكرات ، ص ١٦٦ - ١٧٠ .

(٣٠) نفسه ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

وزعامة سعد هذه لم تكن مقبولة من جانب علوية ، أو من جانب الجماعة التأسيسية للوفد . وتفسير ذلك عند علوية ، أن هناك فرقا بين الجماعة التأسيسية للوفد (ثمانية أو سبعة) التي رتبت مقابلة ١٣ نوفمبر وقامت بصياغة التوكيل ، وبين من انضم الى الوفد بعد ذلك مثل مصطفى النحاس وحافظ عفيفي . وهو دائما يشير الى أن المنضمين (الصف الثاني بتعبير عصرى) هم الذين سيطروا على الوفد وعلى رئيسه سعد زغلول لأنهم « اتباع » ، بينما المؤسسون الأنداد لا يعاملون سعدا الا معاملة اللند . وكانت هذه المعاملة تقريبا غير مقبولة من جانب سعد .

وهذا استمرار للتفسير الشخصى ، الذى اتبعه علوية ، واهمال للعوامل الأساسية فى حركة الأحداث . فكما سبقت الإشارة ، لابد أن تكون هذه ظواهر أو عوارض تعكس الخلاف الحقيقى حول طبيعة المفاوضات والتنازلات التى لم يشر اليها علوية . أما اذا قبلنا تفسير علوية للانشقاق داخل الوفد ، أى أنه خلاف شخصى ، أو بسبب تثبيت سعد بالزعامة ، فهذا يثبت من ناحية أخرى أن الأحزاب المصرية ، أو على الأقل حزب الأحرار الدستوريين ، قامت على أساس نزعات شخصية .

وعلوية يرى أن زعامة سعد ومكانته بين الأمة لم يكن لها ما يبررها . فهو يقول أن سعدا كان أول المنهزمين فى العمل الوطنى عقب اعتراف الرئيس ولسن بالحماية على مصر فقد قال سعد ، كما يذكر علوية ، « أنه لا أمل لنا فى شيء وأن واجبنا قد انحصر فى تنظيم هزيمتنا وأن علينا أن نرجع الى مصر متفرقين بعد أن نعمل هنا على تنظيم الهزيمة حتى لا تقع علينا مسئولية القتل (٣١) » . وفى النهاية لا يعترف علوية بأن سعد زغلول من مؤسسى الوفد عندما يقول أن مؤسسى الوفد وأصدقائهم فكروا فى تأليف حزب (الأحرار الدستوريين) يسعى فى تحقيق الحياة الدستورية الصحيحة (٣٢) .

ومحاولة استئنار سعد بالزعامة أمر وارد لدى أى باحث ، ولكن من الصعب أن يكون ذلك سببا واحدا يفسر الانشقاق الا وسط قوم كل منهم يبحث عن زعامة لنفسه . وعندما يركز علوية على هذا فهو يريد أن يوضح أن سعدا خرج عن الترتيب المتفق عليه بشأن تشكيل وفد رسمى حكومى يرأسه عدلى يكن وحسين رشدى ، ووفد آخر شعبى يرأسه سعد

(٣١) المذكرات ، ص ٣٦١ - ٣٧٢ .

(٣٢) نفسه ، ص ٣٤٢ .

على أن يعتمد الوفد الحكومى على ضغط الوفد الشعبى فى المفاوضة (٣٣) .
وهذا التوضيح من جانب علوية - اذا صح - يبدد غموض الصراع بين
عدلى وسعد حول الزعامة .

على هذ المنوال تسير ذكريات محمد على علوية من حيث توجيه
النقد واللوم لأسلوب سعد زغلول وأحيانا لشخصه ، والافاضة فى بيان
محاسن وعظمة عدلى يكن ، حتى لكان القارئ يشعر أن علوية يؤرخ
لعدلى أكثر من تسجيله لذكرياته الشخصية والسياسية كما سبقت
الإشارة .

ورغم أنه خرج من الحياة السياسية باستقالته من سكرتارية حزب
الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٤ ، إلا أنه استعاد نشاطه السياسى ومواقفه
القديمة تجاه الوفد الذى تزعم القوى السياسية لإبرام معاهدة ١٩٣٦ مع
بريطانيا . فقد نقد المعاهدة برمتها (٣٤) ، موضحا أن مشروع ملنر ١٩٢٠
ومشروع مفاوضات ١٩٣٠ ، أفضل بكثير من معاهدة ١٩٣٦ فيما يتعلق
بالجانب العسكرى ووضع السودان ، وهذا بخلاف القيود المفروضة فى
حالة قيام الحرب . وهو يربط فى ذكاء بين تسليم وفد المفاوضات المصرى
بالقيود السياسية والعسكرية مقابل إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وكيف أن
الجانب البريطانى « قد لمح هذه الرغبة وقدرها فسعى فى ادخال مسألة
الامتيازات فى موضوع المعاهدة حتى يتسنى له بذلك حمل الجانب المصرى
على قبول ما لم يكن يقبله من أمر الاحتلال على حساب الأمل فى إلغاء
الامتيازات » (٣٥) . وفى الوقت الذى كان تأييد المعاهدة والترويج لها هو
البضاعة السائدة ، وقف علوية ضد هذه المعاهدة - سواء من واقع
كراهيته للوفد أو بدافع الوطنية البحتة - معلنا أن المعاهدة لم تقدم غير
الوعود ، وأن التزامات مصر فيها واضحة ، وحقوقها غامضة ، وهى فوق
ذلك « تبرير للاحتلال وتثبيت له وتسخير مصر فى السودان لمصلحة
الاستعمار » (٣٦) .

(٣٣) نفسه ، ص ١٠٩ .

(٣٤) محمد على علوية ، بحث فى المعاهدة . ويذكر المؤلف أن هذا الكتيب أصله
حطبة منع من العائنا بالاسكندرية يوم ١٩ أكتوبر ١٩٣٦ . وقد قامت لجنة تسمى
« للجنة القومية للاستقلال التام » بطبع هذه الحطبة فى ١٤/١٠/١٩٣٦ وتوزيعها بهذا
الترويج لرفض مشروع المعاهدة عند عرضه على البرلمان . وقد وصفت اللجنة فى
مقدمة الكتيب علوية بأنه « الوطنى الصادق » .

(٣٥) محمد على علوية ، بحث فى المعاهدة ، ص ٤٤ . انظر تحليلا لذلك فى كتابنا
كبار ملاك الأراضي ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤/١٩٥٢ ، الفصل الرابع .
(٣٦) محمد على علوية ، بحث فى المعاهدة . ص ٥١ - ٥٢ .

إذا تركنا الجانب السياسى فى حياة علوية الى الجانب الفكرى ، وسوف نلمس أن علوية مفكر من الطراز الموسوعى الذى شهدته مصر خلال النصف الأول من القرن الحالى ، صاحب الرأى فى مجالات مختلفة ، ويصعب تصنيفه تصنيفا حادا تبعا لمنهج معين • ورغم هذا فمن الممكن القول أنه فى مجموعته مفكر اسلامى ، فمن الاسلام يستمد رؤياه لكثير من القضايا باستثناء بعض المسائل التى نظر اليها نظرة وضعية • وفى الصفحات التالية محاولة للتعرف على محمد على علوية مفكرا من خلال كتاباته فى مجالات مختلفة •

لم يوافق علوية على شكل الديمقراطية اليونانية كما حددها أرسطو ، لأنها فى نظره ديموقراطية محلية ، الحرية فيها مكتولة للأحرار اليونانيين دون غيرهم ، وليست ديموقراطية انسانية بالمعنى الذى يجب أن تفهم به اليوم (٣٧) • والحركة الديمقراطية التى قامت فى أوروبا الحديثة ابتداء من الماجنا كارتا عام ١٢١٥ بإنجلترا ، وكتابات روسو (العقد الاجتماعى) ، ومونتسكيو (روح الشرائع) • الخ تندرج فى نظره علوية تحت الديمقراطية المحلية أيضا (٣٨) •

ولكننا لا نعرف على وجه الدقة ماذا يقصد بالديموقراطية الانسانية • يبدو أنها تعنى النظم التى تمنع الاسترقاق ، والتفاضل بين الجناس والألوان والمذاهب والعناصر ، وتقوم على مساعدة الضعفاء ، والنهوض بهم فى سبيل الحضارة والمدنية (٣٩) • وقد تكون فكرة السلام العالمى ، التى دعا اليها كيلوج بريان رئيس الوزراء الفرنسى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى لتحقيق سلام عالمى باتفاق أوروبى ، أو تلك التى نودى بها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، قريبة من معنى الديمقراطية عند علوية • ولكن مما أضعف من هذه المحاولات فى نظره ، أنها كانت تقوم على التغنى بالديموقراطية والدين وبارادة الله وبالعادل الانسانى فى أيام المحن والشدائد فقط (٤٠) •

(٣٧) محمد على ملوبه ، الاسلام والديموقراطية • ص ١٣ • عندما كان ملوبه نائبا سيرا مصر فى باكستان طلب اليه بعض الاصدقاء ، ومنهم الأستاذ حليم مدير جامعة السند ان يكتب كلمه فى موضوع الديمقراطية فى الاسلام فرحب ملوبه بهذا الامر لأن « باكستان تعمل على وضع دستورها وقوانينها على المبادئ الديمقراطية التى سبق والعواهد الاسلامة وروح الدين الحنيف » • وقد نشرت لجنة البيان العربى هذه الكلمة عام ١٩٥٠ ق كتبت بعنوان « الاسلام والديموقراطية » •

(٣٨) ملوبه ، الاسلام والديموقراطية ، ص ١٥ •

(٣٩) نفسه ، ص ٢١ •

(٤٠) نفسه ، ص ١٦ •

وهو لا يربط بالضرورة بين الديمقراطية والجمهورية كما ذهب مونتسكيو،
فثمة بلاد ملكية أكثر ديموقراطية من بعض الجمهوريات . ويرى علوبة
مثلا ، أن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية يتمتع بسلطة أقوى
من سلطة ملك إنجلترا حيث أن الوزراء مسئولون أمامه لا أمام البرلمان ،
بخلاف الحال في إنجلترا . والمهم عنده أن يكون الشعب مصدر السلطات
بغض النظر عن أن تكون السلطة العليا ممثلة في ملك أو في رئيس
جمهورية(٤١) .

ومع أن الديمقراطية المحلية مرفوضة من جانب علوبة ، كما سبق
الإشارة ، إلا أنه يرى في استقرارها واستمرارها وسيلة لتهيئة الشعب
لادراك واجباته ، والارتقاء عن مستوى التفكير الذاتي ، وتأسيس
التشريعات الصادرة من البرلمان . وفي هذا التطور تأمين للأمة من الفساد
والرشوة والمحاباة واستغلال النفوذ ، ومساعدتها على الرقي « بالتطور
الهاديء الثابت ، وليس بالعنف والثورات التي تهدم دون أن تبني »(٤٢) .
وهو بهذه الكلمات الأخيرة يضع يدنا على مفتاح هام في شخصيته وتكوينه،
وهو أنه ضد العنف الثوري وأنه مع التدرج والاعتدال . فهل في هذا ما
يفسر اتخاذه جانب المعتدلين في انشقاقات ثورة ١٩١٩ على نحو ما هو
معروف ؟

ويعد أن يبدى علوبة رأيه في الديمقراطية اليونانية والنظم المتأثرة
بها ، يشير إلى الاسلام وما أتى به من نظم ودستور للحكم والتعامل .
وينتهي إلى أن « الاسلام أوجد ديموقراطية عالمية » ، ونفذهما بين الجماعة
عندما ساوى بين الأشراف والأرقاء ، وبين أفراد الجنس البشري . وهذا
في رأيه مخالف لمضمون الديمقراطية المحلية(٤٣) .

إذا انتقلنا من معنى الديمقراطية عند علوبة إلى تفسيره للتاريخ
فسوف نلاحظ أن له تصورا خاصا لحركة التاريخ يصعب وضعه في إطار
أحدى النظريات المعتمدة حتى الآن أن لم يكن يختلف معها كلية . وهو في
هذا قد يكون مبدعا حاول وضع نظرية لم تساعد الظروف على استكمالها،
وقد لا يكون كذلك . ويبدو أنه توصل إلى هذا التفسير انطلاقا من دراسته

(٤١) علوبة ، الاسلام والديمقراطية ، ص ١٨ .

(٤٢) نفسه ، ص ١٦ .

(٤٣) نفسه ، ص ٣٢ .

للمسألة الفلسطينية من حيث علاقة اليهود بفلسطين • فهو يقول (٤٤) • • لأن دين اليهود يحضهم على امتلاك الأراضي من الفرات الى النيل ، ولأنهم قلة مشتتة في الأرض ، رأوا تكوين هيئة سرية عالمية لتحقيق أغراضهم • والماسونية ، هي تلك الهيئة التي تكونت تحت شعار الاخاء الانساني ، وليس الاخاء الديني أو الوطني كما يتصور علوية ، الذي يضيف أن الماسونية تقضى على العقيدة الدينية عندما تربط بين الدين وبين التأخر ، وهي وراء مبدأ « الأديان أفيون الشعوب » •

ويقول علوية انه لا يمكن تحديد تاريخ قيام الماسونية تحديدا قاطعا ، ولكن من المؤكد لديه أنها قامت من زمن بعيد ، وأن أغراضها كانت ولاتزال ضد المسيحيين أولا ، ثم ضد العالم أجمع • ثم يذكر دون اقامة دليل أو برهان ، أن بعض المشتغلين بالسياسة العالمية رأوا وجود ارتباط وثيق بين أعمال الماسونية العالمية ، وبين الثورات المتتالية التي قامت في فرنسا ١٨٤٨ ، ١٨٧١ ، وفي البرتغال ١٩٠٥ ، وفي تركيا ١٩٠٨ ، وفي الصين ١٩١١ ، وفي روسيا ١٩١٧ ، وفي المجر والمانيا ١٩١٨ ، وفي اسبانيا ١٩٣٦ (٤٥) •

وهكذا فجميع الثورات التحريرية التي قامت في العالم ، سواء اكانت اشتراكية أو غير اشتراكية ، وفقا لهذا المنهج ، قامت بتأثير الماسونية أو الصهيونية • وفي هذا اسقاط لعوامل الثورات بالمعنى المفهوم • بل ان الحرب العالمية الأولى والثانية ، في رأيه ، لا تخرجان عن كونهما تدابير الماسونية العالمية (٤٦) •

والأغرب من هذا ، أن نصوص معاهدة فرساي التي أنهت الحرب العالمية الأولى ، كما يقول علوية ، تم التوصل اليها قبل ابرامها بوقت طويل عن طريق « •• مفاوضات خافية على الرأي العام •• » ، أجريت في مؤتمرات ماسونية مثل المؤتمر السري المشهور الذي عقدته الجمعيات السرية للحلفاء والدول المحايدة بمحفل الشرق الأعظم بباريس في أيام ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، يونية ١٩١٧ (٤٧) • أما الحرب العالمية الثانية، فقد قامت بفضل « الدهاء الماسوني » ، الذي نتج عنه تحالف الشيوعية الشرقية

(٤٤) علوية ، فلسطين والصير الانساني • ص ٧٨
 (٤٥) علوية ، فلسطين والضمير الانساني ، ص ٨٢
 (٤٦) نفسه .
 (٤٧) نفسه ، ص ١٢٦ - ١٢٧ •

مع الرأسمالية الغربية وتخاصم المسيحيين واقتتالهم» (٤٨) .

ويذكر علوية أن غرض الماسونية النهائي من تلك التدابير «الجهنمية» هو القاء العالم في جحيم مستعرق يقضى عليه ، ويقوم على انقاضه نظام تهدف اليه الماسونية اليهودية بقيام دولة عالمية صهيونية أساسها الذهب والفتن والاضطرابات» (٤٩) .

إذا صح هذا التحليل ، فهل لنا أن نتساءل عن كيفية إقامة هذه الدولة العالمية والصهيونية بعد تدمير العالم ، ولنا أن نتساءل أيضا ، لقد كان محمد فريد عضوا بالمحفل الماسوني (٥٠) وكان علوية صديقه فهل هذا يعني أن نشاط محمد فريد في الحركة الوطنية كان تنفيذا لتعليمات ماسونية . وهل اشتراك علوية نفسه في ثورة ١٩١٩ تدبير ماسوني ؟ ونتيجة لهذا التفسير الديني أو الطائفي ، أو الأسطوري للتاريخ عند علوية ، نجده يبدى عجبه وأسفه في نفس الوقت من تعاطف المسيحيين البريطانيين مع اليهود في مسألة تصريح بالفور فيقول : « لليهود أن يفكروا كما يشاءون ، وأن يحاولوا اغتصاب ما يريدون . لكن البلاء الأعظم أن يتواطأ المسيحيون من السياسة البريطانيين مع الصهيونية» (٥١) .

على أساس هذا التفسير ، عالج علوية المسألة الفلسطينية . ومن الملاحظ أنه ارتبط بهذا التفسير منذ اتصاله بالمسألة وتعرفه عليها . ولقد بدأ اتصاله بفلسطين عام ١٩٣٠ حين اشترك في اللجنة التي تشكلت بمعرفة عصبة الأمم للفصل في النزاع الذي نشب بين العرب واليهود على مكان « البراق » الملاصق للمسجد الأقصى (٥٢) . ومنذ هذا التاريخ واتصاله بالمسألة ينمو في خط متصاعد لخدمة وجهة النظر الإسلامية أو العربية الإسلامية كما هو وارد أحيانا . وفي العام التالي (ديسمبر ١٩٣١) ، أسسهم في إقامة المؤتمر العالمي بالقدس . ولما تقرر إقامة جامعة عربية بالقدس أسوة بالجامعة اليهودية ، وذلك تنفيذا لقرارات أحد المؤتمرات العربية بالقدس سافر علوية مع السيد محمد أمين الحسيني ، مفتي فلسطين ، الى بغداد لتكوين لجان تجمع تبرعات مالية لفلسطين ، كما سافر الى كراتشي (١٥ مايو ١٩٣٣) ليكون لجانا من مسلمي الهند لنفس

(٤٨) نفسه ، ص ١٣٥ .

(٤٩) نفسه ، ص ٨٢ .

(٥٠) انظر مذكرات محمد فريد ، ص ٣٥ .

(٥١) علويه ، فلسطين والصميم الانساني ، ص ١١٦ .

(٥٢) نفسه ، ص ٣٠٧ .

الغرض(٥٣) . وأهم المؤتمرات التي أسهم في عقدها فيما بعد هي : مؤتمر بلودان بسورية (١٩٣٧) ، والمؤتمر البرلمانى العالمى للبلاد العربية والاسلامية (١٩٣٨) ، وتكوين « هيئة وادى النيل العليا لانقاذ فلسطين » في أعقاب حرب ١٩٤٨(٥٤) .

ومن الطريف أن نشير الى أن علوبة دخل في حوار (١٩٣٨) مع يوسف قطاوى باشا ، رئيس الطائفة الاسرائيلية في مصر ، حول موقف يهود مصر مما يجرى في فلسطين . وكان علوبة قد عقد اجتماعا بمنزله بمصر الجديدة حضره عدد كبير من أعضاء البرلمان المصرى (مجلس النواب والشيوخ) لهذا الشأن وعلى أثر هذا الاجتماع أرسل قطاوى خطابا الى علوبة يقول فيه أن « ٠٠ الطائفة اليهودية في مصر تضم أجناسا مختلفة لا تجمعهم الا الرغبة في تنظيم أعمالهم الثقافية والخيرية ، ومن ثم يبتعد بهم قادتهم المسئولون عن المناقشات السياسية . أما اليهود المصريون ، كما يقول قطاوى ، فإنهم ٠٠ كمواطنين منظمين يرون أنه لا يمكنهم القيام بواجباتهم نحو وطنهم على الوجه الأكمل الا بالسير مع الحكومة للمصلحة العامة في كل مسألة سياسية خارجية ثم يضيف أن جميع يهود مصر باختلاف جنسياتهم يتمنون التوصل الى تفاهم قلبى وأخوى يقضى على الحالة العصبية القائمة(٥٥) .

ويبدو أن علوبة قد أدرك أن يوسف قطاوى في قوله أن الواجب الوطنى لليهود المصريين يتمثل في السير مع الحكومة في السياسة الخارجية إنما يستند الى ادراك قطاوى عدم ايجابية الحكومة المصرية تجاه ما يحدث في فلسطين آنذاك ، ومن هنا أكد علوبة في رده على قطاوى أن « ٠٠ للأمة وجودا بجانب الحكومة ، فاذا كانت الحكومة لاعتبارات لا تخفى عليكم مضطرة الى شيء من التحفظ فان الأمة ليست مضطرة اليه » . كما أكد أن الروابط التي تربط المصريين بعرب فلسطين تتجاوز « رابطة الجوار » الى رابطة « القرابة » التي ترتكز على وحدة المثل العليا والتقاليد ، واللغة في ظل الاسلام(٥٦) . وفي هذا الصدد نشرت

{٥٣} نفسه ، ص ١١٩ ، ١٢٠ .

{٥٤} نفسه .

{٥٥} المعظم في ١٩٣٨/٧/١ .

{٥٦} نفسه .

المقطم رأيا لأحد اليهود المصريين^(٥٧) ، يؤكد على الانتماء العربى الكامل كعامل وحدة بين سكان فلسطين على اختلاف الأديان ، ويعترض على الصهيونية ، ويطالب « ٠٠ بالعمل على أن يعيش الجميع اخوة متحابين كما كانوا من قبل » ٠

وقد ظل علوية محافظا على هذا التصور ازاء المسألة الفلسطينية ، مخلصا في تأييد حق العرب ضد اليهود والعرب عنده هم اهل البلاد، الأصليون من الكنعانيين ومن عاش معهم تحت حكم الامبراطوريات المختلفة الذين كانوا وثنيين ثم مسيحيين ثم مسلمين ومسيحيين ٠ كل ما هنالك أن العرب مكثوا في فلسطين نحو اربعة عشر قرنا من الزمان ، وأن فلسطين كانت ، قبل فتح العرب ٦٣٦ م ، خاضعة للرومان ، ثم لبيزنطة نحو ٥٠٠ سنة ٠ وكانت قبل الرومان خاضعة من قديم لمملكة آشور ثم بابل ثم الفرس ثم اليونان ثم للبطالة ٠ وهؤلاء السكان هم الذين شردوا وأصبحوا لاجئين في السنين الأخيرة ٠ أما اليهود عند علوية أيضا فهم هؤلاء (الأغراب) الذين دخلوا فلسطين ولم تكن لهم صلة بها سوى انهم « ٠٠ اغاروا عليها في الماضي البعيد وحكموها قهرا فترة قصيرة »^(٥٨) ٠

وعلوية لا يترك المسألة بدون حل ٠ والحل عنده ينطلق من حقولة أن « خلق دولة اسرائيل وضع شان » ، واستمرار وجودها يعنى استمرار اعتدائها على جاراتها ساخرة بقرارات هيئة الأمم المتحدة ، ومطمئنة الى رضا الدول الاستعمارية ٠ وعلى هذا فالحل الوحيد هو « ٠٠ ارجاع اليهود الى اوطانهم أو توزيعهم في الأقطار المختلفة » ، وبشرط أن يكونوا مواطنين مخلصين في هذه الدول ٠ ويقول علوية أيضا أنه « ٠٠ لا يصح أن يقال أن اسرائيل امر واقع لا يجوز ازالته ، فان اسرائيل وليدة جريمة ونتيجة مؤامرات أثمة »^(٥٩) ٠

ولما كانت الدعوة الى الوحدة العربية مثار مناقشة بين المثقفين في

(٥٧) كان زكى عيسى المحامى اليهودى المصرى قد ارسل خطابا الى علوية في ١٩٢٨/٧/٤ ويشير الى عموص رساله يوسه ، قطاوى ٠ وقد نشرت المقطم الرد في ١٩٢٨/٧/١١ ٠

(٥٨) علوية ، فلسطين والصبر الاسانى ٠ ص ٥٥ ، ٥٦ ٠

(٥٩) نفسه ، ص ١٩٥ ، ١٩٦ ٠ ويذكر الطاحى (ص ٢٤) الذى قدم لهذا الكتاب ان علوية طبع الكتاب في البداية طعاب محدودة اهداها الى رؤساء الدول العربية والاسلامية ورجال السياسة ، وكان الرئيس جمال عبد الناصر ضمن هؤلاء ، فالى اى مدى تأثر مد الناصر برؤى علوية في علاجه للمسألة الفلسطينية ٠

مصر وخارج مصر منذ مطلع الأربعينات ، وخاصة بعد تصريح أنتوني ايدن في ١٩٤١ (٦٠) ، فقد أدلى علوية برأيه في هذه المسألة عندما نشر كتابه «مبادئ في السياسة المصرية» عام ١٩٤٢ . ويلفت النظر في رؤية علوية ، أنه اعتمد النظرية الألمانية في القومية ، وهى النظرية التى ترى في اللغة الواحدة المقوم الأساسى في بناء القومية (٦١) . يقول علوية أن العرب أمة واحدة ، ويؤلفون عدة شعوب ودول ، لكنهم يتكلمون لغة واحدة هى اللغة العربية . وأن كثيرا من علماء الاجتماع اتفقوا على أن عناصر الجنس البشرى متداخلة ، ومقياس العنصر الواحد لا يمكن تحقيقه الا باللغة التى توحد طرق الفهم ، كما وحدت وسائل الثقافة والعبادات والتقاليد والاحساس بحيث أصبحت عند سائر الناس ، أصل العنصر وعلامته المميزة (٦٢) . ثم يقول بعد ذلك ، أن الحركات القومية تريد أن « . . تحقق الحق بتوحيد كل مجموعة من الأمم التى ترجع الى عنصر واحد ، أى الى لغة واحدة ، لتتألف منها كتلة واحدة على النهوض بالانسانية » (٦٣) . ثم يختتم دراسته بقوله أن الشعوب العربية أولى بالعمل على تأليف « كتلة » واحدة منها حيث قد اجتمع لها من أسباب الامتزاج فوق رابطة اللغة . روابط أخرى . والمسألة عند علوية بعد ذلك ليست البحث في أسباب وعوامل « الامتزاج » أو « الرابطة » العربية ، ولكنها الكيفية التى يتم بها هذا « الامتزاج » الذى يسميه بعضهم حلفا عربيا أو جامعة عربية أو مملكة عربية أو جامعة اسلامية . . (٦٤) .

ومع ان علوية استعرض مقومات الوحدة العربية بين الشعوب العربية من وحدة اللغة والأصل والدين الاسلامى بالنسبة الى الغالبية بطريقة توحى بأنه من انصارها ، الا أنه رفض قيام الدولة العربية الواحدة تحت لواء واحد سواء اكانت مملكة أو امبراطورية ، وأعلن أن مشروعا من هذا النوع « كان من تفكير الأزمنة الغابرة » ، وأنه مقتنع بعدم إمكان تحقيقه اقتناعه بأن « ضرره أكثر من نفعه بل لا نفع فيه على الاطلاق » .

(٦٠) حول موقف الحركات السياسية من فكرة الوحدة العربية في مصر في الاربعينات انظر كتابنا عن « مصر في الحرب العالمية الثانية » الفصل الرابع ، طارق الشربى ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .

(٦١) لرصد من التفاصيل عن النظرية القومية ، انظر ساطع الحصرى ، ما هى العروبة .

- ٦٢) علوية ، مبادئ في السياسة المصرية . ص ٣١٣ .
- ٦٣) نفسه .
- ٦٤) علوية ، مبادئ في السياسة المصرية . ص ٣١٤ .

والغريب أنه يرجع عدم امكانية تحقيق الوحدة الى أنها تتعارض مع استقلال وسيادة كل دولة (١٥) وهو بهذا ينسى أن الوحدات التي تحققت في العالم قامت على أساس التنازل عن استقلال الجزء في سبيل الكل في اطار واحد سواء تم هذا بالتراضي أو بالقوة . ولو أن علوية قدم أسبابا موضوعية غير فقدان الاستقلال والسيادة ، تتصل باختلاف النظم الاقتصادية والسياسية . الخ ، لكان أكثر واقعية . إذ كيف ينادى بالوحدة ويتشبهت بما يقابلها من استقلال وسيادة الجزء على حساب الكل . وهو يرى أن التمسك بالدولة الواحدة بهذا المعنى يخلق أسبابا « للشقاق والنزاع بين تلك الأمم بدلا من توثيق عرا المودة والاخاء فيما بينها »

وتفاديا لذلك يكتفى بتحقيق (تضامن بين الشعوب العربية وتعاون في المجالات الثقافية والتجارية والصناعية والدفاع بشرط عدم المساس باستقلال كل دولة عربية سياسيا أو جغرافيا ، ونموذج هذا التضامن عنده هو ما بين إنجلترا والبلاد الناطقة باللغة الانجليزية أو بلاد الامبراطورية البريطانية كاستراليا ونيوزيلنده ، وكندا وجنوب أفريقيا (١٦) وهذا خلط واضح بين نظام الكومنولث Commenwelth وبين نظام الوحدات القومية كما عرفت الشعوب نظريا وواقعيا .

ويبدو أن علوية يستثنى مصر من حركة الوحدة بمفهومه ، لأنه يطلب لها الزعامة « على الأمم العربية والاسلامية » ومقومات هذه الزعامة تتمثل في الموقع الجغرافي وكثرة السكان والثروات الطبيعية والثقافية ، وهي زعامة « يطلبها لها الجميع » (١٧) .

وهن الصعب التوفيق بين مفهوم الزعامة ، وما يتطلبه من سيادة وتفوق على الجميع بدرجة أو بأخرى ، وبين حرص علوية على عدم المساس باستقلال وسيادة أى بلد عربى أو اسلامى . ما هو مجال هذه الزعامة إذن (١٨) ؟

أما نظرته الى علاقة مصر بالسودان فتختلف عن هذا التصور . وهى نظرة مستمدة مما كان يطلق عليه « حقوق » مصر في السودان منذ

(١٥) نفسه .

(١٦) نفسه ، ص ٣١٥ .

(١٧) طولة ، مبادئ في السياسة المصرية . ص ٣١٢ .

(١٨) انظر افكار مشابهة (مصر فوق الجميع) التى ظهرت في مطلع الأربعينات في

كتابنا « مصر في الحرب العالمية الثانية » ، الفصل الرابع .

دحاها محمد على في مطلع القرن التاسع عشر . ومن المعروف أن هذه الحقوق « كانت تشكل محورا أساسيا في سياسة مصر الخارجية وعلاقاتها مع بريطانيا (اتفاقية ١٨٩٩) ، كما كانت جزءا جوهريا في مبادئ الأحزاب السياسية في مصر وخاصة الحزب الوطني . كما نشأت حول تلقيب ملك مصر بلقب « ملك مصر والسودان » كثير من المشكلات مع الادارة البريطانية في مصر(٦٩) .

وحين وضع دستور ١٩٢٣ ، كانت لجنة وضع المبادئ العامة (١٩٢٢) تناقش علاقة مصر بالسودان بين تبعية السودان لمصر أو فصله عنها . وقد اقترح علوية ، وكان عضوا باللجنة ، أن ينص في الدستور « على ان السودان جزء من مصر ونظام الحكم فيه يقرر بقانون » ، مشيرا الى وجوب تقرير حقوق مصر على السودان بطريقة ايجابية اساسية ، وان تظهر اللجنة بوضوح رغبتها في ذلك . فلما سأله رئيس اللجنة (حسين رشدي) عن مكان مثل هذا النص من الدستور ، أجاب علوية بأنه عند « بيان اجزاء المملكة المصرية » لأن هذا من شأن الدساتير كما حدث بالنسبة لدستور مملكة رومانيا(٧٠) .

وقد اقترب علوية من المشكلة الاجتماعية في مصر كما انتهت اليها في مطلع الأربعينات . وقد حاول ، كغيره من المعاصرين ، أن يجد لها حلا عبر عنه في كتابه « مبادئ في السياسة المصرية » الذي صدر في عام ١٩٤٢(٧١) . وقد أدرك علوية المشكلة في ابعادها الاقتصادية ومدى خطورتها على تطور النظام الاقتصادي الاجتماعي ، ومن هنا حرصه على ابداء الرأي واقتراح الحلول . وقد كان علوية في اقتراحاته اصلاحيا ، يعمل على ترميم النظام القائم في حدود ، شديد الخوف والحذر من هبوب رياح التغيير في ثوب الاشتراكية ، موزعا بين القيم الدينية الخالدة والقيم العلمانية من حيث التوصل الى الحلول المناسبة ، معجبا الى حد كبير

(٦٩) راجع هذه المشكلات أثناء اعداد دستور ١٩٢٣ وما بعده .

(٧٠) محاضر لجنة وضع المبادئ العامة . جلسة رقم ١٢ في ٦ مايو ١٩٢٢ .

(٧١) ذكر علوية ان هدفه من نشر هذا الكتاب ان « يكون توجيها في حياتنا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية » وهو يؤمن تماما بكل المبادئ والآراء التي أوردها لأنه يعتقد سلامتها وفائدتها . ويعول أيضا انه اذا كان في بعض هذه المبادئ ، كمبادئ الغروض واصلاح الوقف ، « ما يسبب عن بعض الافهام فلا ذنب على هذه المبادئ .. وسيأتي يوم ترى فيه الأمة ان ما نحس بتطرفه من بعض هذه المبادئ ان هو الا غاية في الاعتدال » . ص ١٢ .

بالنموذج اليابانى التوسعى فى التطور والى حد ما بالنموذج الالمانى والايطالى (الفاشى) القائم على فكرة المجال الحيوى فى رؤية المشكلة الاجتماعية . وأكثر من هذا فهو يعالج المشكلات من نتائجها دون النظر الى الأسباب . وهو فى هذا كله أمين مع تكوينه الثقافى ، متسق مع تكوينه الاجتماعى ، مخلص لطبقة أصحاب رؤوس الأموال التى ينحدر منها وخاصة فى جناحها الزراعى .

وتتلخص المشكلة الاجتماعية عنده فى هبوط متوسط دخل الفرد فى مصر سنة بعد أخرى فهو ٢١ جنيها فى عام ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، بينما أصبح فى عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ تسعة جنيها فقط وأن نصيب الفرد من الأرض الزراعية لن يزيد عن نصف فدان بافتراض استصلاح كل الأراضى البور وذلك نظرا لازدياد عدد السكان بالنسبة لمساحة الأرض . ومن هنا لابد من العمل على حل المشكلة « واتقاء الاضطرابات الاجتماعية والمذاهب الهدامة التى يدفع اليها هذا الواقع المروع » (٧٢) ولقد دعا علوية الى « النهوض العام والاصلاح القومى دون تشجيع النظريات التى تناقض الأوضاع الطبقيّة والتى خلقت نزاع الطبقات وعداوتها المستمرة » (٧٣) .

وعدم التناسب بين السكان ومساحة الأرض لا يشكل مشكلة بالنسبة لمصر عند علوية اذا ما أخذ بفكرة « المجال الاقتصادى » ، أو « المجال الحيوى » . وهى تقوم على أساس الإبقاء على زيادة النسل والاحتفاظ بنقاء العنصر كاملا ثم « البحث عن مجال يتسع له ويضمن الحصول على المواد الأولية وفتح أسواق التجارة مساعدة للرقى الصناعى » تماما كما فعلت كل من ايطاليا وألمانيا واليابان التى « بسطت سلطانها بجهود جبارة على كوريا ومنشوريا » . أما المجال الحيوى الذى يطلبه علوية لمصر بهذا المعنى فهو السودان ذلك المجال الذى ليس لمصر « سواء منذ القدم » . وحتى لا يتهم الرجل بأنه استعمارى نازى فى وقت تحالفت فيه الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية ضد الفاشية يقول مستدركا أن المسألة بعيدة عن ان تكون « فتحا » أو تطرفا فى الوطنية أو مجارة « لعواطف شاردة » أى « محاكاة » لأساليب الغير وإنما « هى ضرورة من ضرورات حياتنا » . وحدة مصر والسودان ، (٧٤) .

(٧٢) علوية ، مبادئ فى السياسة المصرية ، ص ٢١ ، انظر رابطة بن الظواهر الاجتماعية (العلم والجهل ، الفقر والعنى ، الصحة والمرضى) والحالة الاقتصادية ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٧٣) علوية ، مبادئ فى السياسة المصرية . ص ١١٤ .

(٧٤) نفسه ، ص ٢٧ ، ٢٩ .

وهو لا يرى في تحديد الملكية الزراعية طريقة مثلى في حل مشكلات مصر الاقتصادية . وبالتالي فهو يعترض أشد الاعتراض على الذين ينادون بذلك في الصحف والكتب والمحاضرات العامة . والغريب أن اعتراضه مبنى على أن مصر « ديموقراطية » ، ومن ثم يتعين المحافظة على « حرية الفرد ومجال نشاطه وتفكيره » ، والاستعاضة عن توزيع الأرض بالاشراف على الصناعة والتجارة « اشراقا أبويا حكيما » كما فعلت اليابان ، ودون تقييد الاتجاه للملكية الأرض . فإذا أخفقت الحكومة في تشجيع الناس نحو الاستثمار الصناعى والتجارى لدرجة اليأس ؟ أصبح من المعقول الاتجاه الى تحديد الملكية الزراعية حتى تجبر الناس على الاتجاه نحو الأعمال الصناعية والتجارية (٧٥) . ومن ناحية أخرى لا يمانع من توزيع الأراضي البور ، التى تملكها الدولة ، بعد استصلاحها وتوزيعها على صغار الفلاحين ، واعطاء بعضها لشركات مصرية بحتة . وفي هذا توفير الأراضي للفلاح وتمكين له من تربية الماشية وزراعة البرسيم والغلل حتى يحصل على « غذاء كامل يليق بأنسان يعمل » (٧٦) .

ولقد دعا علوبة الى انشاء بنوك ومصارف وطنية بدلا من الأجنبية كعلاج للأزمة الاقتصادية . ولكنه ووجه بمشكلة تكييف الفائدة ، وهل هى في حكم الربا أم لا . وقد ناقش المسألة من باب الاجتهاد قائلا ان الفقهاء وان اختلفوا في تعريف الربا ، اهو الأضعاف المضاعفة لرأس المال أم هو كل زيادة عليه قلت أم كثرت ، قد أجمعوا على قاعدة شرعية لا جدال فيها وهى أن الضرورات تبيح المحظورات . . ويضيف أن دين الله يسر يسائر كل زمان ومكان . من هنا فإذا كان المسلمون أمام حائنين ، أن يتعاملوا بالفوائد أو يهلكوا ، كان الواجب الدينى والوطنى يجعلنا نعتقد أن التعامل بالفوائد ضرورة يبررها الدين وتحض عليها الوطنية الصادقة (٧٧) .

على أن رأى علوبة في الربا والفائدة أقدم من هذا التاريخ (١٩٤٢) ، فقد سبق أن دعا في عام ١٩١١ (٧٨) الى تأسيس مصرف أهلى ، واتهم

(٧٥) نفسه ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(٧٦) علوبة ، مبادئ في السياسة المصرية . ص ٩٢ ، ٩٥ .

[٧٧] نفسه ، ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٧٨) في عام ١٩١١ عقد المؤتمر المصرى الاول بهليوبوليس (٢٩ أبريل - ٤ مايو ١٩١١) لبحث ما كان يعرف « بمطالب الاقطار » في غصون أزمة العتة الطائفية المعروفة آنذاك . وقد قدم علوبة ، الذى كان في مقدمة العاملين لعقد هذا المؤتمر ، بحثا بعنوان « الربا العاشر : تأثيره في الحالة الاقتصادية والإحلاق والأمن العام » =

معارضى الفكرة بأنهم حجر عثرة أمام نهضة البلاد ، وقال مناديا : قوا! إن يقفون عثرة أمام نهوضنا إن حكومتنا وهى حكومة اسلامية ، قررت التعامل بالعائدة « المعتدلة » فى قوانينها الرسمية ، وأن شيخ الاسلام فى دولة الخلافة (يقصد تركيا) أفتى مسلمى البوسنة بإنشاء مصارف شرعية وأن خليفة المسلمين أباح ذلك فى معاملة الدولة وأفراد الرعية ، وأن « أمة الفرس وهى أشد الأمم احتفاظا بدينها أباحت لهذه الضرورة إنشاء مصرف للدولة » (٧٩) .

لقد كن علوية واعيا الى أن عدم حل الضائقة الاقتصادية يولد السخط عند الفقراء على الأغنياء ، وفى هذا تكون الفرصة مواتية لعلمير « الاشتراكيين بل الفوضويين العدميين » (٨٠) وفى النهاية يرى علوية أن حل المشكلة الاجتماعية فى مصر لن يتأتى إلا برفع المستوى المادى عن طريق انماء الزروة العامة ، والتوسع فى مشروعات الأعمال الحرة لاستيعاب العمالة المتزايدة فى المدن والقرى ، ورفع المستوى الأدبى فى نفس الوقت عن طريق نشر قيم « الكرامة » التى تدفع الشعب لتجنب التسول والتعبد والحفاء (٨١) .

وابطلنا من تصوره للمشكلة الاجتماعية أكد أن البلاد فى حاجة الى التوجيه الصالح الذى يبعدها عن مبادئ الصراع الطبقي . ولهذا ست نادى بوجود حزبين كبيرين فقط فى مصر متفقين على مبدىء قوة عامة لامناص من اقرارها ، ولا يجوز لمواطن انكارها ، ومختلفين فى مبدىء أو مسائل ثانوية ، لكل فريق وجهة نظر تخالف الفريق الآخر . وهذه المبادئ الثانوية فى رايه ، تقوم عليها معارك المؤسسات النيابية . وهو فى هذا يرفض تعدد الأحزاب « حتى لا تتعدد الصراعات الشخصية » . ومن الواضح أن نموذجه فى هذا هو الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا (٨٢) .

وقد أعطى نمادج من التعامل بالربا فى دائرة أسبوط وما حاورها ، مركزا على دور مرابى القرى الذين يستغلون سائغة الفلاح . ويدو أنه يريد القول أن المراس هم من عبر المسلمين بدليل هذه العبارة « لم يقتصر ملك الربا على الثناس وسطاء الفلاحين بل كاد يلتهم الطبقة المفكرة من المسلمين وهم رهوة الأمة وعدتها عند الشدائد » .

(٧٩) علوية ، الربا الفاحش : « تأثيره فى الحالة الاقتصادية والأخلاق والأمن العام » مجموعة أعمال المؤتمر المصرى الأول المعقد بيلوبوليس ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤ مايو ١٩١١ .

(٨٠) ١٠٠

(٨١) علوية ، مبادئ فى السياسة المصرية . ص ٢٣١ .

(٨٢) نفسه ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

ذكريات اجتماعية وسياسية

القسم الأول

نشأتي

حدثني أبي - طيب الله ثراه - أن جده لأبيه ، واسمه محمد ، عرسى من أهل الحجاز ، ينتمى الى قبيلة هناك اسمها قبيلة حسام الدين ، وأنه هاجر الى مصر ، ويغلب ان يكون ابحر من جده الى القصير ثم اتجه شمالا الى مديرية جرجا واستوطن بلدة جهينة نسبة الى قبيلة جهينة العرب الاقحاح ويقيم فيها بطن من قبيلة حسام الدين . ولا أدري أن كان رزق فيها بجدي أو أنه أتى به معه من الحجاز ، ولكنى عرفت أن جدي - وكان يطلق عليه اسم السيد محمد الجهيني - نزح الى منفوط وفيها رزق بأبي ثم انتقل الى أسيوط ، ولا علم لى بمثوى الجد وان كان يغلب على ظني أنه دفن في منفوط .

أما أبي فقد عاش منذ طفولته في أسيوط ، وحفظ القرآن وتلقى عن بعض شيوخها العلوم الدينية وكان آخرهم المرحوم الشيخ على الطويجي ، ثم مارس فن الخط في المجالس الملقاة حتى حسن خطه وكان ملما بقواعد اللغة كلها (١) بحسن التعبير يستشهد بآيات من القرآن الكريم ويتمثل بشعر بعض الشعراء . وفي أسيوط تزوج بوالدتي ، وأبوها من أسرة سلام وأمها من أسرة من الأشراف تدعى بأسرة الصلاحى يلبس بعض أفرادها عمامة خضراء . وقد عرض على أحد هؤلاء - وأنا في مدرسة الحقوق - أن أثبت نسبى كشريف ، وأضاف أن لديه حجة شرعية بالنسب وما على الا ان أثبت

(١) شوقا .

فيها اسمى ، قرفضت ذلك موضحا له ان هذا النظام - نظام الأنساب - فاسد وان الناس عند الله سواسية لا يتميزون الا بأعمالهم وان الشرف في اعتقادي لا يكون بالنسب وانما يكون بالعمل الصالح .

تقدم أبى فى معلوماته وحسن تعبيره وجودة خطه وتوظف فى الحكومة ثم أصبح رئيسا لكتاب مجلس مديرية المنيا - وهو يماثل محكمة المنيا الابتدائية الحالية . وكان المرحوم حسن الشريعى (بك) رئيسا لهذا المجلس . وولدت أنا بالمنيا فى حى يسمى «درب الشجرة» لايزال اسمه باقيا كما سمعت . وبعد ستة أشهر من ولادتي نقل المرحوم حسن الشريعى الى أسيوط رئيسا لمجلس استئناف وجه قبلى وكان هذا المجلس بمثابة محكمة استئناف لجميع قضايا الوجه القبلى من الجيزة الى أسوان . واختار حسن الشريعى (باشا) والدى رئيسا لكتاب هذا المجلس العالى ، فانتظنا الى أسيوط ، وظل فى منصبه هذا مدة رئاسة الشريعى ومن خلفه ، الى أن ترك خدمة الحكومة واشتغل بالأعمال الحرة من زراعية وصناعية وأصبح من أعيان بندر أسيوط ومن أعضاء مجالسها المحلية والحسبية وأنعم عليه بالرتبة الثالثة .

وكننت وأنا فى الكتاب أذهب أحيانا الى المجلس لانتظر أبى وأتبعه الى البيت ، وعلقت بذهنى صورة لم يمحها الزمن ، وقد لاحظت أن والدى كان يذهب أحيانا الى حجرة كبيرة تضم رؤساء الأقلام والكتبة والتلاميذ الذين يتمرنون على أعمال للتفتيش عليهم أو للاستعلام عن مسألة ما ، فوجد مرة تلميذا من هؤلاء ترك عمله وظل يداعب بعض زملائه ، فأخذه أبى من فورهِ الى مركز المديرية - وكان قريبا - وهناك طلب معاقبته بالضرب فمد وضرب بالعصا على قدميه ، ويظهر ان الضرب كان اجراء عاديا حتى ان هذا الشخص ظل يلوذ بوالدى بعد تركهما خدمة الحكومة والغاء المجالس القديمة ، وانتهى أمره بأن أصبح وكىلا لمكتبى فى أسيوط بعد ان غدوت محاميا، وكان يذكرنى دائما بتلك « العلقه » التى تلقاها من والدى أيام مجلس الاستئناف .

كيف بدأ تطلمي :

– في الكتاب –

ارسلنى أبى الى كتاب بمدينة أسيوط يقع فى سوق الخضر بجوار مسجد القاضى ، وكان عبارة عن حجرة واحدة فوق دكاكين ، يجلس بها الفقيه – المرحوم الشيخ محمد طه – والعريف ويكثف فيها الأطفال من مختلف الطبقات ومعهم بضع بنات فقيرات كفيفات يتعلمن تلاوة القرآن للتكسب بها . وكنا نخلع أحذيتنا ونضعها فى ركن لدى مدخل الكتاب . ونجلس على حصير متلاصقين والفقيه يمسك بيده غابة طويلة يقرع بها رأس أى طفل مشاغب ليلفته الى النظام فإذا لم يرتدع أو لم يحفظ اللوح المكلف بحفظه أمر بمدى فى الفلقة وضربه بالعصا على قدميه . وكنا نستعمل فى الكتابة الواحاً من الصفيح ثم ارتقينا وصرنا نكتب فى ألواح من الارتواز .

تعلمت الحروف الأبجدية ، ثم بدأت أحفظ قصار السور حتى إذا ختمت جزء «عم» نفخ والذى الفقيه بشيء من المال وكذلك كوفى عندما ختمت جزء «تبارك» ولم يكن لنا من عمل فى الكتاب سوى حفظ اللوح وكتابته وكنت أضيق ذرعاً بهذا العمل الملل الذى لا يدعو تمرين قرة العافظة . وكان هذا الطور من حياتنا طورياً مضنياً مرهقاً ليس فيه شيء من التيسير فى الكتابة ولا فى اكتساب معلومات فى الحساب أو غيره .

وزهدنى فى الكتاب ، فوق ذلك ، أن مدخله الخارجى كان مترباً تتلقانا فيه البراغيث وقت الشقاء وتعذبنا بلدغاتها طول مدة وجودنا فيه ، ولم يكن لدغات واحد أو عشرة أو عشرين وإنما كنت أجدها حين اكشف عنها كرات من براغيث لا حصر لعددها .

وكان إذا مات ميت وبدأ لأهله أن يحتفوا بجنائزته استأجروا أطفال الكتاب ليسيروا أمام نعشه يرتلون بعض محفوظات يعرفونها ، ولا أخفى اننى كنت أفرح أشد الفرح عندما كنت أسمع بموت ميت يتفق أهله مع الفقيه على تشييعه لأننا كنا نعطى من القراءة على أن الفقيه كان يأخذ لتشييع الجنائز أبناء الفقراء فقط ويترك أبناء الأعيان ، فلم اشترك لا أنا ولا أبناء عائلة خشبة مثلاً فى مثل هذا الأمر وإنما نرجع الى بيوتنا فرحين . .

وعندما ختمت سورة «يس» قدم والدى للفقيه مكافأة سخية ، وأبى يكتب بهذا بل اعتزم – من تلقاء نفسه أو بنصح من أصدقائه – أن يزفنى بالموسيقى ، وأحاط بى أترابى ونفر من أصدقاء والدى وأقاربى واجتازوا

الى القيسارية(٢) كلها ، وكلما مررنا بتاجر من الأصندقاء وقف مهللاً
مهنناً ، ولعل السبب في ذلك انى كنت وحيد أبوى - ولم يكن رزق بأخوتى
بعد - وللوحيد مكانة خاصة ورغبة في تكوينه تكويناً يرضى والديه
وأهله .

بقيت على هذه الحال اعانى حفظ القرآن بلا تفهم الى أن ختمته بداية
وعيادة وعن لوالدى ان اتفقه في الدين واللغة فأرسلنى الى شيخه الذى
علمه النحو والصرف والتفسير المرحوم الشيخ على الطوبجى . ويلوح
ان أبى كان يؤهلنى للالتحاق بالأزهر وكانت هذه نزعة الكثيرين في ذلك
الوقت حتى أن احدى فريقاتى - وكانت زوجة لتاجر ثرى - تمنّت ان يهبها
الله أربعة أولاد لتلحقهم جميعاً بالأزهر الشريف كى يصبح أحدهم عالماً
حنفياً والثانى مالِكياً والثالث شافعيّاً والرابع حنبليّاً ، وذلك كان في رأبها
منتهى الكمال ، ولكن الله سبحانه رزقها بولدين درس أحدهما الطب في
انجلترا واشتغل طبيباً في الحكومة والثانى في مدرسة البوليس وغدا
ضابطاً كبيراً .

تتلذّث على الشيخ على الطوبجى ، فكنت أذهب الى منزله صباحاً
مع أربعة صبية آخرين ، ونتبعه بعد الظهر الى مسجد من مساجد أسيوط .
وكم كانت دهمشتى عظيمة والمى بالغاً حين وجدته يبدأ تعليمنا الأجرومية
بتدريس الاعراب مبتدئاً بسورة الفاتحة مستفتحاً بقوله : ان بسم الله
الرحمن الرحيم تقرأ على عشرة أوجه ٠٠ ثم يشفع هذا بدرس في التفسير
وكان يكلفنا نحن الخمسة جلب الماء من بئر زاوية مجاورة ورش فناء داره ،
وهكذا انحصرت أعمالنا نحن التلاميذ في الاجرومية والتفسير وجلب الماء
ورش فناء الدار . ومضى شهر وثان وثالث واغلظ الشيخ لنا القول ذات
يوم ، فلم أطق البقاء ، وذهبت الى أبى باكياً رافعاً علم العصيان والثورة
قائلاً انى غير قادر على الاستمرار في هذا التعليم ، وانى أرغب في الالتحاق
بمدرسة أسيوط الابتدائية فهذا من روعى وكتب من فوره الى ناظر
المدرسة .

(٢) وجمعها قياسر ، السوق المسقوفة ، وأطلقت ايضاً على الحان أو الوكالة ،
اى البناء الذى يحوى على غرف ومخازن للتجار ، ويملؤه طاق للسكنى بارتفاع
دورين أو ثلاثة .

(د . سعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المالىكى في مصر والشام ، الطبعة
الاولى : دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٤٤١) .

في المدرسة الابتدائية

قبلت في السنة الأولى ولم يكن باقيا على الامتحان النهائي سوى ثلاثة أشهر ، وكانت السنة الدراسية هجرية تنتهى في شهر شعبان •
ولاحظت ان الضرب من وسائل التأديب في المدرسة أيضا فيخلع حذاء التلميذ ويضرب بالعصا على قدميه ، وكان مدرس اللغة العربية يسرف في ضرب بعض التلاميذ ، ولم انج من هذا الاضطهاد يوم شكنا طفل بأنى عاكسه فأمر معلم اللغة العربية بخلع حذاءى وطرحت أرضا وضربت على قمتى بالعصا ، تلك كانت أحوالنا في السنة الأولى ، وإبتداء من السنة الثانية منع ضرب التلاميذ •

اللغة العربية :

كانت اللغة في الكتاب أو المدرسة ثقيلة على نفوسنا ، يرى المعلم ان تقدير التلاميذ لقيمة علمه يزداد كلما صعب عليهم فهمه ، فيسرف في التعجيز ويوغل في التعقيد ، حتى أصبحت اللغة العربية مع الأسف أصعب العلوم وأثقلها على نفوسنا • فهل أن لنا ان نقبل على تيسير لغتنا كما فعل الغربيون بلغاتهم ، ونرغب التلاميذ فيها بشتى الوسائل من قصص جذابة ورسوم لطيفة وتعبيرات سهلة صحيحة ترتاح لها النفس وتستسيغها أفهام الصغار ؟ ان هذا لا شك يحتاج الى وجود المعلم القدير وأنا لاحظ مع الأسف عجز نفر من المعلمين ولى على ذلك دليلان :

الأول : ان مدرسا من خريجي مدرسة عبد العزيز الأولية جاءنى منذ بضع سنين يشكو حاله ويدعى أنه لم ينل من الترقية مايناسب مدة خدمته وكان يلبس أحسن اللباس ويقبض مرتبا شهريا يقرب من الثلاثين جنيها كما ذكر • وتصادف أن كان أمامى كتاب فطلبت اليه أن يقرأ على شذرات منه فكان يخطيء ويلحن في كل سطر ومما قراه (قال الزمخشري)* بدل (الزمخشري) المعروف لكل انسان متوسط الثقافة كما قرأ (وعى ابن القيم**) بدل (ابن القيم) فايقنت أن مثله لا يؤتمن على تعليم ابنائنا اللغة العربية •

ولما أفضيت بأمر هذا المدرس الى أحد المفتشين قال : لا تعجب • وذكر انه ذهب مرة للتفتيش في إحدى المدارس الابتدائية للبنات واطلع على كراسية لتلميذة كتبت فيها « الحجرات لها نوافذ » ولاحظ

(★) سكوت الميم والسن •

(★★) بكر القاف وفتح الياء •

اشارة من المعلم بالحبر الأحمر على كلمة « لها » وصححها بكتابة « لهم »
كأنما الحجرات جمع عاجل ، وبهذا تبلبل فكر التلميذة طبعاً أو جنحت الى
الخطأ الذى لقتها المعلم اياه .

هذا ما يحدث فى بعض المدارس المصرية . اما المدارس الأجنبية فى
مصر فان بعضها يعتمد الى تنفير التلاميذ والتلميذات من اللغة العربية
وترغيبهم فى اللغة الأجنبية حتى أصبح المصريون فيها أقوى فى اللغة
الأجنبية منهم فى لغتهم العربية وصاروا يؤثرون الأجنبية ويمقتون لغة
آبائهم وأجدادهم ، وتستعين تلك المدارس على تسهيل اللغة الأجنبية
انجليزية أو فرنسية أو غيرها بوضع كتب سهلة مصورة مشوقة تناسب
عقلية الطفل وتدرج معه كلما كبر وتضع فى نفس الوقت كتباً عربية يلمس
صعوبتها من اطلع عليها ، وقد رايت بنفسى فى سنة ١٩٥٢ كتاباً قررته
احدى تلك المدارس - وهى بلاشك قد أوجت بوضعه - أطلعتنى عليه احدى
حفيداتى وكانت فى الثانية الابتدائية وعمرها لا يجاوز ثمانى
سنوات وسألتنى تفسير بعض الكلمات وردت فيه طلب منها
وضعها فى جمل ، والكلمات هى : مشن - ثجاجة - قطيلة - وعجبت كيف
تكلف يمثل هذا طفلة لا تعرف معنى أكبر الكلمات المتداولة اليس فى هذا
تعسف ظاهر وتصميم واضح على تنفير ابنائنا من لغتهم ؟ لقد سألت غير
واحد من رجال الأدب وأساتذة العربية عن معنى هذه الكلمات فلم يحيروا
جواباً وفهمت من الطفلة بعد أيام أن المعلم أخبر تلميذاته بأن المشن يعنى
دش الحمام ، والثجاجة تعنى السيفون والقطيلة تعنى الفوطة ، كأن العرب
الأقدمين كانوا يستعملون الدش والسيفون فى خيامهم .

ونجم عن هذا ان الطفلة كرهت اللغة العربية وانصرفت بكليتها الى
الفرنسية وهى الآن تتكلمها بيسر وتقرأ الروايات الفرنسية بشغف وتفهمها
بسهولة ولا تطيق الاطلاع على الكتب العربية . وليس هذا شأن تلك الطفلة
وحدها بل هو شأن جميع الصبية المصريين فى جميع المدارس الأجنبية .
فالطفل المصرى فيها يقوى فى لغتها والاحساسات الأجنبية والمعلومات
الأجنبية والأنواق الأجنبية تلصق بعقله الظاهر وترسب فى عقله الباطن
وتلازمه متى شب وكبر . وقد ظهرت آثار ذلك فى كثير من رجال مصر
والشرق وبدأ التباين بينهم ، فهذا انجليزى الطبع والذوق وذلك فرنسى
الترعة والمسلك .

ومما يوجب الحسرة ان المدارس الأجنبية تلزم بناتنا وابنائنا مطالعة
ما يسمونه بالتاريخ المقدس وهو تاريخ الأنبياء من سيدنا ابراهيم الى

سيدنا عيسى ولا ينكر فيه تاريخ النبي محمد ، ورأيت بنفسى هذه الكتب مع حقيده لى ، كما ان طفلا من أحفادى كلفه مدرس اللغة الانجليزية حفظ قطعة دينية غير اسلامية هى عبارة عن صلاة وتضرع فأبى الطفل وشكا الى والده فلفت هذا نظر المدرس وهدده ولولا ذلك لألزم الولد بحفظها .

ان أطفالنا يلقنون في تلك البيئات التبشيرية ما يضعف احساسهم القومى ويبعدهم عن دينهم ويقربهم الى بيئات أجنبية ودول أجنبية . وآثار ذلك ملحوظة ظاهرة فيمن تخرجوا من تلك المدارس اذ ليس بينهم واحد أو واحدة - الا من عصم ربك - يعطف على ديننا أو وطننا أو قوميتنا حتى وصل الأمر الى أن وزيرا سابقا مصريا مسلما تربى في المدارس الأجنبية سألنى حين اعتزمت السفر الى القدس سنة ١٩٣٠ - للدفاع فى قضية البراق الشريف (٣) ضد الصهيونيين أمام لجنة عينتها عصبة الأمم لنظر تلك القضية - سألنى عن سبب اعتزائى السفر فأجبت أنه السبب هو الرغبة فى تخليص محل البراق الشريف الملوك للمسلمين والمتنازع عليه بين العرب واليهود ، فلم يكن منه الا أن جابهنى بقوله أنه لا ضرورة للذهاب وتحمل المشقة فليس يعيننا أن يأخذ اليهود محل البراق أو يتركوه ولا ضرورة للدفاع عنه وسواء عنده حكمت اللجنة للعرب أو لليهود وان هذا أمر تافه لا يليق بى أن أتعب نفسى من

(٣) الراى يطلق على مكان ملاصق لحداد الحرم الشريف فى القدس نسبة الى المكان الذى دخل منه النبي محمد عليه الصلاة والسلام فى اسرانه من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى رابعا الدابة المعروفة فى هذه التقاليد بالبراق . ويقدس اليهود هذا الجدار باعتباره من بقايا هيكل سليمان . ومنذ عام ١٩١٩ أخذ اليهود خطوات تدريجية لتثبيت حقوقا واسعة لهم فى هذا المكان ، فعملوا على شراء المنطقة الواسعة المحيطة بمكان البراق وحائط المبكى والطرق الموصلة اليه . وفى مناسبة عيد العفرائ عام ١٩٢٨ أقاموا الحفلات بالمنطقة فأثار هذا رئيس المجلس الإسلامى ودعا المسلمين الى الانحجاج . وقد تدخلت السلطات البريطانية ومعت اليهود من الاستمرار فى ذلك . وفى أعقاب هذا الحدث شكل المسلمون جمعية عرفت باسم « جمعية حراسة المسجد الأقصى » ومهمتها تنبيه المسلمين الى الخطر المعلق بالأماكن المقدسة . وفى مناسبة عيد العفرائ التالى (١٩٢٩) قام اليهود بمظاهرات صاحبة واشتبكوا مع المسلمين فى احياء القدس ويافا . وقد هزت هذه الأحداث العرب والمسلمين خارج فلسطين حيث احتج امير شرق الأردن وملك السعودية ، واندلعت المظاهرات فى سوريا والعراق والأردن ، وتضامنت اللجنة التنفيذية العربية فى فلسطين رغم ما بين أعضائها من خلاف لمواجهة الموقف . وفى العام التالى شكلت عصبة الأمم لجنة للطر فى تلك القضية .

أجله • ولم استغرب صدور هذا من رجل تربى في مدارس التبشير وحقق بسمومها • وهذا الرجل أصبح فيما بعد سفيرا لمصر في الخارج •

وثمة ظواهر أخرى لاحظتها في مواطنينا الذين شبوا في أحضان مدارس التبشير ، هي أنهم برعوا في الرقص ولعب الميسر ومعاقرة الخمر ، وفقدوا الاحساس القومي الذي بدونه لا تقوم للأمة قائمة •

والذين يرسلون أبناءهم وبناتهم الى مدارس التبشير يعلنون هذا بأسباب منها :

انقار اللغات الأجنبية ، وقد أصبحت ضرورة لا غناء عنها تمكن الطالب من الاستزادة في العلوم من منابعها بدل الوقوف عند الاطلاع على تراجم عربية لا تغنى قليلا •

ومنها : أن النظام في المدارس الأجنبية أرقى منه في المدارس المصرية • وأن التلميذ في الأولى يكون محل عطف وتقدير بينما هو في الأخرى مهمل لا اهتمام بشأنه • وقد اطلعت على شهادات مدرسية لأطفال في المدارس الأجنبية لم يتجاوزا العاشرة فاذا أسماؤهم تسبق بكلمة « مسيو آى السيد » بخلاف ما نراه في المدارس المصرية التى تكتب اسم التلميذ مجردا ، فضلا عما نسمعه من أن المعلمين في بعضها يهينون التلاميذ ويسبونهم ويجرحون احساساتهم ، أضف الى ذلك أن سلوك الأطفال في المدارس المصرية لا يخلو من مهاترات وشتائم بسبب ضعف الرقابة عليهم في فناء المدرسة ، وهندامهم لا يعتنى به كذلك ، ويقال ان بعض المعلمين يشجعون تلاميذهم على الاضرار بطلاب للراحة متكررين بذلك لواجباتهم نحو أوطانهم •

والحق ان المدرسة لا يصح أن تباهى بكثرة التلاميذ وانما يجب أن تباهى بقدرة المعلم ونظام التعليم ، فبهذين يمكن تكوين المواطن الصالح الذى يعتبر أساس رقى الشعب ودعامة نهضة الأمة •

ومن الواجب أن ندرك ان المدارس الأجنبية في بلادنا لا تقل خطرا عن الاحتلال الأجنبى ، فالاحتلال طغيان مادى أما التعاليم الأجنبية فهى احتلال العقول والنفوس والعواطف جميعا •

ولقد أدرك الصهيونيون خطورة التربية الأجنبية فمنعوا اليهود من غشيان مدارس أجنبية في اسرائيل ، ومنعوا كذلك انشاء أية مدرسة

اجنبية جديدة ، وحين أعطى وزير معارفهم تصريحاً بإنشاء مدرسة اجنبية قاموا في وجهه ، واضطرت الحكومة الى إلغاء التصريح .

فهل لنا أن نفكر في هذا الخطر ، ونسعى بعد إلغاء الامتيازات وجلاء المحتل في منع هذا الأذى عن بلادنا فإذا تعذر منعه فلنمنع المصريين على الأقل من اللياذ بهذه المدارس . ولنبدل غاية الجهد لرفع مستوى مدارسنا وتيسير التعليم فيها وتنظيم ادارتها .

والمعروف ان كثيراً من ذوى اليسار يرسلون أبناءهم وبناتهم الى المدارس الأجنبية متحملين نفقات باهظة لاعتقادهم ان مدارسنا لا تحقق لابنائهم التعليم والتربية الصحيحين .

وسبيل الوصول الى ما نبتغيه يتحقق بعاملين أساسيين :

الأول : اعداد المعلمين الصالحين في علومهم وسلوكهم .

الثاني : الاكتثار من المدارس ذات المصاريف – تخفيفاً عن ميزانية الدولة – على أن تكون نموذجاً صالحاً للتربية والتعليم .

لقب علوبة

كيف اتخذت لعائلتي لقب علوبة ! ان هذا اللقب غريب ومستحدث فما مصدره ؟

أخبرنى والدى أنه حين كان طفلاً يلعب مع أترابه في الحى الذى درج فيه وسط مدينة أسيوط كانت والدته أحد زملائه تناديه وتدله بكلمة « علوبة » وهى تحوير لكلمة « على » ولصق هذا الاسم بالدى ، وأصبح جمهور الاسيوطيين يدعونه « على علوبة » كأنهما اسمان مختلفان ، وكنت أسمع الناس يقولون لبعضهم انهم ذاهبون الى طاحون علوبة .

وخطر ببالى بعد سنوات عديدة ان نتخذ لقباً يجمع افراد أسرتنا ، وترددت بين اختبار لقب علوبة أو الجهينى ، ولاحظت ان الجهينى هو نسبة الى بلد ويشاركنا فيه كثير ، اما لقب علوبة فليس في القطر من يشاركنا فيه وهو الذى اشتهرنا به . لهذا صممت وأخوتى على اختياره ، وسجلته بأشهاد بمحكمة مصر الشرعية تاريخه ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ . ويمكن أرجاع هذه الكلمة لغويا الى مادة « علب » ومعناها اشتد وصلب .

في المدرسة الثانوية

اتممت دراستي الابتدائية في مدرسة أسبوط ، ولم تكن الشهادة الابتدائية وجدت بعد - فقد تقرر في السنة التالية لخروجي - وكان النظام يقضى بإجراء امتحان قبول في المدارس الثانوية لمن يريد الالتحاق بها . ولم تكن في القطر المصري في ذلك الحين سوى ثلاث مدارس ثانوية ، الخديوية والتوفيقية في القاهرة ورأس التين في الاسكندرية .

وأديت امتحان القبول في المدرسة الخديوية الكائنة بدرب الجمامير وحارة السادات ونجحت فيه - وكانت فصول السنة الأولى قسمين ، قسم فرنسي به خمسة فصول وقسم انجليزي به ثلاثة فصول - وكان ناظر الخديوية في أول الأمر مصرياً هو المرحوم محمد نظيم بك ، ثم تغيرت الحال وتعاقب عليها نظار من الانجليز .

ومما يجدر ذكره ان التنافس بين فرنسا وانجلترا كان أشد ما يكون ظهوراً في الوسط القاهري مما أوجد فينا نحن التلاميذ - وعيا خاصاً أخذ ينمو بمرور الزمن ، هو كراهية الاحتلال الانجليزي .

وكان السير ايفلين بارنج - اللورد كرومر فيما بعد - ممثل انجلترا والمستشارون الانجليز في الوزارات اذا اشاروا بأمر وجبت طاعتهم ، وكنا نعلم مما أعلنه وزير خارجية انجلترا في ذلك الحين ان الوزير المصري مكلف بتنفيذ مشورة مستشاريه الانجليز والا وجب عليه ترك الوظيفة .

اما وزارة المعارف - وكان مقرها بجوار المدرسة الخديوية فقد كان على رأسها وزير مصري - هو المرحوم علي باشا مبارك^(٤) ثم غيره من بعده - وكان وكيلها أرمنياً متمصراً هو يعقوب أرتمين باشا وكبير مفتشيها دنلوب^(٥) الانجليزي المعروف ، قاتل التعليم في مصر والذي رقى مستشاراً

(٤) علي مبارك (١٨٢٣ - ١٨٩٣) مؤرخ ووزير مصري ولد في قرية برنال بمدينة الدقهلية ، وبعد أن حفظ القرآن تعلم العلوم الرياضية وتخرج من مدرسة الهندسة وأرسل في بعثة الى فرنسا . وبعد عودته تنقل في وظائف عدة في الهندسة والتعليم الى أن تولى ديوان الأشغال وديوان المدارس فأنشأ الكتبخانة الخديوية (دار الكتب) ودار العلوم لتخريج المعلمين . وضع « الخطط التوفيقية » وهي تكملة لخطط المفريزي ، كما ألف رواية باسم « علم الدين » وهي سلسلة من المسامرات (الموسومة المسيرة ، ص ١٢٣٢) .

(٥) كان دنلوب مفتشاً بنظارة المعارف المصرية ثم عين سكرتيراً عاماً لهذه النظارة في ٨ مارس ١٨٩٧ (مصطفى النحاس) جبر سياسة الاحتلال تحاه الحركة الوطنية الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ، ص ٤٨) .

قيما بعد وكان صاحب الأمر المطلق ولامعقب لحكمة في شئون التعليم • وكان اللورد كرومر يجتمع بالمستشارين الانجليز من آن لآخر فرادى أو مجتمعين ويلقى اليهم بتوجيهاته فتتبع • وكان الوزراء بقوةبعاتهم منفذين لما يأمر به المستشارون الانجليز • وكانت الأمور تأخذ شكلا رسميا ظاهره مصرى وحقيقته انجليزية •

انتقلت الى السنة الثانية في سنة ١٨٩٢ وهى السنة التى مات فيها الخديو محمد توفيق باشا وحضر ابنه عباس حلمى باشا من أوروبا ونصب خديويا وكانت الفرحة عامة شاملة ، فان المصريين كانوا ييغضون الخديو توفيق لأنه رفض مطالب عرابى(٦) ورقاقه من انشاء مجلس نيابى ومساواة المصريين بالأتراك والجراكسة – رفض ذلك وقال لهم كلمته الماثورة (كيف تجرؤون على هذه الطلبات وأنتم عبيد احساناتنا) ، ولأنه استعان بالانجليز واحتمى بهم ولجأ هو واصحابه الى باجة انجليزية في الاسكندرية • ثم كان ان ضرب الانجليز الاسكندرية بالقنابل واحتلوا البلاد في سنة ١٨٨٢ • وأمل الناس ان يقاوم الخديو الشاب الانجليز ويخلص البلاد من الاحتلال ولم يكن مضى عليه سوى عشر سنوات •

من اجل ذلك فرح الناس بمقدم الخديو الشاب الذى لم تتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وسنذكر طرفا من حكم عباس في حينه •

وفي هذه السنة نفسها حدث شجار بين تلاميذ السنوات النهائية في المدرسة ، فاغضب ذلك الضابط الأول ، وارتأى أن يكون – وأنا في السنة الثانية – باشجاويشا على تلاميذ القسم الداخلى جميعا • فأحسست بالخرج من اسناد هذا المنصب الى ، ومن أن أصبح رئيسا أراقب حركة التلاميذ الكبار في المآكل والذاكرة والنوم ، وصارحتهم بأن الفصيل بينى وبينهم هو القانون ، ورجوتهم المحافظة على النظام والا اضطررت الى ابلاغ الضابط ، وبذلك هدأت نفوسهم • وحرصت على حفظ النظام في

(٦) هو أحمد بن محمد واى بن محمد غنيم هراى الحسينى المصرى رعيم الثورة المراتية (١٨٨١ – ١٨٨٢) • ولد بعريه هريه رونه بمديرية الشرقية عام ١٨٤١ • وقد حاور بالأحرر لمدة عامين ثم انتظم حديا بالجيس وترقى الى أن بلغ رتبة لواء ثم أصبح وزيرا للحريه • وبعد حوادث الثورة بعى الى جزيرة سيلان وبمى بها لمدة ١٩ عاما ، ثم عاد الى القاهرة حيث توفى عام ١٩١١ • من آثاره : مذكرات الثورة المراتية وقرير عن حاله الجيش المصرى في عهده • (محمد رضا كحالة ، معجم المؤلفين ، ج ٢ • ص ١٥٤) •

حجرة المذاكرة ليلا الى وقت النوم وجعلت من التلاميذ دوريات أربع في عنابر النوم كل دورية من تلميذين وفراش ولدة ساعتين اقتش عليها أحيانا، لمنع التلاميذ من المذاكرة في عنابر النوم خشية الحريق لأن التلميذ كان يستعيض عن الكهرباء بشمعة يوقدها ويربطها في عامود سرير ٠٠ وكان بأكثر الأسر كالت (ناموسيات) ٠

أما المعلمون فكانوا من الفرنسيين والانجليز والسويسريين والسوريين والمصريين ٠ وكان المصريون يدرسون اللغة العربية والرياضة والطبيعة والكيمياء والترجمة ، والأجانب يدرسون اللغة الأجنبية والتاريخ والتاريخ الطبيعي والجغرافيا والقشغرافيا أى الفلك باللغة الأجنبية ٠

ومما يلفت النظر ان التاريخ كان يدرس بغير لغة البلاد وكان أهم جزء فيه ينحصر في تاريخ البلاد الأجنبية وعظمة الدول الغربية وعظماء الرجال الغربيين ٠ أما تاريخ مصر وعظماء الاسلام قام يعط منه سوى نتف صغيرة لا تغنى ولا تثمر ٠ وكان مدرس التاريخ سويسريا غير كفو كما كان مدرس القشغرافيا أيضا ضعيفا في مادته كذلك كانت دراسة الجغرافيا ، لا تمتاز فيها جغرافية مصر على جغرافية البلاد الأجنبية ٠

وأمام هذه الحالة جنح التلامذة المجدون الى اقتناء كتب اجنبية في مستوى كتب المدارس الثانوية الفرنسية في التاريخ الطبيعي والجغرافيا والرياضة كى يزدوا معلوماتهم ويكملوا بجهودهم الخاصة – ما نقص منها – ومما ساعدنا على التفرغ لتحصيل العلوم اننا كنا غرباء عن القاهرة لا نباح المدرسة الا يوم الخميس لنعود صباح السبت وربما يعود أكثرنا للمبيت فيها كذلك كانت مرتباتنا من أهلينا ضئيلة ٠ وفوق ذلك فلم يكن في القاهرة مسارح سوى مسرح الشيخ سلامة حجازى ، أما أماكن اللهو (الكاباريهات) فكانت تكون محرمة على التلاميذ وما كنا في خروجنا نفكر في غير الجلوس على مقهى من مقاهى باب الخلق لنتناول الخشاف أو الشاي أو القهوة ٠ واذكر أننا ونحن نسمر ذات ليلة تطرق الحديث الى سيرة زميل لنا فاثنتنا عليه وامتدحنا سلوكه لكن أحدنا وهو المرحوم محمود بسيونى بادرنا بملاحظة هى انه يأسف ان رآه يوما جالسا في خمارة متاتيا ، مع ان متاتيا مقهى لا يختلف عن مقاهى باب الخلق الا في انها تبيع خمر لمن يطلب ولم يعترض أحد على هذه الملاحظة التى يراد بها الصاق شبهة بتلميذ مجرد جلوسه في مقهى به خمر ، وهذا يدل على تمسك تلاميذ ذلك العصر بالتقاليد السائدة فيه ٠ أما التدخين فكان

معدوما بين التلاميذ الا قلة من كبار السن ، وأنا شخصيا لم ادخن مطلقا طول مدة الدراسة وانما عرفت التدخين بعد تخرجى من مدرسة الحقوق باعوام متأثرا ببيئة المحامين فى اسبوط .

وكان تلميذ المدرسة الثانوية لا ينقل من سنة الى اخرى الا اذا حاز ١٢ درجة من ٢٠ أى ٦٠/ فى كل علم فاذا لم يحسز هذه الدرجة واو فى علم واحد كالخط او الرسم رسب وأعاد دراسة السنة ، ولم تكن هناك ملاحق ولا مظاهرات ولا احتجاجات . لهذا كان التلاميذ يقبلون على تزويد انفسهم بالدراسة المتصلة . والذين يخطئهم التوفيق فى الامتحانات يلتحق كثير منهم بالمدرسة الحربية او مدرسة البوليس وكانت الدراسة فيهما هيئة لينة وامتحان القبول فيهما بسيطا .

ثم ان امتحان البكالوريا كان يتناول مناهج السنوات الخمس وكان الامام بهذا كله مرهقا متعبا . ولذلك صرحت وأنا باشجاويش الداخلية لتلامذة البكالوريا بايقاد الشموع فى العنابر بشرط ابعاد الكلات عنها ، فكان بعضهم يواصل المذاكرة ليلا الى الثانية او الثالثة صباحا تحت ملاحظة دوريات التلاميذ . وكانت الرقابة فى الامتحانات العامة شديدة لا تمكن من الغش بأية صورة من الصور .

نلت شهادة البكالوريا سنة ١٨٩٥ ولم تكن المناهج الثانوية المقررة تمد الطالب بعلم وفير او تربية قومية متينة ، وانما كانت تكفل اعداد موظفين فى الحكومة أى الات تكفى لسير اداة الحكم على النمط الذى يريده اللورد كرومر ، وكانت تقاريره العديدة التى تطبع وتوزع باللغتين الانجليزية والعربية تشعر بانها هو وحده المتولى ادارة الحكم فى البلاد وكانت ادارة جريدة «المقطم» ومجلة «المقتطف» تطبع تقارير اللورد كرومر والنشرات التى تريد انجلترا توزيعها . كما كانت جريدة « الاهرام » تميل الى السياسة الفرنسية التى تعاكس النفوذ الانجليزى . وكان للصراع بين القوتين الفرنسية والانجليزية اثره فى تنبيه بعض المصريين الى حقوقهم كما كان له اثره فى تغذية الشعور الوطنى وسنفصل ذلك عند الكلام عن الخديو عباس حلمى والاستعمار الانجليزى .

فى مدرسة الحقوق :

كان على بعد ان نلت شهادة الثانوية ان التحق باحدى المدارس العالية - ولم تكن الجامعة وكلياتها انشئت بعد - واتجه تفكيرى الى اختيار احدى مدرستين الطب او الحقوق . وفكرت مبدئيا فى الالتحاق

بالطب لأنى واقعى بطبعى أميل الى دراسة الحقائق الثابتة ، ودراسة الانسان كجسم قائم وما يعتريه من أمراض امور ثابتة والناس في العالم متشابهون في تكوينهم ودقائق اجسامهم ، والعقاقير أدوية عالمية تصلح لجميع البشر والجراحة في الانسان واحدة . فمن نبغ في علم من علوم الطب سواء في مصر أو غيرها . يصبح عالميا لا يتغير علمه بتغير الوسط . ولكن صرفنى عن دراسة الطب امران : (أحدهما) أنى اشمئز من تشريح الجثث وأعاف رؤية القروح والدمامل والصديد وفحص ما يخرج من المعدة أو الامعاء (وثانيهما) أن الطبيب عادة تحت رحمة المرضى ، وواجبه يقتضيه أن يلبي كل طلب ولو كان بعد منتصف الليل فيترك فراشه ويرتدى ثيابه ويغادر منزله ولو في ليالى الشتاء القارص .

والتحقت بمدرسة الحقوق وفي ظنى أن حفظى للقرآن ودراستى للعربية سنوات عدة سيساعداننى في المستقبل على أن أكون محاميا قادرا على شق طريقه في العمل . واعترف أنى أصبت في السنتين الأولى والثانية بخيبة أمل . فلم استسغ دراسة مقدمة القوانين والقانون الرومانى وقانون العقوبات وتحقيق الجنايات لأنها كانت نصوصا جافة تختلف في وضعها التقديرات ولم تكن علوما تغذى العقول . والغرض منها تكوين محامين أو قضاء يطبقون ما يؤمرون به دون أن يكون لهم مجال في تفكير شخصى أو تقدير ذاتى . لكن نظرتى الى هذه القوانين تغيرت بعد أن دخلت السنة الثالثة وبدأنا ندرس القانون المدنى وقانون المرافعات وغيرها على أساتذة نوابغ ، منهم : ناظر المدرسة الأستاذ تيسو الفرنسى وكان أستاذا كبيرا في كلية الحقوق بجامعة « جرونوبل » بفرنسا يمتحن الفرنسيين الراغبين في نوال درجة الأستاذية ، وله مقالات علمية قانونية في المجلات الفرنسية ومنهم المرحوم الشيخ محمد زيد أستاذنا في الشريعة الاسلامية ، والرحوم سلطان بك محمد أستاذنا في أدب اللغة العربية والمنطق ، والرحوم سلطان بك محمد حبيب الى دراسة المنطق وآداب العربية ، والرحوم الشيخ محمد زيد كان علما من اعلام الشريعة الاسلامية ، يرجع كل قاعدة الى العقل والى حالة المجتمع والى ما يصح أن يوضع له من حدود . أما الأستاذ تيسو فكان يشرح قانوننا المصرى ويقارنه بالقانون الفرنسى وبقواعد الشريعة الاسلامية ويعطى للشريعة الاسلامية حقها ويفضل بعض قواعدها في كثير من الأحوال على قواعد القانون الفرنسى ، فكان في الواقع يلقي علينا دروسا في الشريعة المقارنة ، ثم أنه كان عالما راسخا القدم في بحث أصول التشريع وفهم روح المشرع عند وضعه قواعد القانون لهذا تغير رأيى وبدأت أدرك أن دراسة القوانين ليست دراسة نصوص

جافة ، واما هى تأهيل للشباب كى يصبح مشرعا قادرا على وضع قوانين تتفق وحالة الانسان وروح المجتمع ، واعتقدت ان الشارع انما هو طبيب للمجتمع ، ويجب أن يكون ملما باخلاق بيئته ربما تحتاجه من علاج • وأن الطبيب البشرى الذى يعالج الأجسام لا يمتاز على الشارع وهو طبيب انسانى اجتماعى يسعى فى رفع النفوس ويدفع الناس الى الاقلاع عن الجرائم والآثام حتى يكونوا مواطنين صالحين • وبهذا الاعتقاد تفتحت امام عينى واجبات المشرع وما يلزم له من سعة الاطلاع وما يستحقه من احترام وتقدير لأنه ضرورة فى الحياة الاجتماعية والانسانية فازداد شغفى بدراسة القوانين وأسباب اختلافها وأقبلت عليها اقبالا •

بعد التخرج من مدرسة الحقوق

نلت اجازة الحقوق سنة ١٨٩٩ ولم أرد الاكتفاء بها ، ورغبت فى الحصول على الدكتوراه من فرنسا أو بلجيكا وكشفت لوالدى عن رغبتى فلم يعترض وجهزت نفسى واستعددت للسفر • وفى صيف تلك السنة قبلت بالصدفة ناظر مدرستنا مسيو « تيسنو » أمام مصلحة البريد بالتهامة ، ففش فى وجهى وسألنى عما اعتزمته فاخبرته بعزمى على السفر لا حصل على الدكتوراه فما كان منه - وهو من ممتهنى الدكاترة فى القانون فى الفرنسيين للحصول على درجة أستاذ - الا ان يادرنى بقوله « اياك والذهاب الى أوروبا فان وقتك هناك سيكون ضائعا لقد كنت أدرس نك القانون المدنى المصرى متارنا مع القانون المدنى الفرنسى والشرعية الاسلامية ، وكانت المادة التى اشرحها لكم أوسع بكثير مما يحتاجه طالب الليسانس فكنت أعطيكم فى الواقع مواد شهادة الدكتوراه وانتم حصلتم الكثير من الشريعة الاسلامية وقواعدها وهى لا تدرس فى أوروبا فما الذى تفيده من الذهاب الى هناك لتعيد دراسة بعض ما اعطيته لكم مضافا اليه القانون الادارى الفرنسى مثلا ولستم بحاجة اليه لاختلاف نظام الادارة هنا عن النظام المصرى وانت اذا اشتغلت فى مصر اذن بالقضاء أو المحاماة فانك تستفيد علما ومرانا أكثر مما تفيده بأوروبا فى ثلاث سنوات أو أربع •

وكان تلك الكلمات من رجل عظيم احبه واحترمه وقع عظيم فى نفسى فقلت له على الفور انى الآن وقد اقتنعت بقولك قد صممت على مزاوله المحاماة فى مصر فشجعنى وافترقنا •

في المحاماة

في المحاكم المختلطة :

حين اعتزمت الاشتغال بالمحاماة مفضلا اياها على التوظيف بدا لي ان انخرط في سلك المحاماة امام المحاكم المختلطة لأزداد احاطة باللغة الفرنسية بعد أن نلت منها قسطا لا بأس به في مدرسة الحقوق بجانب ما أفدته من مدرسة الحقوق الفرنسية وكنت أغشاها بعد انتهاء اليوم المدرسي من الرابعة بعد الظهر الى السابعة ولم انقطع عنها الا بعد أن أحسست بارهاق شديد خفت منه على صحتي .

وكانت المحكمة المختلطة ذات شأن عظيم ، لها مجالات قضائية واحكامها تعتبر نبراسا للمحاكم الأهلية ، وقضاتها الأجانب من كبار الأساتذة في بلادهم أو من مستشاري المحاكم العليا فيها ، وكانت الحكومات الأجنبية تتبارى في اختبار كبار علمائها لتولى القضاء فيها ، بينما الحكومة المصرية مع الأسف كانت تختار العاطلين من قضاتها للجلوس مع هؤلاء الكبراء الأجانب على منصة القضاء اللهم الا قلة من القضاة المصريين الأكفاء .

ويجب التنويه بان سمعة المحاكم المختلطة ماكانت تخلو من هنات ، فقد كانت تعدى على اختصاصات المحاكم الأهلية وتتوسع في اختصاصاتها بتفسيرات للقانون لا تخلو من خطأ كما كان شائعا ان قضاتها يتحرون العدالة اذا كان المتخاصمون امامهم ينتمون الى دولة واحدة اما اذا اختلفت الجنسية فان كل قاض اجنبى ينقلب الى قنصل لدولته يسعى في الحكم لمصلحة مواطنيه واذا كان الخصم مصرية فالويل له اذ المعروف انه يكون ضحية لخصومه الأجانب .

ورأيت ان التحق بمكتب أحد كبار المحامين الأجانب للتمكن من اللغة الفرنسية في المرافعة بنوع خاص ولتحصيل معلومات أغزر مما يكون عليه المحامي امام المحاكم الأهلية . وكان المحامي البلجيكي الشهير « كارتون دى فيار » صاحب أكبر مكتب للمحاماة في القاهرة ، فاتصل والدى بالمرحوم أحمد بك فتحي زغلول وكان رئيسا لمحكمة مصر الأهلية ومن أشهر رجال القضاء فاتصل بدوره بالاستاذ كارتون دى فيار ثم صحتني الى هناك والحقني بالمكتب وكان الافوكاتو « مرزباخ » هو نائب الاستاذ كارتون دى فيار في مكتبه وهو الذى حل محله بعد وفاته .

وكان أكبر همى الاطلاع على مذكرات الاسستاذ كارتون دى فيار قديمها وحديثها لأعرف ما فيها من مبادئ قانونية • ورافقته يوما الى المحكمة المختلطة وكان مقرها بالعتبة الخضراء حين ذهب لارتفاع بنفسه أمام قاضى الأمور المستعجلة فى قضية رفعتها أميرة من الأسرة الخديوية ضد امرأة ايطالية استأجرت من الأميرة منزلا للسكنى فجعلته محل دعاءة وقد طالب باخراج المرأة الايطالية من المنزل بعد أن قامت الأدلة على أنها استعملته فى غير حدود عقد التأجير وحضر عن الايطالية محام ايطالى طلب تأجيل القضية لسبب قاهر هو ان موكلته حامل لا تستطيع مغادرة فراشها وليس فى مكنتها ان تدلى بملاحظاتهما وما كان الأستاذ كارتون دى فيار - رغم استعجال القضية - يستطيع معارضة طلب التأجيل لمثل هذا السبب • لكنى لاحظت ان سيدة فى الجلسة كانت كثيرة الاهتمام بالقضية عرجت ان تكون هى المدعى عليها ولقنت نظر الاسستاذ كارتون دى فيار الى ذلك فطلب الى القاضى ان يسأل هذه المرأة عن علاقتها بالقضية فإذا هى المدعى عليها وليست حاملا وليست ضعيفة جاءت من منزلها وصعدت الى الدور الثانى بالمحكمة وكان محامها غير صادق فيما اخترعه من سبب للتأجيل • ونظرت القضية وحكم فيها بطلبات الأميرة •

والحق أن هذا الحادث أثر فى نفسى وفى تقديرى لبعض المحامين فى المحاكم المختلطة • وبعد أشهر ثلاثة رأيت من الأوفق لى أن اذهب الى أسبوط موطنى وأمارس المحاماة باللغة العربية بعد ما تبين لى صعوبة منافسة المحامين الأجانب الذين احتكروا المحاماة فيها بلغاتهم الأجنبية •

فى المحاكم الأهلية

فى أوائل سنة ١٩٠٠ ذهبت الى أسبوط واشتغلت تحت التمرين بمكتب المرحوم حسين بك فهمى ولم يكن يحمل شهادة الحقوق ولكنه كان رجل خلق يتمتع بمركز لائق محترم ومن أشهر المحامين فى البلدة ولم يكن هناك من حملة الليسانس سوى المرحوم محمود بسيونى الذى تخرج قبلى بعامين ويتمرن هو الآخر فى مكتب حسين فهمى بك اما باقى المحامين فكانوا يزاولون المهنة بتصريح من لجنة امتحنتهم فى نصوص القوانين امتحانا سهلا ، وكان منهم النائب والعاطل وبعضهم من كتبة المجالس الملغاة أو ممن قضوا بعض الوقت فى الأزهر أما القضاة فكانوا خليطا من خريجي الحقوق - فى مصر أو أوروبا - أو ممن أمضوا بضع سنوات فى الأزهر وهذا الخليط يدل على أن مستوى القضاة لم يكن عاليا • ثم انضم الى

محامى أسيوط المرحوم مرتضى حنا والأستاذ أحمد رمزى - المحامى الآن -
اللذان تركا النيابة للاشتغال بالمحاماة .

ومثل هذا الوسط من محامين وقضاة كان يسمح بنبوغ المحامى فى مهنته اذا كان متمكنا من اللغة العربية وعلى شىء من الذكاء دون حاجة الى التعمق فى القانون والشروحات . ولهذا كان اكبر المحامين فى أسيوط أقدرهم على الخطابة والتأثير .

وكان الجمهور لا يأبه بالأمور القانونية وانما كان يعجب فى المحامين بذلاقة اللسان ويزنهم بهذا الميزان ومن الوقائع التى لا أنساها والتى تدل على عقلية الجماهير فى ذلك الزمن اننى ذهبت الى محكمة ملوى الجزئية موكلًا عن شخص مدع بحق مدنى فى قضية جنحة ضد آخر زور عليه عقدا ببيع قدر صغير من الأطياف . حضرت عن المجنى عليه مطالبا بتعويض وكان محامى الخصم أضعف المحامين فى أسيوط حتى قيل فيه انه كان عرضا لجيا أمام المجالس الملغاة . تراقعت بما يقتضيه واجب القانون وعرضت أدلة التزوير بايجاز وطلبت التعويض بعد الحكم على المتهم دون ان أتعرض طبعًا لشخصه أو أجرح عواطفه . ثم قام محامى المتهم وترافع بصوت جهورى وباللغة العامية مراقبة طويلة ليس فيها شىء من الأدلة على البراءة وجعل همه الطعن فى شخص موكلى المجنى عليه وقد حكم القاضى بما طلبت من تعويض وبحبس المتهم ستة اشهر فكان ذلك نصرا مبينا لى . وذهب وكيلى يهنئ موكلى ثم رجع الى وأخبرنى ان الموكل غاضب وانه كان يتمنى لو خسرت القضية وجعلنا همنا فى المرافعة سب المتهم وتجريحه فان هذا أفضل عنده من كسبها دون قذف المتهم وشتمه .

وأمر آخر أثر فى نفسى من مسلك بعض القضاة فقد كان يسكن بندر أسيوط قاض من حملة الليسانس عين للفصل فى قضايا محكمة « أبى تيج » وكان يذهب اليها بقطار الصباح ثم يعود . وذات يوم ذهبت وبعض المحامين فى القطار الذى يستقله هذا القاضى وجلسنا فى نفس العربة التى يجلس فيها وعلى مرأى منه لنتولى الدفاع فى قضايا مدنية ينظرها هو هناك . ولم يكن بمحطة أبى تيج سوى عربة واحدة وكان اللائق ان يستقلها القاضى الى المحكمة ثم تعود لنتقلنا اليها ، وكما كانت دهشتنا عظيمة عندما رأيناها تعود بالقاضى نفسه بعد ان طلب القضايا وشطب قضاياها لعدم حضور المحامين الذين لم يحضر موكلوهم اعتمادا عليهم . نعم رجع القاضى الى المحطة وأخرج لسانه لنا تعبيرًا عن انه لعب لعبته كى يتمكن من ادراك القطار العائد من الجنوب ليكون فى أسيوط فى الساعة

الحادية عشرة صباحا وترتب على هذا التصرف اننا نحن المحامين دفعنا من جيوبنا رسوم اعادة القضايا التي حكم بشطبها وكان يمكن ان نكون عرضة للمؤاخذة اذا اشتكى ارباب القضايا واتهمونا بالامهال وعجزنا عن اثبات حضورنا رسميا في قضاياهم .

هكذا كان يفعل بعض القضاة مغترين بسلطة خولها لهم القانون تسمح لهم ان يحكموا بالحبس اربعة وعشرين ساعة على المحامي نفسه بتهمة التشويش في الجلسة أو القبض عليه اثناء المرافعة بتهمة الاعتداء على مقام القاضي . وقد استغل بعضهم هذا الحق فأوقف امامه في محكمة أسيوط محاميا من أقدر المحامين وأشرفهم هو المرحوم أحمد محمد خشبة الذي أصبح بعد سنوات وزيرا - مهددا بحبسه ، وتكرر مثل هذا مع بعض المحامين حتى ضيقنا ذراعا وانتهى الأمر بان أضرب المحامون مرة عن العمل وتركوا القضايا لاعتداء قاض على محام كبير بمحكمة ملوى وكان لهذا الاضراب اثره في وزارة الحقانية وبين القضاة انفسهم حتى انقشعت هذه الغمة وصينت حقوق المحامين بقانون وأصبح القاضي يفهم ان المحامي انما هو زميله ونده وانتهى الأمر بان تبادل القضاة والمحاماة العون وأصبح القاضي يشرف بان يصير محاميا كما نبغ من المحامين قضاة زانوا بقدرتهم وباتساع معارفهم مناصب القضاء حين شغلوها .

وفي بضع سنوات أصبحت فئة المحامين في أسيوط من أقدر المحامين في القطر المصري ومن أكثرهم علما وكفاية بعد ان كثر عدد حملة الشهادات فيهم . ولا أنكر ان المحاماة في أسيوط كانت تدر على المحامين مغنم كثيرة عقب تصفية المجالس الملغاة وتحويل قضاياها الكثيرة الى المحاكم وكانوا جميعا في بحبوحة من العيش ومكاتبهم عامرة بالقضايا والمتقاضين .

في المحاكم الشرعية

في سنة ١٩٠٠ وأنا أزالو المحاماة بمكتب المرحوم حسين بك فهمى قيدت اسمي محاميا امام المحاكم الشرعية وكلفنا صاحب المكتب ان نباشر انا والرحوم محمود بسيوني قضية امام محكمة أسيوط الكلية الشرعية للدفاع عن سيدة كانت ناظرة وقف زوجها ضد مدع من الوجهاء ومن اقارب صاحب الوقف بطلب عزلها عن النظر لخيانة ادعاها .

حضرنا امام المحكمة وكانت تشكل من رئيسها ومفتى المحكمة عن يمينه واحد القضاة ممن يساره وقام محامى المدعى يشرح ادعاءه ويطلب عزل موكلتنا . وطال الاملاء من المحامى الشرعى واحس رئيس المحكمة بشيء من الظلم وبدل ان ينادى الحاجب بدق الجرس - وهو فى نظره مكروه شرعا - صفق اثناء المرافعة فحضر الحاجب فطلب اليه احضار ثلاثة اكواب من شراب الخرنوب ليطفىء هو وزميلاه ظماهم وشربوا هنيئا بصوت مسرور . وشكره زميلاه على اريحيتهم فاستغفر الله واضاف انه سيحضر لهم غدا ان شاء الله شراب السوييا . واستمر محامى المدعى الى ان حان وقت الظهر فصفق الرئيس وحضر الحاجب فطلب منه احضار الطست والابريق وجعل يتوضأ على مقربة منا فى الجلسة ، ولاحظ عضو اليسار ما عرانا انا ومحمود بسيونى من استغراب لترك الرئيس كرسيه وقت المرافعة وناداه وهو يتوضأ وقال له يافضيلة الرئيس ربما يقال انك تركتنا وقت المرافعة فاجابه رحمة الله انا لست معكم والبركة فيكم واستمر فى وضوئه ثم اخذ يصلى فما كان من عضو اليسار الا ان نهض وجلس فى كرسي الرئيس ليتولى الاشراف على المرافعة وترك مكانه شاغرا . ثم بدا على عضو اليمين شيء من الاعياء والكسل وداعبه الناس فكان يفتح عينيه ويغمضهما تباعا لارتفاع صوت المحامى وانخفاضه وبذلك أصبحت المحكمة مكونة من عضو واحد هو عضو اليسار الذى جمع فى شخصه الهيئة كلها . ثم ان عضو اليسار هذا جعل يساعد محامى المدعى فى التعبير بما اقنعنا بمآلاته له . وكل هذا فيه مفاجاة لواجب القاضى وعدل المحاكم فضلا عن ان هذه محكمة شرعية يجب ان تكون اسمى من غيرها لأنها تنطق أحكامها باسم الله الرحمن الرحيم وبقوة الدين والايمان واعتقدت بضرورة رد المحكمة طبقا لقانون المحاكم الشرعية نفسها لكنى لحدائثة عهدى بالمحاماة رأيت تكليف محمود بسيونى وله فى المحاكم أكثر من سنتين ان يتقدم هو بطلب الرد والاحت عليه حتى تشجع وطلب فى استحياء الى القاضى ان يسمح له بقبول طلب وأزد فى القانون وفهم القاضى الغاية فبادره بقوله: ما الذى تطلبه ؟ فأجاب محمود بسيونى بان القانون يا فضيلة القاضى يقرر فى المادة كذا ما يأتى ٥٥ وقرأ عليه نص المادة ، وعضو اليمين فى سباته فما أن سمع عضو اليسار ذلك حتى قال : ما هذا يا محمود بسيونى ؟ هل يصح هذا والدك صديقنا ٥٥ فأجابه بان هذا أمر قانونى يا فضيلة الشيخ فقال : قل ماشئت . سطرنا هذا الرد فى محضر الجلسة ثم استمعوا الى دفاعنا وانتقلوا للمداولة وبعد بضع

دقائق حكم أصحاب الفضيلة برفض الرد ويعزل موكلتنا من النظر • ثم
ذهب عضو اليسار الى منزل الوجيه المدعى يهنئه بالحكم وتعشى معه في
داره •

ولم يكن منى بعد الذى رأته سوى أن قدمت طلبا بنقل اسمى من
جدول المحامين الشرعيين الى جدول المحامين غير المشتغلين فيها ونحدد
الله فقد ألغيت المحاكم المختلطة ودمجت المجالس الحسبية والمحاكم
الشرعية والمجالس المالية في المحاكم الوطنية •

الزواج

في سنة ١٩٠٣ تقرر قبولى محاميا امام محاكم الاستئناف ، ولم يكن
يشاركنى هذا الامتياز سوى اثنين أو ثلاثة من المحامين القدامى غير
الحاصلين على شهادة الحقوق فأتسع نطاق عملى •

ورغب اهلى في تزويجى وتردنا كثيرا في اختيار الزوجة وبحثوا في
بندر أسبوط وضواحيه ثم عزموا على البحث في القاهرة فاستأجر أبى
منزلا في شارع جامع عابدين نزل فيه أفراد عائلتى نحو ستة أشهر وكنت
قد طلبت اليهم الا يتعجلوا والا يجعلوا لثروة أسرة الزوجة أو لارستقراطية
اهلها دخلا في اختيارها بل يجب أن تكون من عائلة حسنة السمعة وان
تتفق وطبعى في الحياة •

وشاءت الصدفة أن اتصل في أسبوط بمفتش إحدى الشركات وبموظف
في وزارة الأشغال يأتى أسبوط لما لفحص الآلات البخارية ، وكان الأول
من أقارب الأسرة التى صاهرتها والثانى صديقا لها وجارا ، واقترحا
على والدى مصاهرتها ، ثم اتصلوا بوالد العروس وحصل التزاور بين
أفراد أسرتى في القاهرة وبين تلك الأسرة ، وتمت الخطبة بين والدى وبين
والد العروس •

وهنا قامت مشكلة هى أن التقاليد في القاهرة تعطى العروس الحق
في رؤيتى من خلال النافذة الخشبية دون أن أراها ، واعترضت وأنا في
أسبوط على أن ترانى دون أن أراها وبعد أخذ ورد أقتنعا والدها بأن
تطمئن لأنه رأتى بنفسه •

ولقائل ان يقول ان هذا التقليد عقيم ، ان كيف يرتبط اثنان برباط
الزوجية دون أن يرى أحدهما الآخر ودون أن يقف أحدهما على طباع
الأخو قبل الزواج ، ولهذا التقليد القديم أنصاره الى الآن وخاصة في الوجه

القبلى وهم يقولون أن البنب يجب أن ترضخ لمشيئة أبويها ، فهما أقرب الناس اليها وأحرص الناس على سعادتها وأقدر منها على تقدير مكانة الزوج وأهليته دون تأثر بعاطفة الحب والغرام التى قد تطغى على التقدير الصحيح .

ويقولون أيضا أن الحب المتبادل بين الخطيبين قد يطفىء الزواج لهيبه ، أما الزواج بهذه الطريقة فالحب يبدأ بالزواج نفسه ، ويسوقون الأدلة على ذلك بما يشاهدونه في كثير من حالات الزواج على الطريقة الأوروبية .

تلك أقوال لا أحبها ولا أعارضها وإنما هي تقاليد متوارثة ربما اقتبسناها من بعض البلاد الشرقية ورسخت في نفوسنا وخاصة في بلاد الصعيد حتى أصبح من العسير الفكك منها وواضح أنها تغاير التقليد الغربى كما أنها تخالف ما يراه الشرع من إباحة رؤية الزوج وجه خطيبته ويديها وسماع صوتها والزمن كفيل بمعالجة هذه الحالة . .

وقد بلغ من تحكم هذه التقاليد في الصعيد وقت زواجى أن صديقاً حميماً لى من علية القوم وأثريائهم تزوج بصعيدية من طبقته من بلدة تجاور أسيوط ، تزوج بها دون أن يراها ، وأقامت معه في منزل الزوجية ببندر أسيوط لا تخرج منه ولا تبادل أترابها الزيارات ، وإذا رغبت في زيارة أهلها أقلتها ليلاً إلى قريتها عربية أسدلت على نوافذها الستائر ثم ترجع ليلاً على نفس الحالة ، وأغرب من ذلك أن شقيقه وزوجته كانا يسكنان معهما في منزل واحد ومع ذلك لم ير أحد الشقيقين زوجة أخيه . وكان صديقى يحب هذا التقليد ولا يرى مبرراً لأن يرى زوجة أخيه أو أن يرى شقيقة زوجته .

ومما يثير العجب أن تلك الزوجة التى لم تكن تبرح منزلها قد تبذل مسلكها بعد التطور السريع في حالتنا الاجتماعية ، فأصبحت سافرة ، واندمجت في الجمعيات الخيرية وصارت عضواً بارزاً فيها تتصل بالسيدات والرجال ، ولم يثر ذلك أية غرابة بين الناس تأثراً بالتقاليد الحديثة ، وكذلك زوجتى أصبحت سافرة وعضواً في جمعيات خيرية وهى الاتحاد النسائى (٧) من أيام المرحومة هدى شعراوى .

(٧) هى السيدة/ احسان احمد .

ويبدو أن تطورنا كان سريعا بعد السفور الذى بدأ فى أيام الثورة المصرية سنة ١٩١٩ والذى نادى به المرحوم قاسم أمين من قبل ونرجو الله ألا تقضى هذه الحرية على تقاليدنا القومية الطيبة ، وأن يقترب تقدم المرأة بالمعرفة والخلق القويم حتى يصبح لنا تقليد قومى عام لا شائبة فيه يشخص قوميتنا لا تقليدا نتلقفه من هنا وهناك يجعلنا والعياذ بالله كالغرباب الذى أراد أن يقلد الطاووس فلم يعد طاووسا ولم يبق غربابا .

ومن غريب تقاليدنا المصرية أن والدى هو الذى قام عنى بدفع المهر رغم علمه بأن الحمامة كانت تدر على ربحا وفيرا . وأغرب من ذلك أنه بنى على نفقته جناحا خاصا لسكنائى يتصل بمنزل الأسرة كذلك هو الذى عقد العقد نيابة عنى كما ناب والد الزوجة عنها . ثم هو الذى نقل العروس ومن معها من القاهرة .

وعندما وصلت العروس المحجة الى أسبوط استقبلها اصدقائنا تتقدمهم الموسيقى واصطف الهواة على خيولهم بفناء المحطة ومشوا فى مقدمة الزفة يرقصون بخيولهم والأصدقاء يستوقفونهم ويقدمون لهم الشربات الى أن أوصلوا العرية المسدلة الستائر الى المنزل . ثم كانت ليلة الفرح أحيائها مغن حضر بتخته من القاهرة وعالمة شهيرة جاءت فى نفس القطار لتزف العروس . وكان زواجنا بحمد الله زواجا موفقا مضى عليه الآن أكثر من خمسين سنة اذ عقد العقد فى ١٠ مارس سنة ١٩٠٤ فى بيتنا بأسبوط .

علاقة الولد بأبيه

بقيت فى منزل الأسرة لا أساهم فى نفقات البيت رغم إيرادى كمحرم - الا بقدر ضئيل ، وهذه العادة لا تفضل العادة الغربية التى تحبذ الاستقلال والسكنى المنفردة مع استبقاء رابطة الود بالوالدين والأهلين .

لقد بهرتنى حادثة رأيتها حين كنت فى الولايات المتحدة استشفى سنة ١٩٤٧ تظهر بوضوح الفارق العظيم بين ما نحن عليه فى الشرق من عادات وما عليه الغرب وخاصة أمريكا . فقد دعانى ذات ليلة أحد أصدقاءنا وكان فى بعثة زراعية يدرس فى جامعة باحدى البلاد القريبة من بحيرة متشيجان ، كما دعى معى عيني

كلية الزراعة هناك • وصهرنا هذا كان يسكن طابقا من مبنى يملكه أمريكي يشغل الطابق الأول منه • وبعد تناول العشاء صعد الينا فتى هو ابن صاحب المبنى ، وطلب الى عميد كلية الزراعة أن يستخدمه للعمل في مزارع الكلية فسأله العميد عن سنه فقال أربعة عشر عاما • فأخبره العميد بأن القوانين لا تسمح باستخدام من لم يبلغ الخامسة عشر ويمكنه أن يرجع اليه بعد عام للنظر في أمره • وسأل صهرى هذا الفتى عن سبب طلبه الاستخدام بأجر • فأجاب أنه وهو تلميذ يريد أن يربح ما يدخره لمستقبله حتى يتمكن حين يبلغ الثامنة عشرة ويلتحق بالجامعة أن يدفع مصاريفها ، فذكر له قريبى أن والده ثرى يملك عمارة ومصنعا للأخشاب والأثاث (الموبيليات) ، ويمكنه أن يدفع له بيسر نفقات الجامعة فأجابه الصبى : ليس من العيب أن أحمل والدى نفقات الكلية بينما أنا قادر على العمل بعد الظهر وادخار هذه النفقات ؟ •

وتركت كلمات الفتى في نفسى أثرا عميقا ، وتجسم أمامى الفارق الشاسع بين ما هم عليه في أمريكا وما نحن عليه ، وتذكرت كيف يتوكل شبابنا على آبائهم في نفقات المدارس والجامعات بل كيف يأخذون من آبائهم نفقات بعد التخرج من الجامعات وبعد التوظيف والزواج وبعد أن يصبح الواحد منهم رجلا له إيراده ومستولا عن حياته •

ويظهر أن حالتنا هذه متأثرة برواسب قديمة انحدرت الينا من النظام القبلى القديم وكمنت في أعماقنا • ولعل متاعب العيش وانتشار العلم ينتهيان بنا بعد زمن الى شىء من الاستقلال الذاتى ، فيحس الفرد بأنه مسئول عن نفسه ويحفزه هذا على العمل فيزداد النشاط ويزداد التفكير ويزداد الانتاج ونقرب من تلك الأمم النشيطة التى تستغل كل مرافق الحياة أحسن استغلال •

كثيرا ما نسمع أن أصحاب الملايين في أوروبا وأمريكا يدفعون بأولادهم الى المصانع وغيرها كعمال أو كموظفين بأجر يتناسب ومؤهلاتهم يزداد بحسب ما يستحقونه فإذا جاء الوقت الذى يحلون فيه محل والديهم كانوا أكفاء قادرين على حمل الأعباء وصانوا مؤسساتهم ثم سلموها لأبنائهم من بعدهم فيستمر مجد العائلة وتبقى على الزمن ، بعكس ما نراه في بلاد الشرق من تدهور بيوت الصناعة والتجارة وانحلال الأسر بعد موت مؤسسيتها العصاميين لأن أبنائهم من بعدهم عجزوا عن الاحتفاظ بها فانهارت وضاعت • والذنب في ذلك يقع على الآباء الذين أهملوا أبناءهم

ولم يدفعوا بهم الى المدارس والمؤسسات العلمية والصناعية كى يشبوا مزودين بالعلم والمعرفة مقدرين لواجباتهم ومسئولياتهم . وكل منا يذكر عائلات من حوله ضاعت بهذا الالهال وانتهى امرها وأصبحت فى خبر كان .

وفاة والدى

ذكرت أن والدى اشتغل بالزراعة والصناعة فقد أنشأ فى بندر أسيوط مصنعين لطحن الدقيق وصنع الثلج وامتلك مساحة من الأطلان الزراعية منها قدر لأبأس به يحيط بجزء من بندر أسيوط ، ويصلح لأقامة المباني كما اقتنى أطلانا بورا لأصلاحها - ويظهر أن اصلاح الأراضى البور متوارث فىنا - وهكذا اتسع مجال نشاطه وتشابكت أعماله وارتبط نتيجة لذلك ببعض البنوك وأصبح مدينا لها قلما حدثت أزمة سنة ١٩٠٦ وكانت مفاجئة طاحنة عانى كغيره كثيرا من الصعوبات . وقد توفى فى ٧ مايو ١٩٠٧ وأقيم المائتم ستة أيام فى أسيوط كما هى العادة فى ذلك الحين . وكان عسى أن انفرد بحمل العبء بعده لأن أختى كانوا تلاميذ صغارا وثانى يوم الوفاة خاطبنى أحد رجال البنوك وأخبرنى أن والدى مدين بسند وطلب الى توقيعه لأضمن بشخصى دفع المبلغ فى ميعاده ، وفعل غيره مثل ذلك ، فعجبت لمسلكتهم وطلبت اليهم أن يصبروا حتى تتم أيام المائتم .

وفى هذه الاثناء جاءنى أحد وجهاء أسيوط وكان صديقا لوالدى كما كان من عملاى كمحام ونصحنى بالامتناع عن توقيع أية ورقة لدائنى والدى قائلا أن حرصه على مصلحتنا يدفعه الى التشديد على فى ذلك فقد تكون ديون والدى كثيرة وهو يخشى أن تذهب الديون بالتركة كلها وأنا وان وقعت أصبحت مسئولا بثروتى الخاصة عنها فلاداعى لأن أورط نفسى فى هذا المأزق واشغل نفسى بمسئوليات هذه التركة المثقلة بينما أنا قادر على أن أعيش أنا وأختى وأبنائى فى راحة وطمانينة بما حبانى الله من مكتب يدر على أرباحا وفيرة ورجانى أن أخصى الديون ثم أفكر كثيرا فيما يجب اتخاذه فقد تكون النتائج وخيمة اذا أنا ضمنت بشخصى دفع الديون .

ومع اعتقادى بصدق رغبته فى تجنبنا أخطارا مالية فقد قلت له : اننى سأوقع سندات الدين ثم أفكر بعد ذلك فدهش وسأل : كيف تفكر بعد التوقيع وماذا تكون فائدة ذلك ؟

فأجبتة بأن أبى ترك لى ثروة لا أعرف قيمتها كما ترك سمعته فكيف اتحلل من المسئولية المالية - اعتمادا على القانون الذى لا يلزم الوارث

الا بمقدار ما يرثه مع أن سمعة أبى لا تفارقنى ولا تفارق العائلة فهل ترضى أن أكون جحودا وأن أمس سمعته وسمعتنا بالتهرب مما تعاقد عليه ؟ وكيف يمكن أن احتمل المنادة باسم الورثة في المحاكم أو بيع منزل الأسرة ؟ اننى أفضل أن أضمن الديون ولو ضاعت ثروتى الشخصية ، لا لاحتفظ بمال وانما لاحافظ على سمعة أبى الذى أنفق على من ماله وأحسن تربيتى حتى أصبحت محاميا مرموقا كما تقول فقال : أنت حر فيما تفكر فيه • ولكننى أدبت واجب النصيحة • وبعد انتهاء أيام المآثم وقعت بضمانتى الشخصية ومستوليتى وحدى على كل ما تعاقد عليه والدى من ديون •

وعينت وصيا على اخوتى الصغار ووكيلا عن والدتى وأختى وجعلت أسدد الديون من مالى الخاص ومما بعته من أطياني ومن بيع بعض أملاك أبى الى أن سددت كل المطلوبات ثم استرددت ما دفعته من التركة •

وكان أبى قد تعاقد لمصلحتى – منذ كنت تلميذا – مع شركة تأمين بمبلغ أربعة آلاف جنيها لمدة عشرين سنة وتولى هو دفع الأقساط ، فلما وافاه الأجل استمرت في دفع الأقساط الباقية وبعد استلامى التأمين دفعت لأهلى ما خصهم في جميع ما دفعه والدى عنى •

كذلك كان رحمه الله قد رفع قضية شفعة يطالب فيها بحديقة اشتراها عمدة أسيوط المرحوم عبد الرحمن النميسى باشا وكان صديقا لوالدى ثم تنكر له •• فكلمته تليفونيا برغبتي في زيارته وكانت مفاجأة له ، وذهبت الى منزله وكان يضم جمعا وقلت له اننى أعرف ما كان بينك وبين والدى من صداقة قديمة طال أمدها وأذكر كيف كنت تدللنى وأنا طفل وتركبنى جوادك أيام مولد سيدى جلال الدين السيوطى – وهو المولد الكبير في أسيوط – وطراً بينك وبين والدى سوء تفاهم ، وأنا أرث أبى فيما ترك لكننى لا أرث العداوة بينك وبينه وتأبيدا لذلك أقرر لك انى عن نفسى وباعتبارى وكيلا وصيا على ورثة أبى قد تنازلت عن القضية الأهلية والمختلطة وانى اتحمل جميع مصاريف القضيتين ولا اطالبك بشيء بما دفعه والدى • فدهش وقال : حتى المصاريف هذا لا يمكن • قلت : أحضر ورقة ودواة ، وكتبت تنازلى وتنازل أهلى – دون أن استشيرهم – عن القضيتين • وحاول أن يدفع المصاريف فلم أقبل ثم انصرفت • ومن هذا الوقت أصبح صديقا لى الى أن توفى رحمه الله • وقد وافق أهلى فيما بعد على هذا التنازل بلا تردد •

تكوين أحزاب سياسية بمصر

لم تعرف مصر الأحزاب السياسية بالمعنى المعروف قبل الاحتلال وبعده بسنوات . وإنما كان فيها شعور شعبى يتزعمه أمثال المرحوم السيد عمر مكرم أيام الحملة الفرنسية . كما تملك نفوس المصرى شعور شعبى أيام اسماعيل باشا وتوفيق باشا تزعمه رجال من أمثال المرحوم السيد جمال الدين الأفغانى ، ثم كانت فترة التهب فيها هذا الشعور بزعماء أحمد عرابى والجيش المصرى ، فقامت ثورة كان من نتيجتها أن لجأ الخديو توفيق هو وشيعته الضئيلة الى الانجليز وانتهى الأمر بأن ضرب هؤلاء الاسكندرية واحتلوها فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ثم زحفوا الى القاهرة ودخلوها فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ ثم احتلوا القطر المصرى بأسره .

بعد ذلك أخذ الشعور القومى يستيقظ ويبدأ يلهب بسبب الاحتلال وبسبب ما قام به المحتلون وأذئابهم من أعمال منكرة ومكائد تقع آثارها على الشعب مما سنذكره فيما بعد . وقد بذل المرحوم مصطفى كامل جهودا أفنت صحته وهو فى مقتبل العمر ، وأصبح بذلك زعيما شعبيا وأصدر جرائد ثلاث بالعربية والفرنسية والانجليزية باسم اللواء المصرى ثم أنشأ الحزب الوطنى ١٩٠٦^(٨) وبعد ذلك تألف حزب الإصلاح فى ابريل ١٩٠٧ ، ثم حزب الأمة فى سبتمبر ١٩٠٧^(٩) وكانت جريدة « المؤيد » لسان حزب الإصلاح . وجريدة الجريدة لسان حزب الأمة . والذى يعنينا هو ان نتعرف الأسباب التى دعت الى تكوين هذه الأحزاب وكيف تكونت وممن تكونت .

الحزب الوطنى :

أما الحزب الوطنى - أى حزب مصطفى كامل - فقد كان الرأى العام فى تلك الأوقات يفهم أنه يسعى فى اخراج الانجليز بلا قيد أو شرط على أن تبقى السيادة الرمزية للسلطنة العثمانية أى لخليفة المسلمين . ولم ير

(٨) الثبات تاريخيا ان الحزب الوطنى لم يؤسس فى عام ١٩٠٦ ، فقد اتى مصطفى كامل حطانا فى ١٩٠٧/١٠/٢٢ ، أعلن فيه برنامج وميلاد الحزب الوطنى . ثم اسقطت اول جمعية عمومية فى ١٩٠٧/١٢/٢٧ ، وتم انتخاب مصطفى كامل رئيسا للحزب ، ومحمد فريد وأحمد فائق وكيلين للرئيس .
(٩) عصام ضياء الدين : الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧ - ١٩١٥) ، رسالة ماحستر غير منشورة ، آداب القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٤٦ - ٥٣ .
(١٠) أعلن قيام حزب الأمة فى ٢١ سبتمبر وحزب الإصلاح أعلن المساءة الدستورية فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ (يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٥٥) .

الحزب الوطنى بأسا من الأبقاء على هذه السيادة الرمزية لأنها لم تكن ذات سلطة فعالة فى مصر حتى قبل الاحتلال . ولم يكن على مصر سوى أن تدفع جزية لسلطان تركيا ورضى المسلمون باحتمالها مؤقتا خشية أن تنضم تركيا الى الانجليز فى تثبيت الاحتلال ، ولكى تبقى تركيا - صاحبة السلطة الشرعية الرمزية على البلاد - مع كتلة الدول التى تعارض الاحتلال ومنها فرنسا ، وكان يرجى من وراء معارضة هذه الكتلة تحقيق الجلاء عن مصر . وكان يشايح مصطفى كامل جميع الشبان المثقفين من تعلم منهم فى مدارس مصر أو فى معاهد أوروبا .

حزب الإصلاح :

أما حزب الإصلاح فقد عرف عنه أنه ألف ليحافظ على مركز الخديو ضد تطرف رجال الحزب الوطنى الذين قطعوا صلتهم بالخديو بعد أن تم الائتلاف بينه وبين سير « جورست » المعتمد البريطانى ، وبعد أن شاع أن الخديوى انقطعت صلاته بمصطفى كامل . ولا يخفى أن الشيخ على يوسف - زعيم حزب الإصلاح - كان أزهريا معهما وكان يعاونه فى تحرير جريدة « المؤيد » بعض الأزهريين ، بل أن الكثير من أنصار السراى وحزب الإصلاح كانوا من هذا الطراز . ورجال الدين فى كل بلد يناصرون غالبا الفرد الحاكم وربما يكون سبب ذلك أنهم ليسوا من أرباب السياسة أو أنهم يؤثرون طمانينة العيش أو رفعة الشأن فى ظله ، أضاف الى ذلك أن الأوقاف التى ينفق منها على رجال الدين من خيرات أو مرتبات كانت فى يد الحاكم يتصرف فيها كما يشاء ، فكان الخديو مطلق اليد فى هذا كله باعتبارها ناظر الأوقاف المصرية ، ومن الانصاف أن نذكر أن جريدة « المؤيد » كانت غنية بالمواد العلمية والثقافية ، وأنها كانت تناصب الانجليز العداء وقت أن كان سوء التفاهم قائما بين الخديوى واللورد كرومر . فلما عزل اللورد وتصافى الخديو مع سير ، جورست ، خلفه لأن أسلوبها مع الانجليز .

حزب الأمة :

أما حزب الأمة فكان معروفا عنه كراهيته لطغيان السراى وسعيه فى منع استبدادها والحد من سلطانها ، ورغبته فى النهوض بالشعب عن طريق التطور لا عن طريق الثورات ، وحرصه على المطالبة بالدستور ، كى يصل الى تأليف برلمان - متقفا فى ذلك مع ما ينادى به الحزب الوطنى -

تصبح السلطات في يده ، وبذلك ترتفع الأمة وينضج وعيها وينبغ من بينها الكثيرون ، ويأتى يوم تحقق فيه مصر استقلالها دون طفره ودون التجاء الى الاخلال بالنظام . وكان المهيمنون على حزب الأمة من سراة الشعب ووجهائه امثال رئيسه المرحوم محمود باشا سليمان والمرحوم على شعراوي باشا والمرحوم حسن عبد الرازق باشا والد الشهيد حسن عبد الرازق باشا . ولا يظن فيهم انهم يسعون الى الحكم وكان يطلق عليهم اصحاب المصالح الحقيقية . كما كان يرأس تحرير جريدتهم « الجريدة » الاستاذ أحمد لطفى السيد (١٠) .

انضمامى الى الحزب الوطنى

مات مصطفى كامل في ١٩٠٨ وكان موته مأتما عاما . وقد شعر الناس ان انصار هذا الحزب كانوا مخلصين لمبادئهم راغبين في جلاء المحتل جلاء كاملا ناجزا ، وكنت انا من انصار هذا الحزب ، ثم اندمجت فيه بعد وفاة مصطفى كامل بقليل ، وساهمت في انشاء مطبعة جديدة لجريدة « اللواء » واصبحت صديقا للمرحوم محمد فريد ، كما أصبحت عضوا في مجلس ادارة الحزب ، فكنت احضر جلساته في القاهرة ثم ارجع الى مقر عملى في اسيوط .

سفرى الى الاسكفانة

بعد قيام الدستور في تركيا ١٩٠٨ ، اقمنا مهرجانا كبيرا في بندر اسيوط طاف بالمدينة ، كما اقمنا سرادقا ألقى فيه الخطب ، وكنت فيه من الخطباء . ثم قرر الحزب الوطنى سفر فريق من اعضائه الى تركيا لتهنئة رجال الثورة بالدستور فسافرت في صيف ١٩٠٩ مع المرحوم محمد فريد

(١٠) ولد عام ١٨٧٢ ونوفى ١٩٦٢ . حصل على ليسانس الحقوق عام ١٨٩٤ ثم التحق بخدمة القضاء وبقى فيه الى وظيفة مساعد نيابة عام ١٨٩٦ فوكيلا للنيابة واستقال من منصبه عام ١٩٠٥ . اشتغل بالسياسة حيث شارك في تأسيس حزب الأمة . وبولى رئاسة تحرير « الجريدة » (١٩٠٦ - ١٩١٤) ، عاد للعمل بالقضاء ثم عين مديرا لدار الكتب (١٩١٥ - ١٩١٨) فمديرا للجامعة المصرية ١٩٢٥ فوزيرا للمعارف ١٩٢٨ - عاد الى ادارة الجامعة ١٩٣٠ ثم استقال عام ١٩٣٢ . وفى يولية ١٩٣٨ عاد للمرة الثالثة مديرا للجامعة . عين عضوا بمجمع اللغة العربية ١٩٤٠ ف رئيسا له (١٩٤٥ - ١٩٦٣) . عين وزيرا للخارجية عام ١٩٤٦ ف نائبا لرئيس الوزراء وعضوا بمجلس النيوخ . شارك في عدة مجامع وجمعيات علمية . ترجم لارسطو فيلسوف اليونان . نال جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية عام ١٩٥٨ . (محمد شفيق عربال ، الموسوعة العربية الميسرة . ص ٦٢) .

بك رئيس الحزب وبعض الأعضاء في باخرة الى « الآستانة » . وكان في استقبالنا بعض رجال الحكومة العثمانية ونزلنا في فندق « بيرابلاس » .

وبعد وصولنا بيوم أو يومين ذهبنا الى البرلمان أثناء انعقاده وكان يدعى بمجلس المبعوثان ، يرأسه رجل مهيب الطلعة طويل القامة اسمه أحمد رضا بك . وقد اجلسنا في لوج السفراء ، وهناك رأيت أعضاء المجلس خليطا من رجال يختلفون في الزي واللغة والعنصر ، فمنهم التركي واليوناني والأرمني بملابسهم الأفرنجية ، وفيهم العرب من حجازيين ونجديين ويمنيين بملابسهم الوطنية يتشجون بالعجاءة والعقال . وسمعت أثناء الجلسة عضوا من العرب يسأل زميله عما يدور في المناقشة لأنها كانت باللغة التركية وهو لا يفهمها ، وكان موضوعها كما عرفنا هو احتجاج نفر من الأعضاء اليونانيين على مشروع قانون يجعل للدولة حق مراقبة المدارس سواء كانت يونانية أو غيرها .

وبعد قليل رأى رئيس المجلس تكريما لنا ان يرفع الجلسة ، ودعانا لمقابلته في مكتبه ، واستقبلنا أحسن استقبال ، وقدم لنا وزير المالية « جاويد بك » قائلا : اقدم لكم وزيرنا الشاب جاويد بك وهو من «الدونمة» أي اليهود الذين طوردوا في اسبانيا وآوتهم تركيا وسكن غالبيهم في مقدونيا واعتنقوا الاسلام ، وكان هذا الشاب يشتهر بالكفاءة في الشؤون المالية .

ثم زرنا بعض الوزارات، وكنا نقابل فيها بحفاوة وتكريم ، كذلك دعينا لمشاهدة عرض عسكري في ميدان « تقسيم » حضره السلطان محمد رشاد الخامس - الذي خلف السلطان عبد الحميد - وطاف بوحدات الجيش في عربة يجرها جوادان . وبدا لى أن أזור وزير الحربية الجنرال محمدشوك باشا الذي قاد جيش الثورة أيام عبد الحميد وزحف من مقدونيا ودخل الآستانة ظافرا ، وهو عربى عراقى . زرته في وزارة الحربية فوجدته رجلا نحيفا حاد البصر ذكيا متواضعا ، رحب بى أيما ترحيب ، ودار بيننا الحديث في موضوعات شتى منها مسألة سكة حديد الحجاز ، فانتقد النفقات الباهظة التي صرفت على انشائها ، وكان من رأيه أن يكتفى بمد خط حديدى من ينبع الى المدينة المنورة وآخر من جدة الى مكة المكرمة ، عوضا عن انشاء سكة طويلة من دمشق الى المدينة أو مكة يتعذر صيانتها لطولها وتعرضها للعواصف الرملية ، وتؤثر على أرزاق الفقراء الذين يعيشون على القوافل . ولفت نظرى أدبه الجم حين ختم نقده هذا بقوله : « ولكن هذه كانت ارادة حضرة شاهنشاه السلطان المعظم » ويقصد بذلك السلطان المعزول ولم يمنعه عزل الخليفة من الاحتفاظ له بكرامته : وهذا يدل على ان هذا الثائر كان من طبقة راقية .

امعنا في الآستانة عشرين يوما زرنا فيها جزءا من آسيا الصغرى على ضفاف البسفور . ولم تبهرنى الآستانة لأنها لم تكن أكثر روعة من القاهرة لا في مبانيها ولا في شوارعها ، كما لاحظت كثرة الكلاب في شوارعها . ولم تبهرنى قوة جيش أو حسن هندام يمتاز عن جيش مصر وإن كان الجيش التركى أكثر عددا . ولاحظت أن الشعب كان خليطا من الأتراك والروم والعرب والأرمن وغيرهم مما جعلنى أعتقد أن الدولة غير مستقرة وأنها مقبلة على أحداث يتعذر التغلب عليها فوقما كنت أعرفه من أن سلطان تركيا كان يلقب بالرجل المريض . واعتقدت أن بقاء اسطنبول ومضايقتها في يد الأتراك مع وجود القوة الروسية الهائلة بجوارها مرجعه تنازع الأوروبيين فيما بينهم ، لا القوة الذاتية لتركيا .

ثم رجعنا الى مصر نعمل في الحزب الوطنى ولجانته .

في الجمعية التشريعية

قامت في مصر حركة وطنية تطالب بقيام دستور وبرلمان والغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اللذين أوجدهما الاحتلال (١١) . اوشدت الحركة الى أن اضطر المسيطرون على الحكم الى التفكير في إيجاد هيئة تحل محل الهيئتين المذكورتين تكون أوسع اختصاصا . لكنهم لم يريدوا إقامة برلمان بالمعنى الصحيح ، أو وضع دستور يعطى للأمة حقوقها كاملة ، فعمدوا الى انشاء مجلس باسم « جمعية تشريعية » وقد رأيت أن أرشح نفسى لعضوية هذه الجمعية نائبا عن بندر أسيوط باعتبارى محاميا فيه ومن أهاليه .

(١١) عرفت مصر النظام النيابى بانشاء مجلس شورى النواب في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ في عهد الخديوى اسماعيل . وتلا ذلك انشاء مجلس النواب بموجب أمر حال صادر في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ وبدا اجتماعه في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وفي ٢٦ مارس ١٨٨٢ عقد آخر جلساته وذلك بسبب أحداث الثورة العربية والاحتلال البريطانى .

في أول مايو سنة ١٨٨٣ صدر أمر حال بالقانون النظامى ، وقد أنشئ بموجبه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

في أول يولية سنة ١٩١٣ صدر القانون النظامى الذى أنشئت بموجبه الجمعية التشريعية وقد عقدت أول اجتماع لها في ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ وانفض دور انعقادها في ١٧ يولية سنة ١٩١٤ وكان الأخير بسبب قيام الحرب العالمية الاولى - وما تلاها من فرض بريطانيا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وأحداث ثورة ١٩١٩ .

ظلت أعمال الجمعية التشريعية معطلة حتى صدور دستور ١٩٢٣ في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ وشكل بموجبه البرلمان بمجلسيه : الشيوخ والنواب . وقد ظل هذا النظام النيابى حتى ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

وزاحمنى فى الانتخاب وجيهان يكبراننى سنا ومن أسرة لها مقامها هناك هى أسرة خشبة ، وكانا من أصدقاء المرحوم والدى وشجعنى على مزاحمتها ما تمتعت به من مركز ملحوظ فى مدينة اشتغلت فيها محاسيا ثلاث عشرة سنة •

ولهذا الترشيح قصة طريفة لآباس من إيرادها • فقد كانت مصر فى تلك الأوقات أى فى سنة ١٩١٣ تحت الاحتلال البريطانى كما نعلم ، وكان اللورد كتشنر المعتمد البريطانى فى البلاد له شهرة واسعة ومقام ملحوظ فى العالم كله وفى انجلترا بنوع خاص • كان جنديا وسردارا للجيش المصرى ، أعاد فتح السودان ، وطبقت شهرته العالم فى حرب الترانسفال ضد البوير • ورجل كهذا مكلل بأكاليل النصر وله شخصيته العسكرية لا يستغرب وقد عين معتمدا لبلاده فى مصر أن يصبح الحاكم بأمره فيها خاصة وقد أنبث المفتشون الانجليز فى كافة إدارات الحكومة بالمدن والأقاليم يملون إرادتهم ويتصرفون فى الإدارة حسب مشيئة السلطة الانجليزية فهذا مفتش للرئى وذلك للمالية وآخر للداخلية وهكذا حتى أصبح أولئك المفتشون فى المديرية هم ملوكها فعلا تحت إشراف وأمرة المستشارين فى الوزارات الذين يحكمون الوزراء •

دخلت انتخابات الجمعية التشريعية وأنا من رجال الحزب الوطنى أما منافسائى فلا ينتميان الى حزب وانما كانا من الأعيان وذوى المنزلة فى المديرية • وأجريت عملية الانتخاب ولم يفز أحدنا بأغلبية مطلقة فاعيد الانتخاب بينى وبين أحد الاثنين ودبر منافسى أمرا لو نجح فيه لقضى على منافستى ، ذلك أنه قبيل الانتخاب سافر اللورد كتشنر الى أسوان ، فاتفق منافسى مع مستشار الداخلية فى القاهرة ، بعد صدور إذن من اللورد كتشنر وهو فى أسوان ، أن ترسو باخرة اللورد فى أسبوط عند رجوعه ، فيفتتح مدرسة فى أبنوب ويحضر مهرجانا يقيمه له منافسى فى أسبوط •

وقد أرسل منافسى بطاقات دعوة مذهبة لجميع الناخبين • كما دعا الهوارة بخيولهم ، وأقام سرانقا كبيرا • وكان لهذا التدبير أكبر تأثير على الناخبين ، ومن من الأميين – وهم الكثرة الساحقة من الناخبين تأثير على الناخبين ، ومن من الأميين – وهم الكثرة الساحقة من الناخبين رجال الحزب الوطنى •

فكرت فى دفع هذا البلاء ، وارتأيت أن أتصل بمدير المديرية ، فتنصل محتجا بأن الأمر فى يد مفتش الداخلية ، فذهبت اليه وصارحته بأن هذا الاحتفال يضر بالانتخابات • فقال لى بكبرياء أنه لا يمكن معارضة هذا الأمر فإنه صادر من مستشار الداخلية بأمر من فخامة اللورد بقبول الدعوة •

كان على بعد ذلك ان اتخذ اجراء آخر • فأرسلت برقية الى مستشار انداخلية بالقاهرة وخطابا مسجلا باللغة الانجليزية ذكرت فيه أن هذه الدعوة تخفى وراءها غرض منافسى فى الفوز فى الانتخابات ، وأن اللورد كتشنر لو علم بالحقيقة لتنازل عن قبول هذه الدعوة وألغاها • ولا يصح ان يتخذ اسم اللورد كتشنر من حيث لا يدري وسيلة للضغط على الناخبين فان الواجب يقضى بأن تكون حرية الانتخاب مصونة سليمة • ورجوته ان يخطر اللورد برأى هذا •

وكان للبرقية والخطاب وقع عظيم على المستشار - وهو سير جراهام - وعلمت أنه أرسل صورتها الى اللورد كتشنر محبذا رأى مقترحا تأجيل الاحتفال الى ما بعد الانتخابات • وقد كان وأخبر المستشار مفتش الداخلية فى أسبوت ليخطر منافسى بأمر من اللورد بأنه ارتأى تأجيل الحفلة الى وقت آخر يحدد فيما بعد وان الباخرة لن ترسو فى أسبوت وسيكتفى اللورد بافتتاح مدرسة أبنوب دون أن يعرج على أسبوت • وأرسلت المديرية الى جميع الناخبين بالغاء الدعوة ، ثم هدم السراى وانزلت الأعلام والمصابيح ورجع الهواة بخيولهم الى قراهم •

وكانت النتيجة ان انعكست الآية ، وقال الناس وقتئذ ان محمد على منع اللورد كتشنر من النزول بأسبوت • ثم أجريت عملية الانتخاب فكتب لى الفوز وأصبحت نائبا عن بندر أسبوت •

وفى بدء انعقاد الجمعية التشريعية دعا الخديو أعضائها لمأدبة • ثم دعاهم اللورد كتشنر لحفلة شاي فى سرايه بقصر الدوبارة ووقف اللورد يستقبل الأعضاء وحوله نفر من موظفيه يقدمون له كل عضو باسمه كى يصافحه ، وعندما جاء دورى هز يدى وهو يبتسم وقال لى : انى لم أذهب الى أسبوت فشكرته وقلت له : أن أسبوت مستعدة لاستقباله فى أى وقت بشاء •

ولابد هنا من التنويه باننا رغم التنافس الشديد بينى وبين الأخوين ، لم نسمع أيام معركة الانتخاب بطعن فى الأشخاص ولا بكلمات نابية من أحدهما ضد الآخر ، بل كان الاحترام متبادلا بيننا ابان المعركة ، وظللنا بعد الانتخابات اصدقاء كما كنا •

وأكثر من ذلك ان اخا ثالثا لمنافسى ، كان صديقا لى ، اتخذ أيام الانتخابات خطة الحياء الكامل ولم يكلف نفسه الدعاية لأخويه ضدى ، ولم يقم بينه وبين أخويه أى سوء تفاهم بسبب هذا الحياء •

كذلك أسجل أن الأخ الأكبر الذى لم ينل العدد الكافى من الأصوات فى الجولة الأولى قال لمن زاروه فى منزله أن انتخاب محمد على كان عملاً عادلاً فهو أولى منا نحن الاثنين بعضوية الجمعية التشريعية وأقدر منا على خدمة بلاده فى هذا المضمار وخير من يكون ممثلاً لبندر أسيوط .
فهل تسود هذه الاخلاق السامية ثانياً الانتخابات العامة فى بلادنا .
ونرى الأصدقاء والتقارب يتدرون الواجب ويحفظون كرامة المتنافسين ويترفعون عن المهاترات واختلاق الأكاذيب حتى لا تنتهى هذه المعارك بعداوات ألفت بنا فى وهددة الحزبية الجامعة الضارة .

فى الجمعية التشريعية

افتتحت الجمعية التشريعية يوم ٢٢ يناير ١٩١٤ ، وألقى فيها الخديو عباس الثانى بنفسه خطبة الافتتاح . وعين المرحوم أحمد مظلوم باشا رئيساً للجمعية . وكان النظام يقضى بأن يكون لها وكيلان ، أحدهما تعينه الحكومة وقد عينت عدلى يكن باشا ، والآخر تنتخبه الجمعية واتفق أغلب الأعضاء على انتخاب سعد زغلول باشا وزير المعارف السابق لاعتقادهم أنه موقر من الخديو بسبب اقصائه إياه عن الوزارة ، وموقر من الانجليز لأنهم لم يسعوا فى إرجاعه ، ويرجع سبب اقصائه عن الوزارة الى أنه ضرب الطاولة بيده فى جلسة مجلس النظار بحضرة الخديو . قاعتقد هذا أن سعداً فعل ما فعل ، اعتزازاً بمصاهرته لمصطفى فهمى باشا رئيس النظار السابق وصديق الانجليز الحميم ، واعتماداً على اللورد كرومر الذى أشار بتعيينه وزيراً ومدحه فى تقريره السنوى المرفوع الى حكومته .

وتزعم سعد المعارضة فى الجمعية التشريعية ، وناصره كثير من الأعضاء وخاصة من ينتمون الى الحزب الوطنى . وكان أشد المعارضين معه فى الجمعية على شعراوى وعبد اللطيف الصوفانى وعبد العزيز فهمى (١٢) وعبد اللطيف المكباتى وعلى الشمسى وعبد الخالق مدكور وأنا .

(١٢) من قدامى الساسة المصريين . ١٨٧٠ - ١٩٤٨ . اشتغل بالمحاماة ثم انتخب عضواً بالجمعية التشريعية فى عام ١٩١٤ ثم تقيماً للمحاميين . اشترك مع سعد زغلول وعلى شعراوى فى مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بدار الحماية البريطانية للمطالبة بالجلء . اشترك فى عضوية الوفد المصرى منذ تأسيسه الى عام ١٩٢١ حين انفصل منه . عين عضواً بلجنة دستور ١٩٢٣ . عمل رئيساً لمحكمة الاستئناف ومحكمة الغض . عين وزيراً للحقانية من ١٣ مارس ١٩٢٥ الى ٥ سبتمبر ١٩٢٥ ، ووزيراً للدولة من ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧ الى ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٨ . رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين فى عام ١٩٤١ بعد وفاة محمد محمود باشا (الموسوعة المصرية : ص ١١٨٣ ، محمد فريد ، مذكراتى بعد الهجرة ، ص ٧٤ النظارات والوزارات المصرية ، ج ١ ص ٥٨٣) .

وانتخب سعد وكيلا ، وحصل نقاش فيمن يعتبر الوكيل الأول ويكون له حق التقدم في التشريعات ورئاسة الجلسات ، وجعلنا نبت الدعوة لتقديم سعد زغلول على عدلى يكن دون أن نمس أحدا بتجريح ، وكانت حجتنا ان من ينتخبه نواب الأمة يجب أن يقدم على من تعينه الحكومة وتم ما أردنا ، واعتبر سعد زغلول الوكيل الأول .

وقد أدى المعارضون واجبه كاملا . وكانوا اصحاب الصوت العالى في الجمعية . وهى وان كانت جمعية استشارية الا أن قراراتها كان لها اثرها تحترمها الحكومة وتنفذها كأنها برلمان ذو سلطة . وبلغ من تشددنا نحن المعارضين أن أحد النظار وهو المرحوم محمد محب باشا (١٣) اشترك في مناقشة دون أن يقف ، فما كان منى الا أن اعترضت على أن يتكلم الوزير وهو جالس وان الواجب أن يقف احتراما للهيئة ، فاعتذر ورقف واكمل كلامه .

وقد أصبحت الجمعية التشريعية قوة يحسب لها حساب لأنها لم تكن فيها اقلية واكثرية بالمعنى البرلمانى الصحيح ، ولم يكن فيها احزاب ، ولا يؤخذ من اعضائها من يتولون الوزارات ولا يخشى منها على الثقة في عدم الثقة بالوزير فان الخديو كان يعينه دون الرجوع الى الجمعية . فكان لاستقلال الوزراء وعدم فتح باب المطامع الشخصية امام الأعضاء ، اثرهما في أن أصبح للجمعية احترام خاص وثقة كاملة بأن العمل يجرى فيها للوطن والمصلحة القومية دون غيرها .

فهل تكون لنا في المستقبل برلمانات واحزاب يعمل اعضاؤها للوطن وحده ، ويحرصون على تطبيق قواعد العدل والانصاف ولا يكون لمصالحهم الشخصية أى تأثير على المصلحة العامة ؟ اننا بهذا وحده ننهض ببلادنا ونرفع من شأنها ، ونعوض ما فاتنا ، ونسير بها قدما في طريق الرقى والتقدم والكمال .

الترغبة في تعيينى مستشارا بمحكمة الاستئناف :

كنا في الجمعية التشريعية نكون معارضة متماسكة وكان مقعدى فيها بجانب سعد زغلول باشا وحدث في ايان انعقادها وفي شهر مايو ١٩١٤

(١٣) تولى أكثر من منصب وزادى منذ عام ١٩١٣ وكان قبل ذلك التاريخ يشغل منصب مدير التربية . تولى الوزارات الآتية : الزراعة (١٩١٣/١١/٢٠ - ١٩١٤/٤/٥) . الاوقاف (١٩٢٤/٤/٥ - ١٩٢٤/١٢/١٩) المالية (١٩٢٣/٢/١٥ - ١٩٢٣/٨/٦) . الماوى العمومية (١٩٢٣/٨/٦ - ١٩٢٣/٨/٨) (نظر : النظارات والوزارات المصرية ، جمع فؤاد كرم . ص ٦٠١) .

على ما انكر ان سعد باشا اخبرنى ان حسين رشدى باشا رئيس الحكومة وقتئذ يرغب فى تعيينى مستشارا بمحكمة الاستئناف وفاتحه فى ذلك بصفته رئيسا للمعارضة وبصفتى صديقا له . ولا اخفى انى اغتبطت بتقدير حسين رشدى باشا لى وكنت اذ ذاك محاميا لم يمض عاى تخرجى خمسة عشر عاما ورغم ان منصب المستشار فى اكبر هيئة قضائية هو حلم شاب مثلى ولم تكن محكمة النقض والابرار قد انشئت فقد اردت ان يدلى الى سعد برأيه فى الموضوع لكنه بدوره طالبنى بابداء رأى لأن الموضوع خاص بى - فقلت له ان رشدى باشا لم يعرفنى الا بسبب وجودى فى الجمعية التشريعية وقد اختارنى الناخبون نائبا عنهم فيها . فلا يجوز لى ان اتخلى عن عضوية الجمعية وا طرح ثقة الناخبين ثم ان قبولى لهذا المنصب قد يتيح للناس ان يتقولوا ويزعموا ان طلبى لمحكمة الاستئناف يكون لاجراى من المعارضة وفى هذا ما فيه من المساس بشخصى وطلبت الى سعد باشا ان يتوسط ويخبر صديقه رشدى باشا باعتذارى مع الشكر ففعل .

احداث سنة ١٩١٤

فى اغسطس ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الاولى ، ولم يكن مضى على الجمعية التشريعية سوى بضعة أشهر - اذ بدأت انعقادها فى ٢٢ يناير ١٩١٤ واوقفت اعمالها فى يونيه ١٩١٤ . ثم اعلنت انجلترا الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ بحجة صيانة مصر او لضرورة الحرب ، كما اعلنت انتقال حقوق تركيا اليها لأن تركيا دخلت الحرب مع المانيا ضد انجلترا وحلفائها . كذلك عزلت الخديو عباس الثانى عن عرشه فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ - وكان نزيلا فى القسطنطينية - ومنعته من الرجوع الى مصر . وكان المرحوم حسين رشدى باشا رئيسا لمجلس الوزراء فى ذلك الحين . ورغم ان الخديو عباس لم يكن محبوبا من المصريين فانهم نظروا الى مسألة عزله نظرة وطنية أكثر منها شخصية ، واعتبروا تنصيب أى رجل محله طعنة فى حقوق مصر واجمعوا على عرقلة كل مسعى يقضى بتنصيب رجل آخر تحت الحماية البريطانية اذ الواجب فى نظرهم ان ينصب خديو مصر بفرمان عثمانى من السلطان وهو خليفة المسلمين .

لكن انجلترا كانت تستند الى قوة السلاح وتستعين بالأساليب السياسية اللتوية وشاع فى ذلك الوقت ان المصريين ان لم يقبلوا حاكما يلقب بالسلطان من عائلة محمد على فان الانجليز يلجأون الى تعيين رجل اجنبى فى هذا المنصب ، كما شاع انهم سيحضرون زعيما مسلما

ينصبونه سلطانا على مصر هو « أغاخان » . وفي اثناء هذا التجليل عرض الأمر على المرحوم الأمير حسين كامل عم الخديو والكبر الأمراء سنا فقبل المركز خيفة اقضاء العائلة الخديوية عن حكم مصر .

لكن هذا لم يمنع سحق الشعب على الأمير حسين كامل الذى أصبح سلطانا تحت حماية الانجليز ، رغم أنه كان أقرب الأمراء الى قلوب المصريين ، لم ينل عطف المصريين رغم تطوفه بالبلاد وكرمه المعروف الفلاح ، ورغم أنه لم يتصف بالجشع فى اقتناء المال وظلم الفلاحين المصريين ، لم ينل عطف المصريين رغم تطوفه بالبلاد وكرمه المعروف عنه ، وقد أقيمت عليه قنبلة فى أوائل أيام حكمه .

ولاحظ الانجليز ضعف صحة السلطان فعرضوا راية العهد على الأمير كمال الدين حسين كى يتبوا السلطنة بعد وفاة أبيه ويقال ان كمال الدين رفض بحجة أنه لا يقبل تاج مصر من يد الانجليز المحتلين الذين اعلنوا الحماية على مصر .

ومن بداية الحرب سيطر المحتلون على مرافق البلاد واستولوا على محصولاتها ومواشيها وكانوا يأخذون الفلاحين عنوة وقسرا للخدمة فى ميادين الحرب باسم متطوعين فازداد سحق الأهالى على الاحتلال الى درجة ان الشعب كان يتمنى انتصار الألمان وحلفائهم ومعهم تركيا فى تلك الحرب الطاحنة .

ونظرا لأنى عاصرت حكم عباس من يوم أن قام الى أن انتهى وهى حقبة من الزمن طويلة تطورت فيها نفسية المصريين وتطورت فيها الحركة الوطنية رأيت من الواجب أن أبسط شيئا مما حدث فى تلك الأوقات .

عصر الخديو عباس الثانى

كان المصريون يبغضون الخديوى محمد توفيق - كما ذكرنا - لتشجيعه للأتراك والجراسية وغيرهم من الأجانب الذين احتكروا المناصب فى البلاد ، ولأنه رفض منح المصريين حقوقهم الشرعية ولجأ الى الانجليز واعتبرهم حماية ضد الشعب المصرى .

كان هذا احساس المصريين عامة يوم رجع عباس الثانى من أوروبا اثر وفاة أبيه وتولى حكم مصر فى ١٨٩٢ . وكان شابا فى الثامنة عشر بهى

الطلعة شاع عنه أنه قال للمحيطين به « اما أن اكون خديويا بالمعنى الصحيح واما أن أجمل حقيقتي » (أى يترك الحكم) . كذلك شايح رغبات المصريين وأمالهم وظهر بمظهر الوطنى الغيور ففرح الناس به وتوسموا الخير فى حكمه وأحبوه غاية الحب لدرجة أنه بعد أن أدى الصلاة يوما فى مسجد سيدنا الحسين وخرج ليركب عربته أحاط به نفر من شباب مصر بزعامة رجال ممن تربوا فى مصر وفى أوروبا منهم المرحوم الدكتور عثمان غالب وفكوا الخيول من العربى وجروها بأنفسهم .

وقد صدق حدسهم فان هذا الأمير الشاب كان فى السنوات الأولى من حكمه مناهضا للاحتلال معارضا فيما يسمى الى مصر . لكن السير ايفلين بارنج - الذى أصبح فيما بعد لورد كرومر - كان له بالمرصاد وكان قوى الشكيمة نافذ الارادة بث الموظفين البريطانيين فى الوزارات والمصالح كى تصبح مصر أداة طيعة تنفذ كل أوامره .

حادث الحدود :

ومما حدث بينهما ان الخديو عباس سافر فى شهر يناير ١٨٩٤ الى منطقة الحدود فى رحلة يتفقد اثناءها الجيش المصرى المربط فى أسوان وجنوبها ، وصحبه عدد من كبار الموظفين المصريين منهم عمه الأمير أحمد قواد كبير ياورانه ومحمد ماهر باشا وهناك استعرض الخديو القوات المصرية ، واثنى على بعض الوحدات وأبدى انتقادا على أوطقتين يقودهما ضباط انجليز . فعز ذلك على هؤلاء الضباط وعلى سردار الجيش المصرى كتشنر ، واطهروا امتعاضهم لكن الخديو بعد أن عرف من سرداره بامتناع الضباط عن عليه أن يغير رأيه وتمسك بحقه كرئيس أعلى للجيش له أن يبدى ملاحظاته التى يراها لمصلحة الجيش نفسه ولمصلحة بلاده . ولم يلبث كتشنر ان طير خبر الحادث الى اللورد كرومر فى القاهرة وكانت علاقته بالخديو متوترة فقرر أن ينتقم منه ويسئذله وفوجئ الخديو فى رجوعه عند رسو يخته فى جرجا بحضور رياض باشا رئيس النظار ومعه بطرس غالى باشا وزير المالية ، وأبدى للخديو غضب اللورد كرومر وأنه أخبرهما أن يطلبوا الى الخديو تقديم الاعتذار والثناء على الضباط الانجليز والا فانه يعزله وتمسك الشاب بحقه كحاكم للبلاد ، ولم يشفع لدى الانجليز برقية أرسلها رياض باشا الى وزير خارجية بريطانيا ينوه فيها ببساطة المسألة وان الخديو لا ينكر ما قام به الضباط الانجليز من أعمال تستوجب الثناء . لم تكف انجلترا بتلك البرقية ، وتركت اللورد

كرومر يشد في طلباته ويعنف ، حتى اذا وصل الخديو الى الفيوم ومعه رياض باشا وغيره منع من مواصلة السفر الى القاهرة الا اذا اعتذر ، وكان من ارادت سلطة الاحتلال^(١٤) ، وأعلن الخديو سروره بنظام الجيش المصرى كله وثنائه على جميع الضباط الانجليز ونشر هذا في الجرائد الأجنبية والعربية ، وبذلك كفر الخديو عما اعتبروه اساءة لهم ، وسمحوا بمواصلة السفر ودخول القاهرة بعد أن تمت المذلة التي أرادوها لشاب يناوئ احتلالهم ويعارض سلطاتهم •

معاونة الخديو لمصطفى كامل :

ورغم ذلك فقد استمر الخديوى في معارضته وساعد فيما بعد مصطفى كامل ، وكان هذا يحرك بخطبه الشعور الوطنى في مصر ، ويسافر الى أوروبا حيث ينادى باستقلال بلاده ويطالب بجلاء المحتلين ، ويتصل بكثير من كبار الفرنسيين ومنهم سيدة ذات مقام ملحوظ هي مدام «جوليت آدم» وكانت فرنسا في ذلك الوقت هي العدو اللدود لاحتلال الانجليز مصر بعد أن رفضت الاشتراك معهم في غزوها حين دعت اليه خشية التورط في أعمال حربية بعد أن انهكتها حرب السبعين وفضلت الاحتفاظ بقواتها في أراضيها خيفة أن تنقض عليها ألمانيا على غرة •

وكان من اثر التنافس بين فرنسا وانجلترا ان قام رجال من الفرنسيين مثل دولنكل وغيره يناهضون الاحتلال ويؤرون مصر ، فالتهب شعور المصريين ودوت سمعة مصطفى كامل وانشأ الحزب الوطنى وأصدر جرائد ثلاث بالعربية والانجليزية والفرنسية باسم « اللواء المصرى » • واشتد تضاله وكفاحه حتى حاز ثقة المصريين وانفرد حزبه بتأييد جميع المثقفين - ولو لم ينضموا رسميا اليه - اعتقادا منهم انه الهيئة الوحيدة التى تدافع باخلاص عن الوطن •

(١٤) أرسل الخديوى برقية الى كرومر بالاعتذار وهذا نصها :
 « قل ان ابارح الوجه القبلى عائدا الى مصر يهمنى ان اكرر عظيم اهتمامى وواثر انطوائى نحو الجيش الذى تفقده فى الحدود ويهمنى كذلك ان اثبت عظيم الامتنان الذى قد عبرت لك عنه بشأن حسن نظامه وترتيبه ويروئى أن أهنيء الضباط سواء المصريون والانكليز الذين يقودونه وان اشاهد الخدم التى أداها الضباط الانكليز فى جيشى وأرجوك يا سردار ان تبلغ هذا للضباط والجود » (عباس حلمى)
 (محمد فريد : مخطوطة تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ مسيحية ، حوادث ١٨٩٤) •
 ص ٧٢ ، ٧٣ •

الاتفاق الودى :

ومما زاد فى كراهية الاحتلال وأوجد اليأس فى نفوس كثير من المصريين ، ذلك الاتفاق الذى تم بين انجلترا وفرنسا ١٩٠٤ وسمى بالاتفاق الودى ، ومفاده ان تكف فرنسا عن معارضة انجلترا فى مصر وتسكت انجلترا على اطلاق فرنسا يدها فى مراكش فان هذا الاتفاق قوى مركز انجلترا ومنع فرنسا من مناهضة احتلالها لمصر ، وفتح لفرنسا فرصة تنفيذ اغراضها الاستعمارية فى مراكش فأحتلت أراضيها وأنهى الأمر باعلان الحماية الفرنسية على مراكش ١٩١٢ .

حادثة دنشواى :

على ان الاتفاق الودى المذكور لم يؤثر فى نشاط مصطفى كامل ومن معه ، وظل هذا الزعيم يسير فى جهاده الوطنى الى ان حدثت مأساة دنشواى ١٣ يونيو سنة ١٩٠٦ وخلصتها ان فرقة من جنود الانجليز كانت تمر بالقرى وراق لبعض أفرادها أن يصطادوا الحمام ببنايتهم من أبراج قرية دنشواى (١٥) ، ولا يخفى ان الحمام المستأنس يعتبر ثروة خاصة لبعض الفلاحين فضلا عن أن صيد الحمام بالأعيرة النارية يعرض المنازل والأجران للحريق ، وقد جرحت امرأة واشتعلت النار فى أحد الأجران ، وثار سكان القرية لهذا الاعتداء الصارخ ، فكانت مطاردة او شبه مطاردة بين الفلاحين والجنود الانجليز ، مات فيها ضابط انجليزى من اثر ضربة الشمس ، فاعتبر الانجليز هذا العمل من الفلاحين اهانة للجيش البريطانى واعتداء عليه مع أن الطبيب الانجليزى اثبت فى تقريره ان وفاة الضابط كانت بضرية الشمس لا من أية آلة حادة .

ورغم ذلك انشئت محكمة خاصة لمعاقبة أولئك الفلاحين الذين اجترأوا على مطاردة المعتدين وتآلفت هذه المحكمة المخصوصة برياسة المرحوم بطرس غالى باشا وعضوية بعض الانجليز والمرحوم أحمد فتحي زغلول . وقبل أن تصدر أحكامها نصبت المشائقي فى القرية أمام بيوت المتهمين ، ثم صدر الحكم بصفة مستعجلة بشنق أربعة أمام بيوتهم وبجلد آخرين . فكان العويل والصراخ وكانت القسوة التى ليس بعدها قسوة .

وانتهز مصطفى كامل الفرصة وذهب الى أوروبا وجعل يخطب فى الناس ويندد بهذا الظلم الفادح والجبروت الذى ليس بعده جبروت وينشر فى الصحف الفرنسية والانجليزية وغيرها كل ما يتعلق بهذه القضية

(١٥) احدى قرى محافظة النوفية .

السياسية ويفيض في شرح المظالم البشعة التي ارتكبتها الانجليز والقسوة البالغة والتنكيل بالفلاحين ، حتى ضج الرأي العام هناك واشمأز من هذه القضايع . وكانت النتيجة اقالة لورد كرومر بسبب ما ارتكب ، وأخرج من مصر في أول ابريل ١٩٠٧ فعم المصريين فرح شامل وعين مكانه سير « الدون جورست » واتخذت انجلترا سياسة جديدة أساسها اللين والمهادنة والتقارب بين هذا العميد الجديد وبين الخديو عباس .

المهادنة مع سير جورست :

باعد بين الشعب والخديو تهادنه مع سير جورست خلف كرومر ، واتفاقه معه على التعاون في ادارة البلاد . وبمعنى أوضح رضى الخديو بعدم عرقلة مطالب الانجليز مقابل اغضائهم النظر عن بعض تصرفاته . فلم يكن من مصطفى كامل ازاء ذلك سوى أن أرسل الى الخديو بما يفيد قطع الصلة به (١٦) .

بيع الرتب والنياشين :

انتشرت شائعات لم تلبث أن تأكدت أن الخديو يبيع الرتب والنياشين وأنه يأتى أعمالا يبتغى بها منفعته الخاصة . فامتعض المصريون ولم يغفر له الشعب بيع الرتب والنياشين رغم ما قيل من أنه كان ينفق هذه الأموال على الحركة الوطنية .

بعض آثار الاحتلال :

الحق ان الاستعمار البريطانى لم يترك عملا يؤلم المصريين الا قام به، فقد كان اللورد كرومر - من آن لآخر - يرمينا بما يؤلنا قبيل كل عيد اسلامى ، ويتخذ اجراءات غريبة تولد الحزن في نفوسنا وكان المتعلمون هم أكثر الناس امتعاضا لهذه الاجراءات . وبينما كانت السياسة الاستعمارية تباهى بنشر العدل ، وتدعى ان الانجليز هم حماة اصحاب الجلاليب الزرقاء ضد الظلم والاستبداد ، كان المعتمد البريطانى في العاصمة هو الحاكم بأمره ، كما كان المستشارون في الوزارات والمفتشون في الأرياف والمهيمنون في المصالح وفي الجيش كلهم من الانجليز ، وما كان لمصرى اى اثر فعال في ادارة بلاده وتوجيهها وجهة قومية حتى ان المدير

(١٦) يذكر الرافى ان خطاب مصطفى كامل الى الخديو بما يفيد قطع صلته به كان في ٢٤ أكتوبر ١٩٠٤ . انظر نفس الخطاب ملحق رقم (١) ص ٣٠٨ .

في مديريته وصاحب أكبر مركز فيها عندما كان يسمع بقدوم مفتش انجليزى يهرع ومعه الوكيل والحكمدار وجنود البوليس لاستقباله على رصيف المحطة . ولم يشذ على هذا التقليد - فيا أعلم - سوى المرحوم عدلى يكن . وكان مديرا لاحدى مديريات الوجه البحرى وتربى تربية غربية دفعته الى نبذ هذا السلوك . ولا ننكر ان الانجليز عملوا على حفظ النظام وتحسين الرى لكنهم حرصوا كذلك على تنفيذ امرين هامين هما : الحيلولة دون انتشار التعليم ودون ازدهار الصناعة والتجارة بين المصريين .

معارضة التعليم في مصر :

ففى التعليم عندما سعى المصريون في زيادة عدد المدارس العالية وانشاء جامعة ، صرح لورد كرومر ان التعليم العالى غير ضرورى للبلاد وان الأفضل انشاء كتاتيب تكفى لتعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن . وحجتهم في ذلك ان الغرض من المدارس يجب أن يكون تخريج موظفين كافين للعمل في الوزارات والمصالح . ويكفى للدلالة على اتجاه سياسة الاحتلال الى عرقلة التعليم ان الانجليز عندما احتلوا مصر ١٨٨٢ كانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ٨٥٪ وبعد خمس وأربعين سنة من احتلالهم وطبق احصاء ١٩٢٧ كانت نسبة المتعلمين ٨٣٪ وهذا دليل قاطع على شدة حرص المستعمر في عرقلة يقظة الأمة وتقدمها ليستقر امر الاحتلال .

ولما تمتعت مصر ببعض الحرية بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أمكنها أن تتوسع في انشاء المدارس والجامعات فوصلت نسبة المتعلمين في ١٩٥٥ الى ٢٨ سنة الى ما يقرب من ٣٠٪ رغم استمرار زيادة السكان .

مناهضة الصناعة والتجارة :

أما عن الصناعة والتجارة فيكفى لمعرفة هدف الاحتلال منهما الى بعض المصريين فكروا لأول مرة في انشاء مصنع ميكانيكى لنسج القطن ، يكون نواة لمصانع اخرى لأن مصر هى بلاد القطن ، وعملت الدعاية اللازمة ، وتكونت شركة برأس مال كبير وانشأت مصنعا واشترت آلاته ومعداته من انجلترا وبدأ عمله وبعد قليل رأت سلطة الاحتلال ان هذه اليقظة الصناعية فيها خطر على مصانع « لانتشير » وعلى المنسوجات التى ترد منها ، وخشيت مزاحمة مصنع مصرى يعمل فيه عمال بأجر زهيد، فأرغموا الخديو بعد نحو ثلاث سنوات من قيام المصنع على اصدار

دكريتو في ١٣ ابريل ١٩٠١ (١٧) يقضى بأن يدفع المصنع عن منتجاته ضريبة تساوى الضريبة الجمركية المقررة على المنسوجات الواردة من الخارج ونجم عن هذا الاجراء الغريب ان تعطل المصنع وبيعت آلاته بأبخس الأثمان لرجل من اعيان الاسكندرية اسمه راسم بك نقلها الى تركيا واقام بها مصنعا هناك ولم يبق في مصر بعد ذلك مصنع لنسيج القطن المصرى الا بعد الثورة المصرية ١٩١٩ ، وبعد ان انشأ المرحوم طلعت حرب باشا بنك مصر ثم انشأ مصنع المحلة الكبرى وبعده انشئت مصانع اخرى .

وها قد بدأ تصنيع البلاد وكثرت المصانع المتنوعة . واملنا ان تصبح مصر بلادا صناعية بفضل ما بها من معادن أهمها الحديد ، وبفضل الكهرباء المولدة من مساقط المياه والتي ستستخدم في صهر الحديد وصنع المخصبات للمزارع المصرية . ولا يفوتنا ان نذكر ان مصر لا يمكنها ان تحتفظ بقوتها وترفع اقتصادياتها بغير التصنيع ، لأنها اكتظت بالسكان وضافت اراضيها الزراعية ويكفى ان تعلم ان الفرد فيها لا ينال الآن اكثر من ربع فدان من الأراضي المنزرعة ان وزعت على السكان . وفوق ذلك كان الاحصاءات تدل على ان مصر من اكثر بلدان العالم تناسلا وربما كانت اكثرها جميعا ، وان عدد سكانها يتضاعف كل خمسين سنة ، فاذا كنا الآن نحو ٢٣ مليوناً فاننا نصبح بعد خمسين سنة اكثر من ٤٦ مليوناً، فكيف يمكن تغذية ابنائنا ورفع مستواهم بدون المبادرة بنشر الصناعة والتجارة وتوسيع رقعة الأراضي المنزرعة ؟ ان بريطانيا العظمى ذاتها لا يكفى انتاجها الزراعى السنوى ابناؤها اكثر من سبعة اسابيع كما يقولون ، لكنها تعتمد على صناعاتها وتجارتها وبواخرها الكثيرة ، وتجنس من وراء ذلك مكاسب ومغانم تمكنها من تغذية ابنائها والانفاق على جيوشها واساطيلها . وهذا مثل يرينا كيف ان الأمم تحفظ كيائها وكرامتها وقوتها بفضل العلم والصناعة والتجارة .

طلب مد أجل امتياز قناة السويس :

كان لتنفيذ حكم محكمة دنشواى المخصوصة ، وللأحداث التي سبقته، أعمق الأثر في نفوس المصريين وفي ازدياد كراهيتهم للاحتلال الانجليزى . حتى اتت سنة ١٩٠٩ وفيها لمست شركة قناة السويس حاجة الحكومة الى المال ، فابدت استعدادها لدفع أربعة ملايين من الجنيهات مقابل مد أجل

(١٧) صدر الدكريو في ١٧ ابريل ١٩٠١ : انظر نصه بالحق رقم (٢)

ص ٣١٠ .

الامتياز اربعين سنة - ومدة الامتياز ٩٩ سنة تنتهى فى سنة (١٩٦٨) (١٨) - وكان بعض النظار فى ذلك الحين يعارضون مد أجل الامتياز وفى مقدمتهم حسين رشدى باشا وسعد زغلول ومحمد سعيد باشا • ولكن الشائعات تواترت بأن المعتمد البريطانى « سير جورست » ويطرس باشا غالى ناظر النظار كانا يميلان الى مد الامتياز • فساد القلق الناس حتى وصل الأمر الى أن اعتدى الشاب ابراهيم ناصف الوردانى على بطرس باشا وهو يغادر الوزارة يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ والمحدثات جارية فى موضوع مد امتياز الشركة •

وتحت ضغط الرأى العام، واشتداد المعارضة من رجال الحزب الوطنى واقطاب حزب الأمة ، رئى أن يعرض الأمر على الجمعية العمومية - وكانت قائمة فى ذلك الوقت - وأن يكون رأياها قاطعا فى هذا الموضوع الخطير مع أن هذه الجمعية لم يكن لها رأى قطعى فى أى امر طبق قانونها النظامى • وسعت الحكومة فى اقناع العميد البريطانى والمستشار المالى وغيرهما لاعطاء هذا الحق القطعى للجمعية العمومية بطريق الاستثناء ، تهدئة للنفوس ، وكان هذا رأى الخديو عباس أيضا ، حتى اقتنعت الحكومة الانجليزية ، وأباححت عرض الأمر على الجمعية العمومية لتتقضى فيه بما تشاء ، واشترط سير جورست العميد البريطانى أن يدافع سعد زغلول باشا عن مد الأجل نائبا عن الحكومة المصرية أمام الجمعية العمومية •

ولقد أدهش الشعب قبول سعد باشا الدفاع عن مد أجل هذا الامتياز لما كانوا يعلمونه من أنه كان من فريق النظار المعارضين لمد الامتياز •

انعدت الجمعية العمومية واطلعت على التقارير المقدمة لها ، وبعد المناقشة اصدرت قرارها بالاجماع فى ٧ ابريل ١٩١٠ برفض المشروع فكان لهذا القرار رنة قرح عامة ، وعدلت الحكومة بذلك عن اتمام الاتفاق •

المؤتمر القبطى :

على أن المصريين لم ينجحوا فى مقاومة مشروع مد امتياز قناة السويس فحسب ، بل نجحوا كذلك فى مقاومة حركة داخلية دبرها المحتلون

(١٨) قدم المستشار المالى البريطانى فى الحكومة المصرية مشروعا بمد أجل الامتياز الممنوح لشركة القناة حتى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٨ • وضمن الاتفاق المقترح أنه فى المدة من أول يناير ١٩٦٩ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ يقسم صافي الأرباح بين الحكومة المصرية وبين الشركة • لزيد من التفاصيل راجع الفصل الخاص بقضية مد امتياز قناة السويس من ص ٧٨ الى ص ٨٤ فى كتاب : مصطفى النحاس جبر : مرجع سابق) •

للتفرقة بين أفراد الأمة ، الا وهى قيام مؤتمر قبلى يطالب بامتيازات خاصة كثيرة للأقباط . فهذه الفكرة الخطرة عارضها بطرس غالى باشا نفسه فى حياته كما عارضها المسلمون وفريق من الأقباط وكنت أنا والدكتور أحمد السعيد نبث الدعاية فى أسيوط ضد هذا المؤتمر لكن السياسة الاستعمارية تغلبت وصرح بانعقاده فى بندر أسيوط وانعقد فعلا فى ابريل ١٩١١ . وكان أبرز زعماء حركة انعقاد المؤتمر الأستاذ أخنوخ فانوس المحامى ومطران أسيوط وبشرى حنا بك ، وأولهم كان المحرك الأول وكان قد تعلم فى الجامعة الأمريكية ببيروت مع أصحاب « المقطم » وظل صديقا لهم طول حياته والمعروف ان أصحاب المقطم كانوا فى جريدتهم الناطقين بلسان دار المعتمد البريطانى لذلك اعتقد الناس ان هذه حركة سياسية استعمارية الغرض منها شطر الأمة شطرين متخاصمين تنفيذا للمبدأ الاستعمارى المعروف « فرق تسد » .

المؤتمر المصرى :

وترتب على حركة المؤتمر القبطى قيام مؤتمر من المسلمين باسم « المؤتمر المصرى » كانت لجانه تجتمع فى منزل رئيسه المرحوم مصطفى رياض باشا ناظر النظائر السابق ، وكنت من أعضائها ثم انعقد المؤتمر فى أواخر ابريل وأوائل مايو ١٩١١ فى محل «روكسى» بمصر الجديدة وكان يدعى « لونا بارك » وكنت من خطبائه وكان الغرض منه الرد على ما قاله زعماء المؤتمر القبطى وتهدة الحال وأحمد الله ان خمدت هذه الفتنة وانتهى أمرها ونجت البلاد من شرها .

ايطاليا وفتح ليبيا :

فى أواخر ١٩١١ - ومصر تحت الاحتلال وتحت السيادة التركية الأسمية عن لايطاليا أن تمتلك طرابلس الغرب وتنتزعها من تركيا الضعيفة فهاجمت بقواتها البرية والبحرية هذا القطر العربى المجاور لنا ، واضطرت الحكومة المصرية تحت ضغط الاحتلال ان تقف موقف الحياد ، بيد أنها لم تستطع ان تحول بين المصريين وبين معاونتهم للطرابلسيين بالمال والذخيرة والمؤن . وكان شعور المصريين عارما ازاء طرابلس ضد ايطاليا . وقد طاف بلاد القطر الأميران عمر طوسون ويوسف كمال ومعهما كثير من المصريين لجمع التبرعات والمساعدات . ولم تقو تركيا طبعا على صد العدوان وضاعت طرابلس وسقطت فى أيدي الايطاليين وقتل من قتل من

المجاهدين الطرابلسيين ومن المتطوعين المصريين مما هو مذكور في كتب التاريخ .

والذى يعلق بذهنى وأريد أن أسطره هنا أمر له مغزاه ذلك أن كبراء العائلة الحاكمة أظهروا من النشاط ما أظهروا وجمعوا من المصريين ما جمعوا وهؤلاء بذلوا عن سخاء وإريحية - ثم جاءت الأحداث أخيرا بحرب فلسطين وانقضضاض الصهيونيين على العرب لانتزاع بلادهم وأموالهم وطردهم من ديارهم ، ومع ذلك لم يقم واحد من أفراد العائلة المالكة ببيع الثروات الطائلة بالتبرع للفلسطينيين بشيء من المال أو المؤن ، بل لم يتكرم أحد منهم بكلمة عطف واحدة ، وسبب ذلك أن طرابلس كانت تابعة لتركيا أما فلسطين فقد انفصلت عنها بعد الحرب العالمية الأولى كباقي البلاد العربية ومن هذا نفهم أن دفاع الأمراء عن طرابلس لم يكن دفاعا عن العرب وإنما كان دفاعا عن مصلحة تركيا أما العرب فأمرهم لا يهم الأمراء في كثير أو قليل .

ومما أثر في نفوس المصريين وباعد بينهم وبين الأسرة الحاكمة حتى كرهوها أن أفراد هذه الأسرة كانوا يتكلمون فيما بينهم سواء في مجتمعاتهم أو دورهم اما باللغة التركية أو اللغة الفرنسية وما كانوا يحترمون لغة البلاد ولا يودون التخاطب بها الا عند الضرورة . وكان الأمير منهم أو النبيل يخاطب أكبر مصرى بأئفة وعظمة ويعتبر ذلك تفضيلا منه على المصرى وكانوا يعاملون بعضهم بشيء غير قليل من العنصرية وكان بعضهم يضرب الفلاحين وما كانوا يتبرعون بشيء للمنافع العامة فلم يسمع أن أحدهم قام بنجدة عائلات داهمها الدهر بقسوة . كما لم نسمع أنهم افتتحوا مدارس أو معاهد أو مستشفيات وغاية ما فهمه المصريون أن القليل النادر منهم من سيدات أو رجال أقاموا بعض مساجد واعتقادى أن ذلك كان رغبة في تخليد ذكراهم وربما كان أيضا طلبا لمغفرة الله عن سيئات ارتكبوها .

سكة حديد مريوط :

ذكرنا ان المصريين أحبوا الخديو في سنوات حكمه الأولى ولكنهم بعد ذلك سخطوا على تصرفاته وكرهوه ومما زاد في سخطهم عليه بيعه الرتب والنياشين كما ذكرنا ورفعته بذلك مراكز أشخاص غير جديريين بالتكريم والتعظيم وقد بلغ شرهه تشغيل المسجونين وجنود حرسه وموسيقاه في ردم وتمهيد أرض المنتزه بالاسكندرية وغيرها من أملاكه كما سخرهم في أراض بجهة مريوط كما ساق الحكومة الى مساعدته في انشاء

سكة حديد مريوط وكانت خاصة به ثم فكر في ١٩١٣ في بيعها الى شركة ايطالية لتمدها الى جهة السلوم بعد أن سيطرت ايطاليا على ليبيا ، وبمعنى آخر أن منفعتي الشخصية كانت هي الدافع له على بيع سكة حديد مريوط الى الايطاليين مع ما في ذلك من التهديد الاقتصادي والحربي لمصر . ويتناول هذا التصرف أراضى تلك السكة وهي غير مملوكة للخديو بل هي ملك الدولة المصرية . فلما تعاقد عباس على بيعها الى شركة ايطالية اعترض اللورد كتشنر على هذا التصرف المشين وكانت النتيجة أن رضح الخديو وسعى في بيعها للحكومة المصرية وتمت الصفقة وامتلكت الحكومة المصرية السكة الحديد وأدواتها بمبلغ كبير .

التهادن بين الحزب الوطنى وحزب الإصلاح :

اذكر انى وقت أن كنت عضوا بمجلس ادارة الحزب الوطنى ذهبت الى الاسكندرية أيام الصيف لقضاء فترة استجم فيها هناك وكان ذلك قبل عيد من الأعياد الرسمية التى لها تشريفات وقابلنى المرحوم سعيد ذو الفقار باشا سر تشريفاتى الخديو ، وأخبرنى بضرورة حضورى فى رأس التين لأداء واجب التهئة بالعيد الذى سيكون بعد يومين . فاعتذرت مجيبا بانى حضرت من أسبوط للاصطياف ولم يكن معى طبعاً بدلة تشريفية . لكنه أصر على حضورى وأخطرني بأن هذا بأمر من سمو الخديو وكان ذلك أيام الخصومة بين الحزب الوطنى وحزب الإصلاح . وكنا نحن رجال الحزب الوطنى قد قاطعنا السراى فى مقابلات أو تشريفات وكان الطعن مستمرا بين جريدة المؤيد وجرائد الحزب الوطنى ولما شدد سعيد ذو الفقار باشا والحف فى الطلب وتكلمت مع بعض رجال الحزب الوطنى الذين كانوا وقت ذاك فى الثغر وكان سعيد باشا قد ألح على أن أشتري اسطنبوليتا (١٩) وما يلزم ارتدائه لحضور السراى من أى محل تجارى يبيع الملابس الجاهزة وقد ارتأيت أن أشتري فعلا الملابس الضرورية حتى أكون فى التشريفية وأسمع ما يريده الخديو من هذه المقابلة الفجائية وقد أخبرنى سعيد باشا انى لن أكون مع طائفة من الناس محامين كانوا

(١٩) عارة من زى رسمى كان يرتديه الوزراء وكبار موظفى الدولة ، وكان يطلق عليه أيضا « الاسطمولى » . وقد حل محل القفطان كرداء رسمى فى أوائل حكم سعيد باشا الذى كان أول الولاة الذين تعلموا على الطريقة الأوروبية ، والذي كانت تستويه مطاهر العادات والتقاليد الأوروبية حتى انه بدأ يدخلها فى بلاطه وفى دوائر الطبقة الارستقراطية بوجه عام .

(جون مارلو : تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ ، ترجمة د. عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٧٦ ، ص ١٥١) .

او اعيانا وائى ساقابل الخديوى منفردا بعد مقابلة العلماء له وقبل دخول رجال الاكليروس .

ذهبت الى السراى وكان الخديو وقتئذ على خلاف مع الانجليز ، وقابلته وحدى بعد أن خرج العلماء فاستقبلنى أحسن استقبال ثم عرض ما كان يريد قوله وهو رغبته فى الا تتطاحن الأحزاب بتلك الشتائم المتبادلة بين جريدة المؤيد وجرائد الحزب الوطنى وأنه ييغى بذلك اتفاق المصريين حتى يكون الجميع جبهة واحدة ضد الانجليز المحتلين فأجبتة - وقد يرمى بكلامه الى شىء من المسئولية على جرائد الحزب الوطنى - بأن رجال الحزب لا يفكرون فى الطعن انما هم يردون على مطاعن توجهها اليهم جريدة المؤيد وائى مقتنع بأن جريدة المؤيد لو امتنعت عن الطعن فان جرائد الحزب الوطنى تمتنع طبعاً عن الرد . وأرجو الله أن يقلع المؤيد عن مسلكه . وفى ذلك كانت اشارة منى تشعير الخديو بأن فى مكتته أن يأمر الشيخ على يوسف بذلك ، فسكت الخديو ثم قال ان شاء الله ونرجو منه التوفيق . ثم خرجت من حضرتة وكانت النتيجة ان امتنعت جريدة المؤيد من غد يوم التشريفه عن السباب والطعن وأمتنعت بذلك جرائد الحزب الوطنى عن الطعن فى المؤيد وصاحبه وانتهت هذه المسألة بما أرضاها جميعا .

تأليف الوفد المصرى

اعلنت الحرب العالمية الاولى فى أغسطس ١٩١٤ ونظروا لأن تركيا دخلت الحرب مع المانيا ضد انجلترا فقدأعلنت هذه الحماية على مصر وانتقال حقوق تركيا اليها ، واقامت الأمير حسين كامل سلطانا باعتباره اكبر افراد العائلة الخديوية وهو عم الخديوى عباس الثانى .

استمرت الحرب سنوات كابد فيها المصريون ما كابدوا من جور المحتلين وأخذهم الناس بالقهر بدعوى التطوع ، واستيلاء السلطة العسكرية على محصولات البلاد ، وضغط الموظفين الانجليز على الشعب ضغطا شديدا وسجن كثير من المصريين بدعوى أنهم قد يناوئون الاحتلال ويعرقلون تصرفاته التعسفية .

وفى تلك السنوات كنت قد نقلت سكنى الى القاهرة اثر انتخابى. عضوا بالجمعية التشريعية ، وكثر اتصالى بسعد زغلول باشا بسبب اشتراكنا فى العمل واتفاقنا فى مبدأ المعارضة بالجمعية ، فلما أوقفت أعمالها صرت أنا وبعض أعضائها نتردد على منزله من أن لآخر نتداول الآراء ونتتبع الأخبار وكان منها أن الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات

المتحدة قد أعلن مبادئه الأربعة عشر التي تنص على مساواة الأمم كبيرها وصغيرها وحققها في الحرية وتقرير المصير واعتبر الناس تلك المبادئ انجيلا بين المتحاربين وعهدا صريحا بين المتحالفين ومنهم انجلترا التي صرح رئيس وزرائها مستر لويد جورج علنا باعترافه هذه المبادئ وبأن بلاده تلخزمها بعد انتهاء الحرب .

وكان لاعلان هذه المبادئ اثرها العميق في العالم كله ، وساد الاعتقاد بأنها كانت السبب الأكبر في نهو الحرب لتأثيرها في الامبراطوريتين الألمانية والنمساوية ، وفي جيوشهما أيضا ، وانتهى الأمر بتسليم ألمانيا والنمسا رغبة في حقن الدماء وأملا في أن تسود مبادئه ولسن تصرفات الدول جمعاء وأن تتحقق حرية الأمم بحيث تكون نتيجة الحرب لا غالب ولا مغلوب ولا منتصر ولا مهزوم .

تلك كانت أيضا عقيدة الأمة المصرية وقت أن وضعت المحارب أوزارها وأعلن للناس تسليم حكومات ألمانيا وحليفاتها وأنه ستبرم معاهدة الهدنة بعد أيام قليلة .

خطر ببالي أمام هذه الاعتبارات أن أقابل سعد باشا ، فذهبت الى منزله يوم ٨ نوفمبر ١٩١٨ ولما لم أجده كررت الزيارة في اليوم التالي فالتقيت به وقلت له ان الحرب قد انتهت بظفر انجلترا وحلفائها وأن الهدنة ستعلن عما قليل وقد أعلن ولسن مبادئه ، كما أعلن لويد جورج تأييد هذه المبادئ وان علينا واجبا كأعضاء في الجمعية التشريعية وكنواب عن الأمة نحو هذه الأمة ، وأنت كوكيل منتخب عن الجمعية التشريعية أصبغ واجبك أكبر من واجبنا فما الذي نعمله ؟

فسألني سعد ، وما الذي ينبغي ان نعمله ؟ فأجبته ان الفكرة فيما يجب أن يعمل - أي في الوسيلة - لم تتبلور في ذهني ولكن المحقق هو أن من الواجب علينا عمل شيء لمصلحة بلادنا بتكوين جمعية مثلا تسعى في تحقيق ما تصبو اليه البلاد اعتمادا على المبادئ التي أعلنها ولسن ولازلت أكرر لك يا باشا انك المسئول الأول أمام الشعب فأجابني أن بعض أصدقائنا قد فكروا في هذا الأمر وأنه يتداول معهم فيما ينبغي أن يعمل وعند اتفاقهم على الفكرة يخبرني بالنتيجة حتى نكون معا في العمل لتحقيقها كما أنه سيخبرهم بمساعي . تركته على هذا الأمل ثم أعلنت الهدنة يوم ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، وفي اليوم التالي أي في ١٢ نوفمبر ١٩١٨ مساء خاطبني سعد باشا بالتليفون وطلب الى الحضور الى منزله في الساعة

العاشرة من صباح يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بعد أن تم الاتفاق بينه وبين
اصدقائه ولم يبح لى باسمائهم .

ذهبت الى منزل سعد في الموعد المحدد فوجدت في مكتبه على شعراوى
باشا ومحمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد بك
وبعد تبادل التحية أخبرنى سعد باننا نحن الستة قد أصبحنا هيئة نسعى
فيما كنا جميعا قد فكرنا فيه ، وانهم اتفقوا على مقابلة عميد انجلترا في
مصر سير ونجت للسماح لنا بالسفر لأوروبا حتى نكون على مقربة من
مؤتمر فرساي نعرض عليه قضية البلاد وانهم ارسلوا الى العميد يطلبون
مقابلته وانه حدد الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم لمقابلتهم بدار
الحماية أى بعد ساعة من وصولى اليهم ، وانهم اتفقوا على أن يذهب الى
دار الحماية كل من سعد وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى وأن ييقى
محمد محمود وأحمد لطفى السيد وأنا في دار سعد انتظارا لرجوعهم وأن
يعرضوا علينا بعد ذلك نتيجة المقابلة .

ولابد هنا من ذكر ملاحظة طريفة لفتت نظرى ، هى أن سعدا وزميليه
الذاهبين الى دار الحماية كانوا يلبسون الرديجوت السوداء استعدادا
لمقابلة سير ونجت فعجبت لهذا وقلت في نفسى أن العميد ليس ملكا حتى
يرتدى اخواتنا لمقابلته لباسا رسميا ، وكتمت هذه الملاحظة ، وكان الوقت
لا يسمح لمناقشة مثل ذلك ولا أدري الى الآن من من الزملاء اقترح ارتداء
هذا اللباس .

ذهب الثلاثة الى دار المندوب السامى وقابلوه ، ودارت بينه وبينهم
محادثة ثم رجعوا الينا وكلف عبد العزيز فهمى بتسجيل ما دار في المقابلة
في محضر نشرته الصحف وسجلته كتب التاريخ وهاك نص المحضر :

محضر ١٣ نوفمبر ١٩١٨

بدا سير ونجت الحديث بقوله :

« ان الصلح اقترب موعده وان العالم يفيق بعد غمرات الحرب التى
شغلته زمنا طويلا وان مصر سينالها خير كثير وان الله مع الصابرين
وان المصريين هم أقل الأمم تألما من اضرار الحرب، وانهم مع ذلك استفادوا
منها أموالا طائلة وان عليهم ان يشكروا دولة بريطانيا العظمى التى كانت
سببا في قلة ضررهم وكثرة فائدتهم » .

فأجابه سعد باشا : « ما تكون انجلترا فعلته خيرا لمصر فان المصريين بالبداية يذكرونه لها مع الشكر . وخرج من ذلك الى القول بان الحرب كانت كحريق انطا ولم يبق الا تنظيف آثاره وانه يظن انه لا محل لدوام الاحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات وان الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كي يتفكروا عن انفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذي تولاهم أكثر من أربع سنين » .

فقال سير وجنت : « حقا انه ميال لازالة المراقبة المذكورة وانه تخاير فعلا مع القائد العام للجيش البريطاني في هذا الصدد . ولما كانت هذه المسألة عسكرية فانه بعد اتمام المخابرة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ويأمل الوصول الى ما يرضى » .

ثم استمر قائلا : يجب على المصريين ان يطمئنوا ويصبروا ويعلموا انه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح فانها تلتفت لمصر وما يلزمها ولن يكون الأمر الا خيرا » .

فقال سعد باشا : « ان الهدنة قد عقدت ، والمصريون لهم الحق ان يكونوا قلقين على مستقبلهم ، ولا مانع يمنع الآن من ان يعرفوا ما هو الخير الذي تريده انجلترا لهم » .

فقال ونجت : « يجب الا تتعجلوا ، وان تكونوا متبصرين في سلوككم فان المصريين في الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة » .

فقال سعد باشا : « ان هذه العبارة مبهمة المعنى ولا افهم المراد منها »

فقال : « اريد ان اقول ان المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر » .

فقال سعد باشا : « لا استطيع الموافقة على ذلك ، فاني ان وافقت انكرت صفتي ، فاني منتخب في الجمعية التشريعية عن قسمين من اقسام القاهرة ، وكان انتخابي بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشتر في انتخابي ، وكذلك كان الأمر مع زميلي على شعراوي باشا وعبد العزيز فهمى بك » .

فقال سير ونجت : « انه قدل الحرب كثيرا ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وامثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية فأضرت مصر ولم تنفعها ، فما هى أغراض المصريين ؟ » .

فقال على شعراوي : باشا : « اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز
صداقة الحر للحر لا العبد للحر » .

فقال سير ونجت : اذن انتم تطلبون الاستقلال .

فقال سعد باشا : « ونحن له أهل، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال
كباقي الأمم المستقلة » .

فقال سير ونجت : « ولكن الطفل اذا اعطى من الغذاء أزيد مما يلزم
تخم » .

فقال عبد العزيز بك فهمي : « - نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم
جنابكم ان الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما اضر ولم يغد
فأقول لجنابكم ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال وكل البلد كانت
تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر ان طريقة الطلب التى سار عليها الحزب
الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى
كل جهة فلأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ
مبدئه الأساسى الذى هو مبدأ كل الأمم وهو الاستقلال التام ، قام جماعة
من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف فى الاجراءات وأسسوا حزب الأمة
وانشأوا صحيفة « الجريدة » وكان مقصدهم هم أيضا الاستقلال التام
وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى وذلك معروفة عند
الجميع والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض
ونحن فى طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه ، فان أمتنا أرقى من
البلغار والصرب والجيل الأسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديما
وحديثا » .

فقال سير ونجت : « ولكن نسبة الأميين فى مصر كبيرة لا كما فى البلاد
التى ذكرتها الا الجبل الأسود والألبان على ما اظن » .

فقال عبد العزيز فهمي : « ان هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق
باستقلال الأمم فان لمصر تاريخا قديما باهرا وسوابق فى الاستقلال التام
وهى قائمة بذاتها ، وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة ، وهم كثيرون
العدد وبلادهم غنية ، وبالجمله فمشروط الاستقلال التام متوفرة فى مصر ،
ومن جهة نسبة الأميين للمتعلمين فهذه مسألة لا دخل لها فى الاستقلال كما
قدمت ، لأن الذين يقودون الأمم فى كل البلاد أفراد قلائل ، فانى أعرف أن
لانجلترا وهى بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها ، فأرباب
الحكومة وهم أفراد قلائل هم الذين يقودونها وهى تتبعهم بلا مناقشة فى

كثير من الأحوال لشدة ثققتها بهم وتسليمها لهم ، ولذلك فمجلس نوابها ليس كل أفرادهم العاملين ، وإنما العامل منهم فئة قليلة ، فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم ليقوموا بإدارتها كما ينبغي وهى مستقلة استقلالاً تاماً ، ونحن عندنا كثير من المتعلمين بدليل أن أولى الحل والعقد نسمع منهم في كثير من الأحيان أن التعليم زاد في البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين وأما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخم اذا غذى بأزيد من اللازم فاسمحوا لى أن أقول أن حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا التشبيه . بل الواقع أننا كالمريض مهما أتيت له من نطس الاطباء استحال عليهم أن يعرفوا من انفسهم موقع دائه بل هو نفسه الذى يحس بألم الداء ويرشد اليه ، فالمصري وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من انواع المعارف وما يفيد في الاشغال العمومية وفي القضاء وغير ذلك ، فالاستقلال التام ضرورة لرقينا .

فقال سير ونجت : « اتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها » .

فقال عبد العزيز بك : ان معرفة ذلك راجعة للمستقبل ومع ذلك فإذا كانت بلاد العرب وهى دون مصر بمراحل أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك » .

فقال سير ونجت : « قد كانت مصر عبداً لتركيا أف تكون أحط منها لو كانت عبداً لانجلترا » .

فقال شعراوي باشا : « قد أكون عبداً لرجل من الجعليين وقد أكون عبداً للسير ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين لأن العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قدمت نريد أن نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد » .

فقال سير ونجت : « ولكن مركز مصر حريباً وجغرافياً يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها ، وقد تكون غير انجلترا » .

فقال سعد باشا : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فأننا نعطيها ضماناً معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصحلة انجلترا فنعطيا ضماناً في طريقها للهند وهى قناة السويس بان نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تسلتزمه المحالفة من الجنود » .

ثم قال على شعراوي باشا : « يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب فيمكن بقاء المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى » .

فقال سعد باشا : « نحن نعتزف الآن ان انجلترا اقوى دولة فى العالم واوسعها حرية وانا نعتزف لها بالأعمال الجليلة التى باشرت فى مصر فنطلب باسم هذه المبادئ ان تجعلنا اصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، وانا نتكلم بهذه المطالب معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة وعند الاقتضاء نساخر للتكلم فى شأنها مع ولاية الأمور فى انجلترا ، ولا نلتجئ هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطالعا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب » .

فقال سير ونجت : « قد سمعت أقوالكم وانى اعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حبية ، فانى لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد وعلى كل فانى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير فشكره الثلاثة على حسن مقابلته وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشرة » .

رجع الينا زملاؤنا الثلاثة وذكروا لنا طرفا مما جرى بينهم وبين سير ونجت . وكلفنا عبد العزيز فهمى كتابة تقرير عما دار فى هذه المقابلة وقررنا فوراً تأليف الوفد منا نحن الستة ، واخترنا سعد زغلول باشا رئيسا وعلى شعراوي باشا أمينا للصندوق ولما شرعنا فى كتابة توكيل نعرضه على الشعب لتوقيعه حتى نصبح بذلك وكلاء عن الأمة ، عرضت على زملائى ضم عبد اللطيف المكباتى بك وكان معنا فى المعارضة بالجمعية التشريعية فقبلوا بالاجماع ووضعنا اسمه معنا فى التوكيل وانتهينا فى نفس يوم ١٣ من صياغة التوكيل ونصه بعد التعديلات التى أضيفت اليه هو :

« نحن الموقعين على هذا قد اثبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوي باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد بك على وعبد اللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك ولهم أن يضموا اليهم من يختارونه فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للمسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما طبقا لمبادئ العدل والانسانية التى ترفع بريطانيا العظمى وحلفاؤها رايتها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب » .

ويلحظ ان سعد زغلول ما كان ينتمى لأحزاب وأن على شعراوى ومحمد محمود واحمد لطفى السيد كانوا من حزب الأمة وانى وعبد اللطيف المكباتى من الحزب الوطنى وان عبد العزيز فهمى كان صديقا حميما لاعضاء حزب الأمة وكانوا جميعا أعضاء فى الجمعية التشريعية عدا محمد محمود واحمد لطفى السيد والأخير كان رئيس تحرير « الجريدة » لسان حزب الأمة •

ملاحظات على ما دار فى المقابلة :

وبالاطلاع على محضر الحديث الذى دار بين الثلاثة وبين سير ونجت والذى سطره عبد العزيز فهمى وجاءنا به يوم ١٤ نوفمبر يحق لنا ان نبدى الملاحظات الآتية :

أولا : ان ما فاه به على شعراوى كان رائعا وجديرا برجل وطنى شجاع دفعته شهامته ووطنيته الصادقة الى أن يواجه سير ونجت بما لم يقله سواه رغم أنه لم يكن تعلم فى المدارس ورغم أنه كان غنيا واسع الثراء يضار كثيرا ان تعرض لبطش الاستعمار • وقد أصبحت كلماته المسجلة فى هذا التقرير درسا وطنيا خالدا يمجّد به الناس تاريخه وذكراه •

أما عبد العزيز فهمى بك فقد كان وطنيا وقانونيا يريد بعلمه ومعارفه أن يقنع سير ونجت بحق الأمة المصرية فى الاستقلال وبنضجها سياسيا واهليتها للحرية ، وكان كلامه قانونيا هادئا يريد به السماح بالسفر كى نعرض قضيتنا على من نشاء فى انجلترا أو امام مؤتمر الصلح فى فرساي ، ولم يقيد هو ولا على شعراوى الجريء امتهما بأى قيد •

أما سعد زغلول باشا فانه مع طلبه الاستقلال كزميليه تطوع وعرض على المندوب السامى أمورا خطيرة دون أن يتفق مع زملائه ، ودون أن يكون له تفويض منهم، وقبل أن يحصل الوعد على توكيل من الأمة • فنذكر فى كلامه ما يأتى : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فاننا نعطيها ضمانا معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ، فنعطيها ضمانا فى طريقها للهند وهى قناة السويس بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » •

وتال فى موضع آخر « نحن نعتزف الآن ان انجلترا اقوى دولة فى العالم واوسعها حرية • وانا نعتزف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتھا

في مصر فنطلب باسم هذه المبادئ ان تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة
الحر للحر ، وانا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة
العظيمة • وعند الاقتضاء نسافر للتكلم في شأنها مع ولاية الأمور في إنجلترا
ولا نلتجئ هنا لسواك ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب
منك بصفتك عارفا لمصر مطالعا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على
هذه المطالب •

انظر كيف ان سعدا سمح لنفسه ان يعرض على المندوب السامي
حق إنجلترا احتلال قناة السويس عند الاقتضاء ويعرض التحالف معها
في دفاع مشترك تقدم فيه مصر مواردها ورجالها ونسى ان المندوب السامي
لا شأن له في المفاوضات وأن مهمة الثلاثة تنحصر في طلب السماح
بالسفر •

حنا قد قبلنا أن نضيف في التوكيل أسماء من نقبلهم معنا أعضاء
فانضم اليها بعد بضعة أيام اسماعيل صدقي باشا (٢٠) وحمد الباسل باشا
وحسين واصف باشا وجورج خياط بك وأردنا أن نضم اليها مرقص حنا
بك فأعذر لعدم امكانه ترك مكتبه كمحام وشرح لنا عوضا عنه الاستاذ
ويصا واصف فقبلناه ، وهذا من جانبه اقترح ضم واصف غالى بك -
ابن المرحوم بطرس باشا غالى ناظر النظار سابقا وكان يقيم في باريس
اقامة تكاد تكون دائمة وهو أديب في اللغة الفرنسية وذو ثروة تمكنه من
البقاء معنا في أوروبا فطلبنا منه أن يكتب اليه خطابا بذلك ثم جاءنا بعد
أيام يخبرنا بان واصف غالى اجابه بقبوله العضوية مع العلم بأن مبداه
قد سبق له أن أعلنه في مجلة فرنسية اسمها « ميركوردى فرانس » وقد
اطلعنا على هذه المجلة فاذا هو يعلن فيها المطالبة بالاستقلال الذاتي وبعد
نقاش بيننا قبلنا عضويته على أمل تغيير رأيه واقناعه عند مقابلتنا له في
باريس •

(٢٠) سياسي مصري ولد بالاسكندرية عام ١٨٧٥ • نال ليسانس الحقوق ١٨٩٤
وعمل موظفا بالحكومة اختير وزيرا للزراعة عام ١٩١٤ • اشترك في الحركة الوطنية
ونفى مع سعد زغلول الى مالطة في مارس ١٩١٩ • سافر مع الوفد الى باريس
واختلف مع اعضائه • اشترك في مفاوضات عدلى - كرزون ١٩٢١ • عين وزيرا للمالية
في وزارة ثروت عقب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ • اشترك في لجنة وضع دستور ١٩٢٣ •
ألف الوزارة برئاسته عام ١٩٣٠ حيث ألقى دستور ١٩٢٣ وأصدر بدله دستور ١٩٣٠
كما ألف حزبا سياسيا باسم حزب الشعب • رأس الوزارة مرة أخرى عام ١٩٤٦
حيث فاض الحكومة البريطانية (مفاوضات صدقي - بيغن) • توفي عام ١٩٤٩ •
(الموسوعة العربية الميسرة • ص ١٦٠) •

وقد ارتأينا أيضا أن يكون معنا الدكتور حافظ عفيفي والاستاذ مصطفى النحاس لأنهما ينتميان للحزب الوطنى ولو أن ثانيهما قاض بالمحاكم ، وانهما كثيرا الاختلاط بالأندية ويمكن أن ينتفع بهما فى الدعاية للوفد فى الأوساط التى يؤمنها بين الشباب المثقف .

عندما بدأ تكوين الوفد قامت عقبة يتحتم تذليلها هى أن بعضهم وخاصة أنصار الحزب الوطنى قد ارتأوا الاتصال بالأمير عمر طوسون لتكوين وفد يمثل البلاد فى مصر وأوروبا تحت رياسته وبدىء فعلا فى تكوينه بعد الاتفاق مع الأمير فخشينا مغبة حدوث انقسام ، وكان من مصلحة مصر أن يكون وفدها شعبيا خالصا حتى لا يظن أنه مسوق بعضو من الأسرة المالكة فتكون رغبته مشوبة .

وبعد أخذ ورد بين وسطاء الطرفين عدل الأمير عمر طوسون عن رياسة وفد جديد ويظهر أن السلطان فؤاد كان له تأثير فى هذا العدول خيفة أن يساء به الظن من الانجليز .

انتهى امر هذه المسألة وانضم إلينا من كانوا مع الأمير عمر طوسون ومنهم سينوت حنايك وعبد الخالق مدكور باشا .

دور حسين رشدى :

كان حسين رشدى باشا رئيسا لمجلس الوزراء وقد قبل الرياسة بعد أن كان نائبا عن الخديو عباس الثانى وقت غيابه فى الآستانة واستمر رئيسا للوزارة مع السلطان حسين وبعده مع السلطان فؤاد . وقد أفهمنى زملائى أن رشدى باشا أخبرهم قبل تكوين وفدنا أنه اعتزم هو وعدلى يكن باشا الذهاب بصفة رسمية كوفد يمثل الحكومة المصرية الى انجلترا للمطالبة بحقوق البلاد وأنه أوعز إليهم بتكوين وفد يمثل الشعب المصرى للمطالبة أمام عصبة الأمم وغيرها باستقلال مصر دون أن يكون بين الوفدين أى اتصال فيعتمد هو كمثل للحكومة على تشدد الوفد الشعبى فى طلب الاستقلال أملا فى أن ينال بهذا التشدد أقصى ما يمكن أن يناله من مطالب البلاد - وكرر حسين رشدى هذا الطلب لسعد وزملائه ونجم عن هذا أن محمد محمود باشا وهو خارج من جلسة مجلس ادره الجامعة المصرية القديمة وبصحبه سعد ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى وغيرهم استوقفهم بباب الجامعة ومد عصاه أمامهم قائلا اننا لا نمشى حتى نقرر نهائيا تكوين وفد للسفر الى أوروبا ثم ذهبوا الى منزل محمد محمود باشا

وبعد الاتفاق وتحديد يوم ١٣ نوفمبر للاجتماع بمنزل سعد أخبرني سعد
زغلول بالتليفون بموافاته في منزله كما قلت وتم تكوين الوفد يوم ١٣
نوفمبر كما تمت المقابلة مع المندوب السامي ثم تحرر التوكيل .

عقبـات :

تحرر التوكيل للوفد المصرى بأسماء الستة كما قلنا ثم اضيفت اليه
أسماء من ضموا اليه وأخذنا في توزيعه على الشعب وجمع التوقيعات من
سائر أهالى القطر فانهالت علينا التوكيلات وكانت أيام التوقيع أياما
مشهودة رفعت من معنويات الشعب وكانت مظاهرات وحركة دائمة وتطوع
الكثير للذهاب لجمع التوقيعات وما نشعر بعد قليل الا وقد صدر الأمر
من وزارة الداخلية بمنع تداول التوكيل بحجة المحافظة على الأمن ومنع
حدوث شغب في البلاد فجبنا كيف أن رشدى باشا وهو الموعز الحقيقى
بتكوين الوفد الشعبى هو الذى يمنع توقيع التوكيل بصفته وزيرا للداخلية
فوق كونه رئيس مجلس الوزراء فارسلنا اليه الخطاب الآتى :

القاهرة في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء

اتشرف بان أرفع الى دولتكم ما يلى :

لا يخفى على دولتكم أنه على اثر فوز مبادئ الحرية والعدل التى
جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها ، ألغت مع جماعة من ثقات
الامة ونوابها وأصحاب الراى فيها وقد لينوب عنها فى التعبير عن راىها
فى مستقبلها تطبيقا لتلك المبادئ السامية لذلك شرعنا فى جمع هذا الراى
بصيغة توكيل خاص فوق ما لكثير منا من النيابة العامة فأقبل الناس على
امضاء هذا التوكيل اقبالا عظيما مع السكينة والهدوء . وهذا أقل مظهر
نعرفه من مظاهر الاعراب عن راى أمة فى مصيرها .

لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن امضاء
هذه التوكيلات ، ونظرا الى أن هذا التصرف يمنع من ظهور الراى العام
فى مصر على حقيقته فيتعطل بذلك أجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى
وشركائها ويحرم الامة المصرية من الانتفاع بهذا القصد الجليل .

التمس من دولتكم بأسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس
وحريتهم يتمون عملهم المشروع . وإذا كانت هناك ضرورة قصوى الجأت

الحكومة الى هذا المنع فانى اكون سعيدا لو كنت تخبرنى بذلك حتى نكون على بصيرة من امرنا ونساعد الحكومة بما فى وسعنا على الكف عن امضاء تلك التوكيلات .

وفى انتظار الرد تفضلوا يادولة الرئيس بقبول شكرى سلفا على تأييد مبادئ الحرية الشخصية وعظيم احترامى لشخصكم الكريم ،،

الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

ولما اطلع حسين رشدى على خطابنا هذا دهش وقال انه لا علم له بالمنع ولا يقبله ولكن البلاد محكومة بالانجليز تحت الاحكام العرفية وهى مستعد ان يخبرنا بذلك بصفة رسمية .

فكتبنا اليه خطابا آخر - نصه :

القاهرة فى _____ (٢١)

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء

الهاقا لما حررت لكم امس اتشرف باخبار دولتكم ان رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه الى مصادرة ماتم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة الخطاب طيه . فالفت نظر دولتكم لهذه المعاملة التى ياباها عدلكم ومبادئ العصر الحاضر .

وتفضلوا بقبول احترامى ،

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

وبادر حسين رشدى باشا بتنفيذ ما وعد به وارسل الينا الخطاب الرسمى الآتى :

(٢١) لم يرد فى الاصل تاريخ هذا الخطاب ، ولكن يتضح من رد حسين رشدى باشا على الخطابين ، ان تاريخ تحريره فى ١٩١٨/١١/٢٤ .

رياسة مجلس الوزراء

حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا

اجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجارى اتشرف باحاطتكم علما انه اذا كانت صدرت اوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها في كتابيكم المذكورين وبمصادرتها عند الاقتضاء . فانما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت سلطة الاحكام العرفية ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

تحريرا في ٢١ صفر ١٣٣٧

٢٤ نوفمبر ١٩١٨

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

وكان الشعب مندفعاً لتوقيع التوكيلات سواء الموظفين وغيرهم ولما اشتد الضغط كان كثير من الناس يمضون توكيلاتهم سرا لنا وكان من شدة الضغط ان بعض رجال القضاء اتخذوا وسيلة أخرى هي أن يكتبوا مباشرة للسلطان خطابات تفيد التوكيل ومنها صورة الخطاب الآتي موقعا عليه من أربعة من كبار مستشاري محكمة الاستئناف .

يا صاحب العظمة

نتشرف نحن الموقعين على هذا بان نعلن لعظمتكم اشتراكنا مع كل مطالب بما فيه سعادة مصر واستقلالها بالطرق السلمية المشروعة ونلجأ لعظمتكم لتحقيق هذه الأمانى

راغب بدر - عبد الرحمن رضا - يوسف سليمان - محمد صالح

تباطات السلطة الانجليزية في السماح لنا بالسفر فارسلنا الى المندوب السامى الخطاب الآتى :

القاهرة في ٢٩ نوفمبر ١٩١٨

الى صاحب الفخامة سير ريجنالد ونجت

المندوب السامى لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى

يا صاحب الفخامة

أتشرف بأن أعرض لفخامتكم انه قد تألف وقد برئاستى بقصد السفر الى انجلترا للمفاوضة مع اولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر وقد أرسلت لرئاسة الجيش الانجليزي بتاريخ ٢٠ الجارى خطايا التمسست فيه اعطائي انا وزملائي جوازات السفر فتفضلت السلطة العسكرية باجابتي في اليوم التالى بأن طلبنا سينظر فيه في اقرب وقت ممكن . ولما كانت المهمة التى اخذناها على عاتقنا تقضى بوجودنا بانجلترا من غير تاخير فقد حررنا امس طالبين النظر في ملتسنا واليوم ورد لنا خطاب من السلطة العسكرية يتضمن أنه قد حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها اجابة طلبنا الى اليوم وانه بمجرد تذليل هذه الصعوبات تسارع الى اجابتنا الى موضوع طلبنا .

تلقاء هذه الاجابة ونظرا الى انه من الضرورى أن يكون وفدنا بلوندره قبل الاسبوع الأخير من شهر ديسمبر جئنا بهذا راجين من فخامتكم ان تتفضلوا باستعمال مالكم من النفوذ لدى السلطة العسكرية لحصولنا على جوازات السفر سريعا وفي الوقت المناسب .

وانا معتمدون كثيرا على تقاليد بريطانيا العظمى التى مازالت تقدم للعالم كثيرا من الامثلة على تمسكها بمبادئ الحرية الشخصية اعتمادا يجعل لنا الثقة في أن طلب التصريح لنا بالسفر سيفصل فيه عاجلا .

وانا في انتظار اجابة ملتسنا نقدم لفخامتكم عظيم الاحترام والتبجيل .

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

قورد لنا الرد من دار الحماية وهذا نصه

القاهرة في أول ديسمبر ١٩١٨

عزيزى زغلول باشا

كلفتم من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى باحاطتكم علما
بوصول خطابكم المؤرخ ٢٩ نوفمبر الماضى وباخباركم ردا عليه بأن
فخامته قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك أنه لا يستطيع التوسط
لدى السلطة العسكرية في هذا الموضوع .

وأضيف الى ذلك انكم ان كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص
كيفية الحكم في مصر مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة
الملك وأعلنتها من قبل . فالأفضل ان مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة الى
فخامته . وبهذه المناسبة ألفت نظركم الى خطاب ميلين شيتهايم الذى أرسله
بناء على أمر حكومة جلالة الملك الى المرحوم السلطان حسين عند توليته
عرش مصر .

المخلص

(ج . س . سيمسون)

السكرتير الخصوصى بالنيابة

ولما كان خطاب السير ميلين شيتهايم الى المرحوم السلطان حسين
عند توليته عرش مصر لا يحوى سوى استبقاء الحماية والعمل على رفاهية
مصر وغير ذلك من الألفاظ البراقة التى لا تحقق مطالب الأمة المصرية في
الاستقلال فقد أرسلنا الى المندوب السامى الخطاب التالى في ٣ ديسمبر
١٩١٨ وترجمته .

صاحب الفخامة سير فرانسيس ريجنالد ونجت

المندوب السامى لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى

ياصاحب الفخامة

تشرفت باستلام الخطاب المؤرخ أول/ ديسمبر ١٩١٨ الصادر من
سكرتير جنابكم الخاص ردا على خطابى المؤرخ ٢٩ نوفمبر ١٩١٨ المختص
بجوازات السفر المطلوبة لأعضاء الوفد المصرى .

ولقد ورد في هذا الخطاب ان فخامتكم مستعدون لقبول ما يقدم لكم
من الاقتراحات المكتوبة بشأن نظام الحكم في مصر بشرط الا تكون غير
متفقة مع الخطة التى سبق ان رسمتها حكومة جلالة الملك وردا على هذا

لا يسعنى الا ان اصرح لجنايبكم بأنه لا يسوغ لى ولا لأحد من أعضاء الوفد أن يطلب طلبات غير مطابقة لمشينة الأمة التى عبرت عنها بالتوكيلات المعطاة لنا وانى الفت نظر فخامتكم الى أن هذه التوكيلات التى اقبل عليها كثير من علىة القوم كأعضاء الجمعية التشريعية والهيئات النيابية الأخرى ما كانت الا لتستوعب أفراد الشعب لو لم تتداخل السلطات وتمنع تداولها وتصادرها وان سفرنا الى انجلترا لم يكن الغرض منه الا مفاوضة رجال السياسة ونواب الأمة وغيرهم ممن يوجهون الراى العام البريطانى الذى اليه ترجع الشئون الحكومية لأننا مقتنعون بان نجاح قضيتنا يتوقف جله على ما فطر عليه هذا الراى العام من حب العدل والحرية والانتصار للضعفاء .

من هذا ترون فخامتكم أنه يستحيل علينا ان ندرك غرضنا بواسطة تبليغات تقدم فى مصر فقط مادامت القضية التى ندافع عنها يجب عرضها بادية ذى بدء على الراى العام البريطانى وهو لا يمكنه ان يحيط علما بتفاصيلها الا من مصادرها الطبيعية أى من ممثلى الأمة المصرية . فعدم تمكيننا من السفر يقضى على المهمة التى أخذنا على عاتقنا تنفيذها طوعا لمشينة البلاد . على أنه من الصعب التوفيق بين منعنا من السفر وبين ما تقتضيه مبادئ الحرية والعدل التى فتحت بريطانيا العظمى وشركاؤها أبوابها لخير الانسانية ولتحقيق رغبات الشعوب .

وتفضلوا فخامتكم بقبول فائق الاحترام ،،

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

وازاء هذا التباطؤ فى التصريح بسفر الوفد أرسل الوفد بوقية بواسطة رئيسه فى ٤ ديسمبر ١٩١٨ الى مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية بالاحتجاج على منعنا من السفر وعلى منع تداول التوكيلات وهذه ترجمتها :

« صاحب السعادة مستر لويد جورج الوزير الأول لبريطانيا العظمى

دوفنج ستريت . لندن

تحدث فى مصر امور مخالفة لتقاليد الحرية والعدل التى هى شعار دولة بريطانيا العظمى وللسياسة الحرة التى لازلت أماما لها الى حد ان

المصريين أصبحوا يتساءلون عما اذا كانت التصريحات التى ما قتيء
 سياسة الملكة يعلنونها كل يوم لا يعنى بها الا فريق من بنى الانسان دون
 فريق آخر اقل استحقاقا للرعاية .

هل تقبلون سعادتك ان صوت امة بأسرها يخفت بينما ارجاء العالم
 تدوى باصوات الامم المطالبة بما لها من الحقوق ومن حرية التصرف
 فى مستقبلها .

وهل امتكم العظيمة وهى خارجة تحمل اكاليل النصر من حرب لم
 تخض غمارها الا دفاعا عن الحرية تقبل ان يغرس باسمها انقذ سهم فى
 قلب هذه الحرية .

ان مصر وهى عارفة بحقوقها وواجباتها رأت ان توقف بنفسها الراى
 العام الانجليزى على حقيقة حالها وان تطلعه على مطالبها القومية مؤملة
 فى عدله تمام تحقيقها .

فالذين بيدهم السلطة لم يكفهم ان يمنعوا تداول التوكيلات التى
 قصد بها تخويل الوفد المكون لهذا الغرض وهو الدفاع عن قضية مصر
 بل تجاوزوا ذلك الى وضع عراقيل فى طريق هذا الوفد الى انجلترا .

وهذا امر يشبه ان يكون الغرض منه اقامة سد منيع بيننا وبين الراى
 العام الانجليزى فيصبح عسيرا ان يقف على الحقائق من مصادرها
 الطبيعية .

وبالنيابة عن الوفد المصرى ارفع هذه التصرفات لنظركم السامى
 وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى
 سعد زغلول

ثم أرسل الوفد فى ٦ ديسمبر ١٩١٨ نداء الى معتمدى الدول
 الأجنبية بمصر (٢٢) احتجاجا على الخطة التى اتخذت من جانب انجلترا
 لمنعنا من السفر ولتغ نشتت التوكيلات وعلى كل قرار يتخذ بشأن
 مستقبل مصر دون أخذ راء الأمة المصرية فيه وكان هذا النداء
 مذيلا بأعضاء جميع أعضاء الوفد المصرى . ثم توالى النداءات
 والبيانات ومنها برقيات من الوفد للدكتور ولسن بباريس فى ١٤ ديسمبر

(٢٢) انظر نص النداء بالحق رقم (٣) ص ٢١٢ .

١٩١٨ و ٢٦ ديسمبر ١٩١٨ و ٣ يناير ١٩١٩ بالاحتجاج بشدة على كل اعتداء على حقوق مصر واستقلالها وطلبنا في البرقيات أن يهيء للوفد الفرصة بأن يدلى بآمال مصر الشرعية وذلك بالمساعدة في سفر الوفد .

وأرسل الوفد كذلك في ١١ يناير ١٩١٩ الى مسيو جورج كلمنصو رئيس الوزارة الفرنسية برقية بهذا المعنى ، وأخرى في ١٣ يناير ١٩١٩ الى السنيور اورلندو رئيس وزراء إيطاليا . وأرسل كذلك نداء الى رئيس مجلس العموم البريطانى في ١٤ يناير ١٩١٩ .

وتوالى ارسال البرقيات والنداءات سواء في مصر أو أوروبا كما توالت الخطب في اجتماعات عقدت بالقاهرة وغيرها ، حضرها جمهور من جميع طبقات الأمة ونوابها وأعيانها وشبابها فأحدث ذلك تأثيره وازدادت حماسة الجماهير .

ضغط الانجليز على مصر

في يوم ٢٧ يناير ١٩١٩ ارسل قائد القوات البريطانية في مصر الخطاب الآتى الى سعد زغلول :

يا صاحب السعادة .

علمت ان سعادتك تعدون اجتماعا في منزلكم بمصر في ٣١ الجارى يحضره نحو ستمائة أو سبعمائة شخص وانى أرى أن مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه اطلاق للأمن فيبناء على الاعلان الصادر تحت الاحكام العرفية بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩١٤ أرجو أن تتكرموا بالعدول عن اقامة هذا الاجتماع

وتفضلوا بقبول فائق احترامى

قائد القوات البريطانية في مصر

الجنرال هـ . و وطنس

ثم ارسل القائد افادة اخرى ونصها :

القاهرة في ٢٨ يناير ١٩١٩

القيادة العامة للقوات البريطانية في مصر

يا صاحب السعادة

الحاقا للاعلان الصادر في جريدة الاجبسيان غازيت بتاريخ يوم
الثلاثاء ٢٨ يناير ١٩١٩ بمناسبة دعوتكم لحفلة الشاي في يوم الجمعة ٢١
الجاري فلا مانع عندي من ان تنشروا اعلانا آخر تصرحون فيه ان دعوتكم
منعت قهرا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي ٩

قائد القوات البريطانية

ه . و . وطسن

احياء مشروع استعمارى قديم

في ايام الحرب الاولى فكر الانجليز بزعامة مستر برونييت -
المستشار القضائى حينذاك والساعد الايمن للمعتمد البريطانى - في مشروع
خطير هو مشروع دستور لمصر وقوانين مدنية وجنائية تهدف انجلترا من
ورائها الى توحيد المحاكم مختلطة واهلية ، على ان تحل انجلترا محل
الدول صاحبة الامتيازات وان يكون لها مندوب له حق الاتصال بوزير
الحقانية بحيث لا يمكن اصدار قانون الا بمشورة هذا المستشار
الانجليزى .

ومن المسائل التى عرضتها انجلترا بواسطة مستر برونييت تنفيذا
لهذه القوانين المقترحة ان يكون البرلمان المصرى في المستقبل مكونا من
وطنيين واجانب وموظفين والا يقتصر على اشراك الاجانب في المحاكم
وانما يشتركون ايضا في مجالس البلديات والمجالس المحلية والقروية ،
وعقدت لجان لدراسة هذه الموضوعات وطلب منى الاشتراك في لجنة تنتظر
في امر التمثيل في البلديات والمجالس المحلية والقروية ، فترددت ، لكن بعض
اخوانى راوا ضرورة قبولى حتى اساهم في معارضة اى نص يضر بالبلاد
وخاصة بعد ان ظهرت بوادر انتصار الحلفاء على المانيا وحليفاتها .

كانت هذه اللجنة برئاسة المرحوم عدلى يكن ومن اعضائها رئيس
محكمة الاستئناف المختلطة وجعفر والى باشا ومسيو بيولاكانزيللى رئيس

قلم قضايا الحكومة وغيرهم • وفى احدى الجلسات عرض موضوع اشتراك الأجانب فى المجالس البلدية والقروية ، وكان رئيس محكمة الاستئناف المختلطة وهو يعلم برغبة انجلترا فى اخذ تفويض من الدول الأجنبية بحلولها محلها لمراقبة القوانين والمجالس النيابية يرغب فى اشراك الأجانب فى المجالس النيابية، وكان بيولاكازيللى اشد المؤيدين لهذه الفكرة المتحمسين لها فعارضته وقلت له ان الأجانب اشتركوا فى مجلس بلدية الاسكندرية بحكم الضرورة لأنهم كانوا ومازالوا اصحاب مصلحة كبرى فى المدينة المكتظة بالأجانب ، وليس هناك ما يدعو الى اشراكهم فى المجالس البلدية الأخرى أو القروية فأجابنى بيولاكازيللى - الايطالى الجنسية والموظف المصرى - بلهجة عنيفة أن الأجانب هم الذين نظموا مصرر كما نظموا بلدية الاسكندرية ، ولهم فى البلاد مصالح كبرى وان الرجل الأوروبى اذا وجد فى مجلس بلدية بندر أو قرية قانه يرفع من شأنها وينظم أحوالها أكثر من الوطنيين أنفسهم فقلت له بلهجة كلهجته ما معناه أنت تريد اشراك الأجانب فى القرى وليس فى قرانا على ما أعلم سوى بقال رومى هو يسيطر فعلا على كثير من أهلها ويتحكم فى شؤونهم لأنه ليس بقالا فحسب وانما هو مراب ومائع خمر وكيف نقتل تغفل هذا النفوذ فى قرانا ونحن نسعى فى استقلال بلادنا ببرلمان مصرى ومحاكم مصرية وانقضت الجلسة على شيء من الجفاء بيننا •

واستمر اهتمام المعتمد البريطانى بتلك المشاريع الى أن قامت الحركة الوطنية وتكون الوفد وارثاى مستر برسيفال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية أن يلقى سلسلة محاضرات منها محاضرة عن مشروع قانون العقوبات ، القاها بجمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع فى ٧ فبراير ١٩١٩ فحضرها جميع أعضاء الوفد واكتظت القاعة بالوطنيين والأجانب ، وقال مستر برسيفال ماشاء فى تحييد آرائه وبعد أن انتهى قام سعد زغلول رئيس الوفد ورد عليه وتطرق الى ذكر الحماية فكان موفقا كل التوفيق ومما قال فى آخر كلمته ما يأتى :

« انكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولى يقررون ان الحماية لا تنتج الا من عقد بين امتين تطلب احدهما أن تكون تحت زعامة الأخرى وتقبل الأخرى تحمل اعباء هذه الحماية • فهى نتيجة عقد بين طرفين ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها مثل هذا العقد أصلا • فى ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها دون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا • بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب بقيقة واحدة » •

وكان التصفيق حادا لهذه الكلمة ، وصافحنا سعدا وهنأناه جميعا
وخرجنا من القاعة فرحين مستبشرين وزادت هذه الكلمة في أواسر الوجد
والثقة بين أعضاء الوفد وبين الأمة •

استقالة رشدي وعدلى :

كان حسين رشدي رئيس الحكومة قد ألح في السماح لنا بالسفر
كما ألح في ضرورة سفره مع عدلى كوفد رسمي ، ولما لم تقبل السلطة
البريطانية السماح بالسفر قدم استقالته هو وعدلى وكرر طلب قبولها رغم
تأجيله والالاحاح عليه في البقاء ، فقبلت في أول مارس ١٩١٩ •

تهديد أعضاء الوفد

توالى برقيات الاحتجاج منا الى الرجال الرسميين في أوروبا وأمريكا
بسبب منعنا من السفر كما عقدنا اجتماعات عامة لاندكاء الروح الوطنية
وقامت في أنحاء البلاد مظاهرات عديدة ونتيجة لهذا دعى القائد العام
للقوات البريطانية في ٦ مارس ١٩١٩ أعضاء الوفد السبعة لمركزه بفندق
ساقواى في الساعة الثالثة بعد الظهر وكان الفندق يقع على ناصية
شارعى سليمان باشا وقصر النيل ، فذهبنا في الميعاد ، وكنا سعد زغلول
- على شعراوي - محمد محمود - عبد العزيز فهمى - أحمد لطفى السيد
- عبد اللطيف المكباتى - وأنا • وصعدنا الى الدور الثانى وادخلنا حجرة
صغيرة قليلة الضوء ليس بها أحد وجلسنا فيها نحو عشر دقائق ، ثم
فتح باب جانبي ظهر منه القائد العام البريطانى الجنرال « وطسن » ومعه
ضابطان أو ثلاثة بملابسهم العسكرية • فوقفنا ننتظر منه تحية لم يتكرم
بها ، والقى - والجميع وقوف - البلاغ الآتى باللغة الانجليزية وبلهجة
عسكرية :

« علمت انكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة وانكم
تقيمون العقوبات في طريق الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى في منع
تشكيل وزارة جديدة •

وبما ان البلاد لاتزال تحت الاحكام العسكرية ، لذلك يتحتم على ان
انذركم بان أى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الادارة يجعلكم عرضة
للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية » •

وبعد اللقاء هذا البلاغ باللغة الانجليزية ، واعادة تلاوته باللغة الفرنسية قال « لا مناقشة » ثم تركنا ورجع وقد طلبنا نسخة من هذا البلاغ فاعطينا نسخة انجليزية وانصرفنا .

وبعد خروجنا من مقر القيادة وسماعنا تهديد القائد ، سرت في البك شائعات ان النية منعقدة على مصادرة املاك اعضاء الوفد ورميهم بالرصاص اذا زاولنا نشاطنا .

وفي اليوم نفسه أى في ٦ مارس ١٩١٩ ارسلنا الى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية برقية هذه ترجمتها :

ياصاحب السعادة

« تعلمون طبعاً ان وزارة رشدى باشا لما علقت سحب استقالتها على سفر الوفد قبلت استقالتها نهائياً وليس لذلك معنى الا الحيلولة بيننا وبين عرض قضيتنا على مؤتمر السلام . وقد نجم فعلاً عن هذه السياسة أن أعظم رجال مصر أهلية لإدارة البلاد في هذه الظروف قد بدأوا يرفضون بتاتاً تأليف وزارة تعارض مشيئة الأمة التي هي مجمعة على طلب الاستقلال . فالنتيجة الطبيعية لذلك أن تقع مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة على الذين وضعوا من هم أهل للوزارة في مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم . غير أن السلطة العسكرية عمدت الى تحميلنا مسئولية امتناع المرشحين للوزارة عن قبولها . أعني أنها أرادت أن تكون نحن المسئولين عن أعمال الذين منعونا عن السفر فسيبوا بالمتع الأزمة الحالية لأن السلطة العسكرية أئذرتنا اليوم باننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة وتوعدتنا بأشد العقاب العسكى . على أنها لا تجهل اننا نطلب الاستقلال التام ونرى الحماية غير مشروعة كما تعلم بالضرورة اننا قد أخذنا على عاتقنا واجبا وطنيا لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة مهما كلفنا ذلك وحسبنا ان نذكر لكم هذا التصرف الجائر الذى يجر سخط العالم المتمدن حتى تفكروا في حل هذه الأزمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب » .

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

القبض على بعض أعضاء الوفد

بعد الانذار الذى وجه اليه من قائد القوات العسكرية وبعد ما حررناه لرئيس وزارة بريطانيا ، قامت مظاهرات فى القاهرة والأقاليم تطالب بحق مصر فى الحرية والاستقلال . ورات السلطة العسكرية ان هذه الأعمال من الشعب لا تدل على شىء من الاستقرار الذى يبتغيه الاحتلال ، فصدر الأمر فى ٨ مارس ١٩١٩ من السلطة العسكرية بالقبض على أربعة منا هم سعد زغلول - محمد محمود - اسماعيل صدقى - حمد الباسل وأرسلوا الى بورسعيد ومنها نفوا الى جزيرة مالطة . ولعل اختيار السلطة لهؤلاء الأربعة يرجع الى انهم جميعا باشوات فهم فى نظرها فى مقدمة أعضاء الوفد .

فسعد زغلول هو رئيس الوفد ، وهو الذى يوقع المكاتبات والبيانات وهو الذى يتكلم باسم الوفد ، وكان زعيم المعارضة فى الجمعية التشريعية ، والمعروف عنه انه كان موقفا من الانجليز بسبب تخليهم عن معاونته فى الرجوع الى الوزارة بعد اخراجه منها قرضية للخديو عباس الثانى .

اما محمد محمود فيغلب أن يكون السبب فى القبض عليه انه وهو الذى تربى فى جامعة أكسفورد وترقى الى أن صار محافظا للقناة ثم مديرا للبحيرة قامت جفوة بينه وبين الانجليز حين رفض الرضوخ لهم فيما ياباه ضميمه ، حتى وصل الأمر الى رفع قضية جنائية ضد حكمدار البحيرة دافعت فيها أنا شخصيا عن الحكماء أمام محكمة الجنايات وشعرت عند اطلاعى عليها ان السلطة كانت تريد اسخال المدير فى القضية لولا انعدام أى دليل أو شبهة ضده . ونتيجة لهذه المطاردة ترك محمد محمود وظيفته . ثم هو الذى ألح على سعد وغيره فى تكوين الوفد عند خروجهم من باب الجامعة المصرية القديمة . كما أن اجتماعات الأصدقاء الذين ألفوا الوفد بدأت فى منزله وكل ذلك كان معروفا للسلطة .

وأما اسماعيل صدقى باشا فكان وزيرا أيام الجمعية التشريعية ممن لا يعارضون الحكومة بل كان متضامنا معها وقد انضم الى الوفد وأظهر نشاطا ملحوظا وقدم تقريرا للوفد عن السودان وكل هذا يعارض سياسة الانجليز .

وأما حمد الباسل باشا فانه ينتمى الى قبائل عربية له فيها زعامة . وقد عقد الوفد فى منزله اجتماعات عامة حضرها كثير من الناس وألقيت فيها خطب نشرت فى الصحف .

وفي ٩ مارس ١٩١٩ أرسلنا الى السلطان فؤاد الكتاب الآتي
بامضاءاتنا جميعا :

يا صاحب العظمة

بتشرف الموقعون على هذا اعضاء الوفد المصرى برفع ما يلى لمقام
عظمتكم السامى :

« قبلتم استقالة الوزيرين رشدى باشا وعدلى باشا فلما فهمنا ان هذا
ربما كان الحل الوحيد لمسألة سفر الوفد المكلف بالدفاع عن قضية بلدكم
الأسيف . وانه حل لا يسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يقبل
تأليف الوزارة مادام الوزيران المستقيلان علقا سحب استقالتهما على امر
سفر الوفد . وقد عرضنا لسدتكم العلية متضرعين أن تتعرفوا رأى الأمة
قبل البت نهائيا فى هذا الأمر وأن تعيدوا النظر فى الخطة التى اختطها
مستشاروكم . وأن تبدوا للأمة آية من آيات ماجلتم عليه من حبه
فتكونوا فى صفها مدافعين عنها لتتال غرضها . تضرعنا بذلك الى مولانا
وليئنا متطلعين بكمال الثقة فى ان ابن اسماعيل الجالس على عرش محمد
على الكبير سيرينا من نفحاته ما يحقق الأمل . »

غير انه لم يمض الا يومان حتى استدعتنا السلطة العسكرية فى
٦ مارس وأبلغتنا أنها علمت اننا نضع مسألة وجود الحماية موضع
البحث . واننا نلقى العراقيل فى سبيل الحكومة المصرية تحت الحماية
بمحاولة منع تشكيل الوزارة . وأنذرتنا بالعقاب العسكرى الشديد ان
اتينا عملا يرمى الى تعطيل سير الادارة . ثم منعنا عن مناقشتها فى هذا
البلاغ .

لم تصب السلطة فى رأيها فان هذه الحماية باطلة . ولكل انسان
الحق المطلق فى أن يضعها تحت البحث والمناقشة القانونية . واما عدم
نجاح الحكومة فى تشكيل الوزارة فانما هو النتيجة الطبيعية للخطة التى
اتخذت فى مسألة سفر الوفد . فان كل مصرى ذى كرامة لا يمكنه حقيقة
أن يقبل الوزارة فى هذا الظرف من غير أن يستهين بمشيئة أمته ومنفعة
بلاده .

لم يقف الأمر عند هذا الانذار بل قبضت السلطة أمس على رئيسنا
سعد زغلول باشا وزملائنا محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا
واسماعيل صدقى باشا وزجورهم فى قصر النيل ثم سيق بهم الى بورسعيد

فالى حيث لا نعلم وذنبتنا فى ذلك اننا نطلب حريتنا السياسية طبقا للمبادئ الشريفة التى اتخذت قاعدة للسياسة العالمية الجديدة والتى قبلتها انجلترا نفسها • وبينما أننا لم نتعد حدود القانون فلم نهيج فى البلاد طائرا ولم نحرك ساكنا بل قبلنا توكيل الشعب ايانا ان نصدع بأمره ونسعى لتحقيق مشيئته عند الذين يقولون انه لم يبق فى العالم شعب سيد وشعب مسود بل العالم فى الاخاء الانسانى سواء •

على هذه الاعتبارات يصعب علينا يا مولانا ان نفهم مبررا لهذه الخطة القاسية التى جرت عليها السياسة الانجليزية تحت ثوب الاحكام العسكرية ، تلك الاحكام التى لا ندرى ما يسوغ وجودها الى الآن بعد الهدنة بأربعة أشهر • وبعد ان امتحنت مصر فى اشد ظروف الحرب حرجا فلم يكن منها الا طاعة للأوامر العسكرية من غير بحث ، واخلاد الى سكينه لم يوجد مثلها فى بريطانيا نفسها •

اليكم يا صاحب العظمة وانتم تتبؤون اكبر مقام فى مصر وعليكم اكبر مسئولية فيها نرفع باسم الأمة امر هذا التصرف القاسى فان شعبكم الآن يحق له ان يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله • كما يحق له ان يكرر الضراعة لسدنتكم العلية ان تقفوا فى صفه مدافعين عن قضيتهم العادلة •

واننا مع كمال الاحترام نتشرف برفع آيات اخلاصنا الى مقام عظمتكم الكريم ، •

اعضاء الوفد المصرى

ثورة ٩ مارس ١٩١٩

اعتقدت السلطة العسكرية ان القبض على الزعماء الأربعة يكبت الحركة الوطنية • لكن الأمر كان على عكس ما اعتقدوا ، فما كاد نبا القبض عليهم ينتشر حتى انفجر الاحساس العام ، وقامت مظاهرات صاخبة فيها غير قليل من العنف وحدثت تخريبات وقطع سلك الحديد والتليفونات واعتداءات على وسائل النقل من ترام وغيره ، كما وقعت مصادمات بين الجنود الانجليز والشبان المصريين، واعتزلت المديرية تقريبا عن القاهرة، وترامت الينا الأخبار بان جمهورية تكونت فى مديرية المنيا كما قامت ادارة مستقلة فى قنا ، وبدأت المحاكمات العسكرية ضد بعض الاهالى وبعض الموظفين وحصلت مذبحة كما قيل فى محطتى ديروط ودير مواس بمديرية

أسيوط حيث اعتدى الأهلون على قطار يقل جنودا من الانجليز وقتل بعضهم . وبالجملة فقد اضطربت الأحوال في مصر اضطرابا شديدا أدى الى انقطاع المواصلات النهرية بعد انقطاع المواصلات البرية .

وأتهم الانجليز الوفد بأنه سبب هذه الاضطرابات بعد نفى زملائنا الأربعة . ومع ذلك انتخبنا على شعراوي باشا وكيلا للوفد واجتمعنا مرارا ثم حررنا تقريرا في ٢٩ مارس ١٩١٩ الى اللورد اللنبي الذي حل محل سير ريجنالد ونجت ، والذي كان قائدا عاما للحلفاء في ميدان الشرق الأدنى ابان الحرب وافقتح فلسطين وغيرها وأصبح في نظر الانجليز البطل الأول المكلل بأكاليل الغار وصاحب النفوذ الكبير في الدولة البريطانية وهالك نص التقرير :

فخامة المندوب السامي

اجابة لدعوتكم يوم ٢٦ مارس الحاضر يتشرف الموقعون على هذا اعضاء الوفد المصري أن يقدموا الى فخامتكم هذا التقرير ببيان الأسباب التي أوجبت استياء المصريين . ولو أننا تلقاء تصريحات اللورد كرزون في مركز خاص بالنسبة لأسباب هذا الاضطراب الواقع في البلاد حالا الا ان هذا الموقف لا يثنينا عن أقدم واجبات الوطنية والانسانية بان نساعد فخامتكم في الوقوف على أسباب هذا الاضطراب ونرجو ان تزيلوها بحكمتم لتزول مسبباتها .

ان هذا الاضطراب العام الذي لم يكن في حسيبان أحد من الذين يشتغلون بسياسة مصر ليس مصدره في نفوس المصريين احساس عداوة للبريطانيين بوجه عام ، كما قد يفهم من العبارة التي عبر بها اللورد كرزون من أننا نريد طرد أكبر مملكة في الدنيا من بلادنا . بل جميع الأدلة التي تتخذ من سلوك المصريين نحو بريطانيا العظمى منذ احتلالها مصر الى هذا اليوم لا تدل الا على أن الذي في نفوس المصريين ليس هو العداوة بأي نوع كان . بل هو الاحساس الطبيعي لكل أمة أن تشتغل بشئونها مختلطا بالرجاء في عطف الشعب البريطاني الكريم أن يساعدنا على الاستقلال ، باعتبار أن الفرصة التي كان ينشدها اللورد سالسبورى بتصريحه في ٣ نوفمبر ١٨٨٦ قد حان وقتها . فان من المستحيل أن يرد على خواطر الأمة المصرية - التي هي هذا الأمم في سلوكها - أن تفكر في اغضاب بريطانيا العظمى في حين أنها تتكل عليها في مساعدتها على نيل استقلالها فان السياسة البريطانيين في مصر لا ينكرون حسن استعداد

المصريين في بدء هذه الحرب لأن تعاون مصر بقدر طاقتها بريطانيا العظمى في الدفاع عن قضية العدل وحرية الشعوب الصغيرة متى اعترفت لها الامبراطورية باستقلالها ، كما لا ينكرون ان بعض رجال مصر المسئولين قد اظهروا هذا الاستعداد عند دخول تركيا الحرب •

ولقد اظهرت الأمة في سلوكها طول مدة الحرب انها تنتظر من بريطانيا العظمى معاملتها على هذا السلوك المستقيم • وعلى الضحايا الكبرى التي غرمتها بما تستحق من الرعاية فتعترف لها بالاستقلال بعد زوال السيادة التركية عنها •

ثم ان الوفد المصرى الذى وكل لهذه الغاية قد جعل فاتحة برنامجه ان يتجه الى الشعب البريطانى قبل كل شئ لنيل عطفه على مصبـ والمصريين ، وليبين للرأى العام هناك ان النقطة التى نلتقى فيها منافع بريطانيا العظمى واستقلال مصر ليست نقطة معدومة ، بل ايجادها في حيز الامكان ، معتمدا في ذلك على شهادة فخامتكم للمصريين التى اعلنتموها بعد ان احرزتم الظفر وتوج جهادكم بالنجاح •

كل ذلك ينفى بتاتا ان هذه الحركة نتيجة عداوة في النفوس – وان كانت في الجملة بعض نتائج اليأس وخيبة الرجاء •

(١٦)

لما أعلنت الحماية على مصر تساءل المصريون مع الدهشة كيف يمكن أن نكون مع البريطانيين الأحرار أقل حظا بكثير من جهة حريتنا منا مع الأتراك • ولكنهم لم يصدقوا هذا الفهم ، وظنوا ان الحماية ضرورة استدعتها الظروف الحربية فقط • ولا شك أن تأثر الطبقة المتتورة بهذا الشأن كان أكثر جدا من تأثر غيرها الا أن طبقة العمال لم تلبث ان لاقت من تصرف الحكام الاداريين في أمر التطوع والتكاليف الأخرى من الاهانات ما انحرفت به نفوسهم وتعداهم هذا الانحراف الى الطبقات المرتقية عنهم وظهرت آثاره في حوادث رسمية وزاد هذا الانحراف بما كان يهدد به الشبان الانجليز المفتشون بعض الاهالى المسئولين من سوء المعاملة متى تم لهم الأمر على مصر • غير ان انتظار تسوية المسألة المصرية على وجه يتفق مع مطامع المصريين في الحرية كان ملطفا لتلك الحال • وكان رجاء الناس يزداد يوما فيوما بمقدار ما يقرأونه في الصحف من خطب رجل

السياسة في بريطانيا العظمى وفي الولايات المتحدة وبما يطالعونه بشغف عظيم من الخطب التي كان يلقيها الدكتور ولسن في حرية الشعوب وان لا يكون بعد الآن شعب سيد وشعب مسود بل كلهم في الاخاء الانساني سواء .

غير ان هذا الرجاء كان يكدر صفوه الوقت بعد الوقت في الأوساط المتعلمة بما كان ينشر وما كان يقال عن حركة التشريع الجديد أى حركة أعمال لجنة الامتيازات فان هذه الحركة لم ترض البلاد سواء في ذلك المصريين والأجانب . ولكن الحكومة لم تأبه لهذا الامتعاض ولا شك في أن من يرقب مجريات الحال في مصر عن قرب لا يستطيع أن ينكر أن هذه الحركة قد أزعجت المصريين على مستقبلهم لما رأوا فيها أن كل مصلحة في مصر ترعى الا مصلحة أهل البلاد ولم يكن بعيدا عليهم ان يعتقدوا ان رجاءهم الذي علقوه بعطف بريطانيا العظمى أو شك أن يخيب .

ثم قفى هذا التشريع بمشروع قانون نظامى روحه متسقة مع روح التشريع الذى وضع لتوحيد السلطات القضائية وليس فيه رائحة لاعتبار المصريين شيئا آخر الا كمية عاطلة ليس لهم في ادارة بلادهم نصيب . فحيم الحزن على نفوس المصريين ولكنهم اعتقدوا ان ذلك من عمل حزب الاستعمار وان الشعب البريطانى الحر لا يرضى بهذا التصرف . ومازالوا يعلقون آمالهم بالرأى البريطانى العام ويمؤتمر السلام الذى وضعت قواعده بفضل الأمم الحرة الأربع البريطانية والأمريكية والفرنسية والاطالية على اسس من الحرية والحق والعدل .

لما نشرت هذه القواعد تألف الوفد المصرى وليس أعضاؤه من غير المسئولين ولا غير المعبرين عن الرأى العام كما يقال . بل أنه فضلا على ما لرئيسه وبعض رجاله من صفة النيابة عن الأمة قد وكله أكثر من ثلاثة أرباع نواب الجمعية التشريعية غير الوزراء . كما وكله أعضاء الهيئات النيابية الأخرى (مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية) وكثير من الأفراد أولى الرأى والنفوذ في البلاد .

طلب الوفد الترخيص له بالسفر الى انجلترا وفرنسا فلم يرخص له بذلك فلما طال به الانتظار رفع شكواه الى المندوب السامى وقتئذ ثم الى رئيس الوزارة البريطانية وصار يطرق كل باب ليتمكن من السفر . وفي هذه الاثناء استقالت وزارة رشدى باشا لمنع عضوين منها من السفر في الوقت الذى اراداه . ولم يكن لمنع المصريين من السفر الوزراء وغيرهم

الا النتيجة الطبيعية لذلك وهى الظن العام بان السياسة البريطانية لا تريد ان تحقق رجاء المصريين فى مساعدتها اياهم . وكاد هذا الظن يصل الى درجة الاعتقاد لولا ان سسير ريجنالد ونجت لما رأى ان الوزارة علقت سحب استقالتها على اباحة السفر للمصريين وعد الوزيرين بانه سيتراجع فى ذلك امام الحكومة البريطانية بنفسه وانه شديد الامل فى الحصول على رفع الحجر الى حد ان وصلت المناقشة بينهم فى تسهيل اسباب السفر . وعلم الناس ان الوفد يستعد للسفر فعلا ولو تم ذلك لكان قد ذهب بجزع المصريين من عدم تمكنهم من عرض مطالبهم وتنفس عنهم بعض ما يجدون من مضيض الانتظار . على انهم كانوا يقرأون مع الدهشة اخبار الوفود ، وقد الحجاز ، وقد الشام ، وقد ارمينيا ، وقد لبنان . الخ وتلك شعوب فضلا على انها كانت بالأمس ولايات لا استقلال لها فان اكثرها كان فى حالة حرب ضد الحلفاء . فى حين ان مصر ، وهى ارقى منها مدنية واكثر ثروة ، وكان لها استقلال ذاتى مضمون بمعاهدة دولية ، وكانت مساعدة فى فتح تلك البلاد ، لا يكون لها وقد ، ولا يسمح لاهلها بالسفر ليعرضوا قضيتهم على المؤتمر ولا على الرأى العام البريطانى نفسه لايشك احد فى ان هذه المعاملة من شأنها ان تزرع الاستياء فى النفوس . فلما صرح هنا بعدم التصريح لاحد بالسفر وقبلت استقالة الوزارة تلك الاستقالة التى قالت عنها جريدة المورننج بوست فى عددها الصادر فى ٢٦ يناير ١٩١٩ انها يعبارتها تجعل من الصعب جدا ان مصرى آخر يأخذ محل الرئيس بدون ان يستهدف لغضب الشعب ، اضطربت الخواطر وشملت الانفس عوامل اليأس من تحسن الحال . فرفعنا عريضة الى عظمة السلطان ان يتوسط فى الأمر لكى يفرج خناق اليأس عن النفوس . وبدأت الوفود من انحاء البلاد تفد على السراى لهذه الغاية ولم تستطع السلطات العليا ان تحمل احدا من الذين يستطيعون القيام بأعباء المركز الصعب الذى وجدت فيه البلاد بفضل سياسة الشدة على ان يقبل تأليف الوزارة فاستدعنا السلطة العسكرية واندرتنا اننا نعوق سير الحكومة بما نحاول من منع تأليف الوزارة ولم يعض يومان من هذا الانتذار حتى قبض على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا اسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا ونقوا الى مائدة .

(٢)

وقع ذلك والبلاد مقتنعة باننا لم نأت شيئا غير مشروع لا أمام القانون العام ولا أمام ما رسمته السلطة العسكرية من الحدود فلم يكذب خبر القبض على زملائنا يعلم حتى رأينا لفيقا من الشبان الطلبة فى المدارس العالمية قد

حضر يقول لنا أنهم لابد لهم من أن يقوموا بمظاهرات فنصحبنا لهم نصحا طويلا أن يكفوا عن ذلك وأن يعكفوا على دروسهم ملازمين الهدوء والسكينة . ولكن يظهر أن شبابهم الغض لم يحتمل صدمة اليأس الذي استحوذ عليهم من جراء سياسة الاحراج . فلم يتدبروا النصيحة . أو لم يستطيعوا اقناع اخوانهم بها . وقامت في اليوم التالي للقبض على زملائنا مظاهرات الطلبة السلمية فقبض على ثلاثمائة منهم وفي اليوم الذي تلاه ، أى يوم ١٠ مارس، اشترك معهم طلبة الأزهر فانتفض الغوغاء فرصة هذه المظاهرة فاعتدوا على قطار الترام وكسروا زجاج بعض الحوانيت . وفي يوم ١١ منه تظاهر الطلبة مظاهرة سلمية فأطلق عليهم الرصاص فقتل منهم . وفي يوم ١٢ منه استأنفوا مظاهراتهم السلمية فأطلق عليهم رصاص البنادق والمدافع الرشاشة فقتل منهم أيضا . ويومئذ قامت بطنطا مظاهرة سلمية قوبلت برصاص المدافع الرشاشة فكثر القتل والجرح في المتظاهرين . وفي يومى ١٣ و ١٤ منه حصلت في القاهرة مظاهرة من هذا القبيل فقوبلت بالرصاص أيضا . ولاشك في أن إطلاق الجنود البريطانيين الرصاص على الطلبة العزل في هذه المظاهرات السلمية على هذا النحو ، وفي مثل هذا الظرف من شأنه أن يحدث في البلاد أثرا سيئا لابد أن يكون هو النقطة الأخيرة التي قاض بها كآس الصبر في نفوس أهل البلاد . لأنه في يوم ١٥ ابتدأت تأتي أخبار الاعتداء على طرق المواصلات ووقوع البلاد طرا في هذا الاضطراب الشديد . ذلك ولم يقف الاستياء من هذه المعاملة القاسية لأمة غير محاربة عند حد الرجال . فان السيدات المخدرات لم يطقن أيضا احتمال هذه الصدمة ، ولم يقف حجابهن الكثيف في طريق اظهار عواطفهن بل قمن نحو الثلاثمائة من عقائل أعلى البيوتات في القاهرة بمظاهرة نشرت الجرائد صبح يومها أى يوم ٢٠ مارس أنها مصرح بها . فلما نزلن من عرباتهن وقطعن مسافة من طريقهن حتى وصلن الى بيت سعد زغلول أحدق بهن الجنود البريطانيون مصوبين أقواه البنادق وسنان السنج نحوهن فوقفن في الشمس محصورات بقوة السلاح نحو الساعتين ، لا يسمح لهن بالسير ولا بركوب عرباتهن والانصراف الى منازلهن ثم سمح لهن أخيرا بعد أن رآهن على تلك الحال رجال الوكالتين السياسيتين الأمريكية والايطالية . وكان هذا أيضا مظهرا من مظاهر سياسة الاحراج . تلك السياسة التي يجب عدلا وانصافا أن تكون هي المسئولة عن النتائج التي نجمت عنها .

غير أن السلطة العسكرية مع ذلك قد استدعتنا مرة أخرى يوم ١٦ الجارى وأعلنت إلينا أننا مسئولون عن هذا الاضطراب وأننا مسئولون

عن ازالته • ولكنها سمحت لنا هذه الدفعة ان نناقش في امر المسؤولية فاجبنا بان هذا الاضطراب ليس نتيجة متوقعة ولا غير متوقعة لعملا ولا يسوغه برنامجنا بحال من الأحوال • بل نحن نأسف له • واما تسكين هذا الاضطراب فليس في يدنا وسيلة فاعلة فيه ونصحنا بان انجح الوسائل في تهدئة الخواطر بالطرق السلمية انما هو تأليف وزارة تعطى من الترضيات مايرضى الشعب حتى تستطيع ان تقوم بأعباء الظرف الحاضر • وكان هذا رأى عظماء البلاد من علماء وبطيريك الأقباط الأرثوذكس ووزراء ونواب وأعيان صرحوا به في كتابهم المؤرخ ٢٤ مارس الذى أرسلوه الى القائد العام - وفي اليوم التالى وهو يوم ١٧ مارس قابلنا الوزراء الثلاثة - رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا ، وأفهمناهم بان يظهرُوا استعدادهم للمفاوضة في تأليف وزارة تستطيع ان تقضى على هذه الحركة المخيفة والتي تخشى عواقبها المجهولة ، فأظهروا هذا الاستعداد لرجال دار الحماية ولكن الأمر لم يتم • والاضطراب يأخذ نسبا وأشكال ليس الحكم على نتائجها في نفوس الناس بالشئ الميسور •

(٣)

والواقع الذى نؤكدُه لفخامتكم بالصراحة التامة هو ان استياء المصريين مسبب عن عدم مساواتهم بالأمم الصغرى التى لا تفضلهم في المدنية بمنعهم عن بسط آمالهم أمام مؤتمر السلام • وكل المصريين من اكبر رجل الى أصغر رجل فيهم هم في هذا الاستياء سواء • دفعهم اليأس الى اظهار ما في نفوسهم كل يترجمه على شاكلته • فالرجال المسئولون من رسميين وغير رسميين قد ترجموه بالاحتجاجات المختلفة وبالامتناع عن العمل كالمحاميين ، والشبان بالمظاهرات السلمية ، واما سكان الأقاليم فاعربوا عنه بعضهم بالمظاهرات السلمية وبعضهم بالاعتداءات المختلفة التى بعضها موجب للأسف •

تلك هى حقيقة الوضع الذى فيه بلادنا الآن بسطانها الى فخامتكم بالاختصار وبالحق • نرجو ان تأمروا بتحقيقها • والرجاء معقود بعدلكم ان تزيلوا هذا الاستياء بالقضاء على اسبابه فان الأخذ بناصر أمة بأسرها أقدس واجب على عظماء الرجال •

وتفضلوا بقبول احترامنا الفائق

تحرر في ٢٩ مارس ١٩١٩

وكيل وأعضاء الوفد المصرى
أعضاءات

وفي ٢٦ مارس ١٩١٩ طلب المندوب السامي وكيل وأعضاء الوفد
وناقشهم في التقرير المقدم منهم اليه .

حملة الانجليز وصحافتهم على مصر

توالى الأحداث من مظاهرات واحتجاجات واتهامات خطيرة وقبض
وسجن ، وكانت اياما حالكة يلقى فيها القبض على الأبرياء والمتظاهرين
وعلى كل من تحوم حولهم شكوك . واشتدت حملات الصحف البريطانية
على مصر تتهمها باتهامات باطلة والقى اللورد كيرزون خطابا في مجلس
العموم البريطاني ضد مصر ، فلم يسع الوفد الا ان يرد على هذه
المفتريات بخطابات الى معتمدى الدول في مصر باللغة الفرنسية وترجمتها
كالاتى :

جناب المعتمد السياسى

لأنزال نحن أعضاء الوفد المصرى في حاجة الى زيادة البيان فيما
يتعلق باغراضنا القومية ووسائلنا اليها تلقاء ما نجده من التحريف سواء
في بعض تصريحات رجال السياسة البريطانية او في الصحف ذات التأثير
العظيم في الراى العام . واذا كانت الاحكام العرفية التى نحن تحت سلطانتها
الآن تجعلنا عاجزين عن اسماع الراى العام في الامم الأوروبية صوت امتنا
على حقيقته ، فلا بد لنا من ان نسمعه حكومات الامم المتعدنة حتى لا يعلق
بانهان رجالها ما تشوه به الحركة المصرية خطا او عمدا مما يذاع عنها
في الصحف الكبرى فقد وصفت احيانا في خطب بعض كبار الساسة واحيانا
في بعض الصحف الكبرى بصفات تذهب بجمالها في أعين الأوساط الأوروبية
العليا التى لا تسمع الا صوتا واحدا بفضل الرقابة الشديدة على السنن
المصريين وأقلامهم تسمع عبارات تدل على ان المصريين غير متحدين في
غرضهم بحجة أن من يطلبون استقلال مصر ليسوا الا عصابة رجال غير
مستولين ولا معبرين عن الراى العام . وان الموظفين وهم بالضرورة من
خيرة ابناء مصر لا يدل سلوكهم الا على الرضا بالحالة الحاضرة وان
المظاهرات الأخيرة مظاهرات سلب ونهب أكثر منها مظاهرات سياسية .
ومن قائل ان الاضطرابات قد وقعت في الأوساط التى يغلب فيها التعصب
ضد الأجانب . ومن قائل ان الفلاحين بمعزل تام عن هذه الحركة الى غير
ذلك من التهم الموجهة ضد غرض المصريين ووسائلهم التى يعتمدون عليها
لبلوغ ذلك الغرض .

أما غرض المصريين فليس شيئاً سوى الاستقلال التام غرض طاهر شريف لا يشوبه تعصب ديني ولا بغض للأجانب بأى وجه من الوجوه . بل هم يعتمدون على حرية الجاليات الأجنبية وصراحتها في إقامة الدليل على حسن سلوكهم في حركتهم الوطنية السلمية التي قامت بها الأمة منذ عقد الهدنة . فيبعد والحال هذه أن يشوهوا غرضهم الشريف بمظاهر التعصب التي هي منافية للمبادئ الديمقراطية التي اتخذوها وسيلتهم الوحيدة في بلوغ غرضهم . على أننا لا نجاوز الحق إذا أكدنا أن مصدر هذه الحركة ليس فيه شيء من العداوة للبريطانيين أنفسهم ، وإنما مصدرها محرد الاحساس الطبيعي لكل أمة في الاستقلال تلك حقيقة أبناها في التقرير الذي قدم منا يوم ٣٠ مارس الماضي الى فخامة المندوب السامي البريطاني الجنرال اللنبي والذي نرفق منه صورة بهذه المذكرة ومنه يتبين كل منصف أنه لا يخالط حركتهم شيء من دلالات العداوة أو الحقد على أية طائفة من الطوائف أيا كان معتقدها أو جنسها ، ذلك الغرض الذي وكلتنا الأمة بالسعى فيه ، فضلا على أنه مشروع أمام القانون الطبيعي ، مأمور به بقانون الأخلاق ، مؤيد بمبادئ الدكتور ولسن التي أقرته عليها جميع أمم العالم ، فانه مجمع عليه من جميع طبقات الأمة المصرية بلا استثناء .

بهذا الغرض الشريف ظهر الاخاء التام بين العنصرين المؤلهين للشعب المصري المسلمين والأقباط في أحلى مظاهرة فالقسس الأقباط يزورون بدافع الوطنية مسجد الجامع الأزهر ويخطبون فيه بين العلماء والطلبة خطب الحز على الاخاء والتعلق بالحرية والاستقلال . والمسلمون يخطبون في الكنائس والمسيحيون في المساجد الى حد لا نعرف له من قبل في تاريخ الشرق مثيلا . نؤكد ذلك كما نؤكد ان المسلمين لم يسبقوا اخوانهم الأقباط بخطوة واحدة في السعى الى الاستقلال . وأن تأليف الوفد المصري الذي كان أول دلالة على رأى الأمة في تعيين مصيرها قد كان من العنصرين ثم وكل من العنصرين جميعا . قلما تطورت الحال بفضل سياسة الشدة على ما يرى بهذا التقرير المرفق بهذه المذكرة .

وانتقلت من دور السعى في السفر بالطلبات الكتابية والالتماس الى دور الاحتجاجات كانت هذه الاحتجاجات من المسلمين والأقباط جميعا . فلما انتقلت بفضل تلك السياسة أيضا الى دور مظاهرات الشبان لم يتخلف الأقباط عنها . بل قتل من هؤلاء وهؤلاء وحسبنا أن نحيل كل من يريد تحقيق هذا القول على الحوادث المادية ليعلم ان الاستقلال بغية العنصرين على السواء .

أما من حيث اجماع طبقات العنصرين على الاستقلال ، فذلك أمر لا يحتاج الى دليل بعد أن علقت الوزارة سحب استقالتها على سفر طلاب الاستقلال وصرح الوزراء بأنهم يطلبون الاستقلال . كما صرح قضاة الاستئناف والمحاكم الأهلية والنيابات وموظفو الوزارات المصرية كبيرهم وصغيرهم بأنهم يطلبون الاستقلال ، واضربوا عن العمل جميعا اظهارا لأن غرضهم الاستقلال وبعد أن قامت هيئة المحامين وهيئة الاطباء والمهندسين والتجار بكل ما يستطيعون لاثبات غرضهم في الاستقلال . وبعد أن وكل أعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء الهيئات النيابية والأفراد المسئولون في المدن والقرى الوفد في طلب الاستقلال . وبعد المظاهرات السلمية وهتاف شبان الأمة في كل مكان بالاستقلال وبعد أن أظهرت طبقات العمال في العاصمة والفلاحين في الأرياف ما أظهموه من الاستياء والجزع من أن تبعد البلاد عن الاستقلال فمن هو إذن ذلك المصري الذي أظهر أنه غير راض بالاستقلال بل الذي لم يبد منه ما يدل على التشبث بالاستقلال .

ذلك غرض المصريين ، فأما وسائلهم اليه فليست الا الاستمساك بمبادئ الحرية والحق والعدل التي تبوأ مكان حق الأقوى في ميدان السياسة العالمية .

غير أن تطور هذه الوسائل المشروعة السلمية الى غيرها لم يكن الا النتيجة الطبيعية لما قوبلت به هذه الوسائل المشروعة من العنف وعدم المبالاة بأحاساس شعب بقى أربع سنين يغرم في قضية الحلفاء غرامات ما كان يظن أحد أن تكون المكافاة الوحيدة عليها هي الاكراه بالقوة للرضوخ لحكم الأجنبي .

ومهما يكن من الشدة التي تستعمل للقضاء على فكرة الاستقلال لدى المصريين فانه لن يستطيع ارضائهم بما دون الاستقلال .

وهنا يجب علينا أن نلاحظ أن وسائلنا أيضا لم تسلم من سوء الفهم فانه يؤخذ من تصريحات اللورد كيرزون انه قد ظن في انجلترا أن الوفد المصري إنما يريد الذهاب الى انجلترا فقط . والواقع أن الوفد إنما أراد السفر الى انجلترا قبل عقد مؤتمر السلام . فأما وقد عقد مؤتمر السلام فليس للوفد حاجة في السفر الى انجلترا بل يريد الآن السفر الى باريس فقط ليقدم مطالب أمته أسوة بالأمم الأخرى الى مؤتمر السلام .

تلقاء ذلك نشهد جنابكم على أن طلب الاستقلال لم يكن خاصا بعنصر دون آخر ، ولا يطبقه دون أخرى ، بل كل المصريين في أمره سواء .

كما نشهدكم على أن وسائلهم لم تكن لتخرج عن الحدود السلمية المشروعة
وأن تعدى حدود المظاهرات السلمية في الاقاليم مسبب على سياسة الاحراج
التي أبنا مظاهرها في التقرير المرفق بهذا .

كما نشهدكم على أن هذه الحركة لم تتعد حدود الغرض منها الى
أي عبث ما بحقوق الأجانب أو حدود حسن العشرة التي اعتادوا أن
يجدوها في بلادنا . ولاشك عندنا في أنكم تشاركوننا في الاقتناع بهذه الحقائق
التي لابد أن تكونوا علمتموها كما علمناها من الحوادث المادية ولذلك
يحق لنا أن ننتظر عطف حكومتكم على أمة ما فعلت أكثر من أن تسأل
العالم أن يسمح لها هي أيضا بأن تعيش بعد أن صارت لا تستطيع أن
تعيش الا بالحرية .

وتفضلوا بقبل فائق احترامنا ،

وكيل الوفد المصرى

على شعراوى

استعمل الانجليز شتى اساليب الارهاب لكتم انفاس الناس وقبضوا
على كثير من الوجهاء والمحامين واعيان البلاد ، منهم بعض اعيان اسيوط
ومنهم أخى أحمد على علوية المحامى ، زجوا به في السجن أربعين يوما ،
والمرحوم محمود بسيونى المحامى رفعت عليه دعوى بطلب اعدامه وظل
سجينا الى أن ظهر كذب الادعاء ، ومحمد محفوظ باشا من كبار اعيان
اسيوط سجن وأهين في السجن اهانات شديدة . وفى العاصمة كان جنود
الجيش البريطانى وخاصة الاستراليون يطاردون الناس في الشوارع حتى
أن أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية ووزير المالية السابق لم
يسلم من مطاردتهم فقد كان يمشى هادئا بحكم وقار سنه ومكانته واذا بأحد
الجنود الانجليز ينتزع طربوشه من فوق رأسه ، ووقع مثل هذا العسف
لكثير من الكبراء والعظماء . وكان الشعب يزداد هياجا كلما ازداد
المحتلون تعسفا ويزداد تفانيا في المطالبة باستقلاله كلما ازدادوا به بطشا ،
وانى أنقل هنا حادثة وقعت في بنى سويف تدل على أن أبناء مصر العزل
كانوا يجودون بأرواحهم في سبيل بلادهم . فقد ذكر لى المرحوم راغب بدر
(باشا) أيام رياسته لحكمة جناياتبنى سويف أثر عودته منها أنه فى منتهى
الدهشة لما رآه هناك . وروى لى أن مظاهرة كبرى قامت هناك ، وأطل هو
من دار المحكمة ليرى مايجرى بين جنود الجيش البريطانى والمتظاهرين
العزل ، فرأى بعينيه صبيا يعتلى مدفعا من مدافع الانجليز ويهتف بحياة

مصر غير مبال بالخطر ، وقد اصابته رصاصة من جندي انجليزى اودت بحياته .

الافراج عن المنفيين والسماح للوفد بالسفر

بلغ الهياج والاضطراب الذروة . فاضطرت سلطة الاحتلال الى الافراج عن المعتقلين في مالطة في يوم ٧ ابريل ١٩١٩ ، والسماح لأعضاء الوفد بالسفر الى أوروبا واستصحاب زملائهم المعتقلين في مالطة .

وتنفيذا لهذا التصريح اسرعنا في تجهيز امتعتنا وسافرنا من محطة القاهرة الى بورسعيد وكانت المظاهرات فوق الوصف في جميع المحطات . ثم ركبنا الباخرة « كاليديونيا » وهى من بواخر السلطة العسكرية المخصصة لنقل الجنود والضباط . وأبحرت بنا في ١١ ابريل ١٩١٩ وسط الهتافات والمظاهرات الشعبية الى مالطة حيث التقينا بسعد وزملائه وواصلنا السفر جميعا الى مرسيليا قبلغناها في ١٩ ابريل ١٩١٩ .

وما يجدر ذكره أن الباخرة كان بها ضباط وجنود من البريطانيين وعمال وخدم من الهنود مسلمين وغير مسلمين ، وبينما كنا نتسامر فوق ظهر الباخرة اتانى هندي وهمس في أذنى أن نحترس في أحاديثنا لأن في الباخرة بريطانيين يفهمون اللغة العربية وربما يكون بعضهم مكلفا باستراق السمع فشكرته ، وبلغت زملائى ليكونوا على حذر .

القسم الثالث

القسم الثالث (٢٣)

مفاجأة

وصلنا الى مرسيليا يوم ١٩ ابريل ١٩١٩ ، ووجهتنا باريس لعرض قضيتنا على مؤتمر الصلح وابرار ابلتنا وحققنا في الاستقلال بعد ان انفصلت مصر عن تركيا ، وشاركت في الحرب مشاركة فعالة اعترف بها الانجليز انفسهم كما اعلن اللورد اللنبي قائد القوات البريطانية انه كان لمصر اثر فعال في احراز النصر للحلفاء .

كان يحدونا الأمل لأسباب كثيرة :

منها : ان الحماية كانت - باعتراف انجلترا - ضرورة حربية ، ولم تكن نتيجة معاهدة بيننا وبين الانجليز وبذا كانت ضرورة وقتية لابد ان تزول بزوال الحرب .

ومنها : اعلان المبادئ الاربعة عشر التي وضعها الدكتور ولسن وقبلها المتحاربون وكان لها في النصر اثر كبير .

(٢٣) هكذا وردت في الأصل ، ولعل المقصود به القسم الثاني ، وان كاتب هذه الذكريات وقع في خطأ عند الكتابة . وهناك احتمال آخر وهو ان هذا القسم بالفعل القسم الثالث ، وان علوبة باشا لم ينتبه الى تحديد القسم الثاني عند قيامه باملاء ذكرياته على الكاتب . فملى المصوم فقد وردت ارقام الصفحات كاملة ومتسلسلة .

ولكننا مع الأسف لم تك اأقدامنا تطأ أرض مرسيليا حتى فوجئنا أن رسول السلام الدكتور ولسن قد أعلن رسميا اعترافه بحماية انجلترا على مصر رغم الوعود والجهود التي تمخضت عن الهدنة ومؤتمر السلام .

صدمنا بهذا الخبر قبل أن نبليغ باريس فتزعزعت ثقتنا بالحلفاء ، ولكننا لم نياس اعتقادا منا أن السبيل لنيل الحرية هو الكفاح المتواصل .

كذلك لم نفقد الأمل فقد يجوز أن نرى بصيصا من نجاح في مؤتمر فرساي .

وللمرء ان يتساءل لم أقرجت انجلترا عن المعتقلين الأربعة وصرحت لهم ولباقي أعضاء الوفد بالسفر الى مؤتمر السلام بعد ان عارضت مرارا بلسان معتمدها السياسي بالقاهرة تارة وعلى صفحات جرائدها تارة أخرى ويظهر أن انجلترا حين وثقت من أمريكا وظفرت من الدكتور ولسن بموافقته على اقرار حمايتها على مصر لم تر بأسا من ارضاء الأمة المصرية بالتصريح لأعضاء الوفد بالسفر إذ لا حرج من وجود الوفد في مؤتمر السلام بعد ان اطمأنت الى قرار الحماية ولا يخفى ان أمريكا كانت زعيمة الأمم في مؤتمر فرساي .

تمويل الوفد

فوجئنا ونحن في مصر كما قلت بالتصريح لنا بالسفر وكان علينا أن نسرع خيفة ضياع الفرصة فأعدنا حقائبنا وتركنا أعمالنا وكنا في حاجة الى مال يسعفنا الى أن تصلنا مساعدات من الأمة ، فدفع المرحوم على شعراوي وكيل الوفد من جيبه ثلاثة آلاف من الجنيهات هبة منه للوفد ، وأخذت أنا من المرحوم السيد عبد الرحيم الدمرداش ألف جنيه مصري سلمتها لعلى شعراوي بصفته أمين الصندوق . ثم اقترض كل منا مائة جنيه لأمانة الصندوق ترد اليه عند قدرة الوفد على الدفع . وقد رد الينا في أوروبا ما دفعناه في مصر واحتجنا اليه في فرنسا ولم ترد طبعا الى على شعراوي الآلاف الثلاثة التي تبرع بها للوفد . وقبل سفرنا ذهب على شعراوي الى أحد المصارف التي يتعامل معها واستبدل بما عنده من النقود نقودا فرنسية بسعر الجنيه ٢٧ر٥ فرنكا على ما اذكر ، وبهذا المبلغ المتواضع سافرنا معتمدين على أن تمدنا بالمال لجنة الوفد العامة في القاهرة التي انشأتها لتحل محل الوفد وتكون الصلة بينه وبين الشعب .

تكوين لجنة الوفد العامة

تكونت اللجنة العامة للوفد من كبراء القوم ووجهائهم • وانتخب
المرحوم محمود باشا سليمان – أكبر وجيه في الوجه القبلى ووالد المرحوم
محمد محمود باشا – رئيسا لها • كما انتخب المرحوم ابراهيم سعيد باشا
وكيلا لها ، وكان من اعضائها المغفور لهم فتح الله بركات باشا وعبد الرحمن
فهمى بك ومرقص حنا بك وكثير غيرهم من أعضاء الجمعية التشريعية
والوجهاء وأعضاء الهيئات الحرة كالمحامين والمهندسين والأطباء والتجار
والمزارعين •

وهذه اللجنة العامة انشأت لجانا فرعية في المحافظات وعواصم
المديريات والمراكز وفي القرى وبذلك أصبحت فكرة الاستقلال – التى ينادى
بها الوفد – متغلغلة في نفوس أفراد الشعب المصرى كافة • وكانت اللجنة
العامة تعقد جلساتها في منزل رئيسها •

أعمال الوفد في أوروبا

أقمنا في باريس من أبريل ١٩١٩ ، وكان علينا أن ننظم أعمالنا ،
فاتخذنا هناك مقرا للوفد وجعلنا نتصل بالصحف وننشر فيها ما يمكننا
نشره ، ونوالى الكتابة الى رؤساء الدول الممثلة في مؤتمر السلام ، ونتصل
بالمصريين المقيمين هناك من طلاب الجامعات وغيرهم لتتعرف أحوالهم ،
كما كنا نوالى دعوة كبار الفرنسيين من وزراء سابقين ومحررى الصحف
وأساتذة لتبث فيهم الدعاية لمصر ، وكنا دائما على اتصال بلجنة الوفد
العامة لتتعرف أحوال البلد ونقف على حالة الشعب المعنوية • وقد لقينا
هناك كثيرا من الصعاب ، فأبواب المؤتمر كانت مغلقة أمامنا ، ولم نجد
من كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية ولا من غيره معاونة لنا بعد اعلان
أمريكا موافقتها على الحماية بل وصل الأمر الى شيء غير قليل من قلة
الذوق من جانب رجال الوفد البريطانى في باريس ، ذلك اننا أرسلنا تقريرا
الى الوفد البريطانى نشرح فيه حقنا في الاستقلال ورفع الحماية ، وكم
دهشنا والمنا حين وصلنا خطاب من هذا الوفد وقضضنا غلافه فوجدنا
فيه خطاب وقدنا ممزقا وبدون أية إشارة معه مما يشعر بقلة الذوق
وبعجبية المنتصرين •

كان مؤسسو الوفد السبعة يحضرون جلسات الوفد ومعهم من
انضموا اليهم وهم اسماعيل صدقى – حمد الباسل – واصف غالى –

جورج خياط - سينوت حنا - محمود أبو النصر - حسين واصف -
ويضا واصف - دكتور حافظ عفيفي - مصطفى النحاس •

وكان لنا سكرتير للغة العربية هو الاستاذ محمد كامل سليم وآخر
للغة الفرنسية هو مسيو « دومانى » وبواسطة الدكتور حافظ عفيفي
اتصلنا بالوفد الايرلندى الذى حضر مطالبا باستقلال ايرلندا تحت زعامة
ديفاليرا وكنا دائمي الاتصال به لأن قضيته مشابهة لقضيتنا •

وظل الاستاذ مصطفى النحاس يعمل في سكرتارية الوفد الى ١٩
ديسمبر ١٩١٩ ثم رجع الى مصر ليفتح مكتبا للمحاماة •

من أعمال الوفد في باريس أن أوفد محمد محمود باشا الى أمريكا
لبحث الدعاية لمصر ، وهناك اتصل برجل كبير اسمه « فولك » ليقوم بالدعاية
لمصر وحققها في الحرية والاستقلال واتصل مستر فولك بأعضاء البرلمان
الأمريكي وبالصحافة وعمل ما في مكنته في كافة الأوساط • ومكث محمد
محمود في واشنطن مدة غير قصيرة وهناك مرض مرضا شديدا خيف منه
على حياته ثم من الله عليه بالشفاء ورجع إلينا في باريس تاركا مستر
فولك يكافح ويناضل عن قضية مصر بما هو مذكور في كتب التاريخ •

استمر الوفد في باريس يتصل بأوساطها ، ويتصل باللجنة المركزية
العامية في القاهرة وكانت المراسلات في الغالب مع رئيس اللجنة المرحوم
محمود سليمان باشا الذى اظهر غيرة يشكر عليها وأجهد نفسه رغم تقدمه
في السن وضعفت صحته وكان نشاطه سببا في تحديد محل اقامته ، لمنعه
من مواصلة الجهاد وأعماله في اللجنة معروفة لدى الجميع •

وفاة محمد فريد

وفي باريس وصلنا خبر وفاة المجاهد الكبير المرحوم محمد فريد
رئيس الحزب الوطنى الذى ضحى بثروته الواسعة وبوقته وصحته في سبيل
وطنه • وإفاه الأجل في ١٥ نوفمبر ١٩١٩ وهو في متفاه بأوروبا بعد أن
قضى سبع سنوات بعيدا عن وطنه وكان لموته غريبا مشردا فقيرا وقع
اليم في نفوسنا وخاصة في نفسى فقد كنت معه في مجلس ادارة الحزب
الوطنى ، وسافرت معه الى الاستانة ١٩٠٩ لتنهئة الأمة التركية عن
دستورها ، وكنا صديقين توثقت بيننا أواصر الود ، واشتركنا معا في
العمل للوطن ، وكان أول واجب علينا نحن أعضاء الوفد ان نشارك الأمة
في احزانها ، وان يكون تكريم المجاهدين الشهداء أول واجب نحرص على

أدائه . ومحمد فريد كان رمز الوطنية ومثلاً فذاً من أمثلة البطولة والتضحية . فعرضنا على الوفد أن يسافر بعضنا الى البلد الذى مات فيه ، ونسعى فى ارسال رفاته الى مصر بدعاية واسعة النطاق تشعير باننا نعرف كيف نكرم أبطالنا ونبجل زعماءنا فنلهم بذلك مشاعر الأمة .

لكن سعدا مع الأسف رفض تكريم فريد ورقض الموافقة على سفر أحد منا للقيام بما تقتضيه المروءة والواجب وأصر على الرفض بحجة أن أموال الوفد يلزم أن تصرف على القضية المصرية لا على جنازات الأقراء وحاولنا أن نثنيه عن فكرته فلم نفلح . وقد وافقه بعض الأعضاء من غير المؤسسين ، فخشينا الفرقة وسكتنا على مضض وفقدنا بذلك شرف تكريم فريد ونقل رفاته ونال هذا الشرف رجل كريم من تجار الزقازيق اسمه الحاج خليل عفيفى نقل رفات الزعيم على نفقته الخاصة ، ووصلت رفاته الى القاهرة فى يونية ١٩٢٠ وكانت جنازته موضع احتفال بالغ فى الاسكندرية والقاهرة .

حادثة اصطدام قطارين فى إيطاليا

وفى أوائل شهر مارس ١٩٢٠ وصل إلينا نبأ حادث اصطدام فى سكة حديد إيطاليا أصيب فيه بعض الطلبة المصريين ومات بعضهم . ومن الغريب أن سعدا كان ممن رأوا سفر أحد منا الى إيطاليا لأداء الواجب وكلفنا عبد اللطيف المكباتى بك بالسفر وزودناه بالمال ، وفى روما استعان بسفير مصر وعمل على ارسال الموتى الى الوطن ، وتضعيد جراح المجروحين ، وكان لهذه المعونة أحسن وقع فى نفوس المصريين .

رجوع بعض أعضاء الوفد

سئم بعض رجال الوفد من طول الإقامة فى باريس وفكروا فى العودة ورجع فعلاً حسين واصف وجورج خياط وويصا واصف وغيرهم أما المؤسسون فلم يفكروا فى الرجوع قبل انتهاء مهمتهم رغم تركهم بيوتهم وأعمالهم فى مصر . وكان سعد قد أعد نفسه لطول الإقامة فأغلق بيته فى القاهرة وصحبته السيدة حرمه وكذا خادمه . ولم يكن له بمصر ما يضطره للعودة بعد أن باع ضيعته التى كان يملكها بجهة دمهور واشترى بثمنها أسهما من الدين الموحد يعتمد على إيراداتها بجانب معاشه كوزير سابق ، فوق إيجار ضيعة السيدة حرمه بمسجد وصيف ورثتها عن والدها المرحوم مصطفى فهمى باشا .

وكان موقفنا ونحن في باريس موقف انتظار وترقب مع قيامنا
بالدعاية لمصر .

وذات يوم دخلت حجرة مجلس ادارة الوفد فوجدت سعدا يخاطب
على شعراوي بحدة وسمعته يقول له : ياباشا انت غنى ولكن الثروة ليست
كل شيء ونحن أيضا عندنا بعض الشيء ، وانت في الوفد لثروتك . وكان
على شعراوي هادئًا هدوءًا ممزوجًا بالألم لا ينطق بكلمة نابية وانما يكرر
قوله « وما ضرورة هذا الكلام ياباشا » وقد قهمت من بعض أعضاء الوفد
أن سعدا طلب مالا وان على شعراوي تردد وعز على على شعراوي ،
وهو من كبار قومه ومن أكبر سراة المصريين ، والمتبرع بثلاثة آلاف من
الجنهات والذي غادر بلده وترك مصالحه لغاية وطنية ، والذي كان
شجاعا في كلامه مع ونجت يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، عز عليه أن يسمع من
صديقه القديم مثل هذا الكلام فلم يعد الى مقر الوفد بعد ذلك ، وصمم
على الرجوع الى مصر ، وقضى بضعة أيام في انتظار الباخرة حزينا
مهموما يقيم وحده في الفندق الذي يسكنه لا يكلم احدا لأنه لا يعرف لغة
أجنبية وقد سعيينا في رأب الصدع وغاية ما وصلنا اليه ان اتفقنا مع سعد
على اقامة مادبة لعلى شعراوي ليلة سفره .

كان هذا الحادث مثار ألم ممض لمن شاهدوه وأخصهم أصدقاء على
شعراوي محمد محمود وعبد العزيز فهمي ولطفى السيد وكنا نأمل ونحن
على مائدة الطعام في حفل توديعه أن يحل الصقاع بين المتخاصمين .

وتطرق بنا الحديث الى ذكر المرحوم أحمد فتحى زغلول شقيقى
سعد زغلول الذى توفى عند بدء تكوين الوفد ، وكان على جانب عظيم من
الثقافة ورقى في المناصب الى أن كان وكيلا لوزارة الحقانية ، وكان صديقا
لبعض الموجودين قاراد محمد محمود أن يثنى عليه بطريقة سياسية فقال :
« رحم الله أحمد فتحى زغلول فقد كان رجلا مؤدبا » وفهمنا من هذه الجملة
كما فهم سعد أن محمد محمود كان يعرض بسعد وسوء سلوكه مع على
شعراوي .

بعد ذلك خرجت أنا وسعد من الفندق ، فأظهر لى الله مما قاله محمد
محمود تعريضا به ، فحاولت أن أسرى عنه ، ومما قلته له : انك على حق
في أن تغضب وما كان لمحمد محمود أن يقول ذلك .

انى اذكر هذه الواقعة لأبين أن الأعضاء المؤسسين للوفد كانوا
يعتبرون انفسهم زملاء وأندادا ، وكانوا رجالا يعتزون بكرامتهم ، فلم

يطبقوا ان يمس على شعراوى ، كما لم يطق محمد محمود ان يسكت على ما فاه به سعد لعلى شعراوى .

وحادث آخر يدل على احتفاظ هؤلاء الرجال بكرامتهم ، ذلك أننا بعد بضعة أشهر عندما قررنا السفر الى لندره في ١٩٢٠ للمفاوضة سأل حمد الباسل سعدا بحضورنا عما اذا كانت السيدة حرمة ستسافر أيضا الى لندره فأجابه بجواب غير طبعى ولا منتظر اذ قال له «وما شأنك والسيدة حرمة ، انها سفاهة » وعز ذلك على حمد الباسل فقال له من قوره : « هل أنا سفيه - أنت السفيه » . وأخذ سعد ولم يحر جوابا لأنه هـى المخطيء .

قارن هذا بما حدث أمامى من سعد لأحد المنضمين الى الوفد حين ناقشه سعد في أمر فأجابه بما لم يقنعه . فقال سعد هذا خطأ . وعندما أكد هذا العضو ان كلامه صحيح جابهه سعد بهاتين الكلمتين القاسيتين « أنت كذاب » ولم يفه هذا العضو بكلمة احتجاج وغداة ذلك قال لى على انفراد أنه لم يرد على سعد بأية كلمة محافظة على القضية المصرية وعجبت لهذه الحجة الثقافية ولم أنبس بكلمة .

والواقع ان الوفد بعد أن انضم اليه من انضم أصبح مكونا من طبقتين ، طبقة المؤسسين ومن في مستواهم وهم يرون أنفسهم اتدادا لسعد وزملاء في الجهاد ، وطبقة المريدين والمحاسيب الذين يرون أنفسهم في حاجة الى رضاء الرئيس ليكون لهم في المستقبل مجد يباهون به . ولهذا كانوا خاضعين لما يراه منقذين لما يأمر به .

اختيارى امينا للصندوق الوفد

بعد أن تركنا على شعراوى غاضبا لكرامته وسافر أصبحت أمانة الصندوق شاغرة ، فاختارنى الوفد امينا للصندوق ابتداء من ٢٣ نوفمبر ١٩١٩ .

وبقينا نعمل بكافة الوسائل الممكنة . نتصل بالصحف ، وبلجنة الوفد المركزية في القاهرة وبالوفود المختلفة في باريس ، فوق ما نقوم به من خطب ودعوات لكثير من ذوى النفوذ كما سعينا في ان يقابل سعد مسيو كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية ورئيس مؤتمر الصلح وتمت المقابلة وكانت مع الأسف مقابلة جافة موجبة للياس . وبذلك أصبح الكل ضدنا ، الرئيس

الفرنسي يتنحى عن مساعدتنا ، والدكتور ، ولسن الأمريكي يعترف بالحماية على مصر (٢٤) ، ومكتب البعثة البريطانية يرد الينا المذكرة ممزقة. وهؤلاء هم الذين كانوا يديرون مؤتمر الصلح ويتحكمون فيه .

بقينا على هذه الحال والصلة مقطوعة بيننا وبين الثلاثة الكبار بينما الحالة في مصر مضطربة والاعتداءات والمحاكمات مستمرة ، ولولا ما نعرفه عن ثبات الشعب لتسرب الياس الى نفوسنا .

لجنة ملنر

وفي لجة هذا الاضطراب ، أعلنت انجلترا تأليف لجنة برياسة اللورد « الفرد ملنر » وزير المستعمرات وعضوية سير « رنل رود » أحد سفراء انجلترا السابقين وكان من قبل سكرتيرا بالوكالة البريطانية في مصر ، والجنرال سير « جون ماكسويل » القائد الأسبق للقوات البريطانية في مصر ، والجنرال سير « أوين توماس » العضو بالبرلمان البريطاني ومستر « سبندر » رئيس تحرير جريدة ، وستمنستر جازيت ، ومستر « هرست » المستشار القضائي بوزارة الخارجية البريطانية وآخرين . فما أن وصل نبا تعيين هذه اللجنة للذهاب الى مصر لدراسة حالة الأمة المصرية والوقوف على آراء الشعب المصري ، حتى قامت المظاهرات احتجاجا على تأليف هذه اللجنة وتجاهلها الوفد المصري المقيم في باريس وهو الوكيل المتحدث عن رغبات الأمة وقد وصلت اللجنة الى القاهرة في ٧ ديسمبر ١٩١٩ ، وبدأت عملها مستعينة بالوزارة التي تألفت في ذلك الحين برياسة يوسف وهبه باشا بعد استقالة حسين رشدي مرتين ، وبعد أن اضطر أيضا محمد سعيد باشا الى الاستقالة بعد فترة قصيرة ، وكان قد طالب بتأجيل حضور هذه اللجنة .

بدأت لجنة ملنر عملها بالاتصال بكبار المصريين ، فاتصلت بحسين رشدي باشا وعدلى يكن باشا وقد قال رشدي باشا للورد ملنر : انكم لن تصلوا الى أخذ أية معلومات من الأمة المصرية ، وما عليكم الا أن تتصلوا بالوفد المصري وكيل الأمة الأوحد ، والمتحدث باسمها والمعبر عن رغباتها . اما هنا في مصر فانكم لن تجدوا قطة تتصل بكم .

(٢٤) لم يرد في أصل المذكرات كلمة « مصر » وقد قمنا باضافتها كي يستقيم المعنى ، كما أضفنا حرف الواو قبل كلمة البعثة لانها لم ترد كذلك .

حقا ان أعمال رشدى وعدلى كانت باهرة ، فرشدى هو الذى أوعز بتكوين الوفد وهو الذى استقال مرتين احتجاجا على منع الوفد ومنعه هو كرئيس حكومة من السفر مع زميله عدلى ليشرح مطالب البلاد . ثم هو يقف من لجنة ملنر هذا الموقف الرائع .

وكان من نتيجة التضامن بين رشدى وعدلى من جهة ، وبين الوفد المصرى من جهة أخرى ، أن لجنة ملنر مكثت نحو ثلاثة أشهر فى مصر ولم تغز من الأمة المصرية بما كانت تبتغيه اذ كانت المقاطعة تامة بين الشعب المصرى وبينها .

بيد أن الشعب تشكك فى اتصال رشدى ورفاقه باللورد ملنر ورفاقه ، وكتبت بعض الصحف المصرية شيئا عن هذا الاتصال فبادرنا بإرسال برقية الى المرحوم ابراهيم سعيد باشا وكيل اللجنة المركزية فى القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٢٠ بالاعتراف بخدمات رشدى وعدلى وثروت فى موقفهم واستهجان الحملة عليهم وهاك نص البرقية :

باريس فى ٢٦ يناير ١٩٢٠

ابراهيم سعيد باشا بالقاهرة

سيصلكم خطاب بالموافقة على تقريركم وقد أرسلنا قرارنا تلغرافيا الى أصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين بعثوا الينا بصورة أحاديثهم مع اللورد ملنر وقد تبينا ان ما قالوه كان مملوءا حكمة وطنية خالصة .

سعد زغلول

وفى ١٢ فبراير ١٩٢٠ اجتمع الوفد فى باريس وقرر بالاجماع ان يرسل الى عدلى شروط الوفد فى تحفظاته وطلباته عند المفاوضات . وقرر امرا هاما بالاجماع ايضا هو تحريم الوزارة على أعضاء الوفد حتى لا يظن فيهم احد أنهم يخدمون أشخاصهم . وأرسل سعد برقية فى نفس التاريخ الى ١٢ فبراير ١٩٢٠ بمختصر شروط الوفد الى عدلى وطب اليه ان يؤلف حكومة برلمانية حائزة لثقة الأمة . ومما جاء فى هذه البرقية « . . وصار اذن من اللازم مبدئيا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة تكون غايتها المفاوضات للوصول الى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ، ولانجلترا مصالحها الخاصة . ثم عرض هذا المشروع على الجمعية الوطنية التى يأتى بها هذا الدستور الجديد ، وفى نفس التاريخ أرسل سعد الى عدلى خطابا مفصلا هذا نصه :

» صديقي العزيز :

ان الطريقة التي عرضناها فيما كتبناه لكم (في البرقية) هي في اعتبارنا امثل طريقة لحل العقدة الحاضرة . لأنه من الطبيعي ان تجرى المفاوضات مع هيئة رسمية موثوق بها - خصوصا من الأمة وان من يصدق على ما تنتهي اليه المفاوضات من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية - وعلى طريقة تقرب في ظننا من التي تظهر ان اللورد يدلي بها في محادثته . معكم ، ولا يصعب ان يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التي اوضحناها فيما كتبناه لكم ، لأنها لا تربط غيركم ، وهي فوق هذا ضرورة جدا حتى لا تقابلكم الأمة بالنفور الذي تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى الى هذه الغاية اول قصدها واكبر مهمها . نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عايكم ولكنها ليست فوق هممكم ، وانتم اهل لتحمل مثل هذه المسؤولية في خدمة بلانكم . والوفد مستعد لأن يعمل ما في وسعه لتسهيلها عليكم . ولهذا يرى ان يكون اعضاؤه خارجين عن هيئتمكم ، حتى لا يساء الظن في نزاهتهم ، وتبقى الثقة فيهم . يستعينون بها في تأييدكم ، وتمهيد الطرق امامكم ، وبعد ان تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم ويعلم بروجرامها لا يترددون في العودة ليكونوا قريبا منكم يعملون على تنوير الافهام ، وصيانة الرأي العام من خطرات الاوهام التي لا يقصد بها ذور الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسلطها عليه الا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لظامعهم الباطلة ولا يهمننا فيمن تختارونهم لمعاونتكم الا ان يكونوا محلا لثقتكم واهلا لأن يتضامنوا معكم في تحمل تلك المسؤولية الكبرى

سعد زغلول

وقد اظهر عدلى تباطؤه في قبول تأليف وزارة ، فبادر سعد باظهار رغبته في أن يلجأ الى عدلى ليحضر اليها في باريس بعد ان غادر ملنر ولجنته الاسكندرية الى لندره في ١٨ مارس ١٩٢٠ .

علم سعد ان ملنر قد انتهى من أبحاثه قبل سفره بأيام وأنه قد تجاهل الوفد ، فبادر بأن عرض علينا هو وبعض الأعضاء أن نرسل الى عدلى نطلب اليه اللصاق بنا في باريس وكان ملنر وزملاؤه قد انتهوا من عملهم - كما علمنا - قبل اوائل مارس ولا أخفى أنى سألت اخوانى عن الفائدة من حضور عدلى ، ذلك الرجل الهادئ السكوت الذى لم يكن لى به اتصال وكنت أظن فيه الكبرياء لكن سعدا بادرنى بقوله : ان عدلى رجل عظيم وستسر من حضوره وعمله . وتلكا عدلى بخطاب أرسله الى سعد

فأرسل هذا نيابة عنا برقية أخرى في ٦ مارس ١٩٢٠ الى عدلى رداً على خطابه بما مضمونه اننا سنكون سعداء بحضوره لباريس واننا نرى تأليف وزارة موثوق بها كما نرى عدم اشتراك أحد فيها من أعضاء الوفد الحاليين والسابقين واننا مستعدون لتأييدها .

وبلغ من الحاح سعد على عدلى أن أرسل برقية ثالثة في ٢٢ مارس ١٩٢٠ بالموافقة على رأيه في رفض طلبات لجنة ملنر في القاهرة ودعاه في هذه البرقية للحضور سريعاً اليها وهناك نصها :

عدلى يكن باشا بالقاهرة

نرجوكم تقديم ميعاد وصولكم الى باريس بقدر المستطاع

زغلول

ولعل عدلى كان يعلم من طباع سعد ما حمله على التردد وربما كان يخشى ما قد يضيره . فأرسل برقية في ٢٣ مارس ١٩٢٠ الى سعد يفهم منها شيء من اعتذار ، فبادر سعد وأرسل اليه برقية رابعة ، (برقية مستعجلة) في ٣٠ مارس ١٩٢٠ يخبره فيها بوصول برقيته ويطلب اليه أن حضوره بأسرع ما يمكن مفيد لتبادل الآراء وهناك نصها :

عدلى يكن بالقاهرة

« نكون سعداء برؤيتكم في اقرب فرصة »

زغلول

وفي ١٣ ابريل ١٩٢٠ أرسل سعد الى عدلى برقية خامسة يخبره فيها بحجز حجرة له بالفندق .

وفي ٢٢ ابريل ١٩٢٠ حجزنا عربات لأعضاء الوفد ليقابلوا عدلى يوم حضوره بعد أن وافق اثر الالاحاح الشديد . وقد وصل باريس في ٢٢ ابريل ١٩٢٠ .

وفي هذا التاريخ كان ملنر ورفاقه في انجلترا ، وعدلى معنا في باريس

اتصال لجنة ملنر بالوفد

بعد ايام من وصول عدلى ، جاءنا من لندن أحد أعضاء لجنة ملنر وهو مستر «هرست» وقابل سعدا في ١٢ مايو ١٩٢٠ لدعوته للذهاب الى لندره هو ورفاقه للمحادثة مع ملنر . وأرجح كثيراً بل اعتقد أن حضور مستر هرست كان لسببين ، أحدهما مقاطعة الأمة المصرية للجنة ملنر

مقاطعة تكاد تكون تامة ، والآخر ما قام به عدلى ورشدى من اقناع لجنة ملنر بضرورة المحادثة او المفاوضة مع الوفد ممثلى الأمة حتى قال رشدى للنر ورفاقه ما سبق ذكره من انهم لن يجدوا قطة تفاوضهم غير الوفد .

ثم كرر مستر هرسى زيارته لنا فى ١٨ مايو ١٩٢٠ كتب فيها دعوة بحضورنا الى لندن واتفق مع سعد على السفر .

سفر الوفد للمرة الاولى الى لندن

اجتمعنا وقررنا السفر وهنا قام اشكال . ذلك ان سعدا اصر على الا يذهب الى انجلترا مؤقتا وان يذهب ثلاثة أعضاء مع عدلى وسالناه السبب فاجاب ان الثلاثة الأعضاء يذهبون لاستطلاع الحالة ، ولما الحنا عليه لنعرف الدافع الحقيقى لموقفه هذا اجاب بانه ربما يكون الغرض من الدعوة استدراجه الى لندن للمقبض عليه هناك . وقلنا لتمسكه بفكرته لان عدم سفره يعتبر مفاجأة للجنة ملنر وعدم رعاية لها ، وخاصة اذا كان سبب امتناعه وهو رئيس الوفد امر غير مفهوم لدى لجنة ملنر . وقلنا وقال عدلى : انه لا يليق بوفد يطالب بحقوق البلاد الا يذهب رئيسه وأعضاؤه للمفاوضة فان هذا يجرح احساس ملنر ورفاقه لكن سعدا اصر على رايه حتى اضطررنا الى الموافقة . وسافر عدلى الى لندره وصحبه عبد العزيز فهمى ومحمد محمود وعلى ماهر وأرسل سعد برقيتين مستعجلتين الى المرحوم محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية بالقاهرة احدهما فى ٢٠ مايو ١٩٢٠ يخطره بدعوة ملنر للوفد . وثانيتهما فى ٢٢ مايو ١٩٢٠ يسفر ثلاثة من أعضاء الوفد الى لندره . وسافر الأعضاء فعلا فى ٥ يونيه ١٩٢٠ وقابلوا اللورد « ملنر » (٢٥) فسأل عدلى

(٢٥) تمت المناقشة الاولى بين الطرفين فى ٧ يونيه . وقدم ملنر مشروعا بمقتضى اتفاق ودى بين انجلترا ومصر تعترف فيه انجلترا باستقلال مصر مع ضمانات لمصالحها ومصالح الأجانب ومن ذلك اقامة حاميه عسكرية فى اماكن يقررها الجبراء ، وانداء الراى فى التشريع الذى يمس الاحنب الى ان يتزلوا لبريطانيا من امتيازاتهم التى تعود استقلال البلاد ، وقيام حكومة ملكية دستورية تنص عليها الماهدة . وفى ١٧ يوليو اسفرت المفاوضات عن مشروع تسوية قدمه ملنر الى الوفد فرفضه ، كما رفض ملنر مشروع قدمه الوفد . ثم جرت مقابلات بين عدلى باشا وبين اللورد ملنر انتهت بتقديم مشروع آخر للوفد يقوم على تسع قواعد اساسية تار خلاف حولها ومنها : مسألة المستشارين الانجليز فى الحكومة المصرية ، والعلاقات السياسية بين مصر والدول الأجنبية فتقرر تأجيل البحث فيها بضعة اسابيع . (٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ اصدار مؤسسة الاهرام . ص ٤٧٥ - ٤٧٦) .

طبعاً عن سبب تخلف سعد وباقي رفاقه ، وحاول عدلى بلباقة ان يذكر مبررات لذلك بيد ان ملنر أدرك ما كان يخشاه سعد وقال لعدلى : قل لسعد ان يطمئن على حريته في بلادنا فنحن قوم غير متوحشين ندعوه لزيارتنا ونحبسه .

وفى ٣٠ مايو ١٩٢٠ ورد الينا خطاب من الأعضاء الثلاثة بلنדרه بنتيجة المحادثة بين عدلى وملنر وان هذا الأخير اعترف بأن الوفد يمثل أغلبية الأمة ، وأنه بذلك لا يستمع الى أعضائه كشهود ، وان لا تعارض بين استقلال مصر ومصالح بريطانيا .

وعلى اثر ذلك قررنا في الصباح ضرورة سفر الوفد كله للمفاوضة اداء للواجب رغم شعورنا بسوء نية الانجليز وفي اجتماع آخر بعد الظهر انضم الينا سعد بعد ان كان مترددا .

وفي ٥ يونيه ١٩٢٠ سافرنا جميعا الى « لنדרه » .

وقبل شرح ما قام به الوفد في مفاوضاته بلنדרه مع لجنة ملنر يجب علينا ان نذكر حقائق لابد لنا من ذكرها ذلك اننا مدة اقامتنا في باريس قبل المفاوضة كان بيننا نحن أعضاء الوفد ورئيسه تضامنا وود سائداً . ولم يكن هناك ما يعكر صفونا سوى تلهفنا على تحقيق مطالب البلاد . وان كانت بعض هنات وقعت من سعد أو غيره فانها لم تكن ذات اثر في علاقاتنا الودية وثقة بعضنا ببعض . وكنا ندأب على نشر الدعوة هنا وهناك .

وبعد ان ذهبت لجنة ملنر الى مصر ولقيت اعراضا من الأمة المصرية بفضل وطنية الشعب ، وما قام به الوفد ولجانه المنبئة في مصر من توجيه وارشاد ، ثم رجعت اللجنة الى لنדרه دون ان تعرج على الوفد وتقارضه باعتباره الهيئة الوحيدة المتحدثة عن مصر طلبنا الى عدلى باشا الحضور - كما ذكر - وكانت النتيجة أن أتى مندوب لجنة ملنر يدعونا للمفاوضة واعتزما السفر الى لنדרه .

ولما اغتبطت الأمة المصرية بهذه الرحلة حضر الينا حسين رشدي باشا ونحن على أبواب المفاوضة وأبدى لنا النصيح الكريم بأنه قد يجوز أن يتفق الوفد على ما يرضى لكنه يرى أن لجنة ملنر ربما تعرض على الوفد دفاعا مشتركاً فإذا قبلنا شيئاً من هذا فيجب أن يكون الدفاع من مصر داخل حدودها بمعنى انه لا يصح لنا أن نقبل دفاعاً مشتركاً عاماً يفضى الى اشتراك الجيش المصرى مع انجلترا في مشاكلها العديدة ، فتكون النتيجة امكان خروج الجيش المصرى من بلاده والدفاع هنا وهناك

في بقاع الأرض، ومع العلم بأن لانجلترا - وهي امبراطورية مترامية الأطراف - مشاكل عديدة في ممتلكاتها ومستعمراتها في جميع القارات فلا تلقوا بأيديكم الى التهلكة . وقد كان لهذه النصيحة أثرها وكان رشدى هو أول من لفت الأنظار الى هذا الاحتياط .

المفاوضة الأولى في لندره

بدء انشقاق الوفد

ذهبنا جميعا الى لندره . ثم بدأت المفاوضات من شهر يونيه ١٩٢٠ واني أرجع هنا الى مفكراتي التي سجلتها واحتفظت بها وأعرض بعض ما فيها تقريراً للمواقع وانصافاً للحقيقة فمن ذلك ما يأتى :

سبق أن ذكرنا أننا أرسلنا الى عدلى وهو بالقاهرة برقية وخطاباً في ١٢ فبراير ١٩٢٠ بتأليف وزارة الثقة التي يختارها وان يتفاوض هو ووزراؤه كهيئة رسمية مع لجنة ملنر وان تكون جمعية وطنية تصادق على ما تنتهى اليه المفاوضات على أن يتضمن برنامج عدلى عبارة الاستقلال لأنها لا تربط غيره . وبمعنى آخر أراد الوفد أن تتفاوض وزارة عدلى مع التصريح منها بأنها إنما تتفاوض للاستقلال دون أن يرتبط الانجليز بهذا التصريح أى أن وزارة الثقة برياسة عدلى ستفاوض وهي حرة طليقة مع الانجليز .

لكننا عندما ذهبنا الى لندره وكان سعد في ذلك الوقت معبود أكثرية الأمة وموضع ثقتها وكان مركزه في البلاد أعظم من مركز يوليو قيصر كما قيل له . قد خفيت اسماء شركائه وزملائه في الجهاد وكانت المناداة في مصر في المظاهرات وغيرها بحياة سعد ومن معه دون ذكر لأسماء هؤلاء الزملاء حتى أصبح اسم سعد رمزاً لامانى البلاد وأصبح زملاؤه جنوداً مجهولين .

دخل الوفد في المفاوضة وسعد على ما ترى وزملاؤه على ما علمت وابتدأ معنا عدلى يعمل وكانت النتيجة بعد أخذ ورد أن بدأ ملنر بتقديم مشروعه الأول ومن كلامه لنا أنه قال ان المحادثات اذا انتهت فانها ستكون مرحلة لمفاوضات رسمية تشترك فيها الحكومتان المصرية والبريطانية وأخبرناه أننا لا نقبل مذكرته كأساس للمفاوضة لأنها تتناقى مع توكيلنا .

ومما قاله ملنر وكرره ان ليس للوفد ان يتعاقد انما التعاقد يكون بين وزارتين رسميتين وانه انما يسمع ملاحظات الوفد فقط ليسجلها في تقريره تمهيدا للمفاوضة الرسمية .

هنا مع الأسف تغيرت خطة سعد وكان يظن ان المفاوضات ستكون معه وانه هو الذى يبرم المعاهدة ويوقعها وكانت حجة الانجليز انه ليس لأحد ان يوقع سوى الحكومتين الرسميتين كما جرت بذلك التقاليد العامة فتناقشنا مع سعد ونحن نعلم ان ليس بينه وبين السلطان ود . وانه لن يختاره لتأليف وزارة كما انه كان في مناقشاتنا مع ملنر غير ودى وكان يقول له في بعض الجلسات « أن أمتى لا تقبل هذا » فيئس من أن يكون رئيس وزارة يتفاوض - ويئس من أن يوقع معاهدة تاريخية تنيله مجدا . فتناقشنا على أن يكون الحل تأليف وزارة من عدلى للمفاوضة ، كما سبق أن كتب هو لعدلى بذلك ونحن لا ندخل فيها تنفيذا لقرار الوفد كما أسلفنا فأبى وغضب وأخرج من جيبه بطاقة عليها اسمه باللغة الفرنسية وفيها « سعد زغلول باشا » وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس وفد الأمة المصرية» بدل ماكان يكتبه من قبل من أنه « رئيس الوفد المصرى » ، وقال لنا بانفعال: يجب ان أوقع أنا المعاهدة بين مصر وانجلترا بهذه الصفات الواردة في بطاقتى وانى لا أقبل أن يوقعها أى شخص آخر وسأحارب كل شخص مهما يكن مركزه يفاض ليوقع دونى .

كان هذا بدء الخلاف الشديد بين بعضنا وبين سعد وهو خلاف قد يفضى الى عرقلة المفاوضات بل والقضاء عليها .

وفي حوالى منتصف شهر يوليو ١٩٢٠ - وكنا نعالج هذه الحالة ونخشى مغبتها - ذهبنا في أحد أيام الآحاد وكان يوم عطلة الى جهة من ضواحي لندره نتناول الغداء هناك على ضفة نهر التاميز^(٢٦) وممن كان معنا في هذه الرحلة سعد ومحمد محمود وحمد الباسل وأحمد لطفى السيد وعلى ماهر وأنا وهناك بعد الغداء والتبسط في الحديث أخبرنا سعد برغبته في استشارتنا في أمر ارتآه وهو التساهل مع ملنر في بعض طلباتنا بشرط ان يعزل السلطان فؤاد ونظر اليها يريد ابداء آراءنا وانكر أن على ماهر أجابه ان الموضوع يحتاج الى تفكير . وسأله احدنا : ومن يكون سلطانا اذن ؟ فأجاب بان يكون الرضيع فاروق سلطانا بدل أبيه مع تعيين وصى

(٢٦) هو نهر التيمز Thames ، ولكن كتب هنا حسب اللفظة الفرنسية La Thamise .

عليه ففهمنا من هذا ان سعدا كان يبغى أن يكون هو الوصى على العرش
أى على عرش طفل عمره بضعة أشهر ، وسيكون فوق ذلك رئيس الأمة
ماعتباره رئيس الوفد المصرى فيصبح الحاكم بأمره في البلاد .

حصلت هذه المناقشة واحمد لطفى السيد صامت وكان من الصغى
الناس بسعد ، وكان أمل سعد أن يقره لطفى السيد لكنه ظل صامتا .
فسأله سعد : لم يا لطفى لا تتكلم وتتركنى اتحمل مسؤولية قولى ؟ فأجابه :
ماذا أقول يا باشا ! فلم يكن من سعد الا أن قال له بحدته « روح يا شيخ » .
وأرجح ان عبد العزيز فهمى كان حاضرا بدليل انه حكى الرواية لآخرين .
ثم كرر لى سعد هذا على حده في يوم آخر فنصحته بالعدول عن هذه الفكرة
وربما تكلم بها مع غيرى حتى ينال من الأعضاء منفردين موافقة على
ذلك .

وبعد تردد على لجنة ملتر وظهور عدم الانسجام بينها وبين سعد
رأى أعضاء الوفد ومنهم سعد أن يكون عدلى صلة التفاهم بين الوفد
واللجنة .

وانى انكر هنا ما سطرته في مفكراتى في هذه المرحلة .

٢٥ يوليو ١٩٢٠

أخبرنى محمد محمود ان سعدا اعترف له بالأمس بانه يقبل مشروع ملتر
الأول برمته بشرط عزل السلطان فؤاد وقبول تولية ابنه دون الأمير كمال
الدين حسين بحجة ان هذا الأخير ابن جارية وأخبرنى لطفى السيد ان
سعدا قال له في مائدة انه يريد أن يكون قيما على ابن السلطان اذا خلع .

٢٦ يولييه ١٩٢٠

أخبرنى عبد العزيز فهمى ظهر اليوم ان سعدا قال له هو ولطفى
السيد وعلى شعراوى ومحمد محمود في منزل هذا الأخير قبل بدء تكوين
الوفد الا ضرورة لعمل أى شىء - أى لتكوين الوفد - لاستحالة عمل
شىء . وأن الأولى تكوين جمعية منهم للسعى في مصلحتهم الخاصة
وأصدقائهم لدى الحكومة فاشمأزوا من ذلك .

وأخبرنى عدلى بأن سعدا قال له - في الماضى - ان كنت يا عدلى
وزيرا فانى أقبل ان اكون مستشارا لوزارة الأوقاف بدل حسن صبرى ،
فنصحه عدلى بعدم السعى في ذلك .

ولهذه المسألة قصة • فقد كانت زيارتي لسعد كثيرة أيام الحرب واستشارتي فيما اذا كان يصح أن يكون مستشارا لوزارة الأوقاف فنصحته بعدم التفكير في هذا الأمر • وقلت له لا يصح لمثلك كوزير سابق وكرجل له مركزه أن تقبل أن تكون خلفا لحسن صبرى الذى خلف ابراهيم الهلباوى ، وان تكون في الوزارة أقل درجة من وزير الأوقاف بل ومن وكيلها ، وتعرض عليهما اورايك فيما يستشيرانك فيه • لكنه أجابنى بالا ضرورة للذهاب الى الوزارة ، وانه يفكر أن يكون مستشارا للأوقاف يقيم في بيته وتعرض عليه الوزارة ماتراه من استشارات • فقلت : انك لو افترضت هذا العرض وطلبك الوزير أو الوكيل لأخذ رأيك شفويا فسيضطرك واجبك الى الذهاب اليهما في الوزارة • ومن غير المفروض أن يأتى اليك الوزير أو الوكيل في منزلك • وهنا سألنى عما أريده له فأشرت عليه بأن يفتح مكتبا للمحاماه وان يكون معه مساعدون ، فيصبح حرا محتفظا بمنزلته يقبل من القضايا مايشاء ويتراجع في بعضها كما يشاء وله من المساعدين من يحتفظون له بمنزلته • فسكت ولم يحر جوابا •

من هذا الذى سمعته بنفسى من سعد ومما سمعته في أوروبا من عدلى ، يفهم أن سعدا كان شغوبا بوظائف الحكومة بعد أن رأى ما رأى من غضب عباس الثانى عليه ، ومن كراهية فؤاد له ، ومن اعراض الانجليز عنه • فكانت في نفسه عقدة كراهية ضد هؤلاء جميعا • وكان ما كان من تشبئه برياسة المفاوضين حتى تتم المعاهدة على يديه •

ولهذا بعد أن ايقن ان المفاوض يجب أن يكون رئيسا للحكومة أو وزيرا جمع الوفد وعرض عليه أن يلغى القرار السابق صدره بعدم دخول أحد من أعضاء الوفد في الوزارة فعارضناه نحن الأعضاء المؤسسين في ذلك وتمسكنا بعدم دخول أحد في الوزارة • فأحتد وقال ما أثبتته بحروفه « وهو يعنى احنا نطبخ الطبخة وغيرنا يأكلها » • وعرض الأمر على الأعضاء جميعا ، وكانت النتيجة مع الأسف أن انحازت اليه الأغلبية – وكانوا من المنضمين للوفد – دون الأعضاء المؤسسين •

٢٧ يوليو ١٩٢٠

ارسلنا الرد على خطاب ملنر واخبرناه فيه اننا لا نقبل مذكرته كأساس للمفاوضة لأنها تتناقى مع توكيلنا وننتظر نتيجة المفاوضات • عدلى •

ذهب عدلى للنذر الساعة الخامسة ومكث عنده ساعتين بحضور « هرسى » للمناقشة في مشروع ملنر معدلا طبق الحادثة الشفوية بيننا وبينه . وقد أظهر ملنر أنه يخشى عند الاعتراف بزوال الحماية من الآن الا يصل من الدول الى الاقرار بحلول بريطانيا محلها في الامتيازات . وقال « هرسى » ان الأفضل التعاقد مع مصر دون التكلم عن الحماية باعتبار ان المصريين قالوا بعدم مشروعيتها وان الانجليز قالوا بمشروعيتها فلتترك اذن بدون نص في الاتفاقية فرد عليه عدلى بعدم امكان اغفال ذلك لأن الحماية واقعة - بالفعل وآثارها قائمة في مصر - ويرجع ملنر تقديم تقريره محتويا آراءه وآراء الوفد ويشير بما يراه . وقد اثر ذلك تأثيرا سيئا علينا واسانا الظن بلجنة ملنر بعد قبول مبدأ الاستقلال أى إلغاء الحماية . وسيذهب عدلى غدا للنذر . وقال ملنر ان ليس للوفد ان يتعاقد وظننا بذلك أنه يريد أن يعلق الأمر على الدول وأن تسعى انجلترا في عرقلة الموضوع فتلقى المسئولية على الدول اذا لم توفق على أن تحل انجلترا محلها في الامتيازات . واقترح ملنر الاتفاق على مشروع يبقى بدون امضاءات ومعلقا على قبول الدول لمسألة الامتيازات وأظهر الشك ببعض الحلفاء .

٢٨ يوليو ١٩٢٠

ذهب عدلى للنذر في الساعة الخامسة مساء وأخبره هذا الأخير بأنه يرى صعوبة في الوصول مع الوفد الى حل مرض وأنه كان يريد الوصول الى استقلال مصر مع الضمانات الكافية لانجلترا . وقال أنه قد سار شوطا في هذا السبيل وللوفد ان يضع الضمانات التي ذكرها في المشروع وهو يفضل تقديم التقرير وستجتمع لجنته غدا ليقرر اعضاؤها ما يرويه في الصباح ثم يقابله عدلى بعد الظهر .

وردت برقية أمس مساء بان المدعى العمومى في قضية عبد الرحمن بك فهمى وآخرين امام السلطة العسكرية بمصر قال ان عبد الخالق مذكور أعطى نقودا لبعض أعضاء الجمعية السرية مساعدة للخديو . وان الدعوى لم ترفع ضد عبد الخالق مذكور بسبب أنه عضو في الوفد .

أخبر سعد أعضاء الوفد اليوم بأن من الحكمة عدم قطع المفاوضات مخالفا بذلك رأيه الأول .

٢٩ يوليو ١٩٢٠

بعد هذه التقلبات في الراى عرضنا على عدلى نحن أحمد لطفى السيد

ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى وأنا ومن ينضم إلينا اننا متفقون على
تعضيده الى النهاية فى مشروعه المقدم منه وجعله أساسا للمفاوضة عوضا
عن قطع المفاوضات .

ولقد قال لنا عدلى 'أن سعدا لا يريد ترك انجلترا وانما يريد بعض
اخوانه وهم سينوت والمكبأتى وواصف غالى الذهاب من انجلترا واضاف
سعد انهم مصممون على ذلك ليلقى المسئولية عليهم مع أنه هو الذى
شجعهم على ذلك مرارا .

وحضر الى فندق « كلارديج » بلندن حمد الباسل وعلى ماهر مع
محمد محمود وقابلوا سعدا وأخبره الأولان انهما متفقان معنا .

٣٠ يوليو ١٩٢٠

قارن سعد بين مشروع ملنر الاصلى والمشروع المعدل بمعرفة عدلى
وخرج من هذه المقارنة بأن المشروع المعدل « حماية » وذكر أسباب ذلك
— ثم أتى بعد الظهر وقال انه يقبل التعديل الذى ارتأه عدلى والذى
سيعرض على ملنر .

٣١ يوليه ١٩٢٠

قابل عدلى ملنر فى الساعة الرابعة وحضر إلينا فى الساعة الخامسة
وعشر دقائق وأخبرنا ان ملنر قال له انه يريد الاتفاق مع الوفد وهو
حريص على الاتفاق مع رجال موثوق بهم واتفق مع عدلى على أن يحضر
هذا الأخير عنده يوم الثلاثاء (٣ أغسطس) لأن اليومين الآتيين يوما
عيد . وسيكون معه هرست للخطر فى مشروع عدلى المعدل .

أول أغسطس ١٩٢٠

أخبرنى سعد أنه يرى المشروع المقدم من ملنر حماية وأخذ يشرح
لى أقواله السابقة فعارضته فيما ارتأه من قطع المفاوضات لأن عدلى
مستمر فى تخفيف القيود التى جاءت فى المشروع خاصا بقناة السويس
والدفاع عن حرية المرور فيه وقصر امتناع مصر عن عقد محالفات سياسية
ضارة بانجلترا على الكيفية التى سيعرضها عدلى فقال لى سعد انه رأى
فكرة هى أن المشروع الذى ننتهى عليه نعرضه على جمعية وطنية بمصر
دون أن نقيدها بانفسنا بقبوله . وهناك — أى أمام الجمعية الوطنية — نشير
عليها بقبوله ونحيط أعضاء الوفد وعدلى علما بهذه الفكرة . ويرى أن ملنر
سيقبلها ويقيده نفسه بها قبل سفرنا حتى نحتفظ بسمعة الوفد أمام الأمة .

وقد أجبته بأن الامر لا يخلو من أحد وجهين فاما ان ترتاح ضمائرنا الى فائدة الاتفاق فنقره ونتحمل مسئوليته تحت تصديق الجمعية الوطنية واما الا نرى الاتفاق صالحا فيجب علينا ان نرفضه وأن يرجع كل منا الى بلده وعمله .

وامام هذا التردد من سعد سألته وكنت من اصدق اصدقائه لم لا نقبل أى مشروع يقدم ونتحمل مسئوليته اذا كان نافعا لمصر مهيئا لها في المستقبل بفضل التطور ان تثب وثبات أخرى بفضل ما تذله من حريات . وانى أرى أن انجلترا وقد أصبحت صاحبة الحول والطول في العالم وأقر حلفاؤها حمايتها على مصر والشعب المصرى أعزل أرى متى ارتاحت ضمائرنا الى نيل ما يؤكد استقلالنا وحريتنا في العمل تهيئة لالغاء تحفظات تراها انجلترا غير مانعة لتطورنا أرى استمرار المفاوضات حتى نصل الى ما نبتغيه . ولو كانت هناك بعض تحفظات أعتقد أنها ستكون مؤقتة اذا استمرت الأمة في نهضتها . وما الذى يمنعك يا باشا من البت في هذا الموضوع قبولاً أو رفضاً تحت مسئوليتنا جميعاً . فأجابنى سعد بأنه لن يتفق مع الانجليز على أية اتفاقية فانها ستحوى تحفظات خفيفة أو ثقيلة ، وانها ولو كانت خفيفة واقتنعنا بالاتفاقية فانى لن أرضى بها خيفة أن يقتلنى هؤلاء الأولاد (٢٧) من الحزب الوطنى ولهذا لن أوقع أية اتفاقية . فقلت له ماذا نعمل هنا ؟ اننا حضرنا لنحمل مسئولية ومن العسير علينا أو على بعضنا ان يقبل المعاهدة فى السر ويرفضها فى العلن أو يعرضها على جمعية وطنية لا تعرف ممن ستتؤلف ونحن هنا وكلاء الأمة يجب أداء حق الوكالة والتحدث باسم الشعب وتحمل المسئولية والا فلا ضرورة لبئائنا .

وان الخوف كل الخوف ان نرضى بمعاهدة ضارة وأن نسعى لدى الجمعية فى قبولها . وكنت أعتقد فى نفسى وهو ما أفضيت به لبعض زملايى فى ان الوسيلة الوحيدة وقد تنحى سعد عن تحمل المسئولية هى أن يكون عدلى الذى ظهرت كفايته فى المفاوضات يستمر فيها وان رشدى يكون مستشارا للوفد وفى المفاوضات لما هو عليه من علم واسع وأن نبقى نحن برياسة سعد كتلة نراقب المفاوضات ونقبل أو نرفض ما تنتهى اليه . وأن يحتفظ سعد وهو رئيس الوفد بزعامة الأمة كما يحتفظ الوفد بمنزلته .

(٢٧) كان من رأى الحزب الوطنى أن لا مفاوضة الا بعد الجلاء .

وتلك هى الضمانة الوحيدة فيما يصح أن نعمله والا وجب علينا الرحيل الى بلادنا واذا اصر سعد على غير ذلك فالمسئولية واقعة عليه لا محالة .

٢ أغسطس ١٩٢٠

نشرت جريدة « التيمس » اليوم مقالا بان المفاوضات يجب انهاءها وان طلبات الوفد غير معقولة وغير مقبولة وجاء رجل انجليزى اخرج اسمه « ولتر » كان يتردد كثيرا على سعد ويلتقى بنا عرضا ، اخبرنى بانه علم من وزارة الخارجية الانجليزية انها لا تعارض الآن فى استقلال مصر ولم اتمكن من معرفة ما اذا كان الاستقلال سيكون ضمن المعاهدة متى تمت باقرارها كما كان يكرر ذلك اللورد ملنر ويكرر تخوفه من أن اعلان الاستقلال من الآن يحول دون احلال انجلترا محل الدول الأجنبية فى امتيازاتها واشرافها على المحاكم متى اصبحت المحاكم المختلطة فى المحاكم الأهلية .

٣ أغسطس ١٩٢٠

دعانى مستر « هرست » للتحدث معه فى امر المحاكم المختلطة (٢٨) والتشريعات الموضوعة لها وقد قابلته وتناقشنا كثيرا وعرضت عليه ما يجب أن تكون عليه المحاكم المصرية عندما تتولى أمور الأجانب فيها .

٥ أغسطس ١٩٢٠

حضر عدلى فى المساء واخير الوفد بأن ملنر عرض عليه مشروعا لم يقرأه لنا وذكر ملخصه - ملطفا - وبعد خروج الأعضاء سلمنى صورة منه ولم يطلع الوفد عليه خوفا من الفشل فهو مشروع ثقيل حقا وعدلى اخبر الوفد بأنه اتفق مع ملنر على عدم اخبار الوفد بما دار بينهما من حديث الى أن ينتهى الطرفان على حل يمكن عرضه على الوفد .

وفى مشروع ملنر يكون لانجلترا جميع حقوق الأجانب ويعطى لمصر عند الخلاف فى التشريع للأجانب عرض هذا الخلاف على عصبة الأمم كما

(٢٨) انشئت هذه المحاكم فى مصر عام ١٨٧٥ - ١٨٧٦ للفصل فى اوجه النزاع الذى يقوم بين الأجانب والمصريين ، وتختص بنظر جميع الدعاوى المدنية والتجارية بين الأجانب والأهالى اذا اختلفت جنسياتهم . ونظر مع ذلك فى جميع المنازعات العقارية كما تفصل فى المحالفات التى يرتكبها الأجانب . وهذه المحاكم درجات ، جزئية وابتدائية واستئناف وقد القيت بمقتضى معاهدة مونثرو فى ٨ مايو ١٩٢٧ نهائيا فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ بعد فترة انتقال .

كان عليه نص مشروعه الأول وان يكون لانجلترا حق تعيين موظف كبير في وزارة الحقانية وحق صيانة مواصلاتها مع ممتلكاتها في الشرق بواسطة مصر .

١٧ أغسطس ١٩٢٠

حضر عدلى بمقر الوفد واخبرنا بأنه وصل اليوم مع ملتر الى الأمور الآتية :

١ - يكون الاتفاق على الاعتراف باستقلال مصر وبأنها تضمن لانجلترا مصالحها وتعطيها الوسائل لحلولها محل الأجانب .

٢ - تعقد محالفة بمقتضاها تدافع انجلترا عن مصر وهذه تساعدنا في أرضها بما يمكنها من الوسائل .

٣ - لا يكون لانجلترا حق استعمال موانئ مصر وسككها الا في حالة وجود انجلترا في حرب (بعكس مضمون المشروع الأول الذى اعطى هذا الحق لانجلترا في أى وقت) .

٤ - لمصر حق التمثيل السياسى في الخارج . وتتعهد بعدم إبرام أية معاهدة تضر بمصالح انجلترا وعند عدم وجود ممثل لمصر في جهة ما تعهد مصر بمصالحها لممثل انجلترا .

ولم يحصل اتفاق نهائى على النقطة العسكرية وسيستمر الحديث مع لجنة ملتر بعد غد .

وسعد مصمم على السفر لباريس ويظهر دائما عدم الثقة بالمفاوضات واخبرنا بأنه لا بأس من أن يعرض عليه كل شيء نتفق عليه حتى ينظر فيه في باريس وظهر لنا أنه يرمى لقطع المفاوضات .

٨ أغسطس ١٩٢٠

ورد اليوم خطاب رقيق من ملتر ويخط يده لسعد يرجوه فيه تأجيل سفره خشية أن يؤثر ذلك تأثيرا سيئا في مصر ولندره ويأسف لطول الوقت الذى مضى ويعتذر بأن التأجيل كان بسبب كثرة تردده على البرلمان ومجلس الوزراء ويأمل انتهاء دورة مجلس العموم قريبا وساعد ذلك على الوصول الى حل سريع يرضى الطرفين .

ويقول ملنر في خطابه ان المفاوضات مع عدلى برضى الوفد مازالت مستمرة •

٩ أغسطس ١٩٢٠

رد سعد على ملنر اليوم بخطاب قال فيه انه كان يود البقاء مدة لكنه يرى ان المسألة لا تنتهى قريبا ولكن اللورد وقد أخبره بخطابه انه يأمل الوصول سريعا الى حل مرض فانه يقبل تأجيل سفره •

والدهش من هذا الخطاب أن فيه تلميحا بان مداولة عدلى مع ملنر كانت بسبب ان ملنر أراد ذلك •

والأغرب ان سعدا جعل خطابه شبه رسمى ولم يقبل أن يضعه في قالب خصوصى كما أنه لم يقبل ان يترك التلميح الى مهمة عدلى وأظهر انها لم تكن بطلب من الوفد وانما كانت باتفاق بين عدلى وملنر • وصمم على أن يكون الخطاب كما يريد هو ضد رغبة الأعضاء الذين رأوا عدم الضرورة في ايلام ملنر بما لا فائدة منه ويلوح أن سعد زغلول عندما رأى تصميم أعضاء الوفد على عدم قطع المفاوضات أراد خلق المشاكل للوصول الى قطعها ولو من الانجليز •

حضر عدلى من عند ملنر ولم ينته معه على شيء •

١٠ أغسطس ١٩٢٠

حضر عدلى من عند ملنر اليوم وقال انه لم ينته معه في أمر النقطة العسكرية وان ملنر قبل أن يكون لانجلترا الحق في أن تعارض في تنفيذ القوانين على الأجانب اذ كانت مخالفة للقواعد المتبعة في الدول صاحبة الامتيازات كما تعارض في الضرائب عند عدم المساواة بين الأجانب والوطنى فيها • وأن مصر اذا اخرجت الموظفين المدنيين أو العسكريين الانجليز قبل مضى سنتين تدفع لهم تعويضات يتفق عليها بين مصر وانجلترا وان ملنر سسيرسل مشروعا بما انتهى عليه الأمر الى الآن وسيدعو الوفد للمناقشة فيه يوم الجمعة ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٠ •

١١ أغسطس ١٩٢٠

ارسل ملنر الى عدلى خطابا بتاريخ اليوم يقول فيه انه ارتكب خطأ بقبوله في المفاوضات مبدا استئناف الخلاف بين مصر وانجلترا لدى عصبه

الأمم في موضوع سريان القوانين على الأجانب وقال ان الحكومة الانجليزية والرأى العام الانجليزى لا يرضيان بوجود مخالفة تنص على امكان ظهور انجلترا ومصر أمام عصبة الأمم بمظهر المتخاصمين بعد تنازل انجلترا عما لها الآن • وعليه فسيرسل مشروع الاتفاق للوفد خاتماً من هذا الشرط •

وفي المساء قدم عدلى المشروع باللغة الانجليزية وشرع في ترجمته للمناقشة فيه •

١٢ أغسطس ١٩٢٠

عرض مشروع ملنر الأخير على الوفد وارتأى سعد الا يقبل أن يكون هذا المشروع أساساً للمفاوضة لأنه لا يختلف عن المشروع الأول في شيء ذلك المشروع الذى تقرر عدم قبوله أساساً للمفاوضة لكن جميع الأعضاء رأوا المفاوضة أملاً في الوصول الى ما يرضى البلاد من المناقشة وان المشروع الثانى يختلف عن المشروع الأول •

أرسل ملنر لسعد يدعوه لمقابلته غدا في الساعة الرابعة بعد الظهر ويجتهد سعد على ما يظهر في قطع المفاوضات مع أنه أخبر عدلى أمس بأنه يرى المشروع مفيداً من بعض الوجوه ولم يخبره بأنه مصمم على رفضه فتقطع المفاوضة •

تركنا سعد في الليل اثناء المناقشة في المشروع ليغام واستمر الأعضاء يتناقشون الى نصف الليل حتى انتهوا من دراسته •

١٣ أغسطس ١٩٢٠

ذهب سعد وعدلى الى ملنر في الساعة الرابعة وسالا ملنر عن طريقة تنفيذ الاتفاق الذى ينتهى عليه مع الوفد أى عن الاجراءات التى تتبع فأفهم ملنر سعدا وعدلى أن الحكومة الانجليزية تنفذ ما يتفق عليه • لكن سعدا تكلم معه في أمر تعيين وزارة الثقة فأجاب ملنر : بأن هذا الموضوع مع تعيين مندوب سام آخر متعلق بهم فقال سعد : اننا اذا لم يمكننا عزل السلطان فلنا على الأقل ان نسال عن تعيين وزارة الثقة ، وتكلم عن تهمة عبد الرحمن بك فهمى والأحكام العسكرية الجارية في مصر فأسف ملنر لها وقال انه لا يمكنه أن يعمل الآن شيئاً فيها وطلب المناقشة في الموضوع الأصلى ويظهر أن طريقة مناقشة سعد أدت الى انفعال ملنر وانتهى الأمر بأن قال أما ان يقبل المشروع أو يرفض ولم يغير فيه شيئاً •

١٤ أغسطس ١٩٢٠

حضر الى مقر الوفد مستر « ولتر » (الاعرج) ذلك الذى يأتى كثيرا وقد انفرد بسعد فأخبره هذا أى سعد بأنه لو حصلت تعديلات في المشروع في مسألة النقطة العسكرية والموظف الانجليزى بالحقانية وأن تنفذ المعاهدة بعد ذلك بمجرد التصديق عليها من مصر وانجلترا فإنه لا يمكن له ولا للوفد أن يقبل المشروع قبل عرضه على الأمة ، وغاية ما يعمل أنه لا يعارضه .

ولما وقفنا على هذا الحديث من سعد والاعرج فهمنا طبعاً ان هذا الاعرج كان رسولا سياسيا غير رسمى من لجنة ملنر لا يقيدنا بشيء كما فهمنا ان سعدا يعلم ذلك وأنه جعل مستر « ولتر » وسيطا بينه وبين لجنة ملنر حتى يسهل الأمر على اللجنة ويعرض مشروع الاتفاق على الأمة المصرية دون أن يرتبط سعد بأى رباط سوى أنه في السر يوافق على ما ينتهى اليه استفتاء الأمة وبذلك يكون راضيا على المشروع وغير مرتبط به وتكون حجته انه ينفذ رأى الأمة ويحفظ بسمعة التطرف في الوطنية من جانبه والخروج من أية مسئولية مع تنفيذ الاتفاق مظهرا بذلك أنه أكثر الناس وطنية وأنه كن عوناً في سبيل تنفيذ المعاهدة فيحفظ بذلك برضا الانجليز وبنعائمه للأمة المصرية ويتصل بذلك من أية مسئولية فيكون له من الفريقين المجد الفريد .

علمنا بهذا الحديث بعد خروج الاعرج فكان له علينا أسوأ الأثر وقد يحمل ملنر على ألا يقبل أى تعديل فاحتججنا على عمل سعد وقلنا له ان التعديل لو حصل وأطمأنت له نفوسنا فأننا نأخذ على عاتقنا السعى في تنفيذه لدى الأمة ونحمل مسئولية ما ترضى به ضمائرنا واننا لا نقبل هذا الموقف المبهم من سعد والتصل من أية مسئولية والقائما على الشعب فأننا نعتقد اننا واقفون على دقائق المفاوضة وتطوراتها ونخشى اذا نحن فاجأنا الشعب وتركنا اليه الأمر وحده ان يكون هناك بلبلة وخطأ في التقدير فيجب علينا ان نكون صريحين نرشد الأمة الى الضار والنافع . وقد أخبرنا الاعرج برأينا هذا حتى يزول الأثر مما أدلى به اليه سعد .

وفي المساء بعد ان رأى سعد اجماعنا على الاحتجاج على ما أدلى به الى الاعرج أخبرنا بما يفيد اننا لو قبلنا المفاوضة بعد تعديل المشروع فهو لن يعاكس وربما يساعد على نفاذه ولو لم يوقعه لما ارتأى فيه من الفائدة للأمة — هذا مع العلم بأن المفاوضات الرسمية أو غير الرسمية ستكون بعد اقتناع الوفد بفائدة المشروع .

١٥ أغسطس ١٩٢٠

حضر اليوم لنا عدلى من عند ملنر بعد ان عرض عليه التعديلات وقال ملنر انه شخصيا يميل الى تحديد النقطة العسكرية في جهة القتال ويميل الى جعل مسألة موظف الحقانية قاصره على صيانة الأجانب ولكن المسألة الأولى وهى تحديد النقطة العسكرية تحتاج الى مشاوره العسكريين أما المسألة الثانية فانها تكون قاصرة على ان الموظف الانجليزى يحق له ان يخبر ناظر الحقانية بما يراه في شأن صيانة الأجانب من حيث عمل الادارة او البوليس وأن توضع هذه الفكرة في المشروع بحيث لا تمس حقوق البلاد .

وفي الساعة الرابعة حضر ملنر لمقر الوفد لتوديع سعد الذى قرر السفر وأخبره بأنه يود الاتفاق مع مصر .

قرر سعد السفر غدا الى فرنسا وقرر الوفد الذهاب اليها ايضا وان يسافر لمصر أحمد لطفى السيد ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتى وعلى ماهر للوقوف على رأى الأمة في المشروع وأن يبقى عدلى يومين أو ثلاثة في لندره حتى ينتهى مع ملنر في التعديلات ونعرفها تماما .

واتفق ملنر مع سعد على أن لجنته والوفد يعلنان بانهما لم ينتهيا الى الآن من المباحثات وأنهما سيعودان اليها وان يضع ملنر تقريره بما يراه واننا نضع رأينا بعد الوقوف على رأى الأمة من قبول أو رفض وأن تقرير ملنر سيظهر في آخر شهر سبتمبر .

١٦ أغسطس ١٩٢٠

سافر اليوم سعد وسينوت حنا وواصف غالى الى باريس . قابل عدلى سير سيسيل هوست في وزارة الخارجية وناقشسه في بعض نقط في المشروع كما سبق أن كلم ملنر قبل هذا اليوم وقد وعد ملنر بأن التعديلات سيرسل اليه اليوم أو غدا صباحا قبل عرض المشروع على اللجنة بعد ظهر غد .

بعد ظهر اليوم أرسلت التعديلات الى عدلى لابداء رأيه فيها فاجتمعنا في حجرته في الساعة التاسعة والنصف مساء وكانت التعديلات كما يلى :

١ - تتعهد مصر المستقلة بعدم التعاقد مع الغير على ما يمس التحالف أو يضر مصالح انجلترا .

٢ - النقطة العسكرية (لا النقط العسكرية) يكون سببها مراعاة مصالح الامبراطورية البريطانية وتحدد فيما بعد في المعاهدة نفسها التي تعرض على الجمعية الوطنية .

٣ - يكون للموظف القضائي (الانجليزى) حق الاتصال بناظر الحقانية ويبدى له آراءه فيما يختص بتطبيق القوانين على الأجانب ، ويستشار فيما يختص بالنظام والعدل .

٤ - لا يكون للموظف القضائي الحق في المعارضة في تطبيق القوانين على الأجانب الا فيما ينأى العدل .

وبعد الداولة وعد عدلى بمقابلة هرست غدا .

١٧ أغسطس ١٩٢٠

علمنا اليوم ان « فرصوفيا » سقطت في ايدي الروس أمس وهذا يساعد على تحقيق مطالبنا ويزيد مشاغل أوروبا الغربية ويجب أن ننتهز هذه الفرصة .

ذهب عدلى اليوم الى ملنز ويعد تبادل الآراء وعد ملنز بأن يرسل النسخة الأخيرة من المشروع الى عدلى غدا .

١٨ أغسطس ١٩٢٠

ارسل ملنز المشروع الخهاى الى عدلى وقررنا نحن الموجودين بلندره جميعا السفر الى باريس غد(٢٩) وكان سعد قد أخذ معه « دومانى » السكرتير الفرنسى للوقد ومحمد كامل سليم السكرتير العربى .

لم يتحقق سقوط « فرصوفيا » وقد ساعد الفرنسيون البولونيين بضباطهم في صد هجوم البلشفيك .

١٩ أغسطس ١٩٢٠

سافر باقى أعضاء الوفد اليوم لباريس كما سافر عدلى وقد تأخرت انا بلندره لمرض اصابنى .

(٢٩) ارسل سعد باشا زفلول برقية في ١٦ افسطس الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة يقول فيها « سارت المفاوضات للآن بطريقة مرضية . وقد أجل ابرامها بضعة اسابيع حتى يسمح للطرفين باجراء مفاوضات واستشارات لايد منها . وانا من المستحسن قضاء هذه الاسابيع في فرنسا » (٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . ص ٤٧٦ - ٤٧٧) .

٢٠ أغسطس ١٩٢٠

سافر سعد اليوم الى فيشى وأخذ معه « دومانى » ومحمد كامل
سليم معتبرا أن مركز الوفد هو محل وجوده أينما ذهب .

٢٢ أغسطس ١٩٢٠

سافرت اليوم من لندن الى باريس .

٢٣ أغسطس ١٩٢٠

بحضورى اليوم الى محل الوفد قابلنى طراف على أفندى وهو شاب
حصل على شهادة الهندسة من السنترال وأخبرنى أنه قابل سعدا غداة
يوم وصوله الى باريس وقد أخبره سعد بشروط المشروع وأن زملاءه رأوا
عرضه على الأمة (بخلاف رأيه السابق) وعدد طلبات الانجليز وأخفى عنه
رأيه النهائى فاستنتج طراف أفندى أن سعدا يتبع الأمة المصرية فيما تقرره
ولا يريد أن يتحمل أية مسئولية فهو معها فى القبول أو الرفض واستنتج
أن سعدا يخاف أن يتحمل أية تبعة وأنه يريد أن يحافظ على سمعته على
كل حال . وانتقده على هذا التصرف وعزا اليه أنه أخبره بأن الانجليز
يشترون وجود ضباط منهم فى الجيش المصرى وقد اكتشف طراف هذا
الخطأ ثانى يوم مقابلته وأخبر سعدا بأن أغلب الطلبة يوافقون على عرض
المشروع على الأمة .

٢٨ أغسطس ١٩٢٠

سافر أحمد لطفى السيد ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتى وعلى
ماهر اليوم مساء الى مرسيليا وستبحر بهم الباخرة يوم ٣٠ أغسطس
بقرار من الوفد لاستطلاع رأى الأمة فى المشروع .

٥ سبتمبر ١٩٢٠

نشر سعد وهو فى « فيشى » بيانا بجرائد مصر (٢٠) يسفر أعضاء الوفد
الأربعة الذين ذهبوا لاستطلاع رأى الأمة وأن يشترك معهم أعضاء
موجودون فى مصر وهم ويصا واصف وحافظ عفيفى ومصطفى النحاس
لما عرف فيهم من صفات طيبة ذكرها فى بيانه ولم يشترك معهم على
شعراوى وعبد الخالق مذكور وجورج خياط وغيرهم من أعضاء الوفد

(٢٠) انظر نص البيان بالملحق رقم (٤) ص ٣١٥ .

المقيمين في مصر وجعل أن هذا البيان قد وضعه الوفد مع أن سائر الأعضاء لم يشتركوا فيه فانهم يقيمون في باريس وهو في فيشى وقد جاء في هذا البيان ما يأتي :

« . . ولهذا لم نجد بدا من الذهاب الى لندره للدخول في المفاوضات وقد باشرناها منذ وصولنا اليها . . ومكثنا نزاولها الى ١٦ اغسطس . . وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات اولها من لجنة ملنر . . ورفضناه بقاتا . . والثاني . . منا ورفضته هذه اللجنة كذلك . . والثالث منها وهو الأخير وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الاساسات التي بنى عليها وأنه يلزم اما أخذه كله أو تركه لأنه تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه . . « ولكننا وجدناه مع ذلك معلقا تنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكليتنا وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا عنه » .

غير أنه نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، وتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين أمانيتها ، رأى اخواننا معنا ، خروجنا من كل عهده ، وحرصا على كل فائدة واستيفاء لكل فرصة لا يتوا فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة المسئولون وأصحاب الرأي فيها . . وبناء عليه اتفقنا مع اللورد ملنر على تأجيل القرار النهائي الى ما بعد هذه الاستشارة ، وتعيين كل من حضرات محمد محمود وعبد اللطيف بك المكباتي ولطفى بك السيد وعلى بك ماهر وويصا بك واصف وحافظ بك عفيقى ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية . . وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم ، والدقة المعروفة عنهم ، الحقائق والوقائع التي ترون الوقوف عليها لازما لتكوين اعتقادكم ، حتى تبدوا بعد استشارة ضمائركم ، والتأمل في حاضرهم وقابلكم رأيكم فيه في الرفض أو القبول ، فاذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه ، وإذا قبلتم دخلت المسألة في دورها النهائي ، ووضعنا على القواعد التي تضمنتها ، وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستوري للبلاد » .

ومن الغريب أن سعدا ، وهو من المحبذين لعرض المشروع على الأمة ، وكاتب هذا البيان الذي نشره ، كتب في اليوم نفسه الى الثلاثة المقيمين بمصر وهم مصطفى النحاس وحافظ عفيقى وويصا واصف خطابا سريرا يتنافى كل المنافاة مع ندائه العلني للشعب ويعتبر المشروع المعروض عليه حماية، وكأنه يطلب من هؤلاء الثلاثة أن ترفض الأمة هذا المشروع ، ويريد

بذلك أن يفهم الناس أنه لم ينشر هذا البيان من مقره في «فيشي» إلا إرضاء لآخوانه أعضاء الوفد . وكان مع الأسف مخطئا كل الخطأ . فليس من اللائق أن يعلن زعيم نداء في الأمة يخالف كتابه الخصوصي الذي أرسله سرا إلى الثلاثة المقيمين في مصر . كما يظهر بجلاء لكل منصف أن سعدا في يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ عندما قابل سير «ونجت» المندوب السامي تبرع دون أن يستشير زملاءه بقبوله إعطاء الانجليز حق احتلال قناة السويس عند الاقتضاء ومبدأ الدفاع المشترك ، إذ قال « بأن نجعل لها (أى لانجلترا دون غيرها) حق احتلالها (أى قناة السويس) عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ويقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من جنود » .

وهو نفسه كشف لنا عن رأيه – غير مرة بأن نتسامح مع الانجليز في مطالب مصر مقابل عزلها السلطان .

وليس من حق رجل مثله اخترناه رئيسا للوفد أن يتقلب هذا التقلب فيقبل أمرا ثم يرفضه ثم يعود إلى قبوله ثم يرفضه . وأدلتنا على ذلك كثيرة، منها : أنه اتفق معنا على تحريم الوزارة على أعضاء الوفد ثم عمل على الغاء هذا القرار بمشايعة أنصاره الجدد ومنها أنه ألح على عدلي بالحضور إلى باريس لمعاونتنا وكال له المديح ثم انقلب عليه وطعنه في وطنيته وكرامته وسيأتي تفصيل ذلك ومنها : أنه كان معنا على اتفاق بالتمسك بالأهداف الوطنية ثم انفرد بعرض التنازل عن بعض هذه الحقوق مقابل عزل السلطان وغير ذلك كثير وهاهو اليوم يصدر بيانا للأمة ثم يشفعه بخطاب سرى يتنصل به من تبعة بيانه العلني .

على أن خطابه السرى هذا لم يكن له أى تأثير فان الأعضاء الثلاثة – وكانوا من أشد أنصاره – عرضوا مشروع ملنر الأخير باخلاص كما سمعنا وانتهى الاستفتاء الشعبي إلى اعتبار هذا المشروع صالحا لأن يكون أساسا للمفاوضة مع اضافة بعض تحفظات .

٧ سبتمبر ١٩٢٠

وصل مندوبو الوفد الأربعة إلى الاسكندرية فقبلوا أحسن استقبال وتكونت لجنة للحفاوة بهم برئاسة المرحوم أحمد يحيى باشا وكانت مظاهرات حاشدة .

٨ سبتمبر ١٩٢٠

وصل المندوبون اليوم الى القاهرة وارسلوا لنا برقية بان الاحتفاء بهم كان بالغاً وامضوا ساعتين للوصول من المحطة الى منزل سعد باشا وسط الجماهير الغفيرة وتكونت لجنة لاستقبالهم والحفاوة بهم برئاسة حسن حسيب باشا الوزير السابق .

١٦ سبتمبر ١٩٢٠

وصل سعد باشا الى باريس من فيشى .

١٨ سبتمبر ١٩٢٠

ارسل مصطفى النحاس برقية بتاريخ امس وصلتنا اليوم وبها ان التجار والماليين قد عرض عليهم المشروع يومى الاربعاء والخميس (١٥ ، ١٦ سبتمبر) وسبق ان كتبنا ملخصه في البيان السابق ذكره الصادر عن سعد وقد نشرت اللجنة بيانا مطولا عن المشروع وعن التحفظات نشرت جرائد مصر ومنها جريدة المقطم في ملخص لها بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٢٠ وذكر مصطفى النحاس في برقيته « ان هؤلاء التجار والماليين قرروا بالاجماع الثقة بالوفد وان المشروع يصلح اساسا لاستمرار المفاوضات للوصول الى ابرام معاهدة نهائية مع ترك الحرية للوفد في الوصول الى اقصى ما يمكن تحقيقه من الامانى وان أعضاء الجمعية التشريعية قد اجتمعوا يوم ١٥ سبتمبر وحضر منهم ٤٩ وارسل اربعة آخرون آراءهم بالتلغراف فيكون المجموع ٥٣ قرر ٤٨ منهم كما قرر التجار وامتنع اثنان مؤقتا لابداء آرائهما كتابة فيما بعد ، ورفضه ثلاثة » .

وبعد ان اطلع سعد على هذه البرقية خرج منها بان يستمر الوفد في المفاوضات لعقد المعاهدة النهائية بمعرفة الوفد بعد ان كان هو ممتنعا عن الدخول في المفاوضات وكان ضد المشروع في آرائه الأخيرة .

وفي اليوم نفسه حضر طالبان مصريان من برلين واستفسرا من سعد عن رأيه في المشروع فامتنع عن ابداء أى رأى وغضب وربما يكون خافهما .

٣٠ سبتمبر ١٩٢٠

عرض علينا اليوم سعد - وكنا ثلاثة حمد الباسل وسينوت حنا وانا - انه يرى الآن ضرورة تعيين بعض أعضاء الوفد في الوزارة المزمع

تأليفها للمفاوضات الرسمية ويرى أن تكون أغلبية الوزراء من أعضاء الوفد وأنه لا يمكنه هو شخصيا الدخول في الوزارة لأسباب خاصة فوافقه حمد وسينوت ، أما أنا فقد صارحته بوجود عدم اشتراك الوفد في الوزارة حتى لا يظن أحد أننا نعمل لمصلحتنا الخاصة فصمم على رأيه محتجا بأن فكرته تمكن أعضاء الوفد من خدمة القضية المصرية وهم أقدر على خدمتها ممن لم يشتغلوا بها .

٣ أكتوبر ١٩٢٠

عرض علينا سعد بحضور عدلى أنه يرى أن يستمر الوفد في المفاوضات الرسمية وإن يعترف له ملنر بهذه الصفة الرسمية مستندا على أن الأمة كررت ثقتها به فهو بذلك أولى بالمفاوضة الرسمية من وزارة مصرية تعين لهذه الغاية . وهذا تغير في آرائه السابقة التي عرضها في اجتماعات الوفد وسجلها في مراسلاته ونداءاته للأمة .

٧ أكتوبر ١٩٢٠

رجع إلينا من مصر مندوبو الوفد الأربعة - أحمد لطفي السيد ومحمد محمود والمكيتي وعلى ماهر - بعد الوقوف على آراء الأمة وحضر معهم ويصا واصف وحافظ عفيفي ومصطفى النحاس وقد أخبرونا جميعا أن ثقة الأمة بالوفد مطلقة وأنها تفوضه في كل شيء إلا في قطع المفاوضات .

٨ أكتوبر ١٩٢٠

عرض سعد على أعضاء الوفد موضوع قضية عبد الرحمن بك فهمي وأدانتته مع آخرين وأراد أن يعرف تأثير هذا الحكم على سير إجراءاتنا وما نستنتجه من حسن نية الانجليز أو سوء نيتهم في المفاوضات فقرر جميع الأعضاء أن أمر عبد الرحمن بك فهمي وزملائه لا يمنع من السير في المفاوضات .

٩ أكتوبر ١٩٢٠

قال سعد لأعضاء الوفد الأربعة الذين حضروا من مصر أنه كان يود قبل بدء المفاوضات الأولى في لندره أن يبقى بعض الأعضاء في باريس حتى إذا أريد قطع المفاوضات يكون قطعها بحجة استشارة باقي أعضاء الوفد المقيمين في باريس أي أن ذلك يكون بطريقة مستترة لا تفيد القطع بصفة رسمية وإضاف سعد أنه عندما لم يقبل الوفد ذلك وذهب كل أعضائه

الى لندره كانت فكرة استشارة الأمة في الحقيقة لغرض الخروج من لندره بصورة مرضية - هذا ما قاله سعد رداً على قول المندوبين بأن الأمة لا تريد قطع المفاوضات وكان هو يريد هذا القطع بعد أن ظهر له عدم تمكنه من القيام بالمفاوضة الرسمية كرئيس للمفاوضين .

١٠ أكتوبر ١٩٢٠

تقرر سفر الوفد اليوم الى لندره لاستئناف المفاوضات بعد حضور مستر « ولتر » الاصح من لندن ملنر ومقابلته لسعد وتهنئته اياه على نتيجة استشارة الأمة وسيقوم الأعضاء يوم الاربعاء الآتى (١٣ أكتوبر) الى لندره وسعد غير راض عن نهايه ويود لو بقى هو في باريس .

١٢ أكتوبر ١٩٢٠

حضر عندي سعد وأنا مريض ومعه الدكتور حامد محمود وأخبرني بأنه فكر الليلة الماضية طويلاً في مسألة سفر كل أعضاء الوفد الى لندره وأنه لا يزال مصراً على ضرورة سفر البعض وهو يقبل الا يذهب الى لندره اذا رأى ذلك فأجبتة بأن سفره ضروري وأن سفر البعض دون البعض يخالف قرار الوفد بسفر الكل .

١٤ أكتوبر ١٩٢٠

حضر عندي أحمد لطفي السيد ليعودني في مرضي وأخبرني أن سعداً مصر على تنفيذ سفر البعض وأنه اتفق مع بعض الأعضاء على هذا الرأي،

وفي المساء زارني محمد محمود وأخبرني بما سبق أن أخبرني به لطفي السيد بأن النية معقودة على اختيار عبد العزيز فهمي وعلى ماهر ليسافرا مع سعد وقد قلت لمحمد محمود اني نظرياً أرجح الاكتفاء بسننر من نراهم ضروريين للمفاوضة في صحبة سعد وكذلك للمفاوضة مع هرست في أمر قوانين المحاكم المختلطة ولكن بما أن في المسألة أغراضاً فاني أرى ضرورة سفر الكل خوفاً من عمل مالا تحمد عقباه بلندره في غياب الباقيين .

١٧ أكتوبر ١٩٢٠

اليوم في غيابي لمرض حتم سعد سفر الجميع الى لندره والا فانه هو لا يذهب ويريد بذلك أن ينفرد وحده بالمفاوضة كمتحدث رسمي عن

الامة وقد قرر الاعضاء اخذ الآراء على سفر سعد بمفرده أو مع البعض
فتقرر سفر البعض مع سعد واختارت الأغلبية عبد العزيز فهمى وعلى
ماهر . ثم اقترح حمد الباسل سفر مصطفى النحاس معهم كسكرتير
فتقرر ذلك .

١٨ اكتوبر ١٩٢٠

علمت وأنا مريض انه تقرر اليوم سفر جميع اعضاء الوفد الى
لندن بعد مرور عشرة ايام من سفر سعد ورفاقه ما لم يرجع سعد ومن
معه أو يخبرنا بحضورهم وذلك كله اذا لم يوجد سبب يمنع من السفر .

٢١ اكتوبر ١٩٢٠

سافر اليوم سعد وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر والنحاس الى
لندن . وهنا يجب أن نقول أن سعدا في بيانه السابق ذكره والذي أرسله
من فيشى الى القاهرة كان قد ارتأى قبول الدخول في المفاوضات اذا رضى
الامة بقبول المشروع كأساس للمفاوضة كما أن مندوبى الوفد بعد استفتاء
الامة في مصر اتوا معلنين أن الامة تقبل الاستمرار في المفاوضات على
أساس المشروع مع ما يراه الوفد من تحفظات تحقق أمانها مع عدم قطع
المفاوضات .

ويلاحظ أيضا أن عبد العزيز فهمى قد وضع تقريراً براه في
مشروع الاتفاق الذى وضعته لجنة ملنر وعبد العزيز فهمى هو من فريق
المعارضين لسياسة سعد . وقد ارتأى في تقريره أن استقلالنا هو بمقتضى
المشروع وحده حماية من النوع الحديث ، نظرا للمراقبة السياسية على
مصر في صلاتها بالخارج وأن المشروع فيما يختص بالداخل مقم
بالاشتراطات الماسة بالحرية وسيادة البلاد . وذكر في تقريره أنه « مع
موازنة مزايا هذا المشروع ومضاره وسماع رأى البلاد التى تكلفنا بقبوله
مع التحفظات التى نرغبها لا يرى سبيلا سوى متابعة رأى البلاد والتصريح
بقبوله مع التحفظات » الى آخر ما جاء في تقريره المؤرخ اكتوبر ١٩٢٠
ونشر بنصه في جريدة الاهرام بتاريخ ٢ مارس ١٩٢١ .

٢٣ اكتوبر ١٩٢٠

قابل سعد اللورد ملنر وظهر اللورد رغبتة في أن تتولى الحكومة
المصرية المفاوضات الرسمية بعد أن وقفت على رغبات الامة المصرية
وسيقابل مندوبونا جميعا لجنة ملنر بعد غد .

ومن هذه المقابلة التي أعلن فيها ملنر أن المفاوضات تكون بمعرفة الحكومة المصرية ، أدرك سعد أنه لن يرأس المفاوضات الرسمية لياسه من أسناد وزارة اليه بسبب ان انجلترا كما تأكدنا قد أخبرت السلطان فؤاد بواسطة مندوبها السامى فى القاهرة أن سعدا عرض على ملنر أن يتساهل فى طلباته اذا عزلت انجلترا السلطان فؤاد وأقامت ابنه الطفل على عرش مصر ، وكنا نعلم أن سعدا قد نفذ رأيه وعرض على ملنر نيته هذه التى سبق أن أخبرنا بها مما ذكرناه فى حينه .

٢٥ اكتوبر ١٩٢٠

قابل سعد وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر ومصطفى النحاس ملنر اليوم . وقدم سعد بياناً بالتحفظات التى تطالب بها الأمة وأهمها ما يأتى :

١ - الغاء الحماية صراحة .

٢ - عدم تحويل الامتيازات الأجنبية الى انجلترا عند الغاء الامتيازات .

٣ - حرية مصر فى عقد المعاهدات بأنواعها الا المعاهدات السياسية الضارة بانجلترا .

٤ - أولوية مصر فى مياه النيل اللازمة لأراضيها المنزرعة والمقابلة للزراعة .

وقد أخبر ملنر سعدا بأنه لم يعد مطلقا بإعلان الغاء الحماية .

وقال سعد للمنر « اننا بينى وبينك نقبل الحماية بشرط الغاء باقى القيود » ولم يوافقهم باقى الأعضاء على هذا القول .

٢٦ اكتوبر ١٩٢٠

وصلت اليوم برقية بتاريخ امس من سعد يدعوننا فيها للحضور الى لندره بأسرع وقت .

ولم نعرف السبب فى ارسال هذه البرقية فان سعدا كان لا يود حضورنا الى لندن وأن الوقت لم يتسع للمفاوضات فى كل رغبات الأمة . ولو كان يائسا لحضر الينا فى باريس بحجة أخذ رأى باقى الأعضاء ثم يقطع المفاوضات هنا بطريقة لبقه كما صرح لنا بذلك قبل سفره - ولكن يظهر أن ارسال هذه البرقية قبل الدخول فى المفاوضات كان بارادة ملنر .

٢٨ أكتوبر ١٩٢٠

سافر باقى أعضاء الوفد الى لندره وسافرت معهم .

٣٠ أكتوبر ١٩٢٠

أخبرنا اليوم سعد بان ثلاثة من الطلبة المصريين بلندره قابلوه يوم السبت الماضى وكان معه عبد العزيز قهصى وعلى ماهر ومصطفى النحاس وسألوه عن المشروع فأخبرهم سعد بأنه حماية ووافقه عبد العزيز قهصى على ذلك وقال الطلبة لو كان مندوبو الوفد أخبروا الأمة بحقيقة الحال فإنها كانت ترفض المشروع أما على ماهر والنحاس فقد أجابا الطلبة بأنهما يريدان المشروع استقلالا اذا ألغيت الحماية .

أفصى سعد بحديث الى مكاتب جريدة «الأهالى» المصرية أعلن فيه أن مشروع ملنر حماية وقالت الجريدة بحصول شقاق بين أعضاء الوفد كما نشرت بعض الصحف الانجليزية مثل « المورننج بوست » و « وستمنستر جازيت » بحصول شقاق بين الأعضاء .

حضر عدلى ظهرا بعد أن قابل ملنر ومكث معه ساعة ونصف ساعة وأخبرنا بان ملنر يرى تأليف وزارة للمفاوضات الرسمية .

١ نوفمبر ١٩٢٠

قابل سعد مستر « سبندر » فى فندق سافوى وهذا أخبر سعدا بإمكان الوصول الى نص فى شأن الحماية يوفق بين رغبات المصريين واحساس الانجليز فان هؤلاء يعتبرون أن النص الصريح بالغاء الحماية يمس كرامتهم . وأن أمام ملنر صعوبات . وهنا قال له سعد أن يقبل أن يقال أن مصر تتبع انجلترا فى أمورها الخارجية فقط - وتلك غلطة كبرى من سعد .

أرسل سعد اليوم الى ملنر يطلب مقابلته ويقول فى خطابه أن للأمة تحفظات لابد من تحقيقها حتى يتسنى تأييد المشروع .

٢ نوفمبر ١٩٢٠

حضر « رينل رود » و « سبندر » الى سعد اليوم وأخبراه بأنه مدعٍ لمقابلة ملنر غدا وكان ذلك بحضور على ماهر وأخبرنا سعد بان « رينل

رود « قال له أن من المستحيل التصريح بالغاء الحماية • فقرر الورد بالاجماع أنه ان لم يصرح بالغاء الحماية فإنه لا يقبل الدخول مع الانجليز في أية مفاوضة •

وكان ملنر قد قال لسعد ان المشروع اصول الحماية نظرا للممثل الخارجي فالنص على الغائها يعتبر تناقضا •

٣ نوفمبر ١٩٢٠

حضر « رينل رود » ظهرا لتناول الغذاء هو وزوجته مع سعد ومعهم محمد محمود والمكبتي وظهر أن رينل رود غير يائس من إيجاد حل وقد نشر اليوم في جريدتي « ستار » و « المورنينج بوست » ما معناه ان مطالب المصريين في التحفظات حقه وان من اللازم عدم التشبث بالالفاظ لضياع المشروع •

قابل سعد ومحمد محمود ملنر فقال لهما أن التصريح بالغاء الحماية من الآن غير ممكن ويؤدي الى سقوطه هو والمشروع • وعند المفاوضات الرسمية يكون من الممكن الوصول الى ذلك بعد أن يكون الرأي العام على استعداد لقبوله •

وحمّد الباسل وطفى السيد ومحمد محمود وأنا على اتفاق في ان الطريقة الوحيدة هي أن يكتب للنز بالتحفظات التي بها تساعد المشروع امام الجمعية الوطنية والا نعاكس وزارة الثقة اذا وضعت برنامجها على هذا الأساس ولكن سعدا وأنصاره يرون معاكسة اية وزارة ان لم يعترف من الآن بطلبنا •

ويرى سعد السفر من لندره يوم السبت (٦ نوفمبر) الى باريس وقال ملنر لسعد « نحن الآن في مأزق » •

٤ نوفمبر ١٩٢٠

عرض علينا سعد اليوم ارسال خطاب رقيق للنز ، وان نترك لندره املا في أن يذلل ملنر الصعوبات التي امامه •

ولطفى السيد ومحمد محمود ومحمد الباسل وأنا متفقون على أن المفاوضات الرسمية قد تذلل هذه الصعوبات وقد عرض لطفى السيد على سعد أن يكون الخطاب حاويا للتحفظات التي نراها ونساعد المشروع بسببها فاذا حققت المفاوضات الرسمية هذه التحفظات أصبح مشروع

ملنر جديرا بالقبول لكن سعدا رفض رأينا رفضا باتا فهمنا منه أنه لا يريد إطلاقا أية مفاوضات رسمية على يد غيره وأنه يفضل قطع المفاوضات على تحقيق التحفظات على يد غيره .

وقهم بعضنا أن سعدا لا يريد اعلان التحفظات كي يمكنه الطعن على كل ما يحصل عليه غيره بمفاوضات رسمية حتى ولو حققت كل التحفظات .

٥ نوفمبر ١٩٢٠

تناول سعد الغداء على مائدة « رينل رود » وزوجته في فندق سافوي وقد أخبره رود أن لجنة ملنر ستجتمع في الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم

٦ نوفمبر ١٩٢٠

اجتمع سعد وأعضاء الوفد في غيابي اليوم صباحا رغم الاتفاق على أن يكون الاجتماع بعد الظهر واعتمادا على هذا ذهبت في الصباح الى البنك لأمور تتعلق بالوفد .

وقرروا ارسال خطاب للملنر يشف عن عدم اشتراك الوفد لا مباشرة ولا بالواسطة في المفاوضات الرسمية اذا لم تقبل التحفظات من الآن كأساس للمفاوضة .

وبعد الظهر حضر عدلى من عند ملنر وقال لنا أن ملنر أخبره الآن بأنه من الممكن التتويه على التحفظات في تقريره الذي سيرفعه لحكومته ولا مانع من الغاء الحماية وقبول التحفظات في المفاوضات الرسمية وأن ملنر وزملاءه الوزراء يرون أن الحماية سسقطت بالفعل وأنه أى عدلى متفائل كل التفاؤل من النص على ذلك للوصول الى المفاوضات الرسمية .

ذهب لطفي السيد بالنيابة عنا الى سعد ليلا لتعديل الخطاب المزعم ارساله للملنر فأبى سعد محتجا بصدور قرار الوفد بذلك ولا يمكن تغييره بأية حال ، وأنه يحارب كل وزارة تدخل المفاوضات ولو كانت من عدلى أو ثروت أو سواهما .

٧ نوفمبر ١٩٢٠

انعقد الوفد اليوم وقد عدل سعد عن ارسال الخطاب واتفق معه في ذلك زملاؤه المنتمون اليه وكان من رأيي عدم ارسال هذا الخطاب لأنه بمثابة قطع للمفاوضة وتقرر بين أعضاء الوفد اتخاذ مضمونة خطة لهم

وهى ان الوفد لا يدخل المفاوضات الرسمية الا بعد ان تكون التحفظات اساسا للمفاوضة وفقد فريقنا الثقة بمفاوضة سعد ويرى فائدة البلد في ان تجرى المفاوضات وزارة من عدلى ورشدى اللذين ماكنما لهما اصدقاء وكان سعد صديقنا الاول ولكن تجاربنا معه فترة وجودنا في فرنسا وانجلترا لم تقنعنا بفائدة مفاوضة من سعد ونحن جميعا - اى المفاوضين - سنكون بعيدين عن الوزارة طبق قرار الوفد الاول الذى الغاه سعد وسواء لدينا اكان رئيس المفاوضة سعد أم غيره فاننا سنبقى على كل حال أعضاء في الوفد المصرى الى ان تتكون الجمعية الوطنية ونرشح أنفسنا فيها ظفرنا بالعضوية أو لم نظفر .

يظهر الآن على سعد أنه يخشى عاقبة قطع المفاوضات حتى لا تمس مكانته الشخصية .

وقد عرض عبد اللطيف المكباتى اقتراحا بارسال خطاب الى ملنر يسجل فيه ان الوفد لا يعضد اى مشروع الا اذا كان قائما على أساس التحفظات وقد رفض سعد واشياعه هذا الاقتراح لأنهم ظنوا أنه يقصد به تعضيد أية وزارة رسمية تؤلف من غير سعد اذا كان أساس برنامجها تحقيق التحفظات .

٨ نوفمبر ١٩٢٠

دعينا للحضور غدا لوزارة المستعمرات في الساعة الثالثة بعد الظهر لجلسة عامة بين لجنة ملنر والوفد .

٩ نوفمبر ١٩٢٠

ذهبنا في الساعة الثالثة لوزارة المستعمرات وبعد التحية تلى علينا ملنر مذكرته ورد عليه سعد ردا فيه كثير من الجفوة وانعدام الكياسة مما ألم ملنر ثم أرسل سعد اليوم الى مصر برقية بان الوفد قرر عدم الدخول في المفاوضة لعدم قبول التحفظات من الآن - وذلك رغم ما وعد به ملنر من ان التحفظات ستكون موضع بحث في المفاوضة الرسمية . ورغم ما رأيناه من الاستعداد لقبولها في المفاوضة . ومع ذلك فقد قال سعد في البرقية ان الأمل لم يضع .

١١ نوفمبر ١٩٢٠

تركنا جميعا لندره اليوم الى باريس

١٣ نوفمبر ١٩٢٠

اليوم عيد تكوين الوفد وهو يوم ١٣ نوفمبر وقد مضى على تأليفه سنتان فاحتفلت به الأمة المصرية في القاهرة وغيرها وكان من المحتفلين بهذا العيد في القاهرة حسين رشدي وألقى خطابا في ذلك اليوم قال فيه « اليوم هو اليوم الثالث عشر من شهر نوفمبر . وأنه ليوم عظيم . يوم مشهود في تاريخ مصر الحديث ففي مثله من ١٩١٨ هب سعد باشا زغلول ومعه اثنان من رفاقه للمطالبة رسميا باستقلال مصر . » ثم قال « يوم ذلك حيث الوزارة المصرية - أي رشدي وعدلي - هذا الحادث الذي كان يفتق تمام الاتفاق مع أمانيتها ، والذي لم تكن تألو جهدا في التمهيد له . » وهذا كله مصداق ما اثبتناه فيما سبق من الاعاز بتكوين الوفد ومعاونته بعد ذلك .

وفي هذا اليوم حضر عدلي الينا في مركز الوفد بباريس بعد رجوعه أمس من لندره واخبرنا بحضور سعد أن الاستاذ أحمد نجيب مكاتب جريدة « الاخبار » المصرية والذي يقيم معنا في مكتب سكرتيرية الوفد أرسل برقية الى جريدته بأن عدلي يسد الأبواب في وجه الوفد ويسعى في عرقلة أعماله وأن الجريدة تريثت في نشر ذلك وأن محمود باشا سليمان أرسل لعدلي برقية يستفسر فيها عن هذا الخبر وقامت مناقشة غير ودية بسبب هذه البرقية بين عدلي وسعد . ثم قال عدلي انه قابل ملنر أمس الأول وأن هذا أخبره بانه لا يمكن ضياع المشروع لأجل كلمة وهي التصريح من الآن بالغاء الحماية .

مع العلم بأن نفقات ارسال برقيات الى جريدة الأخبار كانت كلها من مال الوفد ولم يطلع الأعضاء على هذه البرقية قبل ارسالها وفهموا أن سعدا هو الذي أوعز بارسالها ولذلك كانت مناقشة بعضهم لسعد انتقادا صريحا على ارسال البرقية .

١٥ نوفمبر ١٩٢٠

أرسل سعد خطابا موصى عليه الى اللورد ملنر باننا ننتظر قبول التحفظات وبانه لا يمكن لمصرى مهما تكن الثقة به أن يقبل المفاوضات الرسمية على أساس المشروع الحالى .

١٦ نوفمبر ١٩٢٠

وصلت الى محمد محمود من والده اليوم برقية بان مصطفى النحاس بصفته سكرتيرا للوفد أرسل لهم بمصر برقية بان عدلى باشا يعرقل أعمال الوفد وكان كارثة عليه . ثم حضر عدلى وأخبرنا بعلمه بإرسال برقية من النحاس واستفسر من سعد عن هذه الحملة الظالمة التي بدأت ببرقية أحمد نجيب ثم أعقبتها برقية مصطفى النحاس فتظاهر سعد بأنه لا يعلم عن هاتين البرقيتين شيئا مع أنهما أرسلتا على نفقة الوفد وكنت أنا باعتبارى أمين الصندوق أسلم الى مصطفى النحاس مبالغ لإرسال المراسلات والبرقيات جملة دون معرفة بالتفاصيل وذلك ثابت فى دفتر صندوق الوفد .

لكن سعدا رغبة منه فى اظهار عدم علمه بهاتين البرقيتين طلب مصطفى النحاس من حجرة السكرتارية واستفسر منه عن البرقية التي أرسلها دون علم منا ومنه فأجاب مصطفى النحاس بأنه أرسل البرقية بصفة خاصة بينه وبين الأستاذ أمين الرافعى صاحب جريدة الأخبار . ويلاحظ أن مصطفى النحاس أرسل هذه البرقية بالشفرة ومن ذلك فإن سعدا طلب اليه بهدوء عدم إرسال مثل هذه البرقيات فيما بعد دون أن يظهر عليه أى انفعال مما أثبت لنا بطريقة قاطعة أن سعدا كان المؤعز بإرسال البرقيتين، فبهتنا جميعا وظهرنا له اشمئزازنا من هذه الطريقة . فلما رأى عدلى ذلك واقفنتع أن الأمر كان بإيعاز من سعد رغم الخدمات التي أداها عدلى والعمل مع الوفد أشهراً عديدة وما ضحى به من راحته وماله - لما رأى ذلك ثار هذا الرجل الرزين لهذا الجحود وغضب لطمعه فى سمعته وشرقه وأخذ يسرد خدماته لسعد وأنه ما كان يود الحضور لولا تكرار برقيات سعد اليه ثم انتهت ثورته بان قال لسعد هذه الكلمات :

« ياسعد اننى وطنى مثلك ونظيف مثلك » وأظهر سعد ألمه من هذه الجملة . ثم تركنا عدلى غاضبا معتزما الرجوع الى مصر .

كانت البرقيتان أكبر سبب فى انشقاق الوفد وقد احتجاجنا بشدة على هذه الفعلة النكراء التي توقع الضرر بالبلاد وقد سببت فعلا تبلبل الأفكار فى مصر وأحدثت انقساماً بين الناس .

لم أستطع السكوت على هذا الجحود وهذا الظلم فذهبت الى مقر عدلى بالفندق وأظهرت له ألى وألم زملائى ودعوته الى الغداء فأعترض . وكررت الدعوة والحث فيها حتى قبل وذهبنا نحن الاثنين الى مطعم « الشانزليزيه » اسمه مطعم « امباسادور » وأخذت أهون عليه - اثناء

الغذاء - وقع البرقيتين وما أظهره سعد من عدم اكتراث واضفت أن الأمة والتاريخ سيقدران جهوده • وكان يسمع والآلم يحز في نفسه ولم يجب الا بقوله : انه يأسف لما ارتكبه من خطأ مع سعد ذلك انه كان صديقا له ومازال صديقا ، وتعاوننا معا في القضية المصرية ، وماكان يجوز له - اى لعدلى - أن يقول لصديقه «انه وطنى مثله ونظيف مثله» فقلت له يا باشا أنت تدهشنى من أن التعبير منك عن غضبك وغاية أملك ان تقول لسعد انك وطنى مثله ونظيف مثله ولو كنت أنا محلك وطعنت في وطنيتى وشرفى لما اكتفيت بهذا التعبير فأجابنى عدلى بأنه يعتقد على كل حال انه اخطأ فيما قاله لسعد وماكان يصح له أن يحتد بهذه الصورة •

والحق انى اعجبت بهذا النبل من رجل ما كنت صديقا له واسفت على أن مثله يكون موضع هجوم وتجريح كما حصل ثم افترقنا والآلم يحز في نفسى •

١٧ نوفمبر ١٩٢٠

امام ما ابدينا لسعد من اعتراضات اعترف بخطئه مع عدلى، وذهب اليه اليوم وسعى في الصلح معه ، وانتهينا بان يرسل كل منهما برقية بعدم وجود شقاق بينهما ، فأرسل عدلى برقية بما اتفق عليه ، اما سعد فانه أرسل في برقيته ان عدلى لن يعمل شيئا دون اتفاق مع الوفد •

١٩ نوفمبر ١٩٢٠

سافر عدلى اليوم من باريس لمصر ، واقام له الوفد مأدبة وداع بفندق الكنتننتال بباريس •

٢١ نوفمبر ١٩٢٠

حاول اليوم سعد استرضاء الأعضاء المعارضين له بكلام عام لم يقنع أحدا وفى الوقت نفسه أيد مصطفى النحاس فى إرساله البرقية الى أمين الرافعى •

علمت أن سبب سعى سعد فى استرضائنا انه وجد نفسه فى الأقلية بعد أن أصبح حافظ عفيفى وويصا واصف على غير رايه •

٢٩ ديسمبر ١٩٢٠

استمر التقاطع بيننا وبين سعد اياما وامتنع هو عن الحضور لقر الوفد • وحضر اليوم على ماهر للتفاهم مع فريقنا بغرض الصلح مع سعد

وجاء في كلام على ماهر أن سعدا أخبره بأنه عندما عرض على محمد محمود أن يكون بعض أعضاء الوفد في الوزارة ليكونوا أغلبية فيها وأن يكون محمد محمود وزيرا ضمن هؤلاء الوزراء كان هازلا وأنه كان يريد معرفة ما يضمه محمد محمود ويظهر أن سعدا كان يريد بمسعا هذا بين المعارضين أن يتهمهم فيما بعد بممالة عدلى لغاية شخصية في نفوسهم فلما ظهر خطاه ولم يقبل محمد محمود دخول الوزارة أفهم على ماهر انه كان هازلا فيما عرضه .

٣١ ديسمبر ١٩٢٠

لم يحضر سعد لحل الوفد من نحو خمسة عشر يوما الا مرة واحدة وهو يصدر لمصر خطابات ونداءات من فندقه دون أن يطلع عليها أعضاء الوفد وانحصر همه في منع تأليف وزارة الثقة التي سبق أن طالب هو والوفد بها مرارا واصبح الآن يتهم بالمرؤى كل من يقبل تأليف وزارة تتولى المفاوضات فهو يخشى أن يؤلف عدلى وزارة تحوز ثقة الأمة . وهو بما يكتبه كرئيس للوفد يحمل الوفد نتيجة تصرفات لا يعلم عنها الأعضاء شيئا .

٢ يناير ١٩٢١

ارسل لى سعد الاستاذ محمد كامل سليم السكرتير العربى للوفد يطلب منى أن ارسل له تحويلا بمبلغ ألف جنيه ولما كان سعد قد استلم منى مبالغ كبيرة لم يقدم عنها حسابا ولم يخبرنى بأوجه صرفها عرضت الأمر على زملائى وأشعرتهم أنى أريد الاستقالة من امانة الصندوق - وكنت أعطيت نقودا الى سعد كقرض دون قرار من الوفد على أن يردها ولم يسدد عرضت الأمر على زملائى فنثار عبد العزيز فهمى وأخذ يعاتبنى كصديق وزميل وانتهى الأمر بالاتفاق على عدم قبول استقالتي والاكتفاء بالا يعطى لسعد شيء فيما بعد الا بقرار من الوفد ثم ارسلنا على الفور خطابا خاصا الى سعد بامضائنا جميعا (حمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى ومحمد محمود ولطفى السيد وأنا) وبإقرار عبد العزيز فهمى الذى أبى أن يرسل بامضائه شيئا مكتوبا الى سعد (نحتج فيه على انفرادته بالعمل دون أن يطلعنا على شيء وقررنا أنه ان أجابنا بعدم امكانه العمل معنا نسافر جميعا الى مصر قورا وهاك نص الخطاب :

٢ يناير ١٩٢١

خصوصى وسرى

حضرة صاحب المعالى رئيس الوفد المصرى

لاشك ان معاليكم قد احطتم علما بالحال السيئة التى فى مصر الآن انقسام فى الآراء ، وانصراف بعض الناس عن الوفد ، والاعراض عن اتباعه وتخاذل فى جسم الاتحاد الذى هو سندنا فى كل عمل والذى هو معقد رجائنا فى بلوغ الغاية التى ننشدها . حال سيئة لا نتأخر عن ان نصارح معاليكم بان سياسة الانفراد بالعمل مباشرة أو بالواسطة - تلك السياسة التى ظهرت فى الوفد من أواخر الصيف الماضى - يجب أن تحتمل قسطها الوافر من هذه النتيجة . ويسوءنا أيضا أن هذه الخطة ، مع ظهور نتائجها السيئة هنا وفى مصر لاتزال متبعة الى الآن ، اذ ان معاليكم انفردتم بإرسال تلغراف الى اللجنة المركزية ، وإرسال خطاب الى اللورد ملتر . وخطابات أخرى الى هيئات كثيرة فى مصر دون أن نشترك فى أمرها ، فى حين اننا مسئولون دائما عما فيها .

لم نشأ ان نحتج على هذا التصرف فى حينه بل واطبنا على الحضور الى الوفد ، ولاحظنا ان معاليكم لا تحضرون ، فحملنا هذا الامتناع على خير ما يحتمل عليه ، ولم يكن لنقدر ان الغرض من ذلك الاصرار على الاستمرار دون مشاركتنا حتى علمنا من الحركات الأخيرة ، انكم ممتنعون قصدا عن الحضور دون أن يعرف سبب خاص لهذا الامتناع ، ثم علمنا أمس أن بينكم وبين مستر «بلنت» شأننا يتعلق بالقضية المصرية ، وانكم ارسلتم الدكتور حامد محمود الى لندره لهذا الغرض ، وانكم تريدون ارسال أحد الأعضاء لهذه الغاية نفسها كل ذلك بلا مشاورة لنا ، ثم علمنا اليوم انكم طلبتم من حضرة أمين الصندوق ألف جنيه لا يبعد أن تكون لتنفيذ هذه المهمة .

تلقاء هذه التصرفات الانفرادية التى ليست مباحة فى ذاتها والتى ظهرت بالحس نتائجها نرى من الواجب علينا ان نحتج على هذه الخطة وان نطلب الى معاليكم العدول عنها ، والرجوع الى العمل مع الوفد كله باعتباره جسما تاما تلقى وكالته من الأمة وتحمل كذلك بمجموعة كل المسئولية عن تنفيذ هذه الوكالة .

على اننا الآن ، تلقاء ما هو جار فى البلاد أحوج ما يكون هذا الوفد الى البحث فى تلافى ما وقع من اضرار السياسة التى اشرنا اليها ، والنرى يضيق المقام الآن عن الافاضة فيها ، فان الحالة أخرج من أن يلافيها غير

الحزم والتدبر ، والوقت آزف من أن يحدث المغاضبة والاهتمام
بالشخصيات .

وتفضلوا يامعالى الرئيس بقبول تحياتنا واحترامنا

حمد الباسل - عبد اللطيف المكباتى - محمد محمود - أحمد لطفى
السيد - محمد على .

٣ يناير ١٩٢١

حضر سعد لمحل الوفد وكانت نتيجة محادثتنا معه أنه يرى ما يأتى :

١ - أن لجنة ملنر قد انحلت نهائيا .

٢ - استحالة قبول الانجليز تحفظاتنا وخصوصا إلغاء الحماية
صراحة .

٣ - عدم ثقته بعدلى ورشدى ومن معهما مثل ثروت وغيره وأنه
لا يتصور أن عدلى يستقيل إذا ألف وزارة لم يصل فيها الى إلغاء الحماية .

٤ - أن الوفد كان قد قرر عدم رضائه عن تشكيل أية وزارة صديقة
قبل قبول التحفظات (وهذا خطأ فان الوفد لم يقرر ذلك وإنما رأى أغلبية
أمام استمرار سعد عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية قبل قبول
التحفظات مخالف فى ذلك قرارات له سابقة) .

٥ - سألنا سعدا - وقد أصر على قطع المفاوضات بدون مبرر ماذا
نعمل إذن ؟

فقال « لا شئ ونكتل على الله » .

ولما لاحظ امتعاضنا أردف : « لابد من الاعتراف بالهزيمة والا فهل
تريدون عمل ثورة فى مصر ؟ وما رأيك يالطفى بك ؟

فقال لطفى بك : « اننا لا نقبل الاعتراف بالهزيمة ، وبقطع المفاوضات .
أما عن الثورة فأنى بصراحة اذا اقتنعت بأن من مصلحة بلادنا أن نقوم
بثورة كنت أول المجندين الداعين اليها » .

تلك كانت آراء سعد النهائية . كذلك أعلن أنه سوف لا يكتب الى مصر
نداء يعرقل تأليف وزارة بعد قبول انجلترا للتحفظات . ويريد أن تؤيد
الجرائد الموالية فكرته وتمتنع جرائد المعارضة عن نشر ما يخالفها .

-

طلب الى سعد أن أقابله في منزله مساء اليوم (٣ يناير) لشرب الشاي معه . فذهبت اليه في الساعة الخامسة بعد الظهر ، وكانت مقابلته ودية ، ثم طلب مني أن أعطيه الألف جنيه التي سبق له أن طلبها . فأجبت بانى أعطيته من قبل مبلغ متعددة دون قرار من الوفد على أن يردها ولهذا اعتذر عن عدم الدفع وأوضح له انى مستعد لدفع أى مبلغ يقرره الوفد وأخبرنى الا داعى لعرض الأمر على الوفد وانى كصديق له يمكننى أن أعطيه المبلغ ليكون ديناً عليه لى شخصياً . فأعذرت وأخبرته بانى مسئول عما دفعته اليه وانى لما عرضت الأمر على الوفد قرر الموافقة على السلفيات التي صرفت اليه بشرط عدم تكرار الاقتراض . وبعد أن أخبرت أعضاء الوفد بانى مسئول شخصياً عما اقترضته - اى لسعد - اعفانى الأعضاء من هذه المسئولية . ثم ودعته وانصرف بعد أن ذكرنى بصدر قرار من الوفد يقضى بان يكون صرف الشيكات بتوقيعه وتوقيعى .

٥ يناير ١٩٢١

ارسل لى سعد اليوم الخطاب الآتى نصه :

حضرة الاستاذ محمد بك على

يظهر انكم الى الآن لم تكتبوا ما اتفقت معكم على كتابته الى بنك الكريدى ليونيه من تقييد جميع المبالغ المودعة فيه للوفد بحساب الوفد وان يكون الصرف منها باذن ممضى منكم ومنى طبقاً للقرار السابق صدوره .

فارجوكم ان تنفذوا هذا القرار طبق ما تم عليه الاتفاق بينى وبينكم . كما ارجوكم ان ترسلوا المبلغ السابق طلبه ولحضرتكم التحية والاحترام ..

سعد زغلول

قبادت بارسال الرد اليه في نفس اليوم اى يوم ٥ يناير ١٩٢١ ونصه :

حضرة صاحب المعالى الأكرم

تشرفت بخطاب من معاليكم اليوم خاص بالمبالغ المودعة في بنك الكريدى ليونيه لحساب الوفد وانى لزيادة الاطمئنان سارسل للبنك خطاباً فوق ماعنده من التعليمات . أما عن الذى تطلبه معاليكم فقد رأى جميع حضرات الأعضاء الذين كانوا بمحل الوفد اليوم ان تعرض المسألة على جلسة الوفد حتى يقرر فيها بالاشتراك مع معاليكم مايراه - لهذا ارجو التكرم بافادتى بما ترونه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ..

محمد على

٦ يناير ١٩٢١

كان الدكتور حامد محمود قد ذهب الى «لندره» ثم رجع الى باريس ،
وكنا قابلناه صدفة يوم ٤ يناير ١٩٢١ وسألناه عن سبب ذهابه الى لندره
فاخفى علينا السبب .

واليوم اعترف لنا الدكتور حامد محمد بأنه اخفى علينا سبب سفره
لأن سعدا كان قد أخبره بسرية الأمورية وأنه يعترف لنا الآن بعد أن صرح
له سعد . أنه ذهب بخطاب من سعد الى اللورد ملنر لم يقرأه هو ولم
نعرف طبعاً شيئاً عن مضمون هذا الخطاب السرى .

دعائى اليوم سعد للتعاطف معه فيما كان بيننا من خلاف وكانت
المقابلة بفندق الكونتنتال وجرى بيننا عتاب سببه انى من المعارضين كما
كان سببه مسألة النقود .

٧ يناير ١٩٢١

حضر اليوم سعد لمحل الوفد وقد عرضنا عليه مضمون بعض
الخطابات التى وردت من مصر عن الحالة ، وفيها ان الانقسام فى الآراء
وسد الطريق على وزارة موثوق بها موجب لدخول السلطان وشيعته فى
الميدان وتولى المفاوضات الرسمية . وفى هذا من الخطر ما فيه . فأجاب سعد
بأن لا لوم علينا اذا حصل ذلك ، فأننا موكلون فى الاستقلال ويُسنا من
الحصول عليه ولا يمكننا أن نعمل شيئاً آخر كما لا يمكن مطلقاً أن نتضامن
مع أية وزارة أو نؤيدها مع علمنا بأنها خادعة أو مخدوعة .

وقد اجبناه بأنه لم يفكر أحد فى التضامن مع وزارة ولا فى تأييدها
وانما المطلوب هو حيدتنا لتكوين وزارة ثقة تدخل على أساس تحقيق
تحفظاتنا ويكون لديها ما يطمئنها من الضمانات . فقال أن الحياء غير
ممكّن وأن الواجب أن نعلن أننا غير راضين عنها خوفاً من أن يقال أننا
معها سرا ان كان لديها وعد من الانجليز فهذا غير كاف ولا نصدقها وأن
كان لديها وثيقة كتابية فلم لا ندخل نحن ولا يمكننا أن اتنازل عن وكالتى
عن الأمة .

وأظهر لنا أنه يفضل الآن سفره لمصر ولكن يظهر أنه غير جاد فى
قوله هذا .

وقد طلع علينا برأى آخر جديد غير الآراء السابقة المتناقضة هو انه يقبل لالغاء الحماية والدخول في المفاوضة أن ينص في مشروع ملنر بما يأتى : « لأجل أن يبنى استقلال مصر أمام انجلترا وباقي الدول على أساس كيت وكيت » . وسرد الأمور التي نطلبها جميعا دون أن تلغى انجلترا الحماية صراحة .

وبعبارة أخرى فان سعدا يقبل بهذا الدخول في المفاوضة على مجرد وعد بالنظر في طلبات الوفد ، لا على اعلان الغاء الحماية فورا والواقع أن سعدا كان يريد وضع الفاظ براءة في مشروع ملنر يتمكن بها من أن يفاوض بنفسه وأن يرأس المفاوضات دون أن يلاحظ الجمهور أنه غير ثابت على رأى واحد ويريد أن يدخل في روح الأمة المصرية دائما انه الحفيظ على آمال الأمة والمتشدد في طلباتها .

٨ يناير ١٩٢١

نشرت جريدة « الأخبار » في عددها الصادر اليوم على لسان مكاتبها في باريس ما يأتى :

سألت الرئيس عن حقيقة ما تزعمه بعض الصحف من أن الوفد يلح أن تلغى انجلترا الحماية في الحال بحيث أن مصر تدخل في المفاوضات باعتبارها حكومة حرة مستقلة . وأجابني الرئيس بما يأتى : « ان مثل هذا التحتم غير مقبول فنحن نريد أن المعاهدة التي تعقد بين الطرفين تتضمن بين أحكامها حكما يلغى الحماية الغاء صريحا . وإذنا نقبل الدخول في المفاوضات حتى أعطى تأكيد بذلك » .

ومن الغريب أن مكاتب الاخبار المذكور لحكمة لا تعلمها كتب بعد ذلك بأشهر أى في ٢١ يوليو ١٩٢١ أنه لم يأخذ حديثا في ٨ يناير ١٩٢١ من سعد وإنما استلم الحديث من الدكتور حامد محمود مكتوبا بخط واصف بطرس غالى بك أحد أعضاء الوفد وأقرب المقربين الى سعد والذي لم يعارض سعدا مطلقا في أى رأى أدلى به للوفد سواء كان ذلك في باريس أو لندره .

٩ يناير ١٩٢١

حضر سعيد اليوم بمحل الوفد ثم جاء الاستاذان عبد الملك حمزه واسماعيل كامل وأخبرانا انهما حضرا من مصر موفودين من محمود باشا سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية للوقوف على حالة الوفد وما قد اشيع من الانقسام بين أعضائه وليخبرا الوفد بحقيقة الحال في مصر وقد

ذكرا أن الحالة هناك سيئة وأن بعض القوم هناك ينسبون إلى الوفد أنه قرر عدم الدخول في المفاوضة وعدم الرضا عنها إذا كانت بواسطة حكومة ثقة إلا إذا أعلنت انجلترا رسميا قبول التحفظات • وأن أنصار عدلى يزدادون عددا وقد أجابهما سعد بأن ما يريده هو أن يعلن أن الغاء الحماية سيكون ضمن المعاهدة عند إبرام الاتفاق •

وزاد سعد بأن قال أن الفرنسيين الذين يقابلهم ينصحونه دائما بقبول المشروع باعتباره فرصة ما كانوا يظنون سنوحها •

اجتمعنا اليوم مساء بالفندق الذى يقيم فيه أحمد لطفى السيد وقررنا التشديد على سعد في ارسال النداء الذى وضعناه له • وقررنا تهديده بأن نرسل نحن هذا البيان باسمائنا إلى لجنة الوفد في مصر أن هو رفض ارساله •

١٠ يناير ١٩٢١

حضر سعد لحل الوفد • ثم حضر عبد الملك حمزه واسماعيل كامل وتناقشا مع سعد ومعنا وبعد ذلك أدليا إلى بأنهما تأكدا من سوء نية سعد ومن أنه لا يريد سوى المحافظة على شهرته بما يتخذ من أعمال — وقد ثبت من محادثة له مع مندوب الاخبار وارسلها اليوم تلغرافيا لمصر أنه يخطئ القائلين بالتصريح بالغاء الحماية فورا وإنما إذا حصل تأكيد بأن الغاءها سيكون في المعاهدة الرسمية فإن الوفد يدخل في المفاوضة •

هذا مع العلم بأن قرار الوفد نص على ألا يدخل المفاوضة إلا على أساس جميع التحفظات •

دعا سعد أحمد لطفى السيد ومحمد محمود لمقابلته في الفندق اليوم للتحاطب معهم • ثم أخبرهما برغبته في أن يكون في الوزارة أعضاء من الوفد وأما هو فإنه لا يقبل بحجة أن رئاسة الوزارة صغيرة بالنسبة إليه وانكر ما عراه إليه صديقه على ماهر من أنه امتنع عن الحضور لحل الوفد غضبا وعرض عليهما خطايا من ملنر يشكره فيه على تهنئته برأس السنة •

١١ يناير ١٩٢١

نشرت اليوم جريدة الديلى الانجليزية حديثا لسعد جاء فيه :

« تناقش معى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى في باريس في تقرير لجنة ملنر عن مصر وقال ان وفده لم يطلب الغاء الحماية حالا تمهيدا للمفاوضات ولكن الأمة المصرية مع ذلك تطلب أن أية معاهدة تعقد

بين البلدين على أساس تقرير ملنر يجب أن تتضمن قبل كل شيء آخر
الغاء الحماية - فإذا أعطته الحكومة ضمانا صريحا فإن الوفد لا يتردد
في دخول المفاوضات معها . . وأعرب سعد باشا عن تقديره العظيم لبعد
نظر اللورد ملنر وحكمته واعتداله وأدبه وعن أسفه لما سمعه عن
استقالته .

لم يحضر سعد اليوم لحل الوفد، وقد أخبرني دومانى السكرتير
الفرنسى للوفد بصفة سرية أنه كان مع زوجته مدعوا للغذاء مع سيتوت
حنا فى مطعم بضواحي باريس وكان معهم على ماهر وجرى الحديث فى
موضوع اختلاف أعضاء الوفد وانقسامهم فى الرأى وقد قال له على ماهر
أنه علم أن سبب الخلاف هو أن لطفى السيد ومحمد محمود ومحمد على
قد وعدهم عدلى بأن يكونوا وزراء معه وأنهم اتفقوا على تأليف الوزارة
فعلا ولم يتهم عبد العزيز فهمى بهذه التهمة لأنه مصاب بروماتيزم فى
أعضائه كما لم يتهم عبد اللطيف المكباتى بحجة أنه سليم النية وبسيط
ويظهر لى أن هذا الاتهام أت من سعد .

دعا سعد حمد الباسل والمكباتى فى الفندق للتفاهم معهما فذهبا .

١٤ يناير ١٩٢١

عرض علينا عبد الملك حمزه - فى مقر الوفد وفى غياب سعد - أنه
مكلف من اللجنة المركزية بأن يعرض على الوفد السعى فى تأليف وزارة
من عدلى وشرح حالة البلد الموجبة للأسف وقال أن لم نتداركها كانت
مسئولية عظمى ونظرا لتغيب سعد فقد كلفنا عبد العزيز فهمى بأن يذهب
، ويعرض عليه ما ارتآه عبد العزيز وهو أن نسعى فى أن يكون سعد
رئيس المفاوضات الرسميين دون باقى أعضاء الوفد وأن لم يمكن ذلك
فإننا نساعد فى تأليف المفاوضات من وزارة عدلى صيانة للبلاد ويكون ذاك
منا بداء للأمة مثالا بتأييد عدلى وإظهار الثقة به لما فى ذلك من الفائدة
لقضية مصر وقد وعد عبد العزيز بالذهاب الى سعد وطلبنا من عبد الملك
حمزه أن يكتب لنا تقريراً بمأموريته فوعد بذلك .

١٥ يناير ١٩٢١

حضر عبد العزيز فهمى إلينا اليوم بعقر الوفد - وسعد غائب -
وأخبرنا بأنه ذهب اليوم لسعد وعرض عليه ما اتفقنا عليه فأبى كل الإباء
تأييد عدلى وأضاف - أى سعد - أن أنصار عدلى هم الذين أوجدوا الشقاق

بما كتبه في جرائد مصر وما على عدلى الا أن يعلن أنه مع الوفد ويسير على مبادئه وبهذا ينتهى الاشكال وطلب من عبد العزيز أن ينصحنا بذلك وأضاف بأنه متمسك بمبادئ الوفد في جميع تصرفاته وأنه أرسل الدكتور حامد الى مستر «بلنت» ليخبره أن يقول للذر أن من الممكن أن سعدا يقبل الدخول في المفاوضة الا على أساس قبول جميع التحفظات لكن سعدا أجابه عبد العزيز لسعد أن هذا العمل مخالف لقرار الوفد الذى صدر بعدم الدخول في المفاوضة الا على أساس قبول جميع التحفظات لكن سعدا أجابه بأنه يمكنه أن ينكر تكليف حامد بالمأمورية التى كلفه بها اذا رأى الوفد عدم قبول المفاوضة على الأساس الذى أرسله الى « بلنت » . وعندئذ عارضه عبد العزيز ولم يستسغ هذا الانكار . فأجابه سعد بأن السياسة يجوز فيها الكذب . كما اعترف له بأن المحادثة التى أرسلها بالتلغراف لجريدة الأخبار بمصر كانت خاصة بالغاء الحماية .

١٦ يناير ١٩٢١

قررنا اليوم نحن الخمسة - لطفى السيد - محمد محمود - حمد الباسل - المكباتى - وأنا - السفر الى مصر نظرا لحالة سعد وتباعده واختارنا الباخرة سفنكس التى تقلع من مرسيليا في ٢٠ يناير ١٩٢١ وسيكون معنا عبد العزيز فهمى الذى قرر السفر وقطع التذكرة قبلنا .

١٧ يناير ١٩٢١

أخذنا التذاكر بالباخرة سفنكس وظهر اليوم في جريدة « الأوفر » الفرنسية أن حديث سعد مع مكاتب الأخبار أحدث تأثيرا سيئا في مصر وقامت مظاهرات في الاسكندرية والقاهرة نودى فيها بسقوط الوفد .

ومن الغريب أن سعدا أرسل الينا في مقر الوفد صورة تلغرافين يريد ارسالهما لمصر احدهما لمحمود باشا سليمان يستفسر فيه عن الحالة والآخر لمصطفى النحاس يقول فيه ان الأخبار مقلقة فعجبنا لهذا التصرف من سعد ومن أنه يريد اشراكنا في أمره ورددنا اليه صورة التلغرافين وأخبرناه بأن يتصرف كما يريد بعيدا عنا .

ذهب اليه عبد الملك حمزه واسماعيل كامل وأخبراه باننا نريد منه نداء يجمع كلمة الأمة ويوجد الثقة بعدلى لحمل الانجليز على تعيينه في الوزارة خوفا من أبعاده وتقوية توفيق نسيم وقلنا ان خياره بان هذا نداء لا ينشر في الجرائد الا مع نداء من عدلى نفسه ، فابى سعد نهائيا

وقال انه لا يثق بعدلى فهددناه بسفرنا وأجابهما سعد بان قال لهما :
 قليسافروا - وقد لوحظ وجود سينوت حنا وعلى ماهر وواصف غالى في
 منزل سعد وانهم يعقدون معه مجلسا في أغلب الأيام .

وفي اليوم نفسه أرسلنا الخطاب الآتى الى سعد

١٨ يناير ١٩٢١

حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى

نتشرف بان نعرض على معاليكم ما يبلغ الوفد الآن عن حال البلاد
 انها مضطربة الفكر متشعبة الأهواء وانكم تعلمون علما بديهيها ان
 المفاوضات الرسمية انما تحصل على تأييد الوزارة المصرية . وتعلمون ان
 من المصلحة الكبرى ان تكون هذه الوزارة مؤلفة من رجال يؤمل فيهم
 الحرص على هذه المصلحة وأن أولى الرجال اللائقين برئاسة الوزارة
 هو عدلى يكن باشا . وتعلمون مما ورد من الاخبار ان له مشاييعين
 كثيرين . كما تعلمون ان له في حركة الاستقلال يدا وقضلا عظيما في كثير
 من المواطن . فمن المتعين اذن ان يحرص الوفد على مثله ويستبقه لينتفع
 به سواء في الحال أو الاستقبال .

وقد عرضنا عليكم جمعا للشئات وتوحيداً للكلمة ، وتقوية لمركز
 الوفد واستبقاء لعدلى باشا ، وحملنا لأولى الأمر على تكليفه بتأليف الوزارة
 ان تكتبوا للبلاد كلمة تدل على ثقة الوفد به ، وتأييده اياه ، لا ثقة عمياء ،
 وتأيدا مطلقا ، بل مشروطا بان يكون على مبدأ الوفد ، والا يقبل المفاوضات
 الا اذا كان لديه تصريح بالغاء الحماية ، كما عرضنا عليكم ان المصلحة
 الكبرى للبلاد تقضى بعدم دخول أحد من أعضاء الوفد في الوزارة ولكن
 تطينا للوفد عرضنا أن يحصل اتفاق خصوصى مع عدلى باشا على أن
 تكونوا أنتم ضمن المفاوضات الرسميين الذين تنتدبهم الحكومة المصرية
 عرضنا ذلك كله فلم نجد منكم الا اياه تاما لم نفهم له دافعا صحيحا . ولقد
 خطر في بالنا أنكم ربما تشكون من حالة البلاد الآن وخرج مركزها من جهة
 ما بها من الانقسام وتشعب الأهواء هذا المرض الذى أخذ يدب فيها على
 ما يشتهى خصومها ، وانكم ربما كنتم مطمئنين أن الوفد يبقى قويا الى
 الأبد ، وان لن يؤثر في مركزه مؤثر ، خطر لنا هذا وهو ما نتوهمه داعيا
 لبايكم وعدم اجابتكم طلبنا متمشيا مع هذا الخاطر من جهة وسعيا في
 ازالة خطر الانقسام المحقق بالبلاد من جهة أخرى نجد انه لا محيص لنا من
 درس الحالة بالدقة للوقوف على حقيقتها بالمشاهدة ، فنطلب منكم كما كنا

طلبنا من قبل ان تسافروا انتم وجميع أعضاء الوفد الى مصر في أقرب وقت لهذه الغاية والبحث في مداواة هذه الحال بالطرق الممكنة ٠٠ والا فانا مضطرون جميعا للسفر لمصر على أقرب مركب لدرس الحال واصلاح ما نستطيعه منها وايافاكم من هناك على مجريات الأمور ٠ وعلى كل حال فلقد كان موضع اتفاق بيننا وبينكم جميعا أن محل العمل الحقيقي الآن في هذه الظروف السيئة هو مصر لا جهة أخرى ٠

وأن زميلنا عبد العزيز فهمي بك الذي تضطره حالته الصحية للسفر لمصر والانقطاع عن العمل ريثما تعود اليه القدرة عليه ٠ كما سبق أن استأذن الوفد في ذلك يشاركنا في هذا الرأي ويوافق عليه تمام الموافقة ٠

وتفضلوا يا معالي الرئيس بقبول تحياتنا واحترامنا ، ،
وافاق على صواب هذا الرأي ،

عبد العزيز فهمي

من هذه الخطابات يظهر جليا مبلغ رغبة أعضاء الوفد في التضامن مع سعد وحرصهم على ألا يكون في البلاد انشقاق ، ومبلغ احترامهم لسعد كرئيس للوفد المصري رغم تصرفاته مع زملائه وتناقضه في آرائه ومبادئه وأن الأعضاء كانوا حريصين على احترام قرار الوفد الأول القاضي بعدم دخولهم وزارة الثقة ، وأن يكونوا مجاهدين لا طلاب مصلحة شخصية ولا مجد ٠ وأن يبقوا هكذا جنودا مجهولين يشتركون في الجمعية الوطنية إذ انتهى الأمر باتفاق على معاهدة مع الانجليز ٠

كان حالنا مع سعد في هذه الآونة مما يؤسف له فقد قاطعنا واتخذ لنفسه من غير مؤسسى الوفد بطانة من الذين يريدون زحزحة المؤسسين والحلول محلهم مع أن المؤسسين هم الذين جاءوا بسعد واقنعوه بالتضامن معهم في تكوين وفد يسعى لاستقلال مصر ، وجعلوه رئيسا لهم لأنه كان اكبرهم سنا ووزيرا سابقا ووكيلا منتخبا عن الجمعية التشريعية ٠

استمر التباعد بيننا نحن المؤسسين وبين سعد ٠ وقررنا السفر فذهبنا اليه واخبرناه باننا حرصا على مصلحة البلاد واتقاء للفرقة نريد ان نترك له حريته في أوروبا حتى اذا ظفر بخير للبلاد كان الفخر له وحده ٠ واذا لم يظفر كنا بعيدين عن أية مسئولية من تصرفاته فانه في الواقع يتصرف منفردا ولا يقبل منا رأيا ونحن سنذهب الى القاهرة نعمل مع اللجنة المركزية دون أن يشعر احدا بفرقة أو اختلاف في الرأي ٠ ومن لا يستطيع منا العمل يبقى في بيته او عمله الخاص ورجونا له النجاح لكن سعدا

اجابنا بما يشعر انه غير محتاح الى مساعدة أحد « وأنه مطمئن » فتركناه
وانصرفنا بعد توديعه .

١٩ يناير ١٩٢١

لم نقصر في امداد سعد بما يحتاج اليه من نقود . وارسلت بالاتفاق
مع زملائي خطابا الى واصف غالى بصفتي امينا للصندوق بتاريخ اليوم
ونصه :

حضرة صاحب العزة واصف بطرس غالى بك المحترم

بما اننا مسافرون اليوم الى مصر فقد قرر حضرات الأعضاء
الموجودين في مركز الوفد اليوم اعطاء حضرتكم مبلغ مائة وخمسين ألف
فرنك للمصرف منها على أعمال الوفد ، مع العلم بأني لو تأخرت في الرجوع
واحتجت الى نقود فما على حضرتكم الا اخباري في وقت مناسب لارسال
ما يكون ضروريا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي ..

محمد على

وطبعا عرض واصف غالى الأمر على سعد وكانت الاجابة ان رد
واصف الى خطابي هذا مصحوبا ببطاقة زيارة باسمه دون أن يكتب عليها
شيئا وأخذ تحويل البنك .

عرفنا بعد ذلك أن سعدا طلب الى ابراهيم سعيد باشا وهو الذي كان
يرسل الينا النقود في باريس أن يخطر بذك « الكريدي ليونيه » وبنك «روما»
في باريس بأن جميع النقود التي أرسلها باسمي أو باسم الوفد انما كانت
مرسلة لشخص سعد باشا زغلول وطلب تحويل إجميع المبالغ لحساب سعد
وقعلا حولت النقود جميعها باسم سعد في باريس ، واذكر ان ما حول في
ذلك الوقت كان نحو ٨٥ ألفا من الجنيهات عدا نحو ١٤ ألفا كانت لدى
اللجنة المركزية معدة لتحويلها مع ما يضاف اليها مما يرد من تبرعات .

محاولة للابقاء على وحدة الوفد

ولقد قرر الوفد في الوقت المناسب عدم الدخول في المفاوضات الرسمية
الا بعد أن يجاب الى اضافة التحفظات التي طلبها على المشروع ، لتكون
كلها أساسا للمفاوضات الرسمية . ولا يزال يرى المصلحة في التمسك بهذا

١٩٢١

القرار الى النهاية ، فلن يدخل في المفاوضات الرسمية بالذات الا على هذا الشرط . ولكنه مع ذلك يرى من المصلحة ومن الواجب عليه الا يتخطى رغبة الأمة تلك الرغبة التي تقضى عليه بأن لا يكون بعيدا عن المفاوضات الرسمية في أية حال . وبديهي أن القيام بهذا الواجب لا يتيسر وان - المفاوضات الرسمية لا تنتج النتيجة التي تطلبها بريطانيا العظمى ومصر ، كلا الأمرين لا يتم الا اذا باشرت المفاوضات الرسمية وزارة تكون موضع ثقة الشعب ، مجردة الميول ، معروفة المواقف في حركة الاستقلال ، ومع ذلك فانه مما لا شبهة فيه أن الوزارة مهما كانت ثقة الشعب بها لن تزال نعضيده الا اذا كان عندها تصريح بان النص على الغاء الحماية أساس من الأساس التي تبني عليها المفاوضات الرسمية ، والا لعرضت نفسها للتعاقد على الحماية في حين أن الأمة صاحبة الكلمة الأخيرة لا تقبل بحال الا الاستقلال .

رجوعنا الى مصر

ملعنسة في الظهسر

تركنا فرنسا وكلنا أمل في أن ينشر النداء من سعد على الأمة . وارسلت الأقلية التي بقيت مع سعد في فرنسا صورة النداء الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة في نفس الباخرة التي أفلتنا .

ولكن حدث مع الأسف الشديد أن سعد حال دون نشر هذا النداء بان أرسل برقية(٣١) الى جريدة « الأخبار » نشرتها قبل وصول باخرتنا الى مصر بيومين جاء فيها :

« ... غير أن فكرة نبئت الآن في بعض النفوس ترمى الى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة (أى التحفظات) في خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول في المفاوضة على خلاف هذا الشرط بل يلزمه أن يؤيده ويعين ثقته به متى كان من أصدقائه ، وهى فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ولا قابلة للفهم ، ولا يترتب عليها الا افساد خطة الوفد » .

كما حذر الأمة من هؤلاء الذين يعينهم ببرقيته ، أى أنه حذرنا منا ، وسعى في ايجاد شك في أعمالنا ووطنيتنا ونحن في عرض البحر بين السماء

(٣١) انظر نص البرقية كاملا ملحق رقم (٥) ص ٣١٨ .

والماء ، أملا في أن تقابلنا الأمة بالسخط والكراهية وبتلك الحيلة النكراء يسد الطريق أمام تكوين أية وزارة موثوق بها بعد أن أيقن استحالة تعيينه رئيسا لوزارة تباشر المفاوضات بسبب كراهية السلطان له وخاصة بعد أن علم بسعيه في خلعه مقابل التساهل في بعض المطالب الوطنية وما كنا نعزم بما أقدم عليه سعد من إرسال برقية ضدنا حتى اتتنا برقيتان من مصر في ٢٥ يناير سنة ١٩٢١ ونحن في الباخرة نص أولاهما :

« لطفى بك السيد بالباخرة سفنكس

سفركم سبب دهشة عظيمة نرجوكم واصدقاءكم عدم التصريح بشيء الى أى شخص قبل أن تقابلونا .

عفيفى - ويصا - النحاس

ونص البرقية الثانية :

« محمد محمود باشا بالباخرة سفنكس

وردت انباء باريس تطالب الوطنيين باليقظة منكم وبقبولكم المفاوضات الرسمية على غير أساس الغاء الحماية بترويجكم مشروع ملنر فسبب ذلك تأثيرا سيئا أفيدونا .

جورج خياط - سيد خشبة

حرنا في أمرنا من هذا التصرف الغريب الذى أترك للقارئ تقديره والذى جرح قلوبنا جرحا عميقا وترك في نفوسنا مرارة ممضة فما كنا نتصور أن يصل الافتراء الى هذه الدرجة وأن ينزل المفترون الى هذا الدرك وأن يتحكم الهوى في النفس الى حد اختراع الأباطيل اشباعا للشهوة ونيلًا من المعارضين .

ولما وصلنا الى الاسكندرية قابلنا اصدقاءنا وقابلتنا الجماهير بالاستفسار عما حدث وتجمعوا في بهو الفندق الذى نزلنا فيه فخطب بعضهم فيهم بما يشعر بوجود شقاق أو انقسام وطلبنا الى الناس ان يعتصموا بالاتحاد .

ثم سافرنا الى القاهرة وكانت الجماهير تحيينا في المحطات بالهتاف للوفد ، وكنا نؤكد اتفاقنا وتضامننا . ثم كان استقبالنا في القاهرة بالغًا منتهى الروعة ، وكان البعض يستفسر عما قصده سعد ببرقيته فكنا نجيب بكلام يدل على التضامن ثم ذهب كل منا الى منزله ورأينا ازاء تصرفات سعد ألا نذهب الى لجنة الوفد المركزية وأن ينصرف كل منا الى عمله مع

الابقاء على علاقتنا باللجنة • وكنا ندلى لمن يتصل بنا باننا وقد تعبنا نحو السنتين في أوروبا نحتاج الى شيء من الاستجمام •

تأليف وزارة عدلى

بقينا على هذه الحال الى ان كلف السلطان عدلى باشا بتأليف الوزارة في ١٦ مارس ١٩٢١ وفرح الناس خاصة بعد الذى علموه من سيرة عدلى ولما كان بينه وبين الوفد من صلات وتعاون ونشبت هنا جواب عدلى الى السلطان بقبول تأليف الوزارة (٢٢) ليكون القسارىء على بينة من برنامجها :

« ٠٠٠ اتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتمونى من الثقة الغالية اذ تفضلتم بتكليفى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرياسة •

ولقد كان لى من جليل شرف عظمتكم اكبر تشجيع على قبول تلك المهمة ووضع اخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد •

« لذلك اتشرف بأن أعرض على عظمتكم اسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل ، حتى اذا صادف ذلك الاستحسان العالى بصدور الأمر الكريم بالتصديق عليه (ونكر اسماء الوزراء ولم يكن منهم أى واحد من أعضاء الوفد كما كانوا يتقولون) •

« ان الوزارة ستجعل نصب عينيه فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر ، وستجرى فى هذه المهمة متشعبة بما تتوق اليه البلاد، ومسترشدة بما رسمته ارادة الأمة، وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك فى العمل لتحقيق الغرض •

« ومما يوجب الارتياح ان تصريح الحكومة البريطانية بان المفاوضات ستجرى على أساس الغاء الحماية ، من شأنه ان يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة ، فان ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو الى الأمل بان المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح

(٢٢) لمرفه التشكيل الورارى انظر كتاب الطاراب والوزارات المصرى ج ١ ،

ستفضى الى اتفاق محقق للأمانى الوطنية ، ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين ، شعاره المودة وتبادل الثقة وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق •

» وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشسروع دستور موافق للمبادئ الجديدة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا •

» وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الاسراع فى الرجوع الى النظام العادى ، وبأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الاحكام العسكرية والغاء الرقابة فى القريب العاجل ، وانا نعتد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة •

واننا لنذكر حق الادراك ما تحتاجه البلاد من الاصلاحات الكبرى بيد اننا لئتمسكنا باشتراك الأمة فى وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهري قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد ، على اننا بتأييد عظمتكم لنا سنسعى بادارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها ولتوسيع نطاق رقيها ، وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضع اهتمامنا العظيم •

هذا وان الوزارة على يقين من أن هذا المنهاج يوافق المقاصد التى مازالت عظمتكم تصبوا اليها لخير رعاياها ، وهى مع ما تشعر به من عبء المسئولية الملقاة على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها الى النجاح المنشود ، معتزة بعطف وتعضيد عظمتكم ، ومعمدة على ثقة البلاد •

وانى لعظمتكم ٠٠٠ الخ

عدلى يكن

القاهرة فى ٧ رجب ١٣٣٩ (١٧ مارس ١٩٢١)

ولما أعلن فى الصحف نبأ تشكيل وزارة عدلى وبرنامجه الذى أرسله للسلطان اهتزت الأمة فرحا • وكيف لا يكون ذلك وقد تالفت وزارة الثقة التى طالما سعى سعد ورفاقه الى تأليفها • وكيف لا يفرح الشعب وقد أعلن عدلى فى كتاب تأليف وزارته أنه يتمسك بالتحفظات التى كان الوفد يعلنها •

وطالما طالب سعد عدلى بالدخول فى المفاوضات مع من يختارهم من الوزراء
وان يكون الوفد بعيدا يرقب نتيجة هذه المفاوضات .

اذن فقد كان عدلى منفذا لرغبة الوفد ، منفذا لرغبة سعد صديقه ،
رغم مالاقاء منه فى باريس ولندره من طعن وتجريح بعد ان ادى للوفد
خدمات لا يجوز انكارها .

ولقد كان المؤسسون للوفد - وهم زملاء سعد - أكثر الناس اغتباطا ،
لأنهم قد حققوا رغبتهم فى ألا يكونوا أعضاء فى الوزارة وأن يبقوا
متراسين فى الوفد يعملون ويراقبون ما تقوم به وزارة يرأسها عدلى ذلك
الرجل الذى سعى سعد فى احضاره الى أوروبا ولبى الدعوة بعد الحاج
شديد .

ونقف هنا قليلا فنقول كيف يمكن الظن بأن زملاء سعد يفضلون عدلى
عليه وسعد هو صديقهم الأول ورفيقهم فى الجهاد وماذا يفيدون من تمسكهم
بأن تكون رئاسة المفاوضات لعدلى . انهم لم يشتركوا فى الوزارة . ولم
يفكروا فى الاشتراك فى المفاوضات الرسمية . فتحبذهم المفاوضات بواسطة
عدلى لم يكن الا لأن مصلحة البلاد تدعو لذلك بعد أن وقر فى نفوسهم أن
سعدا غير كفء للمفاوضة بما لمسوه مذ كانوا فى باريس ولندره وما
لاحظوه فى عدلى من كفاية وجدارة .

ان عدلى لا يصلح لأن يكون زعيما شعبيا وانما الذى يصلح لهذا
هو سعد ، فهو نشيط وخطيب وكان محاميا قديرا وهو كثير الاصدقاء
ومنهم أولئك الذين ألفوا الوفد معه .

اما عدلى فكان قليل الاختلاط بالناس . وما كنا نعرف عنه قليلا
أو كثيرا وقد أزرنا سعدا فى الجمعية التشريعية ليكون وكيلها الأول وأصبح
عدلى وهو الوكيل المعين فى المرتبة الثانية .

كان هذا اعتقادنا فى الاثنين . لكننا بعد التجارب الطويلة القاسية
بين باريس ولندره من ابريل الى نوفمبر ١٩٢٠ عرفنا ان عدلى وان لم
يكن يصلح للزعامة الشعبية فانه «رجل دولة» أى انه سياسى ودبلوماسى
من الطراز الأول . ولقد سمعنا ونحن فى أوروبا من اجانب ذوى مراكز
رفيعة ممن اتصلوا بعدلى ويسعد أن أكبر دولة فى أوروبا تفاخر بأن يكون
لها رئيس وزارة مثل عدلى .

أضف الى ذلك ان الرجل اثبت لنا دقة تفكيره وصبره في المفاوضات ، كما أظهر لنا أدبا جما وهو لا يحقد على من يخالفه في رأى ويسعى في الوصول الى الحق ويرجع اليه دون أن يرى في ذلك غضاضة بخلاف سعد فانه كان يرى الزام غيره الاقتناع برأيه ولو كان خاطئا ، ويعتبر التشبث برأيه جزءا من كرامته ، ولطالما جسر من حادثه أو ناقشه ، لكنه والحمد لله قد وجد امامه رجالا طالبا صدوه ومنهم على شعراوى ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد والمكبائى وحمد الباسل • وكنت أنا معجبا بهؤلاء الرجال كما كنت أسفا على ما وضعنا الظروف فيه ولا أخفى أن بعضنا في آخر مراحل وجودنا في أوروبا وصل أمرهم الى الأسف على الاشتراك مع سعد في تأليف الوفد وغياهم عن الوطن نحو عامين ضاع فيهما الكثير من أرزاقهم وتعرضوا لكثير من المتاعب ثم هم لم يطمعوا في زعامة أو وزارة وكانت نتيجة جهادهم أن أسرف سعد في تجرييحهم وأذاهم في وطنيتهم •

الف عدلى وزارته وبرنامجها كما علمت وقد أعلن فيه دعوة الوفد الى المساهمة معه في المفاوضات تحقيقا لتضامن الأمة في مرحلة حاسمة من مراحل جهادها •

لكن سعدا آثر بقاءه في باريس ، وأرسل الينا في القاهرة لنعود اليه ثانية كى يكون أعضاء الوفد جميعا معه هناك • ورغم ما قاسيناه من سلوكه وخاصة برقيته الأخيرة الى مصر ، رغم هذا كله قبلنا الرحيل ثانية ، وأعدنا حقائبنا ، وأخذنا جوازات السفر ، وبينما نحن نتأهب لمغادرة البلاد وإذا سعد يبرق الينا بعدم السفر وبأنه حاضر الى مصر •

وقد علمنا بعد ذلك أن المقربين اليه من أعضاء الوفد أرسلوا اليه من القاهرة أن عدلى قد كبر شأنه وأن الأمة آخذة في الالتفاف حوله ، وأن من المصلحة له أن يعود الى مصر حتى يحتفظ بمكانته لدى الشعب •

عودة سعد من أوروبا -

وصل سعد الى الاسكندرية في ٤ ابريل ١٩٢١ ، وكنا في استقباله وكانت هناك مظاهرات واحتفالات •

وخطب سعد في وليمة عشاء اقيمت له بالاسكندرية قال فيها :

« وجاءت الوزارة الجديدة ببيان كلكم قراتموه جاء فيه وعد بانها تتمشى مع ارادة الأمة وتسترشد بإرشاداتها ، وجاءت فيه دعوة للوفد

المصري بأن يدخل في المفاوضات الرسمية والوفد ورئيسه يهتفون انفسهم بانهم يرون وزارة تتربع أو تتولى الأحكام في مصر وتريد أن تتمشى مع ارادة الأمة ، فانه لا شيء أحب الى الوفد الذي يمثل الأمة من أن يرى على منصة الأحكام وزارة مستعدة لأن تتمشى مع هذه الارادة ، *

انظر كيف كان سعد متحرزا لا يمدح الوزارة ولا ينمها ، وكان كل همهم ان يعلن للناس أن الوزارة انما هي خاضعة لارادة الوفد أى لارادة الأمة .

واعدت وزارة عدلى باشا قطارا خاصا أقل سعدا ومن معه الى القاهرة . وكان الناس متراصين فى المحطات يهتفون بحياة سعد والوفد ووزارة الثقة ، وعندما وصلنا محطة القاهرة واتجهنا بالسيارات الى منزل سعد كانت الآلاف المؤلفة تحتشد فى المحطة وفى ميدانها وفى الطرقات وفى شرفات المنازل الى أن وصلنا الى بيت سعد وبقينا برهة معه فى مكتبه وأتى كثير من الناس يهتفون باسمه ويحيونه *

ولقد لفت نظرى أمر له أهميته ذلك أن سعدا فاجأنا ونحن فى مكتبه ، وبعد دقائق من وصولنا انه بعد الذى قوبل به من الهمات والابتهاج والتكريم كان همه ان بادرننا بأنه غاضب على السلطان وغاضب على عدلى بسبب ان السلطان قواد لم يرسل كبير أمنائه سعيد ذو الفقار باشا لاستقباله فى المحطة رسميا باسم السلطان . وكان ذنب عدلى أن نادى محمد على لم يرفع العلم عند مروره بشارع سليمان باشا ابتهاجا وتعظيما له وعدلى هو رئيس هذا النادى *

دهشنا لهاتين الملاحظتين فى وقت كان يجب أن يقدر فيه اغتيال الأمة وفرحتها بقدمه لا أن ينظر الى هذه الأمور ويجعلها محل اعتبار . ولم نستبشر خيرا بنتيجة هذا النوع من التفكير الذى ماكان يليق برجل مثله ان ينساق فيه بل كان يجب وهو زعيم الأمة ان يشغل بمسئوليته عن هذا الصغار .

رأى عدلى الا يشكل الوفد الرسمى للمفاوضة حتى يشرك سعدا معه . ولما انتهت الاحتفالات بمقدم سعد ، أخذ عدلى يقاوضه فى أمر تشكيل هيئة المفاوضات لكن سعدا وقد اطمأن الى مكانته فى الشعب صمم على أن يكون هو رئيس المفاوضات والا فانه يمتنع عن الدخول فى المفاوضات ويحاربها .

ولما لم يجد النقاش معه نفعا ، وكان يستحيل أن يرأس المفاوضات وفيهم رئيس الحكومة ووزير الخارجية مما يخالف كل تقليد للحكومات ، انحصر الخلاف اذن في رئاسة المفاوضات التي تشبث بها سعد ونجم عن ذلك مهاجمة سعد لوزارة صديقه عدلى في حفلة أقيمت بشبرا في ٢٥ ابريل ١٩٢١ مهاجمة عنيفة هذا فيها بالتقاليد الرسمية في العالم كله التي تقضى بان يكون رئيس الحكومة أو وزير خارجيتها هو الذى يرأس المفاوضات ووصم عدلى بأنه موظف انجليزى عينه السلطان الذى يستمد سلطته من المندوب السامى الانجليزى وان مفاوضة عدلى مع الانجليز انما هى مفاوضة جورج الخامس مع جورج الخامس . ووصف عدلى ومن يؤيدونه بأنهم « برادع الانجليز » كما أعلن أنه سيهاجم كل وزارة مصرية تفاوض الانجليز الا اذا رأس هو المفاوضات ، مع العلم بأن رياسته للمفاوضين لابد أن تكون بمرسوم من السلطان نفسه .

وبعد اعلان سعد في خطبته هذه محاربة عدلى ، اجتمع الوفد يوم ٢٨ ابريل ١٩٢١ وقررت الأغلبية عدم اشتراك الوفد في المفاوضات وعدم محاربة الوزارة لكن سعدا شذ عن الجماعة وأصر على اعلان عدم الثقة بالوزارة وعلى محاربتها . ولم يؤيده سوى واصف بطرس غالى وسينوت حنا وويصا واصف ومصطفى النحاس وعلى ماهر وكانت النتيجة ان استقال على شعراوي واستقال بعده بقليل جورج خياط ، وارسل خمسة من الاغلبية خطابا الى سعد في نفس اليوم جاء فيه .

« قضت مصلحة البلاد التي أخذنا أنفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم القول اننا لا نستطيع ان نقركم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح أن يكون للميول الذاتية في أمرها محل من الاعتبار . »

« نقول والاسف يملأ قلوبنا انكم بغير اجازة الوفد بل خلافا لقراراته الصريحة قد أعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد أن أجابت كل طلباتكم ، ماعدا شرط الرئاسة الذى لا نراه يقدم أو يؤخر شيئا في حسن سير المفاوضات . »

« فعلتم ذلك فلما عرض الأمر اليوم على الوفد ولم تقرم أكثرته على هذه الخطة الضارة صمتم عليها واستهنتم برأى الأكثرية مرة اخرى وجئتم بمثال من ذلك في معاملتكم لاحدنا عبد اللطيف بك المكباتى . »

« تلقاء هذا الاستئثار بالرأى والانفراد بالعمل لا يسعنا حقا وعدلا الا ان نبرأ الى الله والى الأمة من تبعة الشقاق الذى نجم عن انتحاء هذا النحو

والذى طالما سعيينا في اتقائه الى حد مجارة بعضنا اياكم على دخول الوفد
في المفاوضات خلافا لخطته .

« والآن نرى ان الواجب الوطنى يقضى علينا ان نعلن ثقتنا بوزارة
نزلت على ارادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة
المفاوضين الرسميين والاغراض التى يجب عليهم السعى لبلوغها . فان
الوزارة لا تستطيع ان تصل الى تحقيق آمال البلاد الا اذا كانت متينة
المركز فى الامة معضدة الخطة من اولى الراى فيها ولا تحال خذلانها الا
خذلانا للغرض الاسمى الذى عاهدت الأمة على الوصول اليه .

« نعلن رأينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم فى الراى العام بان
الخطة المثلى هى عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية اتباعا لخطة
الوفد الاولى منيهين الوزارة الى ان كل اتفاق ليس شاملا للتحفظات التى
ايدتها الأمة والتى تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية
الا بالرفض الصريح .

« ولقد نشعر ان الذين صبروا الى اليوم خليف بهم ان يصبروا
ويقدموا قربانا جديدا على مذبح الاتحاد فى هذا الموقف ، ولكن الامر اجل
من ان يحتمل تساهلا ، وأعجل من ان يقبل اناة والاتحاد اوشك ان يكون
مقصودا لذاته لا لثمراته ، فانه نسال ان يوفق امدى الفريقين هنا سبيلا
الى تحقيق آمال البلاد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

حمد الباسل - عبد اللطيف المكباتى - محمد محمود - احمد لطفي
السيد - محمد على .

ولم يوقع على شعراوى هذا الخطاب لاستقالته كما لم يوقعه جورج
خياط لاستقالته ايضا ولم يوقع عبد العزيز فهمى لعدم ثقته بسعد واعتقاده
بعدم فائدة أى نصيح نسديه لسعد . وانضم اليينا فى الراى الدكتور حافظ
عفيفى .

لم يكن من سعد بعد خطابنا اليه الا ان نشر فى اليوم التالى أى فى
٢٥ ابريل سنة ١٩٢١ بيانا فى الصحف ينم عن نفسيته ويكشف عن اعتقاده
بانه وحده هو الوفد ومما جاء فيه :

« . . لهذا فانا اعتمادا على الثقة التى شرفتنا الأمة بها ، وايدتها
عند كل مناسبة وعلى الأخص فى المظاهرات التى قابلتنا بها ، وعلى

التشجيعات التي لاتزال تبديها ، والتأكيدات الوثيقة التي تأتيها من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحيدة لخطتنا ، نوّكد بأن الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه مستمر في العمل ٠٠ الخ ٠٠ » .

ومن هذا التاريخ اعتبر سعد نفسه هو الوفد ، واعتبر أغلبية الأعضاء ومنهم المؤسسون جميعا من المنشقين .

ترتب على هذا الشقاق انقسام الأمة الى فريقين . فريق عدلى ويضم كثيرا من المثقفين ووجهاء البلاد ممن عرفوا حقيقة الحال وفريق سعد ويضم كثيرا من حسنى النية الذين اثرت فيهم النداءات والمهرجانات ومن النفعيين الذين ينتهزون الفرص ، ومن العامة والبسطاء .

حال سيئة زادها سعد وشيعته سوءا بالخطب الكثيرة والمظاهرات الصاخبة وكلها طعن وسب في عدلى ورشدى وثروت ومن أزرهم .

وقد بلغ الاسفاف في المظاهرات التي أوعز بها فريق سعد الى حد أن المتظاهرين كانوا ينادون بسقوط عدلى ورشدى ومن معهما ويصفونهم بالخيانة وبأنهم برادع الانجليز وأن الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى .

وفي الوقت الذى اسرف فيه سعد في اتهامه مواطنيه كان يعلن ان الانجليز « خصوم شرفاء معقولون » .

كان مركز عدلى واخوانه في غاية الحرج . فلم يكن منه وهو رئيس الوزارة وقد اشتد الاضطراب في البلاد ، وتعطلت الأعمال وأصيب الأبرياء بكثير من العنت والاضرار الا أن أصدر بيانا في ٥ مايو ١٩٢١ هذا نصه (٣٣) :

« ما كنا ننتظر مطلقا عند دعوة الوفد المصرى للاشتراك معنا في المفاوضات الرسمية أن يعترض قيامنا جميعا بالواجب نحو الوطن أى خلاف .

(٣٣) مطامعة هذا النص لما ورد في أرشيف مجلس الوزراء لوحظ وجود اختلافات بين النص في الكلمات الى تحتها خط كما يلي بترتيب ورودها وهي تشرك - تخالف بها - المفاوضون - للثقة بها - تشأ ان - يلازم - العيشة - للاتفاق منه فقد - نطقه الكريم لى .

« لما طلبت حكومة بريطانيا العظمى الى عظمة مولانا السلطان تعيين وفد رسمي للمفاوضات تفضل عظمته وأصدر امره الكريم بتكليفى بتأليف وزارة للقيام بهذه المهمة وقد وضعت الوزارة برنامجا سياسيا يسه تحقيق مطالب البلاد » .

« ولما كان غرض الوزارة هو نفس الغرض الذى يسعى له الوفد المصرى فقد رأت ، توحيدا للقوى أن يشترك هذا الوفد معها فى المفاوضات ونصت فى برنامجها على دعوته لذلك » .

تقبلت البلاد برنامج الوزارة بالارتياح العام ، لأنه جاء مطابقا لأمالها ، وأظهرت الأمة ما أظهرت من الثقة فى هذه الوزارة ومن تعاضدها » .

« عاد سعد باشا زغلول ومن معه من زملائه ، فاستقبلتهم الوزارة بالترحيب ، وسهلت كل السبل للمظاهرات والاحتفالات التى أقيمت لهم ، وبعد قليل دعوناه والوفد للاشتراك معنا فى المفاوضات فاشترط لذلك شروطا بعضها يتعلق بموضوع المفاوضات وبعضها خارج عنه » .

« تداولت الوزارة معه فى تلك الشروط ، فكانت نتيجة البحث والمداولة أن الخلاف بينها وبينه أصبح منحصرا فى نقطة واحدة هى رئاسة المفوضين ، تلك الرئاسة التى مازال يتشبث فى طلبها لنفسه » .

« ولقد أوضحنا له أن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية ولا يكون هو رئيس الهيئة الرسمية التى تتولاها من قبل البلاد » .
« أما القول بأن مصر ليس لها تقاليد فى هذا الصدد فلا وجه له إذ أن مصر وهى ساعية فى أن تكون فى عداد الدول المستقلة ، لا يجوز لها أن تبتدع بدعة تخالف تقاليد تلك الدول التى تريد أن تكون فى مصافها » .

« فلما أبلغته الوزارة أنها لا تستطيع اجابته الى هذا الطلب محافظة على كرامة الحكومة ، أخذ يبرره بنظرية أنه ان سلم بها أدت حتما الى استحالة كل مفاوضة رسمية بين مصر وبريطانيا العظمى أيا كان المفوضون مادامت السلطة المصرية التى تكسيهم الصفة الرسمية هى التى تستمد منها الوزارة سلطتها » .
ومما يؤسف له أنه استعمل فى التبريل على هذه النظرية عبارات جارحة لعواطف من مدوا يدهم اليه ، لا تبررها أية ضرورة إذ زعم (ان رئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية ، يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامى وهو بهذه الصفة

لا يمكنه أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا في الكلام لأنه مدین له بمركزه) • على أنه يجب أن يعلم هو وغيره أنني لست موظفا انجليزيا ، وان ليس وزير خارجية انجلترا رئيسا لى ، بل أنني رئيس حكومة مصر ، قبلت هذا المركز لأقوم فيه بالواجب على لوطنى بحرية لا يحدها أى اعتبار من الاعتبارات •

« وكيف لا اكون حرا في الدفاع عن مصالح بلادى أمام وزير خارجية انجلترا ، وأنا الذى صرحت في بيان وزارتى الرسمى أنني لم أقبل هذا المركز الا للمطالبة بالغاء الحماية وتحقيق الاستقلال للبلاد » •

« وقد انتهى أمره مع الوزارة بأن صرح بأنه لا يرضى بالاشتراك معها في المفاوضات الرسمية مطلقا ولو قبلت جميع شروطه وحجته في ذلك ان الوزارة ترغم الناس على الثقة بها ، وأنها أصدرت أوامرها الى جميع الموظفين بالألا يشتركوا في أى احتفال يقام من أجله كما انها أكرهت كثيرا منهم على تغيير آرائهم التى أبدوها تأييدا له ، وحرمت المظاهرات التى يهتف فيها باسمه ، بل ان جزاء الهاتفين له في طنطا كان ضرب الرصاص •

« فأما ما يزعمه من ارغام الناس على ابداء الثقة بالوزارة فما كانت الوزارة في حاجة الى السعى في الحصول على مظهر جديد من الثقة ، وهى لم تشأ نشر ما ورد ولايزال يرد عليها بكثرة من رسائل التعضيد والتأييد ، سواء من الهيئات النيابية أو من الأفراد •

« وأما اصدار الأوامر بمنع الموظفين من اقامة احتفالات لسعد باشا فالحقيقة في ذلك أن الحكومة نبهت الموظفين الذين كونوا لجنة لدعوة زملائهم الى اقامة حفلة تكريم له الى أن هذا العمل الذى أتى في وقت جهر فيه سعد باشا بالعداء للحكومة والطعن عليها لسبب شخصى لا تعلق له بجوهر القضية المصرية لا يتفق مع واجباتهم نحوها بصفتهم هيئة من الهيئات العمومية • هذا حق لا يمكن انكاره على أية حكومة من الحكومات ، والا اختل النظام وضربت الفوضى أطنابها •

« وأما المظاهرات فإن الحكومة منعتها طبقا لأحكام القانون العام ، وإذا كان لأحد من الناس حق الامتناع من هذا فليس هو سعد باشا • فلقد دامت المظاهرات بعد حضوره أياما عديدة ، والحكومة عاملة على حفظ النظام جهد الاستطاعة ، غير أن الناس ضجوا من استمرارها ، وظهرت لهم آثارها السيئة في أسواق التجارة والحالة الاقتصادية على

العموم . ثم ان سكان المدن لا يستطيعون ان يعيشوا تحت رحمة المتظاهرين ، وما يلزم المظاهرات من تشويش العاطلين وليست عيشة المظاهرات المستديمة هي المعيشة العادية في أى بلد من بلاد العالم . وللناس مصالح يكدون ويروحون لقضائها ، وقد جعلت الطرق العمومية لتسهيل أداء هذه المصالح لا لمظاهرات المتظاهرين أو لهاتف الهاتفين ثم ان البوليس المكلف بحفظ النظام عليه واجبات تعون باشتغاله بملاحظة هذه المظاهرات التى ابتذلها التكرار .

« وأما حادث طنطا (٣٤) فليس أحد أشد أسفا من الحكومة لوقوعه ، وما أمره الآن بيد النيابة العمومية وسينال كل من تثبت ادانته فيه جزاءه الحق .

« هذا ونظرا الى أن الخطة التى انتهجها سعد باشا قد سدت كل طريق للاتفاق معه ، قررت الوزارة السير في عملها الذى أخذته على نفسها ، وعرضت الأمر على عظمة السلطان وصدر نطقه الكريم بتأليف وفد المفوضين الرسمى تحت رياستي . وتنفيذا لهذا النطق السامى ستعرض الوزارة على عظمته التقرير المبين لمهمة المفوضين واسمائهم لاستصدار أمره الكريم على ذلك .

« وانا لنعتمد على حكمة الأمة وحرصها على مصلحتها في أن تهيب للمفاوضات جوا صالحا ليسهل على المفوضين القيام بالمهمة الموكولة اليهم . والى الأمة وحدها بعد ذلك القول الفصل في نتيجة تلك المفاوضات . ومفنا الله جميعا الى ما فيه خير البلاد » .

١٥ مايو ١٩٢١

عدلى يكن

بعد هذا البيان الصريح من رجل كان صديقا لسعد ، وأدى واجبه مع الوفد ومع لجنة ملتر . وأمضى أشهرها بين لغدره وباريس يضحى بما

(٣٤) في يوم ٢٩ ابريل ١٩٢١ وبعد تأدية صلاة الجمعة بالجامع الاحمدى بطنطا ، خطب بعض الطلبة في المحتمين مهدين بالقيام بالمظاهرات وتقديم الاحتجاجات ضد كل وزارة تقف ضد الوفد وتعرض لسياسته . وتدخلت مشيخة الجامع الجبلولة بين الخطباء وبين الجماهير واسدعت مأمور قسم بندر طنطا لتفريق المتظاهرين الامر الذى انتهى بالصدام بين الطرفين . ولقد أوقف حكمدار بوليس الغربية عن العمل وقدم للمحاكمة العسكرية . (أرشيف مجلس الوزراء ، تقرير عن حادث طنطا مقدم من النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية الى وزير الحماية في ٥ مايو ١٩٢١) .

يضحي من ماله وراحته ، لم يقبل فريقنا أن يساير الضلال وقرر ان يشجع عدلى ويعترف بوطنيته ونزاهته بخطاب أرسلناه اليه ونصه :

الى حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

يا صاحب الدولة

ان الظروف الصعبة التى فيها أخذ كل منا واياكم بنصيب من المسئولية فى قضية الاستقلال سواء عند تأليف الوفد المصرى أو منذ المفاوضات الماضية قدمكتنا من الاقتناع بمقدرتكم السياسية السامية وتفانيكم فى خدمة القضية المصرية من أجل ذلك لم تدهشنا من جانبكم هذه المذكرة الخطيرة التى بعثتم بها الى الحكومة البريطانية احتجاجا على تصريحات وزير المستعمرات • فانها على ما تشف عنه من الحذق السياسى دليل واضح للمفاوضين الانجليز على انكم لن تفرطوا لهم فى صغيرة ولا كبيرة من أغراضنا القومية ولا من المعاصد التفصيلية التى تتعلق بتلك الاغراض ، وبرهان جديد على أن المفاوضين عن مصر رجال أحرار ليسوا تابعين فى عملهم لسلطة غير سلطة ضمائرهم ، لا يلينون فى دفاعهم عن حقوق الأمة أمام أى اعتبار من الاعتبارات •

أما وهذا عنوان خطتكم فى المفاوضات الرسمية ، وذلك ماضيك الشريف فى المفاوضات غير الرسمية وفى كل موقف وقفتموه من قبل أنتم وزملائكم فى قضية الاستقلال ، لا يسعنا الا أن نناديكم بأن تسيروا على بركة الله مؤيدين من الأمة واثقين بأن مصر على رغم هذه المحنة السطحية أعطف الأوطان على ابنائها العاملين لجدها المتفانين فى خدمتها •

سيروا مؤيدين من الأمة ، ولا تخشوا تفرقا فى الكلمة ، فاننا معشر أبناء النيل لا نلبث وقت الشدة أن نجتمع صفوفنا ونسعى متكاتفين بخطوة واحدة الى غرضنا الأسمى الذى قد عرفنا أن نضحي فيه بكل مصلحة شخصية وبكل رابطة مذهبية أو حزبية فلن يعوزكم اجماعنا على تأييدكم أثناء المفاوضات ، فاننا نعلم يقينا أن هذا الاجماع هو العلة الوحيدة للنجاح نسأل الله أن يوفقكم الى تحقيق آمال البلاد •

وتفضلوا يا دولة الرئيس بقبول تحياتنا وعظيم احترامنا ،،

١٢ يوتية ١٩٢٠

على شعراوى – محمد محمود – عبد العزيز فهمى – أحمد لطفى السيد – محمد على – عبد اللطيف المكباتى – حافظ عفيفى •

سفر وفد عدلى

لم يتراجع عدلى نتيجة ما وقع في البلاد من أحداث ، وارتأى من واجبه ان ينفذ برنامجه بالمفاوضة وقرر السفر الى لندره مع من اختارهم من المفاوضين والمستشارين وان يكون سفره يوم اول يوليو ١٩٢١ .

ومما تجب ملاحظته ان حسين رشدى الذى كان نائبا عن الخديو ان كان رئيسا لمجلس الوزراء في عهد عباس ثم في عهد السلطان حسين هذا الرجل لم يتردد في ان يكون عضوا من أعضاء الوفد الرسمى للمفاوضة مع كيرزون وتحت رئاسة عدلى يكن الذى كان وزيرا تحت رياسته سنوات طويلة ، ولم يعتبر حسين رشدى عمله هذا تضحية منه بل اعتبره واجبا يؤديه لخدمة بلاده .

سافر الكثيرون الى الاسكندرية لتوديع عدلى ، وازدحمت بهم المدينة ، والقيت هناك كلمات وقصائد منها قصيدة قالها المرحوم حافظ ابراهيم بك جاء فيها (٣٥) .

(ايه عدلى انى ادخرك للجلى وقد تصلح الشعوب بفرد)
لكن سعدا لم يسكت وارسل بعض اعوانه الى لندره ليعرقلوا سير المفاوضات وليضعفوا مركز عدلى . وهناك نشروا ما نشروا فازداد الانجليز قهما لحقيقة الانقسام فى الامة واشتطوا فى طلباتهم مع عدلى فرفض ما انتهت اليه المفاوضات مع اللورد كيرزون التى استغرقت من ١١ يوليو الى ١٩ نوفمبر ١٩٢١ واعتزم الرجوع الى مصر . وقبل عودته نشر على الامة المصرية البلاغين الآتى ذكرهما :

البلاغ الأول :

لندره في ١٩ نوفمبر ١٩٢١

« سلم اللورد كيرزون الى الوفد الرسمى المصرى مشروع معاهدة وضعتها الوزارة البريطانية وقد اجاب الوفد عليها بان هذا المشروع

(٣٥) القصيدة التى نظمها حافظ ابراهيم من عدلى بعنوان « مصر تتحدث من نفسها » ومطلعها :

وقف الخلق ينظرون جميعا كيف ابنى قواعد المجد وحى

وتتكون من ٥٦ بيتا اختتمها الشاعر بالبيتين الآيين :

ايه عدلى انى ادخرك للجلى وقد تصلح الشعوب بفرد

لست انسى لك المواقف فالبس كل يوم بردين من نسج حمى

لا يسمح بالوصول الى اتفاق وعلى ذلك قرر الوفد العودة الى مصر ،
وسيفادر لندره غدا صباحا • وقد قابل دولة الرئيس اليوم اللورد كيرزون
لآخر مرة مودعا •

البلاغ الثانى :

باريس فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢١

«غادر الوفد الرسمى المصرى مدينة لندره هذا الصباح • وقد سبق أن
ارسل الى مصر بطريق البريد نص مشروع المباحث الذى وضعته الحكومة
البريطانية ورد الوفد عليه • وسننشر هاتين الوثيقتين (٣٦) بعد •

هذا وقد أعلنت وزارة الخارجية البريطانية من جهتها انها بعثت
بهاتين الوثيقتين بواسطة جناب المارشال اللبى ومعهما مذكرة ايضاحية
لم يطلع عليها الوفد •

عودة وفد عدلى

قطع عدلى المفاوضات لأنها لم تحقق ما أعلنه فى برنامج تأليف
وزارته فأثبت بذلك ما يعلمه الناس عنه وما يعلمه عنه سعد نفسه ، من أن
هذا الرجل وطنى شريف وأنه ليس بموظف انجليزى كما اتهمه سعد فى
أحاديثه وخطبه ، وغادر أوروبا ووصل الاسكندرية يوم ٧ ديسمبر ١٩٢١
فهرع الناس لاستقباله والاحتفاء به تقديرا لمسلكه الوطنى • وكان المفروض
ان تنتهى اثر ذلك الخصومة بين سعد وعدلى بل ان يستغفر سعد صديقه
القديم • ولكن ذلك مع الأسف لم يحصل ، واليك الدليل :

استقل عدلى والمفاوضون معه ومستشاروه وجمهور من الوجهاء
والعلماء قطارا خاصا من الاسكندرية الى القاهرة وقريبا من دمنهور
لاحظ سائق القطار وجود كتلة من الحديد ربطت بالقضبان اذا اصطدم
بها القطار انقلب وأصيب جميع من فيه ، وكلهم من أعز أبناء مصر عليها
ومن أبرهم بها فأوقف السائق القطار فورا وأزيلت الكتلة الحديدية ونجت
الأرواح البريئة من موت محقق •

(٣٦) هما مشروع مباحثات عدلى فى بريطانيا •

وصل عدلى ومن معه الى القاهرة • وقد لاحظت بنفسى اثناء مرور
موكبى فى ميدان باب الحديد وجود عدد كبير من الصبية يقربون من الموكب
ويرشقون السيارات بالطين وغيره كما لاحظت ان « رسل » باشا حكام
القاهرة والمكلف بحفظ النظام لم يعن باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة
على موكب الرئيس فيبعد هؤلاء الصبية ، وهذا الحكمدار الذى اهمل
واجبه انجليزى ويعلم ان عدلى قد قطع المفاوضة مع الانجليز فهل كان
لاحساسه اثر فى تراخيه ؟

كذلك شاهدت سعدا يمر بعربته فى الميدان فجرى الصبية خلفه واخذوا
يهتفون له مما جعل الناس يتساءلون عن سبب مروره فى تلك الآونة وهى
كان مجرد صدفة او أنه اراد الاطمئنان على ان الصبية ادوا واجبهم نحر
استقبال عدلى ومن معه •

واعد اصدقاء عدلى حفلة تكريم له فى فندق الكونتنتال حضرها بعد
ان ذهب الى سراى عابدين ورفع للسلطان تقريراً عما دار فى المفاوضات ،
وهذا نصه :

« يا صاحب العظمة

اتشرف بان ارفع الى عظمتكم بيان ما جرى فى المفاوضات التى
دارت بين وزارة الخارجية الانجليزية وبين الوفد الذى الف بمقتضى الأمر
الكريم الصادر بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢١ » •

« ابهرنا من الاسكندرية اول يولية ووصلنا الى لندره فى الحادى عشر
من ذلك الشهر ، وقد ارسل لى اللورد « كيرزون » يوم وصولنا يدعونى
لمقابلته ، وعلمت أنه هو الذى سيتفاوض مع الوفد الرسمى المصرى
من جانب الحكومة الانجليزية يعاونه بعض كبار موظفى وزارته •
فقصدت إليه فى اليوم التالى ، وكان لى معه حديث تمهيدى لتحديد اجراءات
المفاوضة ، وقد أقضى لى فى ذلك الحديث بانه يقدر صعوبة المسألة ولكنه
شعر بالرغبة فى الوصول الى اتفاق يرضى البلدين ، ورجا ان يتدبر كلانا
بالناة والصبر فى الخلاف ، والا تمتعنا شدته فى أمر من ان نتركه حيناً
ونعالج غيره من الأمور واذ كنا قد اتفقنا معه على ان تكون المناقشة
مطلقة من كل قيد ، وان يدلى كل فريق فيها بما يراه ، كان لنا ان نتوقع
ان تظهر مسافة الخلاف بين وجهتى نظرنا ونظر الحكومة الانجليزية واسعة
اول الأمر على الأقل •

نعم ان الدعوة التي وجهتها الحكومة الانجليزية الى عظمتكم قريبة في صيغتها العامة من أساس برنامجنا الذي تضمن جوابنا على تلك الدعوة، ولكنه قد يسهل الاتفاق على مبدأ ويختلف على تفصيل ذلك المبدأ والتفريع عليه . أما وجهة النظر المصرية فكانت سهلة واضحة ، ان تنحصر في طلب الاستقلال والغاء الحماية . ويترتب على ذلك ان تكون مصر ممتعة بكل الحقوق التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة التامة . غير انه لما كان الشعور العام في مصر قد درج من أول الحركة المصرية على التسليم بتقديم الضمانات الواجبة لصالح إنجلترا ومصالح الأجانب على العموم ، لم يكن لنا بد من ان نطلب من اللورد كيرزون بادية الرأي ان يحدد تلك الضمانات ، لتتعرف مبلغ اتفاقها مع معنى الاستقلال فان كانت لا تتافيه قبلناها أو كانت تتافيه وتجعله اسما على غير مسمى لن نتردد في رفضها . أما الاعتراف باستقلال مصر والغاء الحماية الانجليزية فلم يكونا مثار خلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية ، ان مفهوم المناقشة انه اذا وصلنا الى اتفاق بشأن تلك الضمانات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضع معاهدة تقرر استقلال مصر والغاء الحماية دوليا وثبتت تلك الضمانات .

« لم تكن مسألة الضمانات أمرا جديدا أو موضوعا يكرأ ، فقد جرت بشأنها أحاديث في العام الماضي، ووضعت لجنة اللورد ملنر عنها مشروعا أبدى عليه المصريون بعض التحفظات وأعلنت الحكومة الانجليزية في دعوتها انها لم تعلن قرارها بشأنه وذكر لنا اللورد كيرزون في جلستنا الأولى انها لم ترتبط بما فيه ، وانها لا ترتبط بغير الدعوة التي وجهت الى عظمتكم بواسطة الماريشال اللنبى في ٢٦ فبراير ١٩٢١ ، فهو اذا لم تلتق ارادة الفريقين على أساس الحلول التي عرضت فيه ، فلا نزاع في انه حصر وجوه الاستشكال ومواقع الصعوبة في المسألة المصرية . وقد جرت المناقشة في الجلسات التي حضرها الوفد مجتمعا في ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٩ يوليه في مسائل القوة العسكرية الانجليزية في مصر وتمثيل مصر السياسى ، والموظفين الانجليزيين في وزارتى المالية والحقانية والامتيازات باعتبار انها المسائل التي ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين .

« اما مسألة القوة العسكرية التي كانت في مشروع اللورد ملنر وسيلة لتحقيق غاية هى حماية المواصلات الامبراطورية ، فقد أصبحت في نظر الحكومة الانجليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة :

أولاه : الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية في حالتى السلم والحرب .

والثانية : مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من
أى اعتداء خارجى إذا دعت إليها الحالة •

الثالثة: حماية المصالح الأجنبية •

الرابعة : مساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ
النظام اذا دعت الحاجة الى ذلك • وأصبح لهذه القوة أن ترابط في أى
مكان من مصرى ولأى زمان •

« وقد يظهر من تعدد هذه الغايات وامتدادها الى أهم مظاهر الحياة
السياسية أن القوة العسكرية أصبحت بنفسها غاية لا وسيلة • وقد قيل
لنا أن الحكومة الانجليزية لم تشاطر لجنة اللورد ملنر الرأى في هذه
المسألة ، وكانت حوادث الاسكندرية حجتها الكبرى في هذا المذهب الذى
كان جديدا علينا •

« وأما التمثيل السياسى فقد وجدت الحكومة الانجليزية أن لجنة
ملنر تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر • وعندها انه يحق لمصر
ان تكون لها وزارة خارجية ووزير خارجية ، على ان يكون هذا الوزير
في اوثق اتصال والصق علاقة مع مندوب انجلترا السامى ، وأن يكون
تمثيلها السياسى موكولا الى ممثلى انجلترا ، وانما يجوز لها ان تعين
قناصل للأعمال التجارية وانها ليس لها أن تعقد أية معاهدة من غير موافقة
انجلترا •

« اما الموظفان الانجليزيان للمالية والحقانية فقد اتخذت الوزارة
الانجليزية بشأنهما الرأى الذى ورد به المشروع الأخير ، وهو من كل
الوجوه أشد مما ذهب الىه لجنة اللورد ملنر •

« واما الامتيازات فقد كانت وزارة الخارجية سائرة في طريق المفاوضات
رأسا مع الدول على أساس ينقصه التعريف والتحديد •

« يتبين من هذا أن الموقف الذى اتخذته الوزارة الانجليزية بشأن
المسائل التى تدور حولها الضمانات الواجبة لمصالح انجلترا ومصالح
الأجانب يختلف في جملته وتفصيله عن المذهب الذى تعهدنا بالسعى في
تحقيقه • وقد قضينا الجلسات الخمس الأولى نمحص هذه المسائل ونرد
النتائج الى أسبابها والمعلولات الى عللها الحقيقية ، وشفعنا المناقشة
الشفهية بمذكرات ارسلت بتاريخ ٢٦ و ٢٨ يوليو جلونا فيها بعد ما بين
آراء الوزارة الانجليزية والاستقلال •

« ونعتقد اننا في نهاية هذا الدور ظفرنا باقتناع اللورد كيرزون
بمذهبنا في علاقات مصر الخارجية وتمثيلها السياسى • ثم انه لما كان

الأساس الصحيح في نظرنا للمفاوضة مع الدول في الغاء الامتيازات لا يتعين الا بعد الفراغ من وضع المعاهدة بيننا وبين انجلترا ، وكنا نخشى ان هذه المفاوضات يطول أمدها ، ولا نريد ان يعلق نفاذ المعاهدة على انتهائها ، فقد رأينا ان خير ما يتحقق به ذلك النفاذ ويتقى به التعليق هو ان تبقى الآن الامتيازات وان تجرى المفاوضات بيننا وبين انجلترا على أساس بقائها ، وقد وجهنا البحث الى هذه الغاية فاهسح اللورد كيرزون صدره لهذا الرأي ثم تلقاه بقبول حسن ، ولكننا لم نمارس في هذا الدور تفضيل ذلك الرأي وترتيب النتائج عليه ، وفوق ذلك فقد تقدم الكلام في الموظفين المالى والقضائى ، اللذين أصبحا يسميان هندويين ، شوطا يسيرا ، غير ان بعدما بين مذهبنا ومذهبهم فى المسألة العسكرية كان يقضى علينا قبل ان نخطو خطوة جديدة ان نعالجها معالجة شديدة • وقد كان لى مع اللورد كيرزون حديث فى ذلك الشأن ، تلتته مذكرة جديدة منه على تلك القوات ، وليس بين مذكرته الأولى فى هذا الموضوع وهذه المذكرة الجديدة اختلاف جدى فى تعريف أغراض القوة واحكام وجودها • وكل ما زادت الثانية على الأولى ان عدد تلك القوات والأماكن التى ترابط فيها أصبحت محلا لاعادة النظر • وقد اقترحت المذكرة الجديدة ان تكون هذه المادة من المعاهدة قابلة للتعديل باتفاق الطرفين بعد عشر سنين ويراعى فى ذلك التعديل ما سوف يجد من الظروف ، وعلى الأخص قدرة الحكومة المصرية على احتمال قدر أكبر من المسؤولية عن تنفيذ الأغراض التى نيط بتلك القوة القيام عليها • وقد دعانا اللورد كيرزون الى استئناف اجتماعاتنا اذا نحن قبلنا هذه المقترحات أساسا لها • فقبينا ان الاتفاق على هذه المسألة عزيز المنال ، ان كنا قد ابدينا حججنا فى هذا الصدد وأعدناها أكثر من مرة ، ولكننا لم نكن نعرف بعد مدى ما تقبله الحكومة الانجليزية فى غيرها من المسائل ، ان لم تكن المقترحات التى عرضت علينا الا أولية لا تلبث ان تتكيف بفعل المناقشة والتفاهم الى صيغ وحلول أخرى ، غير اننا كنا نخشى من جهة ان يعتبر اللورد ان قبولنا الاستمرار فى معالجة المسائل الأخرى بعد ذلك الكتاب رضى منا بمقترحاته فى المسألة العسكرية •

ونؤمل من جهة أخرى ان نجلو وجه المسألة المصرية ، ونتعرف حقيقة مذهب الحكومة الانجليزية ، اذا نحن استزدنا من المناقشة فيها ، وكنا بين ان نجترئ من المناقشة بذلك القدر الناقص ونقفل راجعين قانطين من الوصول الى حل قبل ان نتبين حقيقة مقاصد الحكومة الانجليزية أو ان نأخذ بما اتفقنا عليه فى الجلسة الأولى من أنه لا يمنعا اتساع مسافة الخلف بين مذهبنا فى مسألة من أن نعالج غيرها من المسائل ، فرجحنا الرأي الأخير • على اننا أردنا ان ننفى كل شبهة تستفاد من استئنافنا

المنافشة فرددنا على اللورد كيرزون برسالة كاشفناه فيها مرة أخرى بحقيقة رأينا ورأى الأمة في اقتراحاته بشأن المسألة العسكرية ، وأبدينا استعدادنا للمناقشة في المسائل الأخرى ليكون البحث كاملا شاملا لوجوه القضية المصرية وليسمح بقياس مسافة الخلاف بيننا وبينهم .

وعلى اثر ذلك سارت المناقشات فيماعدنا مسالتي القوة العسكرية والتمثيل السياسي سيرا معتدلا . أما هاتان المسألتان فقد بقيتا معلقتين حتى فرغ من المسائل الأخرى ، وبقي كل منا محتفظا برأيه الى حين يجيء دورهما . وقد بدانا هذه المفاوضات التفصيلية مجتمعين ثم توليتهما وحدي أو مع زميل لي وامتدت من ١٧ - ٢٦ أغسطس عقدت فيها خمس جلسات قطعنا فيها شوطا بعيدا في تقريب ما بين وجهتي نظرنا ونظرهم في المسائل التي تعرضنا لها .

« أما مسألة الامتيازات فقد أصبح من المسلم به تأجيل البحث فيها ، فانقطع بذلك الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع لجنة ملتر التي بنيت على تقدير ان الغاء الامتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ ، وشرط لازم لنفاذها ، وانقطع أيضا تبعا لذلك الكلام فيما يتعلق بهذه الاحكام من التحفظات المصرية . كذلك بقي صندوق الدين باختصاصه الحالي باعتباره نظاما دوليا ينطبق عليه ما ذكرناه عن الامتيازات من طول الزمن اللازم للمفاوضة في تغييره . وقد ترتب على هذه الحالة وعلى ما حصلنا عليه من التأكيدات المتعددة بان الحكومة الانجليزية ليست راغبة في التدخل في الادارة المصرية ، وان الحديث في الوسائل التي يراد بها حماية المصالح الأجنبية لم يعد يتخذ صورة المندوبين المالي والقضائي بل أصبح من المنتظر الا تكون تلك الوسائل ذات خطر على الاستقلال » .

« وقد عرضت وزارة الخارجية للمناقشة شؤوننا شتى ، منها مسألة قتال السويس . وكانوا قد طلبوا أن تنظر الحكومة المصرية في تأمين الشركة على مد امتيازها ومسألة أسلاك التلغراف البحرية ومحطات التلغراف اللاسلكي ، والترخيص من الآن للحكومة الانجليزية وللشركات التي توصى بها تلك الحكومة بإنشاء ما ترى انشاءه منها ، واشترط موافقة المندوب السامي على انشاء الأسلاك والمحطات في الحالات الأخرى ، ومسألة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخارج الذي تدفعه مصر سدادا لدائتي تركيا ومنها تعويض الموظفين الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على اثر تنفيذ المعاهدة ويخرجون من تلقاء أنفسهم وقد كانت هذه المسائل محلا لاجتاهدات مستفيضة ومذكرات وافية قررنا فيها وجهة نظرنا . ويظهر أن ردودنا على المسألتين الأوليين حملتهم على الاقتناع بالعدول عن مطالبهم بشأنهما . »

« اعترضنا هنا فصل الاجازة وهو الفصل الذى توقف فيه جلسات البرلمان وينقطع رجال السياسة عن العمل مدة تتراوح بين الثلاثة والخمسة الأسابيع ، وقد مضى الامر هذا العام على سنته المعروفة ، فلم يكن بد من التريص بعملنا حتى تنقضى هذه الفترة ، وقد غادرنا لندره فى هذا الفصل ، وجعلنا نستعد لاتمام ما بدأناه من تضيق مسافة الخلاف فى المسائل التى كانت تشغلنا فى هذا الدور فلما عدنا فى نهاية الأسبوع الأول من اكتوبر استأنفنا احاديثنا وعقدنا ثلاث جلسات بين الحادى عشر والسابع عشر من اكتوبر »

« لم يبق شىء من اغراضنا خافيا أو مجهولا وقد أصبحت المسألة ناضجة لأن تنتقل المناقشة من المبادئ الى النصوص لذلك ذكر لنا اللورد كيرزون منذ عودتنا فى اكتوبر انه بعد انتهاء المناقشة سيحصر ما انعقد عليه الاتفاق وما ثار عليه الخلاف ، فما استطاع تسجيله من هذا فعل ، ومالم يستطع عرضه على الوزارة البريطانية ، بإذلا جهده الى التوفيق عاملا على ذلك »

« فى اليوم الثانى من نوفمبر ، بعد الفراغ من هذه المناقشات اجتمعت بالمسترا لويدي جورج ، وكان قد سبق لى به اجتماع قبل سفرنا للاجازة وعدنى فيه بأنه سوف يهتم شخصا بمسالتنا بعد عودته من الاجازة ، فقصصت عليه ثبأ ما جرى من المفاوضات ، واحطته علما بموقفنا فى مختلف المسائل وقد ذكر لى أنه أجل المناقشة فى المسألة المصرية فى الوزارة حتى يتحدث معى فى شأنها ، وأنه شديد الرغبة فى صداقة الأمة المصرية ، ثم وعد بارسال المشروع بمجرد الفراغ من وضعه ، فليثنا ننتظر ما يستقر عليه رأى الحكومة الانجليزية وتنتهى اليه رغبتهم فى الاتفاق »

« فى اليوم العاشر من نوفمبر سلمنى اللورد كيرزون مشروع الحكومة الانجليزية وقد رددنا عليه بالايجاز معلنين فى ختام ذلك السرد أن المشروع لا يجعل محلا للأمل فى الوصول الى اتفاق ، وقد رأينا لذلك أن لا وجه للبحث فى الطريقة التى يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دوليا ، كما لم نر وجها لاعادة البحث والمناقشة فى أبواب المشروع الأخرى » وان عظمتم لتجدون فى المذكرات التى تبادلناها مع وزارة الخارجية ، وفى محاضر الجلسات التى اثبتنا فيها مذكراتنا الشفهية تفصيل ما كان منا ومنهم ، وهذه المذكرات والمحاضر تغنيان عن نقد المشروع وتفصيل الرد عليه ، اذ الواقع أن هذا المشروع غاب عنه كل أثر للتطور الذى جرى فى المفاوضات ، فهو لم يتحول عن الاقتراحات الأولى التى عرضت فى شهر يوليه الا فى مسألة التمثيل

السياسى، وقد قبله المشروع ولكنه احاطه بقيود لاشت من اثره ومعناه ، بل لم يقتصر الأمر فيه على ايراد الاقتراحات الأولى نفسها ، فان المادة المتعلقة بالمسألة العسكرية ، فضلا عن انها لم تعد تذكر مسألة التوقيت ، عدلت بيان الأغراض التى ينبغى من أجلها وجود القوة العسكرية ، فاستبدلت من حماية المصالح الأجنبية والمساعدة فى قمع الفتن اذا دعت الحاجة لذلك الدفاع عن المصالح الحيوية لمصر ، وهى عبارة أبعد مرعى وأوسع مدلولاً لا يكاد يمتنع معها أى قدر من التداخل فى شؤون الإدارة المصرية .

« على أن فداحة الاقتراح الانجليزى الذى عرض علينا فى يولييه كانت تجعلنا نعتقد انه اقتراح ابتدائى لا يلبث أن يتغير تحت فعل رغبة التفاهم ، خصوصاً وقد استمر المفاوضون الانجليز فى المفاوضة بعد أن لم نترك لهم محلاً للشك فى أننا لا يسعنا قبوله أو دعوة الأمة الى قبوله وقد جاء المشروع فى هذا الصدد مختلفاً جداً باختلاف عما اقترحت له لجنة لورد ملنر . وانه وإن كان حقا ان الحكومة الانجليزية تحفظت فى دعوتها للحكومة المصرية فلم تذكر انها وافقت على اقتراحات تلك اللجنة ، فانه كان لنا بحق أن نذكر أن الحكومة الانجليزية تركت اقتراحات لجنة اللورد ملنر تنشر ويستشار فيها ، وهو أمر لم يجر له مثال فى هذا النوع من المفاوضات ، ويصعب جدا بعد ذلك على من يحكم بدون هوى أو تحيز أن يقدر أن الحكومة الانجليزية تفكر جدياً فى ارضاء المصريين والوصول معهم الى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم فى العام الماضى وهو ما لم يقبلوه الا معدلاً بتحفظاتهم . نعم ان اللجنة لم تربط الحكومة الانجليزية ، وإن هذه لم ترتبط ، ولكن نشر مشروع اللجنة رسمياً فى مثل هذه المسائل يغنى عن التعهد الصريح بالألا تنزل الحكومة دونه ، هذا اذا لم تدفعها رغبة الاتفاق الى قبول ما قوقه .

« لا ننكر أن حوادث الاسكندرية وقعت بعد ذلك ، وكنا أول الأسفين لها ، غير انه مهما يكن من خطورة تلك الحوادث ، ومن تهويل بعض الأجانب فيها ، واضطرابهم بسببها ، فقد بينا وجه الحق فيها وأظهرنا انها لم تنشأ عن تعصب أو كراهية للأجانب ، وانها عرضية لم تكن لتحديث فى غير الدور التاريخى الذى حدثت فيه ، وكما اقتنع الأجانب هنا بانهم يعيشون مع المصريين فى أمن ودعة فقد كنا نرجو ان تقتنع الحكومة الانجليزية بان المصالح الانجليزية والأجنبية على السواء غير مهددة ، فلا ينبغى على تلك الحوادث أو مايشبهها حكم دائم أو نظام ثابت .

« وقد لا نكون على العموم توقعنا مشروعاً يرضينا لأول وهلة ،

بل مشروعا يترك محلا للأخذ والرد ، وانما يترك الى جانب ذلك أملا في
انا لانزال به حتى نصل منه الى أساس صالح للاتفاق .

» والذي لا نزاع فيه ان هذا المشروع يصدر عن شيء كثير من الحذر
والحرص من جانب الحكومة الانجليزية ومع ان قدرا من الحذر والحرص
معقول ومقبول ، فان الغلو فيها نافذ للثقة التي يجب ان تكون أساسا
لحالفه بين بلدين مناف لها .

وقد أشرنا الى المحالفة بين البلدين ، وكانت أحاديث العام
الماضى قد جرت بانها خير ما يبرم بين البلدين من العلاقات
وجاءت دعوة الحكومة الانجليزية الى انشاء علاقة مرضية بين البلدين
مؤيدة لذلك الرأى ، ثم جاءت المادة الأولى من المشروع تذكر المحالفة
بالنص الصريح ، ولكننا قبلنا المشروع كله فلم نجد في ثنائاه غير تلك
الإشارة المجملة ، وكان حقا الا تلتقى المحالفة وما تذهب اليه انجلترا من
انها مسئولة عن مصر ، في مشروع واحد ، وان لكل من الوجهتين معنى
وحكما لا يتفقان وقد أدرك واضح المشروع ذلك ، فجعل المساعدة التي
تبدلها مصر لانجلترا ، والتي هي أهم مظاهر المحالفة من الجانب المصرى
نتيجة لازمة عن المسؤولية التي تقبلها انجلترا متطوعة بها منفردة فيها بدلا
من ان تكون أحد العوضين في عقد له طرفان .

» أخذنا على انفسنا ان نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة في
الداخل وفي الخارج ولإلغاء الحماية الغاء صريحا ، ولكننا الغينا المشروع
الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التى ذهبنا
للمفاوضات من أجلها ، فكان حقا علينا ان نرى المفاوضات غير منتجة ،
ولا نستمرسل فيها لأكثر من ذلك .

» وبعد عودتنا الى مصر أطلعنا على المذكرة التفسيرية التى أرسلتها
الحكومة الانجليزية الى عظمتكم بيانا لخطتها في المفاوضات ، ومرامى
سياستها في مصر ولسنا في حاجة لأن نقول أن هذه المذكرة أيدت ما فهمناه
من المشروع ، وقد كان محور المفاوضة تأمين المصالح الانجليزية والأجنبية
وكنا مستعدين لأن نقدم ما يلزم لذلك من الضمانات ، اذ لا ننكر ان الاتفاق
على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون بين البلدين ،
ولكن ما نفهمه نحن في هذه الضمانات انها تترك استقلال مصر قائما
سليما ، وتقدم الى جانبه لحماية تلك المصالح فقط دون اقتيادات على حرية
مصر ، غير ان المذكرة تبني على تلك المصالح حقوقا تتعدى مجرد المحافظة
عليها الى تقرير مشروعية وضع يد انجلترا على مصر ، فلم يكن لهذه
المذكرة اذن أن تجعلنا نغير رأينا في المشروع او نتحول عن الخطة التى
سلكناها .

« ولا يفوتنى قبل أن أختتم هذه الكلمة أن أشير الى الصدمة العنيفة التى باغتتنا بمرض صديقى رشدى باشا وهو أشد ما يكون انهماكا فى العمل وزهدا فى دواعى الراحة ، وما خلقه ذلك الحادث فى نفوسنا من الحزن العميق ، وقد كنا وهو على اتفاق تام فى كل ما فعلناه قبل أن يصيبه ذلك المرض وعلمنا منه أنه موافق على ما جرى بعده . »

« كذلك لا يفوتنى أن أشير الى العون الجليل الذى لقيته أنا وزملائي أعضاء الوفد من المستشارين الفنيين ورجال السكرتارية . »

« وأن من دواعى الفخر والسرور لنا ما أظهرته الأمة المصرية من الحكمة واليقظة أثناء سير المفاوضات ، ومن التحمل والتجلى عند انقطاعها ، وأن ذلك لجدير بأن يتغلب على الظنون والمخاوف التى لاتزال تساور الوزارة الانجليزية على مصير البلاد إذا ترك أمرها بيدها . »

« وقد يخفف عنا أن الرأى العام الانجليزى بمقدار ما تنطق بلسانه صحافته الكبرى ، وتعتبر عنه الأوساط السياسية المختلفة التى غشيناها أحسن ظنا بمصر إذا حققت آمالها واجيبت مطالبها وأنه لا يعتبر ارضاء مصر تهاونا أو تفريطا بل عدلا وحسن سياسة . »

« وعلى كل حال فليس لنا أن نياس من روح الله ، أو من صحة عزيمة الأمة على المطالبة باستقلالها ، ولنا بعد ذلك فى عظمتكم خير من يرمى هذه الأمة ويسهر على مصالحها . »

« والله اسأل ان يكلاً عظمتكم بعين رعايته ، وان يوفقكم الى ما فيه خير البلاد . »

..... الخ ..

عدلى يكن

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى ١٣٤٠ (٨ ديسمبر ١٩٢١)

وفى اليوم نفسه ٩ فى ٨ ديسمبر ١٩٢١ قدم عدلى استقالته الى السلطان بالخطاب الآتى :

يا صاحب العظمة

لما أولتني عظمتكم عالى ثققتها ، ودعيتني الى تشكيل وزارة يكون أخص أعمالها ان تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت فعرضت على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس ١٩٢١ برنامجنا الوزارى ، وزدته تفصيلا عندما شكل الوفد الرسمى .

« وبما أن المفاوضات التي باشرها الوفد الذي رأسه في لندره منذ بضعة أشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج ، فاني أتشرف بان أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة ، وأرجو أن تتكرم عظمتكم بقبولها وقبول جليل شكرى وعظيم إكبارى للمتطف السامى الذى تفضلتم على به »

« واتى ٠٠٠٠ الخ ، عدلى يكن

من هذا يمكننا ان نقول ان عدلى قد استقال فورا بعد ان قطع المفاوضات وتعذر تنفيذ برنامجه الذى عاهد الأمة عليه فلم يكن اذن بالرجل الذى تطمح نفسه الى البقاء فى وزارة دون أن يكون له غرض وطنى يخدم به بلاده ، ولم يكن اذن بالرجل الذى يستحق المطاعن التى وجهها سعد اليه »

ويرى المطلاع على التقرير الذى قدمه عدلى للسلطان أن اللورد كيرزون أو الحكومة البريطانية ان شئت كانت أكثر تشددا مع عدلى من لجنة ملنر مع الوفد . فقد طالب كيرزون بأشياء لم تعرضها لجنة ملنر من قبل .

وفى رأى ان هذا التشدد يرجع الى الانقسام الذى سببه سعد فى الوفد وفى البلاد ، وإلى الحملات القاسية التى قام بها سعد ضد عدلى فى مصر ولاحقه بها فى لندره بواسطة هندوبين أرسلهم الى هناك للطعن فى المفاوضات واتهامهم بانهم لا يمثلون الأمة وهذه السنة هى التى سار عليها خلفاء سعد من بعده حين ذهب المرحوم محمود قهقى النقراشى - رئيس الوزراء - الى أمريكا لا لىفاوض وإنما ليطالب الانجليز بالخروج من مصر أمام هيئة الأمم المتحدة . فبادر خلفاء سعد بإرسال برقيات الى هيئة الأمم المتحدة وإلى الصحف الأمريكية يؤكدون فيها أن النقراشى لا يمثل الأمة ، - كما فعل سعد مع عدلى من قبل - مع ان مهمة النقراشى كانت مقصورة على الطعن فى الاستعمار وطلب جلاء الانجليز عن مصر أمام هيئة الأمم المتحدة فمن ذا الذى يرضى لنفسه ان يعرقل مثل هذا العمل حتى ولو كان صادرا من غير مصرى ؟ ولقد علمنا أن أرباب الصحف الأمريكية دهشوا من هذه الوسيلة ، وتعفوا عن نشر هذه البرقيات فى صحفهم .

الأزمة الاقتصادية

وحدثت فى تلك الأيام أزمة اقتصادية طاحنة لا أريد البحث فيها ولا تقصى أسبابها ، وإنما الذى أثبتته أن أسعار القطن ارتفعت فى ١٩٢٠ حتى جاوز القنطار خمسة وأربعين جنيها وقام الخبير الاقتصادى الوفدى المرحوم حسين بك هلال بنشر رسائل كثيرة تحت عنوان ضخم هو

(لا تبيعوا أقطانكم الا بمائتى ريال) فتأثر الناس بهذه النداءات المتكررة الصادرة من رجل اقتصادى من حزب سعد ، وتهافت كثير من الأهالى والتجار المصريين على شراء القطن وشراء الأطيان بأثمان فاحشة ، وانتهز غير المصريين الفرصة فباعوا أطيانهم بأثمان عالية • وهبط سعر القطن الى أقل من ستة جنيهاً للقنطار فكانت النتيجة أن أفلس كثير من المصريين بسبب عجزهم عن دفع ثمن ما اشتروه من أطيان وأقطان فكانت كارثة اقتصادية فوق المأساة السياسية •

بعد استقالة عدلى

قلنا ان عدلى استقال فى ٨ ديسمبر ١٩٢١ والفوضى ضاربة أطنابها فى ذلك الوقت فوضى ومظاهرات وتخريب واتهامات تلقى جزافاً على عدلى ورشدى ومن عاونهما ومنهم مؤسسو الوفد فتردد السلطان فبين يكل اليه تكوين وزارة جديدة وطلب الى عدلى الاستمرار فى العمل الى ان تؤلف وزارة أخرى تحمل أعباء الحكم فى تلك الأوقات العصيبة ، لكن عدلى امتنع عن الذهاب الى ديوان الرئاسة وترك زملاءه يصرفون الأعمال الادارية الى أن بيت السلطان فى استقالته •

فى هذا الوقت وسعد دائب على الشغب وانصاره يتظاهرون ويسبون ويخربون ، أمرت السلطة العسكرية سعدا بأن يمتنع عن الاشتغال بالسياسة ، لكنه كان فى حالة لا تمكنه من الرضوخ لهذا الطلب لأن حوله أنصاراً لا يرضون ترك ما ألفوه • ولما لم ينفذ سعد هذا الأمر بدعوى ان أعماله سلمية قبضت السلطة الانجليزية عليه وعلى بعض أنصاره فى ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ وفتتهم الى سيشل •

ولم يطق عدلى هذا العسف البريطانى ، فقدم فى اليوم التالى أى فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ خطاباً الى السلطان يطلب فيه قبول استقالة الوزارة احتجاجاً على ما عملته السلطة البريطانية مع فريق من المصريين وهالك نص الخطاب •

» صاحب العظمة :

تشرفت على أثر عودتى من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت لعظمتكم استقالة الوزارة وقد بوى زملائى يقومون بانجاز الأعمال العادية اطاعة لأمر عظمتكم ولما كان عدم قبول الاستقالة

رسميا الى الآن قد يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن اجراءات لا علم لها بها ، ولا دخل لها فيها ، فاني اتشرف بالتماس صدور امركم الكريم بقبول تلك الاستقالة .

عدلى يكن

فلم يسع السلطان الا قبول الاستقالة .

انظر كيف كان نبل عدلى مع من ناصبوه العداء ، ووصفوه بأشنع الأوصاف ، وطعنوه في كرامته ووطنيته وشرقه .

ماذا فعل الأعضاء المؤسسون للوفد

وعلى اثر اعتقال سعد ورفاقه هب الأعضاء المؤسسون للوفد يدافعون عن الحرية ، والتأمو مع فريق سعد حرصا على مصلحة البلاد . واتفقوا جميعا على التضامن معا ضد العسف البريطاني وابرموا ميثاقا بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٢١ هـ ك نصه :

« يستمر حضرات أعضاء الوفد المصرى على الاشتراك في العمل السياسى معا طبقا لمبادئ الوفد وقد قبل الجميع الاتفاق على ما يأتى :

أولا - أن يبدأ الوفد بكامل أعضائه الأصليين في العمل فيصدر بيانا للأمة عن الحالة الحاضرة يتضمن العطف والاحتجاج على اعتقال معالى سعد زغلول باشا وزملائه بشرط ألا يشير هذا البيان من قريب ولا من بعيد للسياسة التي اتبعت بعد انشطار الوفد لا تحبيذا ولا انتقادا ويتضمن عدم تعضيد أية وزارة تشكل على حدود مذكرة اللورد كيرزون ومادامت الحالة السياسية الحاضرة مستمرة .

ثانيا - تبقى الرئاسة لمعالى سعد زغلول باشا ، فلا ينتخب رئيس جديد للوفد ، انما ينتخب له سكرتير يمضى أوراقه الا اذا رأى الوفد ان يوقع جميع أعضائه .

ثالثا - ينتخب فريق حضرة عبد العزيز فهمى بك وأصحابه ثلاثة أعضاء جدد يحلون محل الأعضاء المعتقلين ويكون ذلك في ظرف اسبوع اعتبارا من أول جلسة ويقع الانتخاب من الكشف المرفق بهذا المقدم من حضرتى واصف غالى بك وويصا واصف بك .

رابعا - تعقد أول جلسة باكر في محل اجتماع الوفد بمنزل معالى

سعد زغلول باشا ويصح عند اللزوم الاجتماع في أى مكان آخر يتفق عليه
الأعضاء .

ووقع هذا الميثاق حافظ عفيفى وويصا واصف وواصف غالى .
وعلى ماهر .

حمدنا الله على قيام اتفاق يعيد الى الأمة سابق تضامنها حتى تستمر
في جهادها ويعرف منه الكافة ان مؤسسى الوفد لا ييغون سوى تحقيق
امال البلاد ، ولا يفكرون في وزارة أو مجد أو غير ذلك من اعتبارات لم
ترد في خاطر أحد منهم رغم الاتهامات الكثيرة التى صيها عليهم سعد
وشيعته .

وفي اليوم التالى ذهبنا جميعا الى منزل سعد . ودخلناه وسط هتاف
الجموع المحتشدة خارجه وما ان جلسنا باحدى حجراته حتى ارتأى
واصف بطرس غالى ان يقابل السيدة حرم سعد . وبعد دقائق عاد الينا
واقتربت السيدة حرم سعد من باب حجرتنا وحيثنا ببضع كلمات فرددنا
تحيتها وواسيناهما وافهمناها اننا سنواصل الجهاد ، ثم انصرفت وتبعها
واصف غالى الذى أصبح من الصق التابعين لسعد ثم رجع الينا يخبرنا
ان السيدة حرم سعد تريد ان يعرض عليها كل قرار يصدره الوفد لتقره
قبل اعلانه . حمل الينا واصف غالى هذا الطلب العجيب ولحنا منه
موافقته عليه فاشمازنا وادركنا ان هذا النفر من اتباع سعد لم يقدروا
وقوفنا معهم رغم ما ارتكبه نحونا في الماضى ، فهم يريدون الآن اذا
صدر قرار من الوفد باكماله ان يبحثوه فيما بينهم وبين السيدة حرم سعد
زغلول وجعلوا لها حق الفيتو ، وهى سيدة محترمة لكنها بعيدة كل البعد
عن السياسة وتقضى علينا الرجولة ان نحترق هذا المسلك فإظهرنا لهم
ذلك وخرجنا مصرين على قطع الصلة نهائيا بهؤلاء النفر خرجنا جميعا
عدا حمد الباسل الذى ارتأى الانضمام اليهم .

اضطراب الحالة بعد استقالة عدلى

قدمت وزارة عدلى يكن باشا استقالتها في ٨ ديسمبر ١٩٢١ ولم
تقبل الا في ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ بعد اعتقال سعد وبعض أعوانه وبعد ان
الح عدلى في قبولها لعدم رغبته في البقاء بالحكم عقب ما اتخذته
السلطة الانجليزية من عنف ضد سعد ومن معه . فاضطربت الأمة بجميع
عناصرها ومختلف هيئاتها ، واحتجت على العنف والقبض والمحاكمات
التي أجرتها السلطة البريطانية .

وكان لابد من تأليف وزارة ولو إدارية تقوم بأعباء الحكم • وكان مؤسسو الوفد قد اعجبوا بتصرفات عدلى بعد أن شاركوه العمل مدة طويلة أيام كان في باريس ولندره في مفاوضات لجنة ملنر وبعد أن ولى الوزارة وأيام مفاوضاته مع كيرزون • وقد اطمأنوا إليه وازدادوا تقديرًا له • وكان يشارك عدلى عمله الرسمى وغير الرسمى لقيف من أصدقائه أخصهم حسين رشدى وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى ، وهؤلاء الثلاثة ومعهم عدلى كانوا أبرز السياسيين الذين يعملون للقضية المصرية يؤازرهم ويشترك معهم فريق الأعضاء المؤسسين للوفد ، وجمهور كبير من الأمة • أما العامة فلم تكن كلها معهم لأنها تسير معواطفها البريئة وتتأثر عادة بمؤثرات طارئة وهى غير مكلفة بالتعمق في المسائل السياسية وفيما يخفى عادة على غير المطلعين •

كان لابد للسلطان من تأليف وزارة ، وكان أول المرشحين الذين تتجه اليهم الأنظار في ذلك الوقت هو محمد عبد الخالق ثروت ذلك الحبرى النشيط الذى كن نائباً لرئيس الوزراء في وزارة عدلى عند غيابه هو ورشدى للمفاوضة •

عرض السلطان على ثروت تأليف الوزارة فاعتذر ، ولم يعرضها السلطان على غيره • وكان اجماع طبقات الأمة على ضرورة اضراب المرشحين عن قبول الوزارة •

لكن الوطنية والسياسة المجدية ليس معناهما الاضراب والعمل السلبي فحسب ، وانما واجب الرجل الذى يعمل ويفكر هو أن يسعى في ايجاد حل لأزمة قد تكون نتائجها ضارة اذا لم يسعفها السياسيون القادرون بالعلاج • ولهذا تضامن ثروت ورفقؤه واصدقاؤه في استمراره على رفض الوزارة • وقد اتصل به السلطان واللورد اللنبى وجرت بينه وبينهما محادثات اصر فيها ثروت بتأييد اصدقائه وتفكيرهم معه على أن قبوله تأليف الوزارة يجب أن يحون مسبوعا ببيان من انجلترا بالغاء الحماية واعلان الدستور واعادة وزارة الخارجية كما كانت وغير ذلك من المطالب •

وظل اللورد اللنبى مع مستشاريه يفاوضون ثروت حتى اقتنعوا وارسل اللورد تقريراً الى حكومته وبرقيات بقبول ما عرضه ثروت بعد ان تعذر تأليف اية وزارة •

لكن الحكومة الانجليزية رفضت ما عرضه اللنبي فلم يكن منه وهو قائد القوات التي انتصرت في الشرق الأدنى وحاز شهرة عالمية واصبح ذا نفوذ كبير لدى حكومته لم يكن منه الا ان اخذ معه مستشاريه وسافر الى لندره وهناك ألح في قبول ما عرضه ثروت ، ويقال انه هدد بالاستقالة فلم تر الحكومة الانجليزية بدا من الازعان لما طلب ، فرجع الى مصر وقدم الى السلطان فؤاد تبليغا مصحوبا بتصريح من انجلترا لمصر .

التبليغ والتصريح البريطانيين

أما التبليغ فهناك نصه :

دار الحماية

القاهرة في ٢٨ فبراير ١٩٢٢

يا صاحب العظمة

١ - اتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدمتها الى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف افكار الحكومة البريطانية وسياسيتها وهو ما آسف له أشد الأسف (وهي المذكرة التفسيرية لمشروع كيرزون) (٣٧) .

٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين القى في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمانى المصرية وانها تنوى الانتقاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى ادارى لا يفتق الحريات التي وعدت بها .

٣ - غير أنه ليس شئ أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل أن الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو ان الغاية من الضمانات التي تطلبها بريطانيا العظمى ليست ابقاء الحماية حقيقة أو حكما وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات اهلية ومن مركز دولى .

(٣٧) العادة بين القوسين توضيح من محمد على علوبة نفسه ولم ترد في النص الاصلى للتبليغ .

٤ - وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذي يلتزم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن إنجلترا إنما جاءها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها اشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التي يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة ، والأمل وطيد في أن الأحوال العالمية صائرة الى التحسن ، هذا من جانب ومن جانب آخر فكما قيل في المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ - أما أن تكون إنجلترا راغبة في التدخل في ادارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول ان اصدق رغباتها واخلصها هو ان تترك للمصريين ادارة شؤونهم ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى . وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فمن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامهما للتدخل في شؤون مصر وكل ما قصده هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية .

٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية .

٧ - فإذا كانت هذه هي نوايا إنجلترا فلا يمكن لأحد أن يذكر أن إنجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذي يبلغون فيه مطمحا ترغب فيه إنجلترا كما تتوق اليه مصر ، أو ان ينكر انها تكره ان ترى نفسها مضطرة الى التدخل لرد الأمن الى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول في خطر . وأنه ليكون مما يؤسف له ان يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت اخيرا أى أساس بمطمحهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التي سبق بيانها ، فإن الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حدا لتهيج ضار قد يكون لتوجيهه الى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية ولذلك كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التي تستفيد من أن البحث فيها يجرى في جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص .

٨ - والآن وقد بدأت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى والتى تتغلب فى الساعات الحاسمة فاننى لسعيد ان انهى الى عظمتكم ان حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا ، وانى لعلى يقين بان هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا .

٩ - وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من اعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر .

١٠ - اما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمتكم والى الشعب المصرى .

واذا ابطأ لأى سبب من الأسباب انفاذ قانون التضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذى اشير اليه فى التصريح الملحق بهذا فاننى أود أن أحيط عظمتكم باننى - الى أن يتم الغاء الاعلان الصادر فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ - ساكون على استعداد لايقاف تطبيق الاحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ - فالكلمة الآن لمصر ، وانه ليرجى انها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها - تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الاهواء .

ولى مزيد الشرف ٠٠٠ الخ .

اللنبى (فيلد مارشال)

وهاك نص تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ :

تصريح لمصر

بما ان حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وبما ان العلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية . فبموجب هذا نعلن المبادئ الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة
مستقلة ذات سيادة .

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار
الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ العمل على جميع
ساكنى مصر تلقى الأحكام العرفية التى اعلنت فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ .

٣ - الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة
جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها وذلك
بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الطرفين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة
مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

(١) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو
بالواسطة .

(ج) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

(د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على
ماهى عليه الآن .

وصل عبد الخالق ثروت ورفاقه الى هذا التصريح دون أن ترتبط
مصر بمعاهدة أو باتفاق يقيد بها بالتزامات ، فهو تصريح من جانب واحد
الغيت به الحماية وبرزت به مصر بشخصيتها الدولية وأصبح لها استقلال
دولى كما أصبحت لها وزارة خارجية مستقلة ولم يقل أحد أنه تحقيق
لجميع أمانى مصر وحقوقها ، وإنما هو بلا شك أساس لايجاد الثقة بين
الطرفين ، وتمهيد لوثبات من مصر تساعد على التطور متى حافظت مصر
على كيانها وحقوقها وعملت على رفع شأن بلادها بتلك الحرية المتواضعة
التي تسمح لها بالظهور على المسرح الدولى والتصرف فى شؤونها الداخلية
وتتيح لها فرصا لرفع مستواها الاقتصادى والثقافى والاجتماعى وتمكنها
مع الزمن من الوصول الى باقى مطالبها .

واعتقادى أن رفعة البلاد لا تتحقق الا بهذه القوى الرئيسية :
الثقافة ورفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى بفضل ما تقوم به حكومة
تؤدى واجبها وبرلمان يراقب تصرفاتها مراقبة رشيدة . وبهذا يتكون وعى

وطنى سليم يغذيه العلم الصحيح في المعاهد والمصانع ويدفع المواطنين ائى التضامن والثقة المتبادلة والتعاون على ازالة كل عقبة تقف فى سبيل حرية البلاد وعظمتها ومقاومة تحكم الفرد وديكتاتوريته فتصبح الأمة حقا مصدر السلطات -

ولست ممن يعتقدون أن أمة منقسمة على نفسها ، تتطاحن فيها الفئات تطاحنا مرا بالطعن والقذف والسباب ، وهى عزلاء والأجنبى جاثم فوق صدرها ، يمكنها أن تحقق امانيتها بالصياح وتمطيل المصالح وتخريب المحال التجارية وحرق الترام واعتداء الصبية على ذوى الرأى والنزاهة •

قبول ثروت تأليف الوزارة

بعد أن ظفر ثروت بتصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة فى أون مارس ١٩٢٢ وهذا نص خطابه الى السلطان :

« يا صاحب العظمة

لم يكن لزملائى ولى ونحن نشاطر الأمة امانيتها فى الاستقلال الا أن نقر الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل • فلم يكن يسعنا أن نتولى أعباء الحكم مادامت المبادئ التى تسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلته فان تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول بها •

غير أن الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد أحدثا فى الحالة تغييرا كبيرا فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة إذ أنها ترى أن الشعور القومى أصاب ترضية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل أى اتفاق فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقللة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق •

أما وقد جزنا هذا الدور بخير ، فلم يبق على مصر الا أن تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وان خير الضمانات فى هذا الصدد واجلها أثرا هى حسن نية مصر ومصحتها فى حفظ العهود •

على أن الوزارة ترى أنه لكي تكون جهود البلاد في سبيل تحقيق كامل أمانيتها بحيث تؤتي جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين هيئة تنوب عن الأمة وأن تسعى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة .

ولذلك فإن الوزارة عملاً بأوامر عظمتمكم ستأخذ في الحال في أعداد مشروع دستور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الإشراف على العمل السياسي المقبل .

وغنى عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية وأنه على أية حال يجب أن تجرى الانتخابات في أحوال عادية ، وفي ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيراً إلى عظمتمكم . وستأخذ الوزارة بلا إهمال ما يدعو إليه الأمر في ذلك من التدابير كما أنها ستبذل جهدها اعتماداً على حسن موقف الأمة في الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملاً بالأحكام العرفية .

هذا وأن إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر في الخارج .

ونظراً لأن النظام الإداري الحالي لا يتفق مع النظام السياسي الجديد ومع الأنظمة الديمقراطية التي ستمنحها البلاد ، فإن الوزارة قد اعتزمت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك في الحكم التي ستتحمل كل مسؤوليته أمام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدها في إدارة شؤون الأمة توجيهها إلى المصلحة القومية دون غيرها .

والوزارة موقنة بأن أكبر عامل لنجاح مصر في تسوية المسائل التي بقى حلها ، وأقوى حجة تستعين بها في تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وأن تأخذ بدواعي النظام وتلتزم جانب الحكمة .

والوزارة تحيي العصر الجديد الذي كان لعظمتمكم أجل أثر في طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتمكم من المساعي الوطنية العالية ، وهي واثقة أن ستلقى من لدن عظمتمكم كل تأييد في عمل الغد وإنها لترجو أن يكون مكللاً لمجهود البلاد .

ثروت

« واني ... الخ »

أول مارس سنة ١٩٢٢

راى سعد فى التصريح

اعلن ثروت فى خطاب تأليف وزارته امله فى « أن تقبل مصر على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤلفة القلوب » فما الذى حدث ؟ أيد مؤسسو الوفد وجمهور المثقفين « ثروت » فى موقفه أما سعد فقد أعلن أن هذا التصريح « تكية على الأمة » وظل يوالى مطاعنة فى ثروت وأصدقائه ومؤيديه يطعنهم فى وطنيتهم وفى شرفهم حتى طفع الكيل ، فأرسل إليه ثروت خطابا كله أدب ولين يشكو فيه من المطاعن والعراقيل التى يضعها فى سبيله ، وطلب إليه أن يحتكما الى كبار الأمراء فيما شجر بينهما من خلاف ، وكان جواب سعد خطابا نشره فى الصحف ومما جاء فيه « اما الاحتكام الى الأمراء فهو شرف لا يناله الا الإكفاء ٠٠ !! »

اعلان استقلال البلاد

كان من الضروري أن يستمر ثروت فى تنفيذ خطته بعد أن صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وبعد أن انتهى من تأليف وزارته .

وفى يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن السلطان على الشعب ان مصر أصبحت أمام العالم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال وأنه اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر ، وأعلن هذا النداء فى المحافظات والمديريات وقررت الحكومة جعل هذا اليوم عيداً وطنياً سنوياً .

وضع الدستور

ثم سعى ثروت فى تكوين لجنة لوضع دستور يليق ببلاد تطمح فى الرقى ، وعرض الأمر على فريق ممن يعرف فيهم الكفاءة ومنهم بعض أتباع سعد ، فرفض هؤلاء الاشتراك فى وضع الدستور بأمر من سعد وكان من بينهم المرحوم مرقص حنا (باشا) فقد اعتذر عن دخول هذه اللجنة التى وصفها سعد بأنها « لجنة الاشقياء » .

وارسل ثروت الى من قبلوا الاشتراك فى اللجنة خطابات هذا نص واحد منها :

رياسة مجلس الوزراء

نمرة ٢

حضرة صاحب العزة محمد على بك (علوية)

بمزيد السرور أبلغ عزتكم صورة من القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٥ شعبان ١٣٤٠ (٣ ابريل ١٩٢٢) بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور وقانون انتخاب وبتعيين عزتكم في عضوية هذه اللجنة .
وانى اشكر لعزتكم حسن تفضلكم بقبول مؤازرتنا في هذا العمل الخطير ، ولى كبير الثقة انه سيكون للبلاد من عنايتكم الحظ الوافر والاثر المشكور .

وتفضلوا بقبول مزيد احترامى

القاهرة في ٨ شعبان ١٣٤٠

٦ ابريل ١٩٢٢

رئيس مجلس الوزراء

ثروت

وارفق بهذا الخطاب مذكرة من رئاسة مجلس الوزراء هذا نصها :

« اشار الأمر الكريم الصادر الى بتأليف هذه الوزارة الى رغبة حضرة صاحب جلالة الملك في تحقيق التعاون بين الأمة والحكومة بواسطة نظام دستورى وعهد الى الوزارة باعداد مشروع ذلك النظام وقد كان جواب الوزارة على هذا الأمر الكريم انها ستأخذ في الحال في اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث ، وان هذا الدستور سيقدر مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل .

وبما ان الوزارة ترى ان تستعين في القيام بهذه المهمة الخطيرة بأراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية .

لذلك أتشرف بأن أرفع هذه المذكرة الى مجلس الوزراء راجيا الموافقة على تأليف لجنة تتولى وضع مشروع دستور وقانون انتخاب ويكون أعضاؤها حضرات أصحاب الدولة والمعالي والسعادة والعزة الآتية اسمائهم : ويأتى بعد ذلك أسماء المرشحين لهذه اللجنة .
وقد صادق مجلس الوزراء على هذه المذكرة في ٢ ابريل ١٩٢٢

ويلاحظ أن الأعضاء المؤسسين للوفد كانوا عند كلمتهم التي اتفقوا عليها في باريس وصدر بها قرارا جماعى بحضور سعد ، فلم يدخلوا في وزارة عدلى ، ولم يدخلوا كذلك في وزارة ثروت معتقدين أن خدمة البلاد تتحقق بجهدهم الوطنى وهم يعيدون عن مقاعد الحكم . ولما كان وضع الدستور جهادا وطنيا فقد قبل بعضهم الاشتراك في هذه اللجنة ، وقد تولى رياستها حسين رشدى باشا الرجل الذى نصح بتكوين الوفد ، وبأشرت أعمالها ، وبحث أعضاؤها في جميع دساتير العالم وفي مقدمتها دستور بلجيكا وكان من أحدث الدساتير وأدقها . ومكثت اللجنة نحو ستة أشهر تكد وتتعب حتى أتمت عملها في مشروع الدستور ومشروع قانون الانتخاب ، ثم أحالته الى لجنة فرعية لوضع الصيغة النهائية في التحرير . وكان أول القائمين بهذا التحرير المرحوم عبد العزيز فهمى . ومما وضعته اللجنة في الدستور أن يلقب الملك بملك مصر والسودان .

تأسيس حزب الأحرار الدستوريين

صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من إنجلترا منفردة دون تقييد مصر باتفاق أو معاهدة ، وفيه كما أسلفنا الغاء الحماية وإعلان استقلال مصر دولة حرة ذات سيادة لها حق التمثيل الخارجى . الخ . فوجب على مصر في هذه المرحلة الخطيرة أن تدعم مركزها وتستعد لمراحل أخرى ووثبات في سبيل استكمال استقلالها والخلص من التحفظات التي تمسكت بها إنجلترا ولن يكون ذلك الا بصلاح ادارة الحكم في البلاد والنهوض بالامة على اسس سليمة بتحسين المرافق ورفع مستوى الشعب وأساس هذا كله أن يكون للبلد برلمان يمثل الامة تمثيلا صحيحا ويحقق ما يقرره دستور كامل من أن الامة هي مصدر السلطات - وبهذا وحده تصل الامة الى ما تبتغيه .

لهذا فكر مؤسسو الوفد ومعهم اصداقائهم في تأليف حزب يسعى في تحقيق الحياة الدستورية الصحيحة وضمان حرية الفرد واختاروا له اسم « حزب الأحرار الدستوريين » عنوانا للغاية التي يسعى اليها . وانتخبنا عدلى يكن باشا رئيسا له وكان أجدر رجل يضطلع بتحقيق مبادئ الحزب وقد عرفناه وبلوناه في جهاده أيام أن كنا في باريس ولندره وفي المفاوضات مع لورد ملنز وعرفنا مواهبه ونزاهته السياسية كما انتخب الحزب وكيلين هما عبد العزيز فهمى ومحمد محمود واختارنى سكرتيرا عاما له .

كان ذلك في اكتوبر ١٩٢٢ أيام وزارة ثروت باشا صاحب اليد الطولى في تكوين لجنة وضع الدستور وفي التمسك بالمشروع الذى وضعته اللجنة تمسكا كان من نتائجه استقالته من الوزارة .

وعقد الحزب أول اجتماع له يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ بفندق شبرد
وكان اجتماعا حافلا خطب فيه عدلى رئيس الحزب الخطبة التى تحدد
أهداف الحزب ولم يكن فيها ما يمس سعدا لأن الحزب قام للتآلف والتآزر
ولخدمة البلاد والدستور خدمة صادقة • وفيما يلى نص الخطبة وقد
نشرت فى أول عدد من جريدة ، السياسة ، اليومية الصادر فى ٣٠ أكتوبر
١٩٢٢ •

خطبة عدلى رئيس حزب الأحرار الدستوريين

« أيها السادة :

أشكركم كثيرا على اجابة دعوتنا بحضوركم هذا الاجتماع الذى
عقدناه لنعلن فيه برنامج حزبنا وخطته السياسية والاعتبارات الداعية
الى تأليفه ، وقد نكون فى نظر بعض أصحابنا قد تأخرنا فى القيام بهذا
الواجب الوطنى ، اذ أن بعضكم طالما صارحنا منذ بضعة أشهر بأن حالة
وطننا السياسية تقتضيه الا أن الظروف غير المناسبة التى لاتزال قائمة
الى الآن كانت تعوق تأليف حزب سياسى حر يستطيع أن يؤدى للبلاد
خدمة حقيقية • أما ولجنة الدستور قد فرغت من عملها العظيم ، وأصبحنا
على باب الحياة البرلمانية ، فلم نعد مختارين فى انتخاب أنسب الأوقات
لتأليف حزبنا بل لابد لنا من اقتحام كل عقبة تحول بيننا وبين استكمال
عدتنا لحياة جديدة •

« أيها السادة – علمتنا تجارب الأمم فى الماضى ، ثم علمتنا تجاربنا
بالأمس ان ليس بين أمة وبين ادراك غرض من أغراضها الا مجرد اجماعها
عليه اجماعا صحيحا ، وارايتها اياه ارادة صادقة وليس أضر على صحة
هذا الاجماع ولا أفسد لصدق الارادة من أن يتطرق الى نفسية الأمة شيء
من روح الارتياح فى النجاح ، أو يطوف عليها طائف من التشاؤم يزعزع
عقيدة الثقة بالمستقبل ، ويصدع أركان الاتحاد •

« هذه الحقيقة قد علمتها الأمة المصرية حق علمها ، وجرت عليها من
بداية حركة الاستقلال فلا محل للشك فى انها ستجرى عليها فى المستقبل ،
بعد أن جربت ان الاتحاد هو العامل الأكبر فى كل التطور السياسى
الأخير •

« وإلى الاتحاد يرجع الفضل فى اقتناع البريطانيين بأن الأمة المصرية
لا يمكن أن تحكم على ما تختار ، وبأن الحماية رابطة ممقوتة واجبة
الزوال ، فعولوا على طريقه الاتفاق التى هى اشرف الطرق واكدها فى

ترتيب الروابط بين أمتين ولقد قابل الشعب المصرى بالرضا هذه الطريقة التى ترمى الى عقد اتفاق شريف يحقق للمصريين استقلالهم ، ويضمن للبريطانيين مصالحهم غير الماسة بهذا الاستقلال .

« أجل نريد اتفاقا صريحا خالصا من شوائب المساومات ، سليما من الأغراض المستترة ، مبنيا على الصداقة المتبادلة .

» ان اتفاقا كهذا من شأنه أن يتحقق ، مادامت مصر لا تطلب الا حقها فى الحياة حرة كسائر الأمم المتعدنة ، ومتى كانت بريطانيا العظمى لا تطلب الا صيانة مصالحها صيانة مجردة من فكرة التدخل فى شؤون بلادنا .

» أن من دواعى التفاؤل بتحقيق هذه الغاية تلك الخطوة التى خطتها الأمة فى سبيل استقلالها التام دون أن تقيد نفسها بشيء ومهما تكن الأسباب التى تحمل بعض مواطنينا على اظهار عدم الاكتراث بهذه النتيجة فمن المحقق ان إلغاء الحماية البريطانية على مصر إلغاء دوليا والاعتراف بها مملكة مستقلة ذات سيادة ، والاستعداد لحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى بمفاوضات يكون القول الفصل فى نتائجها للبرلمان المصرى ، كل ذلك يجب أن يعتبر نجاحا سياسيا كسبته الأمة فى اثناء سعيها الى تحقيق غرضها الاسمى ، من المحقق ان كسبنا لهذه الحقوق ، فضلا عماله من القيمة الذاتية ، فهو عظيم الفائدة من جهة انه نقطة ارتكاز قوية نستعين بها على حل المسائل المحتفظ بها حلا موافقا لمطالبنا القومية .

» لا محل للارتياح فى النجاح بعد أن أدركت الأمة بفضل مجهوداتها هذه الأغراض وبعد أن أتيح لها اختيار الدستور نظاما لحكومتها ان النظام الدستورى هو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة فى المدنية كأممتنا . وهو وحده الذى يلائم ما لجلالة الملك من الميول الشريفة والمقاصد السامية لارتقاء شعبه فى مدارج الإصلاح ، فان جلالته منذ جلوسه على عرش جده العظيم لم يدع فرصة تمر الا أثبت فيها أن النظام الدستورى سيلقى منه أكبر عضد ، متنزه بحكم مركزه الدستورى السامى عن منازعات الأحزاب .

» ومما لا ريب فيه ان الاسراع بتنفيذ الدستور يعتبر خدمة جليلة للبلاد ، لأن التعجيل بتنفيذ الدستور هو فى الواقع تعجيل بمعالجة حل المسألة المصرية .

« أيها السادة - تعلمون أذن أننا داخلون على دور من أدوار مسالمتنا المصرية دقيق ، داخلون في نظام من حكم البلاد جديد ، أمران يجب على جميع الرجال الذين هم مسئولون عن مصلحة هذا الوطن وشرعه والذين هم مسئولون عن الحساب الواجب علينا أدائه للخلائف من بعدنا ، ان يقدروهما حق قدرهما ، وان يوفهما من العناية ما تستحقه مسألة قومية كبرى يتوقف عليها مصير البلاد »

« ان الأمة المصرية قد اثبتت في كل عصر انها أمة قانون ونظام وهذه الميزة كفيلة بنجاح النظام الدستوري فيها ، ولكن الرجة العنيفة التي يقترن بها عادة الانتقال من حال الى حال ، والتي كثيرا ما تكون فرصة لنمو اضطراب الشهوات السياسية يجب ان تلفت نظر الرجال المسؤولين ، فيشدوا من عزائمهم ويتكاتفوا للقضاء على كل نزعة من النزعات المفسدة لفوائد الحكم الدستوري خصوصا متى لوحظ ان في بداية حياتنا الدستورية ستعرض مسألة تقرير مصيرنا السياسي ، وهذا من شأنه ان يزيد مركزنا دقة على دقته ، ويضاعف واجبنا في الحذر من العواقب »

« ان القيام بمثل هذه الأغراض لا تغنى فيه جهود الأفراد شيئا . بل لابد من جهود الجماعات المؤلفة على برامج محدودة ومبادئ معينة ، أو بعبارة أخرى لابد من جهود الأحزاب ، فان الحزب اثبت من الأفراد رأيا ، وأمن هوى ، وأبقى على الزمان وجودا ، وأعسر على عواصف الحوادث منقلبا »

« تعلمون ان الحزب السياسى هو البيئة الوحيدة التى تكمل فيها التربية السياسية للأفراد ، بل هو النظام الكفيل باستمرار المبادئ عائشة زمنا طويلا ، وهو ملاك اتصال التقاليد السياسية للأمم ، وفوق ذلك فان الأحزاب هى أدوات التفاهم السريع فى المجالس الكثيرة العدد ، فحاجتنا الى الأحزاب السياسية حاجة حالية يدعو اليها واجبنا فى تنظيم صفوف الأمة وتوحيد كلمتها وتوجيه مجهوداتها الى تحقيق ما ينقصنا من مقومات استقلالنا الفعلى حاجتنا الى الأحزاب السياسية حاجة مستمرة تدعو الى بقائها الحياة البرلمانية ذاتها »

« دعتنا هذه الحاجة القومية أنا وبعض اصدقائى فى السياسة الى ان نعتمد تأليف هذا الحزب باسم « حزب الأحرار الدستوريين » ، وقد وضعنا له المبادئ والأغراض التى هى صيغ ما تضمحل نفوسنا تحقيقه لخير بلادنا ، ونحن نعاهد الله تعالى والأمة على ان نعمل لتحقيقها فى

المجالس التشريعية ، ونصدر عنها في تقدير أعمال السلطة التنفيذية ،
ونرعاها في كل ما يقوم به الحزب من الأعمال .

« ولقد أرى واجبا على قبل عرض هذه المبادئ والأغراض عليكم
أن أشير الى الخطة التي يتبعها الحزب فيما يتعلق بالمسائل المحتفظ بها
للمفاوضات ، أو بعبارة أخرى في ازالة العوائق التي تعوق تمتع الأمة
باستقلالها الذي كسبته قانونا وهذه الخطة انما ترجع الى مبدأ واحد وهو
أن الاتفاق لا يجوز في حال من الأحوال أن يمس استقلالنا ، ولا أن يعطل
مظهرها من مظاهره .

« لاشك ان الحيلة السياسية تقضى بالكف عن الخوض في تطبيق
هذا المبدأ بوجه التفصيل على الفروض التي تقترض حلولاً للمسائل
المحتفظ بها ، فان الخوض في تطبيق هذا المبدأ بالدقة وبالتفصيل انما يكون
عند المفاوضات التي ستكون تحت اشراف البرلمان المصري ، ولكنني مع
ذلك لا اجد بأسا من الإشارة الى أن تطبيق هذا المبدأ عينه قد حمل الورد
الرسمي كما تعلمون ، على رفض كل اقتراح يؤدي الى الاحتلال العسكري
أو ما في معناه ، كما أدى به الى رفض كل اقتراح يرمى الى التدخل
الأجنبي في شؤون البلاد داخلية كانت أو خارجية . ولئن كان الاستمسك
بهذه الخطة قد أدى الى قطع المفاوضات في العام الماضي ، فان ذلك
لا يطعن في صحتها ، ولا في أنها هي الخطة التي ترضاها أمة حريصة
على استقلالها ، متشبثة بأسباب استكمالها . فاذا كان لابد لنجاح
مفاوضات مستقبلية من أن يغير أحد الطرفين خطته ، فليس الطرف المصري
هو المطالب بهذا التغيير .

« كذلك نقول على وجه الاجمال أن كل حل لمسألة السودان يؤدي
لفصله عن مصر ، أو يخل بحقوقها فيه أو يعوق تمتعها بسيادتها عليه ،
ورعايتها بنفسها منافعها الحيوية فيه ، فهو حل ليس فقط بعيدا عن
قواعد العدل ومقتضيات الصداقة التي هي أساس الاتفاق بل يكون حلا
لا يمكن أن ينال رضا المصريين .

« أيها السادة - قد أرى من الضروري أن أبين لكم في هذا المقام
موقف حزبنا فيما يتعلق بمسألة الامتيازات الأجنبية لا شبهة في أن نظام
الامتيازات العتيق قد أصبح غير متفق مع المبادئ الحديثة ، ولا مؤتلف
مع روح العصر الحاضر ، كما أصبح ضئيل الفائدة بالنسبة للأجانب
أنفسهم . ولكننا مع ذلك نرى من الأوفق لمصلحتنا أن تكون الامتيازات

موضع مفاوضات خاصة بين مصر وبين الدول ذوات الامتياز ، وعلى كل حال فان مصر الحرة ترى واجبا عليها ، اعترافا بجميل الأجانب النازلين فيها ، والذين يشاطروننا في ارتقائها من وجوه عديدة ، ان تحسن ضيافتهم في المستقبل كما كان الأمر في الماضي ، وان ترعى مصالحهم ، وتحرص على طمأنينتهم وراحتهم .

« أيها السادة - تلك هي خطتنا السياسية ، اكرر لكم مرة أخرى الأصل الذي تركز عليه هذه الخطة (ان الاتفاق يجب حتما الا يمس باستقلال مصر ، ولا ان يعطل مظهرا من مظاهره) وبقيننا ان هذه القاعدة ينبغي ان تطبق بدقة في كل مفاوضة تدور على أية مسألة من المسائل المتعلقة باستقلال مصر حيثما تكون هذه المفاوضات أريد أن أقول : وفي مؤتمر الشرق أيضا ، اننا نرحب بدخول مصر في هذا المؤتمر ولكن على شرط ان ندعى اليه بالطريقة التي تدعى بها الدول الأخرى ، وان تدخله بصفتها دولة مستقلة حرة الرأي ، تدافع عن حقوقها التي هضمتها معاهدة سيفر(٣٨) ، وليعترف لها في معاهدة دولية بكل الحقوق اللازمة لدولة مستقلة تامة السيادة .

« أيها السادة - في صدد إيقافكم على خطط حزبنا ، لا يجوز لي ان اتخطى الكلام عن الحقوق التي كسبتها مصر كنتيجة قانونية للاعتراف باستقلالها دوليا اننا نظن الوقت قد حان للتمتع بهذه الحقوق ، ولا نرى ان هناك عوائق تحول دون ذلك ، فانه لا مانع يمنع الحكومة المصرية ، من ان ترتب سفرائها وقنصلياتها في الخارج ، لا مانع يمنع الحكومة من طلب دخول مصر في جمعية الأمم على ان في تحقيق هذين الأمرين تأكيدا للاستقلال ، ومظهرا حيا للتمتع بالسيادة الخارجية » .

« كذلك لا نجد مبررا لبقاء الاحكام العرفية الاجنبية التي هي معطلة من غير شك لمظهر السيادة الداخلية ، ورجاؤنا ان تتخلص البلاد على

(٢٨) تم توقيع هذه المعاهدة في ١٠ أغسطس عام ١٩٢٠ . وبمقتضى هذه المعاهدة تنازلت تركيا لانبثرا عن السلطات المخولة لها بمقتضى اتفاقية الاستانة الموقعة في ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياة قناة السويس - غير ان معاهدة سيفر الفيت بعد نجاح ثورة أتاتورك وحل محلها معاهدة لوزان التي وقعت في ٢٤ يولية ١٩٢٣ ونص في المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان . وقد صرح عصمت باشا رئيس الوفد التركي في مؤتمر لوزان بان لمصر الحق في تقرير مصيرها بنفسها (وهذا تفسير للدول النازلة كما ورد في المعاهدة . عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومي ١٩١٤ - ١٩٢١) ج ٢ ، ص ٧١ .

وجه السرعة من هذا النظام المكروه ، كما نرجو ان تزول آثاره التي مست بحرية الأفراد ، فان حزب الأحرار الدستوريين يعمت أن يبقى للمساس بحرية الأفراد اثر على الاطلاق .

« أيها السادة - مهما كان وزن الأقوال التي قيلت جزافا في هذا الحزب من قبل أن يعلن برنامجيه ، فاني لا اتعرض الى تمحيصها ، بل اكتفى بأن أعلن أن سنتنا في تطبيق مبادئنا وتنفيذ خططنا ليست عدائية لأى شخص كان ممن يخالفوننا في مبدأ أو ينازعوننا في خطة ، بل سنتنا على ضد ذلك هي السعى في تطهير النفوس من الأحقاد التي يولدها عادة فهم السياسة على غير ما يجب أن تفهم عليه ، ونصيحته لمن يعملون في السياسة ألا يدفعهم حب الظفر الى الخروج عن القصد في ترويج سياساتهم والى انتقاص مخالفتهم ان ذلك المذهب ، فضلا على أنه غير لائق بالرجال المسؤولين ، فانه لا يجز وراءه الا التنافر والتخاذل ونحن أخرج ما نكون الى الاتحاد والتعاون .

« ان الوطن يطلب منا جهودا جديدة غير الجهود التي بذلناها من قبل ، يطلب جهود الجماعة لا جهود الأفراد ، حتى تزول العوائق من طريقنا الى الغرض الأسمى الذي سعت البلاد اليه سعيها ، وضحت بضحاياها ، فلنضم صفوفنا ، ولنوحد كلمتنا ، ولنسع الى غرضنا ، واثقين من النجاح ، والله المسئول أن يسهل خطانا الى هذا الغرض الشريف .

وقد أصدر الحزب جريدة يومية باسم « السياسة » ثم أصدر بعد ذلك صحيفة اسبوعية باسم « السياسة الأسبوعية » تبحث في العلم والفن والأدب والاجتماع . وقد انتشرت صحيفتا الحزب انتشارا واسعا ، وكانتا فخرا للصحافة الشرقية حازتا اعجاب الجميع . وكان يتولى رئاسة تحريرها الدكتور محمد حسين هيكل ، كما ساهم في تحريرهما كتاب أقداد أخص بالذكر منهم الدكتور طه حسين والمرحوم الاستاذ ابراهيم عبدالقادر المازني(٣٩) .

(٣٩) ولد في (١٩ أغسطس) عام ١٨٩٠ . تخرج من مدرسة المعلمين العليا . اشتغل بالتدريس ثم استقال من هذا العمل وتفرغ للكتابة والصحافة . انتخب عضوا بالمجمع العلمي العربي بدمشق ، والمجمع اللغوي بالقاهرة . من مؤلفاته : حصاد هشيم ، وحاتة الحجاز ، شعر حافظ ، صندوق الدنيا ، قبض الريح . (عمر كماله ، مجمع المؤلفين ، ج ١ ، ص ٩٨) .

مقتل اسماعيل زهدى وحسن عبد الرازق

بدأ الحزب يزاول نشاطه أملا في تحقيق الغاية التي تكون من أجلها ، لكنه فوجيء في ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ باغتيال عضوين من أعضائه هما اسماعيل زهدى بك المحامى وحسن عبدالرازق باشا . وتفصيل ذلك انى كسكرتير عام للحزب دعوت أعضاء مجلس الادارة للانعقاد في يوم ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ بدار الحزب ثم شاعت الصدفة أن يجد سبب قضى بتأجيل الاجتماع فأرسلت خطابات بذلك الى الأعضاء ، فلم يحضر أحد سوى اسماعيل زهدى بك وحسن عبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى لأن خطابات التأجيل لم تكن وصلتهم وقد اجتمعت بهم بعض الوقت في الطابق الأعلى من دار الحزب وهو محل انعقاد مجلس الادارة ، اذ كانت ادارة الجريدة تشغل الطابق الأرضى .

ثم رأينا ان ننصرف نحن الأربعة الى منازلنا وشاءت عناية الله بى ان أتأخر في النزول بسبب لا ادري الدافع له هو انى أردت التكلم تليفونيا مع قريبة لى ، وشاءت عناية الله أيضا أن أنسى رقم تليفونها فجاءت عاملة التليفون بعض الوقت ، ونزل زملائي الثلاثة الى الدور الأرضى فخرج الدكتور حافظ عفيفى على حجرة رئيس التحرير الدكتور محمد حسين هيكل واستمر الاثنان في سيرهما الى خارج المبنى وركبا سيارتهما وما أن استقرا فيها حتى هاجمتها عصابة مسلحة استعدت للفتك بجميع أعضاء مجلس الادارة وهى تعلم وقت انعقاد الجلسة .

سمعت وأنا أهم بالنزول طلقات نارية تدوى من ناحية باب المبنى فبهت واسرعت بالنزول . وأنا أسمع الطلقات العديدة تدوى من ناحية الحارة المظلمة المجاورة للمبنى ، فادركت أن جناة اعتدوا ويفرون في الحارة ويهددون من يقترب منهم ، وكان اطلاق النار في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ .

ولما بلغت الدور الأرضى ، وجدت هيكل وحافظ عفيفى وبعض موظفى الجريدة يحتشدون على باب حجرة رئيس التحرير واخبرونى ان اشقياء اطلقوا النار على زهدى وحسن عبد الرازق بعد أن استقرا في سيارتهما وقد توفي الأول في ١٨ نوفمبر ١٩٢٢ والثانى في ٢٠ نوفمبر .

كان الشهيدان من اظهر المصريين يدا واقوامهم قلبا واشدهم وطنية فاسماعيل زهدى كان محاميا محبوبا معروفا بالنزاهة واندمج من قبل في

الحزب الوطنى ، ولم يكن يرضى عن أعمال التهريج والقذف والسب والمواقف السلبية التى تمنع كل خير عن البلد .

أما الثانى وهو المرحوم حسن عبد الرازق باشا فهو ابن المرحوم حسن عبد الرازق باشا الكبير ومن أرفع العائلات فى الصعيد ومن أقطاب رجال الوطنية كما كان أخوته وأهلوه كذلك ولطالما ساهموا فى خدمة البلاد ، وقد تقلب المرحوم الشهيد فى مناصب الحكم الى أن أصبح محافظا للاسكندرية ثم استقال لأسباب وطنية واشتغل بالمحاماة .

وكان لوفاتهما أثر عميق فى نفوس رجال الحزب ومن عرف قدرهما من المصريين فى كافة أنحاء القطر وقد تركا بعدهما أرملتين وأطفالا صغارا وأسرا لبست عليهما الحداد .

فهم الناس بلا كبير عناء أن هؤلاء القتلة انما أرادوا الفتك بجميع أعضاء مجلس حزب الأحرار وانهم كانوا - على الأقل - مسممين بالدعاية السيئة التى كان يقوم بها خصوم عدلى ومن معه .

وأراد أنصار سعد أن يدفعوا عن أنفسهم كل مظنة فنشروا على الناس براءتهم من القتلة ومواساتهم لأهل الشهيدين وأعلنوا استهجانهم للاعتداء على الأنفس ، ومما جاء فيما نشروا هذا الكلام اللطيف الرقيق « انهم يستنكرون الاعتداء مهما كان القاتل ومهما كان المقتول ومهما كانت أسباب القتل !!! » .

انظر كيف استبدت الضغينة والبغضاء بهؤلاء القوم ، وكيف اذهم فى مواساتهم يطعنون الشهيدين والحزب كله فى وطنيتهم وشرفهم .

وانى لاتساءل ما الذى ارتكبه عدلى ومن معه من خطأ فى أعمالهم الوطنية الطويلة الشاقة وفى تكوينهم الوجد ثم حزب الأحرار ؟ لقد كان عدلى ورفاقه الذين آزره فى جميع أعماله يخشون الفرقة ، بل كانوا يتنازلون أحيانا عن بعض آرائهم حرصا على وحدة الوفد وبالتالى على وحدة الأمة وأقوال عدلى الرسمية وغير الرسمية لم ترد فيها كلمة نابية ضد سعد وأنصاره رغم الطعنات التى وجهت اليه، كما أن مؤسسى الوفد كانوا حريصين على الوثام فسلوكهم مع سعد وخطبهم وخطاباتهم فى باريس وغيرها كل أولئك يدل على أنه كان موضع رعايتهم . بل وصل امرهم الى أن تضامنوا مع أنصار سعد اثر نفيه الى سيشل وذهبوا الى منزله يحدوهم الأمل فى أن يوفق الله الجميع الى ما فيه خير البلاد ، ولم يعرضوا عن أنصار سعد الا بعد أن رأوا من واصل بطرس غالى بك وسمعوا ان

السيدة حرم سعد زغلول تريد منهم - وهم رجال يعتزون برجولتهم -
الا يبيت في امر الا بعد ان تصادق عصمتها عليه - فأبت عليهم كرامتهم
وقضت عليهم مصلحة الوطن ان يتحللوا من هذا الاتحاد المزيف .

بعد مقتل زهدى وعبد الرزق

كان لمقتل هذين الشهيدين اثر عميق في الفرقة النهائية بين مؤسسى
الوفد وسعد ، وتطورات في الأحداث تذكر منها مايلي :

(١)

استقال ثروت في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ ، وكان الملك يريد اقصاءه من
الحكم ، فان ثروت كان قوى الشكيمة ويصر على عدم تعديل أى نص
من نصوص مشروع الدستور الذى وضعتة اللجنة . وكانت هذه اللجنة
قد وضعت نصوصا منها ان الملك يلقب بملك مصر والسودان . ولما كان
الانجليز لا يرضون بصفة خاصة عن هذا النص ، وكان الملك من ناحيته
غير شغوف بدستور يستلبه السلطة ويجعلها للأمة ، وضع كلاهما العراقيل
أمام نفاذ الدستور ، بينما يصر ثروت على عدم المساس به فانتهز الملك
فرصة البلبلة التى أعقبت حادث القتل وفكر في اقصاء ثروت عن الحكم
بوسيلة هى انه اعتزم الصلاة بالأزهر يوم الجمعة ودعا ثروت كرئيس
وزرائه ليصلى معه وأوعز الى بعض الأزهريين بالقيام عقب الصلاة
بمظاهرة ينادون فيها بسقوط ثروت فيكون ذلك حجة لاقصائه وقد علم
اسماعيل صدقى - وكان وزيرا للداخلية - بهذه المناورة فأخطر ثروت
ليلة الجمعة بما دبر له ، فلم يكن من هذا الأخير الا أن قدم استقالته فورا
ولم يرافق الملك في الصلاة ، وقد بادر الملك بقبول الاستقالة وعين توفيق
نسيم باشا رئيسا لوزارة فرح بها أنصار سعد وهللوها لكنها ما لبثت أن
وافقت الانجليز على مطلبهم في ان ينص الدستور على أن يلقب
الملك بملك مصر وان يؤجل موضوع السودان الى أن يتم الاتفاق بشأنه ،
كما حصل تعديل في بعض النصوص الأخرى ولم يمض على توفيق نسيم
أكثر من شهرين حتى استقال بسبب كراهية الشعب له . وخلفه يحيى
ابراهيم باشا الذى أصدرت حكومته مرسوما بنفاذ الدستور في يوم ١٥
مارس ١٩٢٣ معدلا بما حقق رغبات الانجليز وبعض رغبات الملك .

(٢)

ماساة في اخلاق الزعامة

حين رايت ان الانحراف السياسى وصل الى تقتيل المجاهدين
الأبرياء ، ثارت نفسى وصممت على كشف بعض الحقائق التى أخفيت في
صدرى أعواما . وأعلن حزب الأحرار انى سألنى خطابا سياسيا في ٧

ديسمبر ١٩٢٣ فاجتمعت امام داره آلاف عديدة في سرادق اقيم اهذه
الغاية . وفي هذا الاجتماع الحاشد سردت بعض أعمال سعد وشيعته في
خطبة نشرتها جريدة السياسة صباح يوم ٩ ديسمبر بعد أن عدلت بعض
فقراتها وهماك نصها (٤٠) .

خطبة الاتهام

أيها السادة - اتقدم لحضراتكم بوافر الشكر على ما أوليتموني من
جميل عطفكم بتفضلكم بالحضور لاستماع كلمتي .

اني أريد أن أحدثكم عن الحالة الحاضرة . وأن أردتم تعبيراً
صحيحاً فاني سأحدثكم عن شيء من المحنة الحاضرة وعن شيء من
أسبابها .

نعم أيها السادة نحن في محنة يجب أن يعرف الناس طرأ أسبابها -
كما يجب أن يسعى كل مسئول عن خير هذا الوطن وشره في إزالتها بما
أوتي من حول وقوة .

أيها السادة - أن واجب المصريين كافة ألا ينسوا حق بلادهم عليهم
والأ يهنوا في العمل لاستقلال وطنهم وأن يعلموا أن الأمة التي تحرم
استقلالها فانما تسلب حق البقاء في هذا الوجود .

سعيانا الى الاستقلال سعيانا، ولا تظنوا أن واحدا منا دفع أمتنا الى
المطالبة بحقوقها ، وإنما الحوادث شاهدة على أنها هي التي دفعتنا الى
أن نكون لسانها الناطق وترجمانها الصادق (تصفيق - فجاهدت وجاهدنا
نصبو جميعا الى ما نصبو اليه الأمم التي تقدر قيمة الشرف والكرامة .

قالت مصر ان سعيها الى الاستقلال دستورا وبرلمانا فكان من واجب
كل من طهر قلبه وصدقته وطنيته ان يهيئ لهذا البرلمان رجالا من ذوي

﴿٤٠﴾ تقع هذه الخطبة في الصفحات من ٣٦٢ الى ٤١٣ بالذكريات . وقد أجريننا
مطابقه بين نص الخطبة بالذكريات والنص المنشور بجريدة « السياسة » في
٩ ديسمبر ١٩٢٣ فلاحظنا اختلافا طفيفا في بعض العبارات والتواريخ . وقد حرصنا
على ائناس كل اختلاف في موقعه من الخطبة . ويفهم من كلام صاحب الذكريات أن جريدة
السياسة عدلت فقرات الخطبة ، وعلى هذا فمن المرجح ان هذا الاختلاف مبني
ذلك التعديل وان كان تعديلا غير جوهري في رأينا .

الكفاءة والنزاهة • رجالا سمت مداركهم وأبيضت صحائف ماضيهم حتى يكونوا عدة الأمة في شدائدها المنتظرة وحتى يكونوا نخرها وفخرها في أكبر مظهر من مظاهر حياتها العامة وحتى يمهّدوا لها بدرائتهم وتجاربيهم سبيل الوصول الى الاستقلال الصحيح، ويظهروا البلد في مظهره اللائق به ويقيموا الحجة أمام العالم أجمع على أن الأمة المصرية أسمى مما يسمونه تجربة وأكبر من أن تقف جهودها عن مطلبها الأسمى اللائق بها كلمة شريفة ناضجة (تصفيق حاد) •

كان الواجب علينا جميعا ان نولى ذوى الكفاية والفضل وان نكلفهم بخدمة بلادهم قبل أن يسعوا هم إليها • وان نعرف ان خذلان ذوى الرأى فى الانتخاب هو خذلان لمصر نفسها •

كان واجبنا ان نبحث عنهم فى كل مكان وفى كل حزب فان الأحزاب وان افترقت فى سبيل الاستقلال ووسائله فهى بمجموعها قوة متعددة الوسائل والأساليب للوصول الى هذا الاستقلال وجلاله •

لا احزاب للتهافت على المساومة فى حق الوطن - حتى ولو كانت هذه المساومة مع « خصوم محترفين شرفاء يراود معافاتهم من السمسمرة »(*) وانما تتعدد الأحزاب بحكم القطرة تبعا لتنوع العقول ووحى الضمائر فى اختيار انجح الوسائل وأصلحها للوصول الى تحقيق مطالب الوطن •

هكذا تفهم خدمة الوطن وهكذا نعمل على خدمة الوطن وان تعددت المسالك فالأمة لا تفهم الا وحدة الغاية •

لهذا قلت وأكرر قولى أن على الأمة واجبا فى الانتخاب هو اختيار نوابها ممن ظهر ماضيهم وكفايتهم وطهارة ذيلهم من أى حزب كان وفى أية جماعة وجدوا وفى أية بيئة أقاموا وما المجلس النيابى الصحيح الا لسان الأمة حقا ووكيلها حقا ورمز أمانيتها حقا وعنوان استقلالها حقا •

كنا نود أن يفهم الكل أن خدمة الوطن فى ظروفنا الحاضرة فوق كل اعتبار حزبى وفوق كل شهوة شخصية ولكننا والأسى يملأ قلوبنا نرى أمام أعيننا جماعة منا قد دفعها حب الظفر فى الانتخابات الى مزاحمة غير مشروعة بل الى حرب عوان قد استخدمت فيها أسلحة لايزاولها خصم شريف أمام خصم شريف •

(*) هذا ما كان يقوله سعد من الانجليز فى خطبه • (هذا الهامش فى اسفل المذكرات) •

نعم تملك الأسى قلوبنا لأنى أعلم وكلكم يعلم الا رجاء لبلد تقوم
الزعامة فيه على ايداء الناس فى اخدارهم وسمعتهم وعلى افساد الضمائر
بترغيب أو تهديد أو احتيال .

قام اتباع سعد باشا فى غيبته بحرب شعواء سموها معركة انتخابية
ضد من لا يرى رأيهم ومن لا يدين بمذهبهم ان كان لهم مذهب فى السياسة
معروف وقد اسرفوا فى الطعن والسب والافتراء والترغيب والارهاب
والايداء فصرنا وقلنا عل زعيمهم يرجعهم عن غيهم ولكن ما لبثنا ان
رأينا هذا الزعيم يبرق الى احدهم بهذه الجملة الرشيقة « لاقض قوك » .

صبرنا أيضا على هذا الأذى وقلنا لعل زعيمهم يؤوب الى الحق
متى رجع الى وطنه وأعلن الا رجاء لمصر بخير الجد فى العمل والترفع عن
قتل القوى الحيوية فى البلاد بسلاح تأباه الذمة والكرامة . وقلنا بوجوب
الصبر احتراماً للأدب والحياء واثباتاً لمن يقدر للأدب والحياء قيمتهما ان
فى مصر ناسا يعرفون كيف يصونون الفضيلة ويحرصون عليها . ففى
صيانتها صيانة لسمعة بلادهم وكيف يسلكون فى الحياة العامة مسلك
الشرف والصبر على المكاره .

أيها السادة – صبرنا وانتظرنا حضور سعد باشا ولطالما طالبنا
بحضوره فحضر فماذا رأينا ؟

رأينا أيها السادة ان سعدا قد شاطر شيعته وزر آثامها . واشعل ناراً
وقودها مواطنوه الذين لا يرون فى السياسة رأيه ولا يقصدون شخصه
وكان مع ذلك برداً وسلاماً على خصوم بلاده – رأينا ينهش مواطنيه فى
أعز ما لديهم فى هذا الوجود وهو شرفهم الوطنى وهو مع ذلك ينحنى أمام
المستعمرين ويغريهم على قبول اتفاق معه بلا سمسة – رأينا يسعى
فى أن يكون البرلمان ممثلاً لشخصه لا لأمة وفى أن تكون الاسماء الموضوعة
على مقاعد البرلمان منحصره فى اسم سعد مكرراً حتى يتمكن من تحقيق
رغبته فى المفاوضة حراً طليقاً لا رقيب عليه ولا حسيب .

هكذا يريد سعد وهكذا يريد انصار سعد ليتبواوا مقاعدهم فى و برلمان
يجلسون باسم سعد لا باسم الوطن . وينطقون بما ينطق به سعد لا بما
تعالى به مصلحة الوطن . وهم يعلمون ان من يخرج منهم على ارادة سعد
فقد خرج فى نظرهم على الوطنية والاخلاص . وهم راضون بعملهم هذا
فرحين بما تمن به عليهم هذه الوطنية الفذة من حفلات المحتفلين وتصفيقات

المفتونين وأموال المتبرعين ، ومستبشرين بما آتتهم هذه الوسيلة من فوائد كثيرة وخيرات عميقة .

أيها السادة - الآن يئسنا من سعد ومن أنصار سعد وأيقنا الا أمل لنا في اصلاحهم والا سبيل الى توجيه قواهم لخدمة البلد . وايقنا ان جهودهم موجهة كلها الى هدم مواطنيهم وايدائهم في شرفهم وانتم تعلمون ما هو الشرف .

الشرف هو آمال المرء في الوجود هو نعيمه هو قوته هو مبعث فخره وكبريائه ومرجع انفته وابائه هو التراث لأولاده وأحفاده .

قد يرجع للمرء يسره بعد عسره وقد تعاوده صحته بعد ضعفه ولكن هيهات ان يعود للمظلوم شرفه اذا مسته يد السوء وأذته أسلحة الأتكة والبهتان .

واذا أودى شرفك فقد أودى معه شرف أبناك وذوى قرياك لهذا كان المعتدى على مالك أو على جسمك أخف وطأة وأقل جرما ممن يعتدى على شرفك ويلوث سمعتك - ولهذا أيها السادة كان الشرف عند من يقدرين الشرف أعز من الحياة نفسها واثمن من نعيمها ولذا انها (تصفيق وهتاف)

أيها السادة - طال صبرنا على المكاره وقتل منا من قتل وأولنا أكثر من ثلاث سنوات ندفع فيها بالتي هي أحسن وكان يمنعنا الأدب والحياء وحب الوطن عن أن ندل على مواضع الضعف في سعد وشيعته حتى صرنا نرى الأدب استسلاما والحياء جبنا وحب الوطن تفريطا في حق هذا الوطن .

أيها السادة - صار من واجبي بعد الذي علمتم وصار من حقكم على أن أدلكم على شيء من أسباب الخلاف بيننا وبين سعد - واني ليحزنني أن أتكلم في هذا الموضوع وكان الأولى لنا ان نتوجه جميعا لخدمة بلادنا خدمة فعالة مباشرة لولا ان طفع الكيل ونقد الصبر وصارت الخدمة الوطنية محتاجة الى ازالة العقبات التي اقامها فريق منا في طريق الخدمة الوطنية .

انى ليحزنني أن اصارحكم باننا اذا كنا قد كسبنا قليلا من حقوقنا الوطنية(*) فاننا قد فقدنا كثيرا من أخلاقنا القومية بعد أن صار

(*) اشارة الى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى كسبته مصر على يد رشدي وعدلى وثروت . (هذا الهامش في اصل المذكرات) .

السفهاء منا كراما برة وبعد أن صار كرام القوم هدفا لاعتداء المعتدين واجرام القتلة السفاكين ، وبعد أن صارت الوطنية الحديثة أداة لاقساد الأخلاق وايداء النفوس ووسيلة لاقصاء ذوى الرأى والكرامة عن خدمة بلادهم خدمة صامتة لا تعلن عن نفسها وبالجمله فقد صارت الوطنية الحديثة مهنة للكسب والاثراء وصناعة ادواتها معاول الهدم والتخريب •

بوابر الخلاف :

أيها السادة — ان ما وقع بيننا وبين سعد من خلاف كان نتيجة لازمة لحالة نفسية فيه لا سبيل الى اصلاحها تلك الحالة النفسية الخفية هي التي ترون آثارها في كل مرحلة من مراحل قضيتنا المصرية وهي التي يرجع اليها كل سبب من أسباب الخلاف وانى لا أسميها وانما اكتفى بان أدلكم عليها من وقائعها ومظاهرها المختلفة حتى تعلموا امرها وتتدبروا في نتائجها •

وانى اصارحكم بانى ما كنت يوما كبير الأمل فيما يدعون اليه من وفاق أو اتحاد لأنى عالم بان سبب الخلاف مبعثه النفس والتكوين الخلقى •

تعلمون اننا كنا مع سعد باشا على اتم ما نكون من صفاء واننا في الجمعية التشريعية قد ناوانا رئيسنا الحالى عدلى باشا في مسألة الوكيلين • وابلينا بلاء لم يغب بعد عن أذهانكم وذكرياتكم ووقفنا وقفة تشرف بلادكم وطلبنا ان يكون لوكيل الجمعية المنتخب حق التقدم على الوكيل المعين من الحكومة •

علمنا هذا لا مرضاة لسعد بل ارضاء لضمائرنا وخدمة لوطننا ولو كان عدلى باشا وقتئذ مكان سعد باشا لحاربنا سعدا ولما قام لصادقته بنا أقل وزن •

نعم ناوانا عدلى باشا ولكننا لم نجد منه في ذلك الوقت اثرا لحفيظة أو امتعاض لأنه كان يعلم اننا ندافع عن فكرة لا عن شخص ويعلم اننا لو سلطنا غير هذا الطريق لكنا من الضالين •

جاءت الحرب ثم أتت الهدنة فقام الوفد وانتخبنا من بيننا سعدا رئيسا لنا ثم ذهبنا جميعا الى أوروبا متحابين متضامنين وبعد يومين اثنين من وصولنا باريس علمنا ان رئيس الولايات المتحدة قد اعترف

بالحماية على مصر • فبدا سعد يقول لنا ويكرر قوله الا امل لنا في شيء وان واجبنا قد انحصر في « تنظيم هزيمتنا » وان علينا ان نرجع الى مصر متفرقين بعد ان نعمل هنا على « تنظيم الهزيمة » حتى لا تقع علينا مسئولية الفشل •

تلك اقواله التي كان يلقيها علينا من آن لآخر وهو هو بعينه الذي يطعن الآن غيره بانهم دعاة الهزيمة والتردد •

وبعد ايام اتت الينا اخبار مصر تباعبا بان الأمة متحدة ملححة في مطالبتها ملتفة حول الوفد • ثم اتت الاخبار بان منزلة الرئيس من قلوب الأمة صارت فوق كل منزلة ففرحنا وبان صورته قد بيعت في بلده الرحمانية « ان صدقا وان كذبا » بألف وخمسمائة جنيه ففرحنا ونشرنا هذا الخبر في صحف أوروبا - ولكننا لاحظنا ان هذه الاخبار وقد أخذت من نفس سعد باشا مأخذا يدل على بعضه انه كان يوقف جلسات الوفد ومداولاته ليتلو علينا خطابات وصلت الى محمد خادمه من صديق له يظهر فيها محررها الى هذا الخادم ما وصل اليه سعد في مصر من المكانية في النفوس وما وصلت اليه الأمة من الالتفاف حوله والنداء باسمه والتهاتف له •

ثم حضر الينا في فصل الصيف بعض اقربائه واصهاره فوجدنا ان الرجل قد تغيرت حالته ، وانه قد داخله شيء لا اسميه ابعد قلوب زملائه عنه ، وأسفوا على مظهره الجديد وتألوا من سلوكه معهم مسلكا لم يدفعهم الى مقاساة مرارته الا واجب مقدس هو واجب الوطن •

أيها السادة - كنت في تلك الأيام السوداء مبقيا على صداقتي لسعد مجتهدا في التوفيق بينه وبين اصدقائه الاقدمين مع شيء من الانحراف عنهم سببه ملاحظوه من ميل الى مؤازرته حتى لا يندفع في حالة لا يعلم الا الله مغبتها •

حصل كل هذا قبل مجيء عدلي باشا - ذلك الذي اتهموه ظلما وعدوانا يانه كان سبب انقسام الوفد ليحملوه تبعة أعمال غيره •

بقينا على هذه الحال الى ان الح سعد باشا الالحاح كله على عدلي باشا بالحضور فحضر وسعى سعيه حتى مهد لنا طريق المفاوضات مع اللورد ملنر وذهبنا الى انجلترا - وكنت كبير الأمل في ان المفاوضات وشدها تدفعنا جميعا الى الاتحاد والتآزر نستبقى بهما قوتنا ونُدفع بهما

عن بلادنا غوائل المحن وبقيت الى هذا الوقت اصدق صديق لسعد حتى بدأت المفاوضات مع اللورد ملنر وحتى بدأ العمل الجدى لرجال يريدون ان يحققوا استقلال بلادهم وحتى بدأت المسئولية امام الله والوطن .

فماذا حصل ايها السادة ؟

(١)

حقيقة الخلاف :

في شهر يوليو ١٩٢٠ ذهب أعضاء الوفد في ثلاث سيارات الى ضاحية من ضواحي لندره اسمها «ميدن هد» وبعد الخداء في مطعم هناك اعتزمنا الرجوع الى العاصمة «لندن» وقفت بنا سيارتنا في الطريق لعطب اصابها فنزلنا منها وكنت بها مع سعد باشا واثنين من زملائنا .

وهناك في الطريق صارحنا سعد باشا «بعد ان عرف مكانته من الأمة» بفكرة هائلة جدا ووجه الى كلامه أملا في ان ابدأ بتحبيذه باعتباره صديقه ومناصره .

ذلك انه عرض على ان يطلب باسم الوفد الى اللورد ملنر ان تخاصم حكومة الانجليز سلطان البلاد^(٤١) بحيث اذا رفض الانجليز مسعاه نقطع المفاوضات ونرجع الى مصر معلنين لأمتنا ان الانجليز سيئو النية وان لا فائدة في المفاوضات معهم وبذلك تنتهى مأموريتنا وينتهى عمل الوفد^(*) !!

لا أخفى عليكم ايها السادة انى بعد ان وقفت على نية سعد باشا هذه أسفت وحزنت - حزنت لأنى كنت أرجو ان الهتاف باسمه « ينجل تواضعه » ويذكره بالمسئولية العظمى الملقاة على عاتقه - حزنت ولكنى

(٤١) بعد كلمتى سلطان البلاد : ذلك المركز الاسمى الذى نفتديه بأرواحنا .

(*) حذفت الجريدة من الحطاب ما ذكرته من ان سعدا طلب البنا بعد النداء موافقته على المطالبة بعزل السلطان فؤاد مقابل تساهلنا مع الانجليز في بعض طلبات مصر . وقد فصلنا ذلك في موضع آخر (هذا الهامش في أصل المذكرات) .

كظمت غيظي وخطاطيت سـعدا في هدوء^(٤٢) بكلام طويل خلاصته ان هذه الفكرة ستتؤدي الى حاله خطيرة في مصر وانها ستكون سببا في تثبيت اقدام الانجليز في مصر بحجة المحافظة على العرش وذكرته بسبب الاحتلال الانجليزى وبأن وكالتنا عن الأمة منحصرة في طلب الاستقلال^(٤٣) عن انجلترا . وبأننا اذا قطعنا المفاوضات ورجعنا الى بلادنا قبل السعى في تحقيق أمانيتها وبعد أن ضحت بما ضحت فاننا نكون قد تنازلنا عن الوكالة في وقت غير لائق ويكون مثلنا في ذلك مثل جنود فارين من المعركة ولن يكون لنا وقننذ عذر نبديه امام امتنا . لم يرق كلامي هذا لسعد باشا بل كان بداية الشر الأكبر وفاتحة الخصام بينى وبينه .

رجعنا الى لندره ولم تهن عزيمة سعد باشا ، فلم يرجع عن عزمه وجمع الوفد في اليوم التالى وعرض عليه مشروعه ليصدر قراره فيه .

« وهنا ذكر الخطيب كيف عرض سعد باشا الأمر على الوفد بما فهم منه ان له غرضا ذاتيا وكيف رفض الوفد رفضا باتا » .

رفض الوفد طلب سعد فماذا عمل سعد ؟ هل احترام قرار الوفد وأبقى مخازينا بين جدران حجرتنا ؟ وكيف يحترم سعد قرار الوفد وقانون الوفد واليمين التى حلفها بمراعاة قانون الوفد وهو قد صار زعيم الأمة ووكيلها الأورحد — قد صار وكيلها لا فيما وكلت به الأمة وفدها بل في كل ما يراه ويرد بخاطره . . . واعتزم ان ينظر الى أعضاء الوفد الى أولئك الذين تلقوا وكالة الأمة معه الى أولئك الذين ناصروه بأموالهم وعقولهم وأرواحهم — اعتزم أن يعامل هؤلاء كما يعامل الآن اذنابه الذين تشرفوا بالالتصاق به في السنوات الأخيرة .

قلت ان سعدا لم يحترم قرار الوفد ولم يصن هذا السر فماذا عمل ؟ ذهب خلصة الى اللورد ملنر وكاشفه بنيتيه وطلب اليه « باسم الأمة المصرية » تنفيذ ما أراد . فكانت النتيجة طبعاً خيبة المسعى .

أيها السادة — لو كنت من المستعمرين الانجليز لصفقت لسعد باشا على هذه الخدمة التى أسداها اليهم . ولحمدت العناية التى ساقته الى بلادى وفدا مصريا قدم لنا رئيسه ما لو طاوله عليه الوفد وقطع بسببه

(٤٢) بعد كلمة « هدوء » : وسكون .

(٤٣) بدل كلمة الاستقلال : استقلال مصر .

المفاوضات وأعلن هذا السبب لأمره لأجهز على آمال تلك الأمة البريئة والا ضاع عليها ثمرة جهودها وتضحياتها . وهى لم تنهض نهضتها الا للاستقلال ولم تضح بما ضحت الا للاستقلال لا لتأييد الاحتلال .

التهام :

أيها السادة - الآن وقد أحطتم علما بهذه المسألة وهى لم تبق بعد سرا مكتوما بعد أن عرفها الانجليز أنفسهم - الآن وقد أحطتم علما بها فأنى لا أتردد بعد ذلك فى أن أتهم سعدا - ذلك الذى يكيل لنا الشتم كيدا ويتهمنا زورا وعدوانا .

١ - أتهم سعد زغلول باشا علنا بأنه فى شهر يوليو ١٩٢٠ بلنדרه دس الدسائس لدى دولة أجنبية هى بريطانيا العظمى ضد صاحب عرش مصر موهما أنه يتكلم باسم الأمة المصرية وذلك لأغراض ذاتية .

٢ - واتهم سعد زغلول باشا علنا بأنه بعمله هذا كان يعمل لتثبيت قدم الانجليز فى مصر بحجة المحافظة على العرش - تلك الحجة التى اتخذها الانجليز ذريعة لاحتلال مصر ١٨٨٢ .

٣ - واتهم سعد زغلول باشا علنا بأنه كان يغرينا على قطع المفاوضات وعلى ترك خدمة القضية المصرية ان لم تجبه الحكومة الانجليزية الى مطلبه .

اتهم سعد زغلول باشا بهذا كله - أى بخيانة مليكه وبخيانة بلاده وبخيانة موكلى الوفد ونصرائه وأطالب سعدا بحق الصديق والرجولة وبحق الشرف والبطولة الحقبة أن يجيبنى على هذا الاتهام وأن يعلن للناس تفصيل محادثتى له فى ضاحية «ميدن هد» وأن يعلن للناس محضرا صحيحا لجلسة الوفد يوم أن رفض طلبه وأن يعلن تفصيل حديثه مع اللورد ملنز فى هذا الشأن (هتاف عال ليحيى الملك) .

أطالب بهذا كله ولا اعتمد على السب والشتم وانما اعتمد على وقائع خالية من كل لبس أوجهها اليه حتى يعرف الناس حقيقة أمره -

لسعد باشا أن ينكر معتمدا على الطعن فى أقوالى وفى شهادة اصدقائى باننا خصومه ومعتمدا طبعاً على سكوت زملائنا الذين بقوا معه الى الآن ولكنى مع ذلك اشك كثيرا فى أن يجزئ على انكار هذه الواقعة بعد أن علم بها منه الانجليز أنفسهم وهم كما يصفهم « قوم محترمون معقولون »

اشك كثيرا في ان ينكر بعد ان علم الناس ايام عودته الاولى عدم اظهار ولائه للعرش وبعد ان علم الناس بما كانت تحويه رسائله التي كان يرسلها للملك البلاد من عدم اظهار الخضوع لجلالته والاحترام الواجب لمقامه . وبعد ان علم الناس بما قاساه كبراء الأمة ووجهائها وذوو الرأي فيها من اعتداءات انصار سعد عليهم وايذائهم بكل أنواع الايذاء وقت ان كانوا يذهبون الى مقر العرش لتقديم واجب التهنتة والولاء لصاحبه في المواسم والاعياد - ومن هم أولئك الكبراء والوجهاء - هم الذين أقاموا الوفدياًموالهم فاستعملت هذه الأموال لا يذائهم والزراية بهم . كيف يمكن سعد ان ينكر الحقيقة بعد هذا كله وهى ظاهرة ملموسة ولكنى مع ذلك انتظر منه جواب الرجل الذى يقدر للمصدق قيمته وجلاله .

أيها السادة - أتدرون الى أى حد كان يريدنا سعد باشا على الوصول اليه لتنفيذ شهوته فى موضوعنا الذى طرحته على مسامعكم - انه عرض علينا أن تقبل المشروع الأول للورد ملنر - وهو مشروع ١٧ يوليو ١٩٢٠ - وهو المشروع الذى كنا رقضناه بالاجماع - وهو المشروع الذى لا يلغى الحماية عن مصر وإنما ينظمها تنظيمًا شرعيًا - عرض علينا سعد باشا قبوله لهذا المشروع مع ما فيه من بلاء لمصر اذا قبل الانجليز دسيسته .

أيها السادة - الى هنا يقف لسانى عن الاقاضة فى هذا الموضوع بل هذه المخازى التى ما كنت أريد أن تعرف لولا أن طفح الكيل ونفد الصبر ولولا أن التضليل قد وصل الى منتهاه .

(٢)

سعد باشا والاحتلال :

أيها السادة - قلت لحضراتكم ان سعدا بعد أن عرف مبلغ النداء باسمه والهتاف له سعى فى استثمار هذه المكانة الشخصية لا لأمته وفى استخدامها لهدم من يقف فى طريق شهواته وقد ظهرت نيته بأوضح بيان بما ألقيته على مسامعكم .

ولكن أعضاء الوفد ما كانوا يرون فى سعد الا أنه واحد منهم يجب ان يشاركوه فى العمل كما يشاطرونه فى المسئولية وما كان لرجل يحترم

نفسه ويقدر حقه وواجبه أن يتنازل عن شخصيته وضميره فيلقيهما تحت
أقدام غيره يعبث بهما كما يشاء ويهوى - لهذا كان التشاد بين الفريقين
عظيما ولهذا كانت غلطات سعد قاتلة •

من ذلك ما سبق أن قلته في محاضرة سابقة وأعيده اليوم لعل فيه
تذكرة وعبرة •

أرسل الينا اللورد ملنر مشروعه الثاني في ١٨ أغسطس ١٩٢٠ فشرع
الوفد في فحصه ووضع المبادئ التي يجوز للأمة المصرية أن تقبل الاتفاق
عليها وهي المبادئ التي صار بعضها فيما بعد من تحفظات الأمة بعد
عرض المشروع عليها •

لكن سعدا كان غاضبا وما كان يريد أن يشترك معنا في هذا العمل -
كان سعد غاضبا من يوم أن رفض اللورد ملنر طلبه الشخصي وأضاع
عليه آماله •

ذهبت في يوم من تلك الأيام الى مقر الوفد مع بعض زملائي فوجدت
محمد محمود باشا مضطربا والمكبأتى هائجا وأخبرانا بأن جريمة وقعت
في غرفة الرئيس • فدخلنا فوجدنا معه مذكرة مطبوعة يريد إرسالها الى
اللورد ملنر وكانت خاصة بمشروع اتفاق على النقطة العسكرية وهو
ينحصر في أن يتنازل الانجليز عن فكرة النقطة العسكرية الواردة في
مشروعه على أن يختاروا بدلها أحد الاقتراحات الآتية :

أولا : تستأجر بريطانيا العظمى كل شبه جزيرة سينا •

ثانيا : تخصص مصر قوة من جيشها لحماية قناة السويس ويكون
ضباط هذه القوة المصرية من الانجليز •

ثالثا : يكون لانجلترا حق التدخل في مصر بطلب من مصر عند
حدوث ثورة فيها •

أيها السادة - هل أدركتم مرمى الاقتراح الثالث بنوع خاص ؟
وهل لاحظتم خطورته ؟ ليس في الأمر سر نذيعه فقد عرفه الانجليز
قبلكم • كان يجب على سعد بصفته زعيما حقا « لا زعيم ضرورة » أن
يعلم أن انجلترا أيام مقاضات السير دورمندولف كانت قد رضيت في
١٨٨٧ بالجلاء عن الأراضي المصرية مع اشتراط حق العودة عند حدوث
ثورة فيها « انظر الكتاب الأزرق ١٨٨٧ » •

وكان يجب على سعد بصفته زعيما ان يعرف ان اتفاقية الاستانة الصادرة في ٢٢ مايو ١٨٨٧ أعطت لتركيا ولانجلترا حق احتلال مصر معا عند قيام ثورة فيها - وقد رثى في ذلك الوقت ان اسباب احداث الثورة في بلد ضعيف توصلنا الى احتلاله احتلالا شرعيا من الامور الهينة لدى المستعمرين فمنع الله عن مصر نفاذ هذه الاتفاقية ٠ وكان يجب على سعد بصفته زعيما ان يفهم ان ما عرضه من حق انفراد انجلترا باحتلال مصر احتلالا شرعيا عند قيام ثورة فيها يقتنافي على الأقل مع الحيلة التي يجب على زعيم مثله ان يتخذها من قبل ، وهي اشراك زملائه معه في الرأي ٠

سالنا سعدا عن تحرير هذه المذكرة وطبعها والشروع في ارسالها دون مشاركتنا قلم يحر جوابا سوى ان ادعى انه كان يريد ان يطلعنا عليها قبل ارسالها - واعترف بانه كان قد اخبر بمضمونها مندوب اللورد ملنر وبان اللورد قد طلبها منه كتابه بعد ان احيط بها علما ففعل وكان المندوب حاضرا لاستلامها فماذا عملنا ؟

احتجنا على هذه التصرفات كما احتجنا كثيرا على غيرها وناقشناه حتى انتهينا معه الى محور الاقتراح الثالث محوا تاما ولما لم يضرورة حفظ كرامته بتنفيذ وعده مع الانجليز اجبناه بانه اذا ارسل الاقتراحين الاولين فانما يرسلهما تحت مسؤوليته وعلى اعتبار ان اللورد لم يطلع عليهما ولم يعرفهما ٠

ايها السادة - يقول لكم الآن سعد في خطبته الاخيرة بعد ان افلثت المفاوضات من يده انه كان يسعى في الاستقلال التام لمصر والسودان ومن ذلك ما جاء بالخطبة التي القاها يوم الجمعة ٢٣ نوفمبر ١٩٢٣ بين مندوبى دائرة قسم السيدة زينب حيث قال :

« على ان شكركم لا يكون بكلام القيه عليكم ٠٠ ولكن باستمرارى في السعى للوصول الى غايتكم التي هي مقصد الأمة الاسمى وهو الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق وهتاف) » ٠

ولكن اراد الله ان يقدم سعد بنفسه دليلا قاطعا على ما كان يعمله معنا ايام المفاوضات فقد جاء في خطبته التي القاها على موظفى الحكومة بفندق الكنتنتال يوم ٦ مايو ١٩٢١ والتي نشرتها جرائده اخيرا للطعن فينا - جاء في هذه الخطبة اعتراف منه صريح بما عرضه وقتئذ على اللورد ملنر بشأن الاحتلال فقد قال سعد مايتى بالحرف الواحد :

« فقلت (أى قال سعد) نضع عساكر من عندنا ويكون لهم ضباط من عندكم فلم يقبل (أى اللورد ملنر) » .

« وقال (أى اللورد ملنر) (نريد أن نكون ضيوفكم) » .

« فقلت (أى سعد) على الرحب والسعة عندنا شبه جزيرة سينا وهى مكان واسع جدا نغير ادارته لكم للمدة التى تشاؤونها » .

هذا اعتراف سعد - أيام كانت المفاوضات فى يده - بما كان يعرضه على الانجليز وفى هذا القدر كفاية .

(٣)

سعد والمفاوضات :

ايها السادة - قلت لحضراتكم أن وجودنا مع سعد قد كشف لنا عن خصلة فيه خطيرة - وعرفنا أن فى نفسه دافعا يدفعه الى السعى فى بناء مجد له على حساب مصر وعلى اكتاف ابناء مصر - ولكنى ما كنت أتصور أن فيه خصلة أخرى كان يريد أن يستخدمنا لها وهى خصلة لا اسميها وانما أدل عليها بوقائعها .

رأى سعد أن أمه فى النجاح فيما كان يرمى اليه لنفسه لن يحقق ورأى أنه قد صار فى المفاوضات أمام مستقبل البلد وجها لوجه . وأيقن أنه لا يمكنه قطعها لغير سبب جدى مرتبط بموضوع القضية . فماذا يعمل ؟

فى يوم الأحد أول أغسطس ١٩٢٠ كنت مع سعد فى جهة « رتش موند » خارج لندره فصارحنى باننا اذا وصلنا الى مشروع يرضينا ويرضى الانجليز نتفق معهم على أن يعلنوا هم رضاءهم عنه ونقيدهم به والا يعلنوا قبولنا اياه ثم يرجع الوفد الى مصر ويعرض المشروع على جمعية وطنية فاذا لاحظنا أن الجمعية الوطنية راضية عنه حبذناه صراحة وأعلننا رضائنا به واذا أحسنا بانها غير راضية عن المشروع طعننا فيه وطلبنا رفضه وبهذه المناورة نكون قد احتفظنا بمركزنا وخرجنا من كل تبعة .

وليدكر سعد باشا أنى أجبته فى ذلك الحين بأنى لا أَرْضى بهذه الطريقة وبأننا تقبلنا الوكالة عن أمتنا وصبرنا زعماءها ومن كانت له الزعامة فعليه مسئوليتها ، وأولها مسئولية ابداء الراى والنصح وقلت

انى ارى رفض أى مشروع نحقق ضرره وقبول أى مشروع نحقق انا فيه بشرط تعليق قبولنا أو رفضنا على قرار الجمعية الوطنية . وافقتنا كنا من السعداء واذا خالفنا فقد انتهت مأموريتنا ويكون في هذه الحالة الأخيرة مثل وزارة لم تحز ثقة البرلمان فهى تتنازل مركزها فداء لاستمساكها برأيها .

هكذا كان رأيى وأضفت اليه ان المفروض من زعامتنا اننا اطلعا على دقائق القضية من غيرنا ولذا نكون أكثر مسئولية من وقت لسعد انى أول من يوقع بقبول مشروع يحقق المصلحة لبلاد على شرط اقرار الجمعية الوطنية وانى أول من يحبذه ويؤيده اما الجمعية ولو عرضت في سبيل ذلك سمعتى الى الضياع فأجابنى « بانه غير مستعد لتضحية سمعته لبلاده » .

هذه واقعة أرجو ان يجيبنى سعد عليها بحق الذمة والشرف ذلك كيف ينكرها سعد وقد قالها لغيرى من أعضاء الوفد ليد استعدادهم لقبولها وكيف ينكرها وقد ذهب اليه ذات يوم فر من المصريين من طلبة الجامعات الأوروبية وكانوا اثنين وعشرين أو عشرين طالبا طلبوا اليه ان يبدى رأييه في مشروع اللورد ملر فكان حفظه الله انه فر من الجواب وسألهم عن رأيهم فيه فأجابهم بعضه يقبله أساسا للمفاوضة وعندئذ قال « وأنا لم أرفضه » وقال بعض يرفضه فقال سعد « وأنا لم أقبله » وبهذه الحيلة تخلص سعد من الله دون ان يبدى رأييه كزعيم مسئول .

ولهذا اكرر لحضراتكم ان سعدا لن ينتهى على امر في المفا يكون له فيه رأى صريح وسيكون عمله في المستقبل استبقاء زعامته واستغلال شعور الأمة لشخصه وتسخير ضحاياها وأموالها لمجده رأيتموه أخيرا يعد العدة لذلك حيث قال في احدى خطبه انه ينتظر ان عليه الانجليز المفاوضات لأنه عالم في نفسه بأن الانجليز في غير حاجة فتح باب المفاوضات ولأنه يعلم انه بمنجاة من مسئولية المفاوضات سخر الله له من مواطنيه من يطعنهم في شرفهم ويسبهم في وطنيتهم في بهذا السب وذلك الطعن عن كل عمل وطنى جدى الى ان يقضى اذا كان مفعولا .

(٤)

سعد والمرودة :

ايها السادة - لا أريد أن أحدثكم عن مروءة سعد مع زملائه وأصدقائه ومواطنيه جميعا وإنما أريد أن اذكر لكم طرفا مما عمله مع بعضهم وكيف ضحى بهم وكيف كانت أساليب محاربته أيهم بعد أن استغل صداقتهم وبعد أن رأى مصلحته الشخصية توجب عليه نكران الجميل .

(١)

مع عدلى باشا

ترك اللورد ملنر مع لجنته مصر قرأى سعد ورائنا ضرورة المفاوضة معه على طريقة تحفظ كرامتنا وكرامة الأمة التي نعملها ولم نجد بعد أعمال الفكر وسيلة سوى اللجوء الى مواطننا الكبير عدلى باشا نسترشد بآرائه ونستعين بمهارته السياسية على إيجاد حل للحالة الدقيقة التي كنا فيها .

لهذا ارسل الوفد الى دولة عدلى باشا التلغراف الآتى :

باريس في ٦ مارس ١٩٢٠ (٤٥)

عدلى يكن باشا بالقاهرة

تكون سعداء برؤيتكم في باريس . أما عن الاقتراح الثانى فانا نوافقكم عليه ويكون تأييدنا لكم أشد تأثيرا اذا بقى الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضات .

سعد زغلول

ثم أردفناه بتلغراف آخر هذا نصه :

(٤٥) بدل ٦ مارس : ٨ مارس .

باريس في ٢٢ مارس ١٩٢٠ (٤٦)

عدلى يكن باشا بالقاهرة

نشارككم رأيكم في عدم قبول الأسس كما عرضت (وهي اقتراحات
من اللورد ملنر) نرجوكم تقديم ميعاد وصولكم الى باريس بقدر
المستطاع .

زغلول

فرد علينا عدلى بالتلغراف الآتي :

القاهرة في ٢٦ مارس ١٩٢٠

سعد زغلول باشا رقم ٣٠ شارع شانزليزيه باريس

قبل تحديد ميعاد للسفر أكون سعيدا باستلام خطاب تفصيلي
عدلى يكن

فأجابه الوفد بالبرقية المستعجلة الآتية :

باريس في ٣٠ مارس ١٩٢٠ (٤٧)

عدلى يكن باشا بالقاهرة

وصل تلغرافكم متأخرا نكون سعداء برؤيتكم في اقرب فرصة لتبادل
الآراء طبق خطابكم .

زغلول

لم ير عدلى بعد هذا الالاحاح بدا من السفر فسافر من الاسكندرية
في ١٦ ابريل ١٩٢٠ ووصل الينا بباريس .

وصل الى باريس ولم يجد هذا الرجل الكبير هذا الرجل المعروف
بالاباء والشمم لم يجد على نفسه غضاظة في أن يكون مع أصدقائه منفذا
لرغائبهم حتى ولو كانت بعض آرائهم مخالفة لرايه ونصائحه .

سعى عدلى باشا حتى أوجد الصلة بيننا وبين لجنة ملنر كما
تعلمون أوجدها بما يحفظ كرامة مصر بأن بدأت اللجنة تطلب الينا المحادثة
معها وحضر الينا السير هرست مستشار وزارة الخارجية البريطانية
وأحد أعضاء اللجنة وعرض علينا باسم اللورد ملنر ان نسافر الى لندره
لتبادل المحادثات .

(٤٦) نيل ٢٢ مارس : ٢٥ مارس .

(٤٧) نيل ٣٠ مارس : ٣١ مارس .

قام عدلى باشا بهذا العمل وقام بما هو أشق على النفس منه
واليكم البيان :

لما اعتزمنا السفر الى بلاد الانجليز خطر لسعد خاطر هو أنه خاف
الذهاب الى لندره بعد أن وعدنا بالسفر اليها خاف الذهاب الى لندره
لا احتياطا على القضية المصرية بل احتياطا على نفسه - خيل اليه انه
اذا ذهب الى بلاد الانجليز فإنهم ربما يعتقلونه مرة ثانية وطلب الى عدلى
باشا أن يأخذ من اللورد ملنر ميثاقا بأن يكون له الحرية التامة في الرجوع
الى فرنسا متى أراد .

رأينا كما رأى عدلى باشا ان هذا الطلب خارج عن المعقول وعن حد
رجولة الزعماء وشهامتهم وكان له في هذا الموضوع شأن مع سعد باشا .

قلت لسعد باشا ان من غير المعقول ان لجنة سياسية تطلب الى وفد
سياسي ان يتحادث معها في بلادها وان يكون هذا الطلب احبولة الغرض
منها الوصول الى اعتقال رئيس الوفد عندما تطل قدمه بلادهم ومن غير
المعقول ان يرضى الانجليز لأنفسهم بهذه المسبة الكبرى والفضيحة العظمى
امام العالم باستعمال هذا السلاح الدنيء ولو كانت نيتهم كما تفهم لابقوك
وزملاءك في مالمطة ولما أخرجوك منها .

فاجابنى سعد باشا : انى أخاف والسلام ، ولابد من أخذ تعهد
بحريقتى والا فمن المحال أن أسافر وأن أفاوض .

فقلت : سافر يا باشا وانى أتمنى أن تعتقل هناك وان نعتقل نحن معك
جميعا فان في ذلك فائدة لبلادنا واعلانا لأمتنا امام العالم المتمدن بان
الانجليز قوم ظالمون لا يراعون عهدا ولا يحترمون ذمة .

فاجابنى سعد باشا : انا اعتقل ! - لا - انى أخاف الرجوع الى
مالمطة مرة ثانية وان لم يحصل عدلى باشا على هذا التعهد فانى غير
ذاهب .

ايها السادة : - اتعلمون ماذا حصل بعد ذلك ؟ - وفقنا الى حيلة
لطيفة لتنفيذ بها كلمتنا مع لجنة ملنر ونطمئن بها سعد باشا .

ذلك اننا أرسلنا الى لندره بعضا من أعضاء الوفد اسميناه لجنة
وكانت مكونة من محمد باشا محمود وعبد العزيز بك فهمى وعلى بك ماهر .
سافرت هذه اللجنة الى لندره وسافر معها عدلى باشا - وكان الغرض

الظاهري ما نشره عليكم سعد في حينه من أن الوفد يريد، الوقوف من اللورد ملنر على أساس المفاوضة وهل هي تؤدي الى الاستقلال أم لا وكان الغرض الحقيقي أن يسعى عدلى باشا لدى اللورد ملنر في الحصول على ما يطمئن سعدا على نفسه .

ذهبت اللجنة وتكلمت مع اللورد ملنر في موضوع الاستقلال وهذا اجاب طبعا بما يوجب بعض الاطمئنان . وتكلم عدلى باشا مع اللورد في التحقق الحقيقي وهو حرية سعد . ولكن عدلى باشا يعلم كما كنا نعلم ان طلبا كهذا موجب للسخرية ومضر بكرامة الوفد ورجالة ونعلم انه لو امتنع عن التكلم مع اللورد لأبى سعد باشا الذهاب الى انجلترا وانقطعت المفاوضة فماذا عمل ؟

لم يرد عدلى باشا ان ينسب الفكرة لرئيس الوفد وطلب الى اللورد ملنر ان يطمئن أعضاء الوفد جميعا بان تكون لهم الحرية التامة في تركهم انجلترا متى شاءوا . وافهم اللورد بان هذه الفكرة من عنديات نفسه اراد الأدلاء بها اليه منعاً لأى ظن ربما يتطرق الى ذهن واحد من أعضاء الوفد بأن حريتهم ليست مصونة .

فهم اللورد ملنر مايرمى اليه عدلى باشا فأجاب على الفور « أخبر سعد باشا باننا لسنا من أهل القرون الوسطى وليطمئن سعد وأخوانه يحضرون ويرجعون متى شاءوا ولهم أن يرسلوا تلغرافات سرية (شفرة) الى فرنسا أو الى مصر بحيث لا يعرفها سواهم ولا رقيب عليهم فيها » .

الحمد لله - لقد أطمأن سعد على نفسه وقرر السفر وشكرنا لعدلى عنايته ولكن أتدرون ماذا كانت مكافأة سعد لعدلى على هذا كله ؟ صار لسعد حق ارسال برقيات سرية بمسعى عدلى فاستعملها بأن أوحى الى مصطفى بك النحاس ان يرسل برقية سرية الى مصريتهم فيها عدلى باشا بأنه كان كارثة على الوفد . ثم كانت مروءة سعد بعد ذلك مع عدلى أن آذاه بكل أنواع الايذاء - اتهمه في وطنيته - عرقل المفاوضة الرسمية بطرائق عرف الانجليز منها أن الأمة منقسمة فتشددوا في طلباتهم حتى انقطعت المفاوضة - حرض اذنايه فاعتدوا على الوفد الرسمي يوم حضوره بوسائل تعرفونها . ثم استمر سعد يكيد لعدلى كيدا ويعتبره هو وأصدقائه من غير الوطنيين .

من هذا تعلمون أن سعد باشا كان يرى في عدلى باشا صديقا حميما ووطنيا غيورا وقت الحاجة اليه . ولما ظفر بحاجته ظهرت طبيعته

نفسه وخاف ان يزاحمه في مجده مزاحم • ثم جاءت مسألة الرئاسة فأنقلب الرجل فجأة الى الطعن والقدح بما لم نر له مثيلا • واستمر في طعنه الى الآن بعد ان انقطعت المفاوضات وانتهت موجبات التنازع على الرئاسة •

(ب)

مع المرحوم على شعراوى باشا

كان المرحوم على شعراوى باشا وكيلا للوفد • رأس الوفد في غياب سعد بما عهد فيه من الحزم والشجاعة والوطنية في أشد الأوقات حرجا وأكثرها رعبا • وكان الرجل بحكم بيئته وحالته الاجتماعية لا يفكر طبعا في أن يكون يوما من الأيام وزيرا أو زعيما برلمانيا ولا يطمع في أن تقام له التماثيل ولكن مع ذلك أذاه سعد وقاطعه حتى ترك الوفد •

كان ذنب هذا الرجل الكبير ان له كرامة وضميرا يأبى معهما أن يكون خاضعا لسعد متقلبا تقلبات سعد •

وانى أقص عليكم حكاية صغيرة تعلمون منها طريقة انتقام سعد من المرحوم شعراوى •

عندما تركنا مصر كان المرحوم شعراوى أمينا لصندوق الوفد فأخذ معه ما اجتمع من نقود الوفد وحولها قبل سفره الى فرنكات بسعر ٢٧٥ فرنكا (وهو السعر الرسمي للجنيه في ذلك الوقت) - ثم حول في الوقت نفسه نقوده الخاصة التي أراد أن يأخذها معه الى فرنكات بسعر الجنيه سبعة وعشرين فرنكا ونصف الفرنك - وأخبرنا بأنه عازم على التبرع للوفد بثلاثة آلاف من الجنيهات •

أقام المرحوم شعراوى معنا في فرنسا زمنا قاسى فيه من تصرفات سعد ما قاسى الى أن رأى ان لا طاقة له على البقاء معه فاعتزم الرحيل وسافر في سكون وتواضع بعد أن نفذ وعده وأعطانا من ماله الخاص فرنكات بقيمة ثلاثة آلاف جنيه بنفس السعر الذى حوله به هذه الجنيهات وقت سفره من مصر •

ولم يسعنا الا ان نحمده على هذه الاريحية • ولكن سعدا أبى الا ان يذم شعراوى حتى على مكرمه وقال لنا ان شعراوى غير صادق في أنه تبرع للوفد بثلاثة آلاف من الجنيهات وانما الحقيقة في نظره انه تبرع

بألفى جنيهه فقط • وأراد سعد أن يعلن ذلك في مصر وحجته في ذلك أن قيمة الفرنكات التي أعطاها الينا شعراوى باشا تساوى ألفى جنيهه فقط يوم أن ترك الوفد ورجع الى مصر ولو انها كانت تساوى ثلاثة آلاف جنيهه يوم سرقنا من مصر ويوم أن حولها المرحوم شعراوى الى فرنكات كما حول مال الوفد نفسه •

يريد سعد أن يطعن شعراوى باشا حتى في تبرعه وهبته • ويريد أن يوهم الناس بأن شعراوى كان غير وطنى لأنه لم يتبرع الا بألفى جنيهه بعد أن وعد بثلاثة آلاف •

قد يجوز أن يكون لسعد الحق في أن يحكم على وطنية الناس واخلاصهم بمقدار تبرعاتهم للوفد ولكن ما الذى تبرع به سعد للوفد وما الذى ضحى به من ماله للوفد ؟

ان سعدا أقرض الوفد أيام تكوينه مائة جنيهه مصرى كما أقرضه كثير من أعضائه مثل هذا المبلغ • ولما ذهبنا الى أوروبا ورأينا أنه قد صار للوفد مال قرر الوفد ان نرد الى الدائنين نقودهم فكان سعد في مقدمة من استلموا منى في لندره - وأنا أمين صندوق الوفد - المائة جنيهه المصرى مائة واثنين ونصفا من الجنيهات الانجليزية بإيصال (دفتر مصروفات الوفد صحيفة ٤٣) •

أيها السادة - انى مضطر الى اظهار هذه الحقيقة حتى يعلم الناس جميعا ان سعدا لم يتبرع بقرش للوفد وحتى يعلم الناس جميعا انه سواء كان شعراوى باشا متبرعا بثلاثة آلاف جنيهه او بألفين فقط فليس سعد بالرجل الذى يقبل ان يزن وطنية شعراوى واخلاصه بمقدار ما تبرع به •

(ج)

مع حرم المرحوم اسماعيل زهدى

قتل المرحومان زهدى وحسن عبد الرازق على باب جريدة السياسة بأيدى عصابة السفاكين وكنت وكان صديقى الدكتور حافظ بك عفيفى معهما ولولا ارادة الله لقتلنا وتركنا من خلفنا مثلها ذرية ضعافا •

قتل زهدى وقد رأيت بعينى دمه الطاهر يسيل من احشائه في حجرة رئيس التحرير وهو يذكر وطنه وزوجته وابنه الطفل والمولود الذى سيرزقه بعد قليل •

قتل زهدى وحسن ولا أريد أن أعيد عليكم ذكرى قتلها وإنما أقص عليكم شيئاً عن تلك السيدة المسكينة زوجة زهدى .

كان لسعد صديق حميم هو المرحوم مصطفى بك الباجورى وكان من أمر تلك الصداقة أن كان الباجورى بك يدير أطيان سعد باشا . وكان سعد لا يعرف عن أمر أطيانه شيئاً سوى قبض ريعها كل سنة من يد مصطفى بك الباجورى .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كان الباجورى بك يشتري لسعد باشا أطياناً بغير علمه ويدفع جزءاً من ثمنها بغير علمه ويدفع أقساطها من ريعها بغير علمه وبهذه الوسيلة كان لسعد مقدار وافر من الأطيان .

كان إخلاص الباجورى بك لسعد باشا عظيماً حتى قتله . فانه رحمه الله بينما آتيا من جهة قرية من دمنهور بها أطيان لسعد باشا وقد أراد أن يركب القطار فسقط بين العربات فقطعت ساقه ثم قاضت روحه .

ترك المرحوم الباجورى ذرية منها طفلة قاصرة تعين سعد باشا وصيا عليها وهى التى صارت زوجة للمرحوم زهدى .

أيها السادة - قتل زهدى فهل تكرم سعد بارسال تعزية الى تلك المسكينة التى كان هو وصيا عليها والتى قتل أبوها لأجله . لم يرض سعد أن يشاطر ابنة صديقه حزنها وأن يخفف عنها آلامها وأن يجفف دموعها الدامية والسيدة اذا لم تجد والدها فى الملمات يواسيها كان لها من وصيتها عنه بديل - فهل قام سعد بهذا الواجب الانسانى البسيط ؟ حاشا أيها السادة - لأن زوجها زهدى المقتول كان على غير رايه فى السياسة .

هنا ينعقد لسانى وأترك لكم أيها السادة الحكم على مروءة سعد وعزائلك أيها السيدة الطاهرة أيتها السيدة البائسة التى قتل أبوها بسبب سعد والتى قتل زوجها بسبب سعد عزائى لك ولطفلك . أن أجركم عند الله وحده وأن دم زوجك الطاهر قد كان ماء الحياة لشجرة الحرية اليابسة وهامى الآن قد أورقت وستعطى ثمراتها الطيبة - انك ابنة شهيد المروءة وزوجة شهيد الحرية فقد استحققت تقدير الوطن .

أيها السادة - ضن سعد بتعزية أرملة زهدى وابنة الباجورى وبعد أيام قليلة قتل المستر روبسون^(٤٨) فأسرع وهو فى جبل طارق بمحاضرة مكاتب روتر بالحديث الآتى :

(٤٨) كان المستر روبسون يعمل مدرسا بمدرسة الحقوق الملكية فى تدريس

==

جبل طارق (٤٩) في ٢٠ يناير ١٩٢٣

استقبل زغلول باشا اليوم في بيته هنا مكاتب رويتر وأعرب له في خلال محادثة ممتعة عن أسفه العميق للاعتداءات الأخيرة التي وقعت على الرعايا البريطانيين في مصر قائلا انه يستنكرها وينظر اليها بعين السخط ومن رايه ان الذين ارتكبوها - اذا كانوا مصريين - لا يحبون بلادهم . فان هذه الاعتداءات كما قال الفيلد مارشال فيكونت اللنبي في بلاغه - عار على مصر وانها تبعث على أعمال العداء ضد مصر نفسها . وقال ان حسن مستقبل مصر يتوقف على الاعتماد الدقيق على العدل الذي يجب ان يحترم وان انتهاك العدل ليس من شأنه ان يساعد القضية المصرية .

وأضاف زغلول باشا الى ذلك أنه سره ان المصريين وعلى رأسهم اصدقائه وأعضاء الوفد قد احتجوا على هذه الاعتداءات وأعرب عن أمله ان يقدر الشعب البريطاني النبيل السخط الذي شعرت به الأمة المصرية جميعا وأظهرته حيال هذه الجرائم وان يكون له به عزاء وان تعثر حكومة مصر بسرعة على المجرمين وتسلمهم الى العدالة (انظر جريدة الأخيار في ١٤ يناير ١٩٢٣) .

يبادر سعد باستنكار الاعتداء على البريطانيين وهو أمر واجب ولكن ألم يكن من واجبه كذلك ان يستنكر الاعتداء على مواطنيه وأن يستنزل اللعنات على قاتليهم .

أظن ان سعدا لم يفكر في زهدى وحسن لأنهما من مواطنيه المصريين الذين لا يستطيعون فك اعتقاله من جبل طارق فلم تكن له اذن فائدة من اظهار سخطه على قتل رجل غير انجليزي .

مادني : القانون المدني ، ومقدمة القوانين . وقد اطلق عليه الرصاص ظهر يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ في شارع الجيزة وهو فوق دراجته وذلك اثناء هودته الى منزله بالرمالك بعد الانتهاء من القاء دروسه بالمدرسة . وقد صرف تعويض مالي لارملته بواقع ٧٠٠ جنيه مصري معاشا سنويا يحفز الى ٣٠٠ في حالة زواجها . كما تقر صرف تعويض مالي لولده بواقع ٣٠٠ جنيه مصري معاشا سنويا حتى بلوغ سن الرشد . وادا توفيت والدته قبل ذلك ينقل اليه ٢٠٠ جنيه من معاش والدته المستوى وذلك طبقا لاحكام القانون البريطاني . (الاهرام ، ١٢/٢٨ ، ١٩٢٢ ، ١٢/٢٩ ، ١٩٢٢/١٢) . الاحاد ، ١/٩ ، ١٩٢٣) .

(٤٩) بدل ٢٠ يناير : ١٢ يناير .

﴿ د ﴾

مع المرحوم محمد فريد بك

أيها السادة - قد رأيتم مما سمعتم ان سعدا يريد الرفعة لنفسه مهما كانت وسائلها يريد ما وقد كلف بها فهو يسعى اليها بكل ما أوتى من قوة وحيلة بشرط أن يبتعد عن المسئولية - يفر من المسئولية لأنها مدرجة الوبال لمن تمتلكه شهواته الشخصية فأفسدت عليه الحكم على المسائل القومية .

يريد المجد ويحسد الناس جميعا - يحسد الاحياء منهم والأموات - ودليلنا ما وقع منه مع المرحوم محمد فريد . . بعد وفاته . مات صديقي وزميلي فريد . مات رئيس الحزب الوطنى - وأنتم تعلمون من هو فريد - هو النفس الطاهرة الأبية هو القوة المسخرة لأرضاء الله والوطن . هو الرجل الذى أفنى ثروته وقوته وحياته لمصر (لتحيا ذكرى فريد بك) .

مات فريد فقيرا طريدا بعيدا عن وطنه وذويه فداء لمصر . فماذا كان جزاؤه من سعد ؟

عرضنا على سعد أن يقوم الوفد بنفقات نقل جثة فريد الى مصر فأبى وكان عذره أن أموال الأمة قد سلمت الى الوفد لخدمة القضية المصرية لا لنقل الموتى . . ولم يصغ لقولنا ان فريدا قد مات فى سبيل مصر وان المتبرعين لا يرون عملا أشرف وأكرم (٥٠) من اكرام ضحية من ضحايا مصر وشهيد من شهدائها وزعيم من زعمائها البررة . وليس اكرام فريد بأقل شأننا ولا بأضعف أثرا من عمل مادبة أو إقامة حفلة أو نشر دعوة - وان الحكومات تنفق من مالها لتشجيع جنازة كبرائها فجدير بالأمم ان تنفق على جنازة عظمائها .

أبى سعد علينا أن يقوم الوفد بواجب هو اكرام فريد واعتراف بجميل فريد واعتراف بان فريدا قد استحق تقدير الوطن وكيف يستحق فريد تقدير الوطن وتقديره وقف على من ضحى بالسودان أما فريد فأنته لم يعمل سوى أن ضحى بوظيفته للسودان وضحى بحياته لمصر والسودان .

(٥٠) بدل كلمه « اكرم » : اكمل .

أبى سعد ان يكون للموتى ذكرى تزامم مجد الأحياء وهو لم يثرد
بعد قليل من الزمن في أن يقترض من الوفد عشرين ألف فرنك (بايصال
تحت يدى) صرفها في نقل جثة رجل من أقارب مصطفى فهمى باشا -
والد السيدة صفية زوجته - مات في فرنسا وارسله الى مصر ولم يرد
هذا المبلغ الى الوفد كما لم يرد غيره من المبالغ التى اقتترضها من الوفد
الى أن فارقناه والى ان وضغ يده على ما بقى من مال الوفد والى
أن صار هو الدائن وهو المدين .

أيها السادة - أبى سعد علينا أن يقوم الوفد بنفقات نقل جثة فريد
بحجة المحافظة على أموال الأمة لتصرف في سبيل الاستقلال وهو هو بنفسه
قد ذهب ذات يوم الى فتوغرافى في باريس ووقف أمامه مدة أخذ فيها
صورته الشريفة على أوضاع مختلفة تارة يشير بيده كأنه الخطيب الذى
لا يبارى وطورا يضع أصبعه على رأسه كأنه يفكر في تصريف أمور البلاد
على أحسن وجه . وآونة يمضى على ورقة كأنه يبرم معاهدة الاستقلال
التام . ثم أرسل عددا من هذه الى مصر . والذى يعيننا من هذا كله أنه
أبى أن يدفع أجره المصور من جيبه وصمم على أن يدفعها الوفد من مال
الأمة (والايصال تحت يدى) لأنه رأى حفظه الله ان نشر صورته بين
الناس مقاضات لاستقلال البلد .

يجب أن تعلموا أن صورته المعلقة الآن في بعض حوانيت مصر انما
كانت من أموال الأمة التى جمعت في سبيل استقلالها .

أيها السادة - لم يقنع سعد بتلك الصور الصامتة فتحركت شهواته
الى أن دعا في الصيف الأخير مقاولا من مقاولى الصور المتحركة وقد
بلغنا أنه دفع اليه من مال الأمة شيئا كثيرا حتى رسمه يتحرك بأوضاع
مختلفة وعرضه أخيرا أمام أعينكم في القاهرة في دور اللهو واللعب .

يجب أن تعلموا أن سعدا قد دفع من مال الأمة شيئا كثيرا للباخرة
التي أقلته وأقلت حاشيته الى الصعيد لا لغرض سوى لفت انظار العامة
اليه وسب خصومه في دورهم وبين عشائهم .

يجب أن تعلموا ان سعدا دفع من مال الأمة كثيرا على نواب العمال
الانجليز لا لغرض سوى التنكيل بحكومة لم ترض برياسته المفاوضات .

كل ذلك تدفعه مصر من أموال المكتتبين للقضية ويضمن علينا بقليل
من المال لنقل جثة فريد . فلا حول ولا قوة الا بالله .

أموال الوفد :

أيها السادة - سألني كثير منكم عن أموال الوفد وعما حل بها بعد
أن فارقنا سعدا . فطالبنى صديقي المكباتي بك في خطبته الماضية بتقديم
حساب عنها لكم . وما أنا مجيبه الى طلبه .

وقت أن اعتزمنا السفر من باريس والرجوع الى مصر في يناير
١٩٢١ كان الباقي للوفد في بنك الكريدى ليونيه وبنك روما بباريس نحو
ثلاثة وثمانين ألفا من الجنيهات بعضها بالفرنكات وبعضها بالجنيهات
الانجليزية .

وكان للوفد فوق ذلك في ذمة سعد باشا المبالغ الآتية دينا عليه
بامضائه :

١ - ٢٠,٠٠٠	عشرون ألف فرنك في ٣٠ أغسطس ١٩٢٠ بتحويل على مدينة فيشى (صحيفة ٣٥ من دفتر الحساب)
٢ - ٦٤,٥٠	اربعة وستون فرنكا ونصف أجرة التحويل
٣ - ٢٢,٠٠٠	اثنان وعشرون ألف فرنك (٥١) على دفعات لغاية ٣٠ سبتمبر ١٩٢١ (صفحة ٣٦ من الدفتر)
٤ - ٧٠,٠٠٠	سبعون ألف فرنك في ٤ أكتوبر ١٩٢٠ بتحويل على بنك روما بباريس (صفحة ٤٠ من الدفتر)
٥ - ٢٠,٠٠٠	عشرون ألف فرنك في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠ بتحويل على بنك روما بباريس (صفحة ٤١ من الدفتر)
<hr/>	
١٣٢,٠٦٤,٥٠	المجموع مائة واثنان وثلاثون ألفا واربعة وستون فرنكا ونصف

(٥١) المنشور بعد كلمة « فرنك » : في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ .

وأستدان في لخدمه المبالغ الآتية :

جنيه انجليز

٦ - ٥٠٠ خمسمائة جنيه في ٧ مايو ١٩٢٠ أودعت باسمه في بنك الكريدى ليونيه بباريس (صفحة ٤٢ من الدفتر)

١٠٠٠ ألف جنيه في ١٥ مايو ١٩٢٠ أودعت باسمه في البنك المذكور (صفحة ٤٢ من الدفتر)

٤٠٠ أربعمائة جنيه في ٢٤ يوليو ١٩٢٠ (صفحة ٤٥ من الدفتر)

٥٠٠ خمسمائة جنيه في ٥ نوفمبر ١٩٢٠ (صفحة ٥٠ من الدفتر)

٢٤٠٠ المجموع العان وأربعمائة جنيه انجليزى (٥٢) .

أيها السادة - اقضت سعدا هذه المبالغ على أن يردها الى ولكنه عوضا عن أن يفكر في رد النقود دعانى يوم ٦ يناير ١٩٢١ في فنسق الكنتننتال بباريس وطلب منى أن اتحفه بألف جنيه أخرى لا لتكون ديناً عليه كما هو الحال في المبالغ السابقة وإنما طلبها على أنها ستصرف في أعمال الوفد - عندئذ طالبته بأن يبين لى هذه الأعمال فلم يقبل وطالبته بأن يعرض الأمر على الوفد ليقدر قراراً بشأن هذا المبلغ بعد اطلاعه على أسباب الصرف فلم يقبل لهذا رفضت طلبه وانصرفت .

أيها السادة - انى اعترف لكم بعد الذى قلته أن بعض اخوانى قد عاتبنى على صرف هذه المبالغ لسعد باشا وأظن أن من عاتبونى يتذكرون الآن انى أحببتهم وقتئذ بأنى لا أريد مخاصمة سعد وبأن عنده من الثروة ما اطمئن معه على ما استدانته وبأنى فوق ذلك أضمن للوفد تلك المبالغ التى صرفتها على غير علم منه - فلم يكن من اخوانى بعد ذلك الا أن صادقوا على الحساب وأبرأوا نمتى من هذه المبالغ وجعلوها في نعمة سعد وحده .

أيها السادة - حقا انى كنت مخطئا ولا يبرر خطئى تصديق الوفد على الحساب ان كنت مخطئا لما ظهر لى بعد ذلك من نية سعد باشا ان الواقعة الآتية :

(٥٢) بدل كلمة « انحطرى » : افترقى .

ترون من ضمن المبالغ التى اخذها سعد مبلغ سبعين الف فرنك
ليشتري بها سيارة لشخصه .

انتظرت بعد ذلك رد هذا المبلغ بعد ان كان قد وعدنى بسرعة رده
ولكنه عوضا عن ان يفى بتعهده رأيت ذات يوم فى الوفد مع كثير من
زملائنا وقد اطلب لهم فى السيارة ثم قال لهم « انا اريد ان اسميها (اتومبيل
الوفد) » عندئذ تغامز أصحابى ولم نجبه بشئ بعد ان فهمنا غرضه .

أيها السادة - واما عن المبالغ الباقية لئمة الوفد فى بنك الكريدى
ليونيه وبنك روما بباريس فان سعدا اصر قبل سفرنا على ان يقرر الوفد
تعيين واصف بطرس غالى بك أمينا للصندوق بعد سفرى . فاجتمعت
أكثرية الوفد صباح يوم ١٩ يناير ١٩٢١ وهو يوم مغادرتنا باريس وقررت
رفض ما عرضه سعد باشا لما نعلمه من أمانة الصندوق لو اعطيت الى
واصف غالى بك واراد سعد ان يتصرف فى النقود فان الأمر فى هذه يكون
ان (سعدا يفاوض سعدا) وكتبت مع ذلك الى واصف بك الخطاب
الآتى :

باريس فى ١٩ يناير ١٩٢١

حضرة صاحب العزة واصف بطرس غالى بك المحترم

نظرا الى اننا مسافرون اليوم الى مصر قرر حضرات الأعضاء
الموجودين فى مركز الوفد اليوم اعطاء حضرتكم مبلغ مائة وخمسين الف
فرنك للصرف منها على أعمال الوفد مع العلم بانى لو تأخرت فى الرجوع
واحتيج الى نقود فما على حضرتكم الا اخبارى فى وقت مناسب لارسال
ما يكون ضروريا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى ٩

محمد على

ثم غادرنا فى اليوم نفسه باريس الى مرسيليا ومنها الى مصر .

أيها السادة - كيف نخالف رغبات سعد - عرض واصف الخطاب
على سعد وبه تحويل بمائة وخمسين الف فرنك فما كان من سعد الا ان
أمر واصف بك بان يرد الخطاب الى فى مصر ترفعا منهما عن ان يقبلنا
مثل هذا الكتاب وفعلا رده واصف بك ولكن ترفعهما لم يكن كاملا فقد
أرسل الخطاب وحده وحجز التحويل .

وبعد قليل سمعنا أن سعدا أخذ جميع أموال الوفد بالحيلة الآتية :
 تلك ان سعادة ابراهيم سعيد باشا كان هو الذى يرسل النقود الينا بصفته
 أميناً لصندوق لجنة الوفد المركزية فاتفق سعد باشا و ابراهيم سعيد باشا
 وأرسل هذا الأخير كتابين لبنك الكريدى ليونيه وبنك روما بباريس بأن
 النقود التى أرسلها الى تصرف لسعد وتكون تحت أمره سعد ضارباً صفحاً
 عن قرار أكثرية الوفد ودون أن يستشير لجنة الوفد المركزية وأن يأخذ
 رأى المكتبين .

بهذا انتقلت نقود الوفد الى سعد باشا ولا أدري أن كان سدد ديونه
 للوفد أو اعتبر ذمته بريئة بعد اتحاد الذمة فيه باعتباره دائناً ومديناً
 معاً .

أخذ سعد نقود الوفد المودعة في باريس ثم أخذ بعد رجوعه ما كان
 باقياً للوفد بذمة ابراهيم سعيد باشا وبذمة غيره ويقدره العارفون بنحو
 عشرين ألف جنيه .

أيها السادة - الآن وقد وقفتم على شيء من أسرار الوفد ومما كان
 بيننا وبين سعد . فهل كنتم ترون أن نوافقه على كل أعماله وأن نفقد كل
 شعور بالمسئولية والكرامة . -

ان لبلادنا علينا حقاً يجب أن نصونه وان لنفوسنا كرامة يجب ان
 نعتز بها . ومن يريد منا تصفيقا أو هتافاً فليسمعهما من بين جوانحه ومن
 اغتباط ضميره . فذلك عندنا هو كل الشرف وهو كل المجد والفخر .

أيها السادة - لقد قرب موعد انتخاب أعضاء البرلمان وليس لى إلا
 أن انادى نوى الضمائر الطاهرة ان يتدبروا في موقفهم وأن يتقوا ما تدخره
 الأيام لهم من مخاوف قبل أن يحم القضاء فلا ينفع الندم .

أريد أن يعلم الناس اننا لا نقبل أن نكون في البرلمان الا رؤوساً
 لا اذاناً ولا رجال لا اطفالاً .

اذا كان الغرض من انتخاب النواب أن يكونوا كالقردة يرقصون
 متى ضرب لهم بالدف سيدهم وعلى الوضع الذى يريد فليبحث الناخبون
 عن غيرنا فانا لسنا من هؤلاء نوابكم وكلاء امتكم فأحذروا ان يكون عقد
 الوكالة معيياً بغش أو تدليس أو تهديد - ولا فرق عندى بين من يسلب

أموالكم بطرق احتيالية وبين من يسلب ثقتكم وأصواتكم بطرق احتيالية
سوى أن الأول معتد على شخص والثاني معتد على أمة بأسرها (٥٣) .

احذروا اللاعبين بعقول البسطاء - احذروا من يتباكون ويستبكون
- ولا يغرنكم من الذئب أن يرتدى ثوب الحمل ومن أنذر فقد أعذر وأكره
لحضرانكم مزيد الشكر .

رد سعد على خطبة الاتهام

كان لهذه الخطبة أثرها البالغ في نفوس من سمعوها أو قرأوها
كان على سعد أن كان بريئاً أن يبلغ النيابة عما اتهمته به علناً ، بل كان
عليه فوق ذلك أن يتهمني بالاستيلاء على ما كان بمهدتي من أموال الوقت
وخيانة الأمانة .

لكنه لم يبلغ النيابة خيفة ظهور الحقيقة واكتفى بتحرير مقال نشرته
جريدة من جرائده بامضاء مصطفى النحاس يوم ١٠ ديسمبر ١٩٢٣ فيه
أن جميع ما قلته كذب وبهتان وأن الرئيس الجليل لم يفتح الانجليز في
موضوع عزل السلطان كما أنه لم يأخذ المبالغ التي ذكرت في الخطبة -
ولعلمه بأنه وقع باستلام هذه النقود ، ادعى أنه لو كانت له امضاءات
فأني أكون قد أخذتها منه غشاً وتزويراً وقت عرضي عليه أوراقاً للتوقيع !!
هكذا كان دفاعه عن نفسه في المقال الذي امضاه مصطفى النحاس .

أما عن التهمة الأولى وهي رغبته في عزل السلطان فقد أدلى بها
إمام كثير من أعضاء الوفد كما صرح بها للورد ملتر في بعض الجلسات
وأن اللورد أبرق بها وقتئذ إلى المندوب السامي في مصر وهذا بدوره
أبلغها للسلطان نفسه . وقد ذهب سعد غداة اللقاء الخطبة إلى السلطان
فؤاد وأكد له أنني غير صادق في اتهامي إياه كما أكد إخلاصه للسلطان
وهذا بدوره كما سمعت أخبره بلباقة أنه مطمئن إلى إخلاصه ثم قال لرجال
حاشيته بعد انصراف سعد أنه علم بهذه المسألة من يوم وقوعها بلنדרه
في يوليو ١٩٢٠ وأن المندوب السامي أخبره بها في ذلك الحين .

وأما عن التهمة الثانية فإن دفتر أمانة الصندوق خير شاهد على
المبالغ التي أخذها سعد وهو ليس بورقة تدس ضمن أوراق تعرض عليه .

(٥٣) بدل أمة بأسرها : على مستقبل أمة .

حقوقنا - أرسلت خطابا الى رجل احترامه هو الشيخ محمد عز العرب بك استفسر منه باعتباره من لجنة الوفد المركزية ومن المخلصين لسعد عن الحالة في مصر وعما اذا كانت الأمة ترى قطع المفاوضات ورجوعنا وضياح القضية المصرية او تفضل قبول ما تترتاح اليه ضمائرنا على ان يكون ما نقبله رهنا باقرار الجمعية الوطنية ولا يحول دون التطور في المستقبل لننيل باقي حقوقنا وبعبارة اخرى طلبت رأيه ورأى اخوانه في هل نقبل ما نتمكن من الحصول عليه او نرفض الكل وهل يكون من مصلحة البلد رفض كل شيء أو قبول مايرضى ضمائرنا وهالك نص الخطاب :

تقریراتی سے مستفید ہوئے ۱۷۵ ائمہ اہل حق
مذہب عربیہ کے ۱۱۰۷۷
۱۱۰۷۷

[illegible]

اعطى الشيخ محمد عز العرب بك هذا الخطاب الشخصى الى سعد
فنشره ضمن رده على خطبة الاتهام ليصرف اذهان الناس عما اتهمته به .
فرددت عليه بمقال ذكرت فيه انى افاخر بما كتبت في خطابى هذا الدال
على وطنية صحيحة لا على تهريج باسم الوطنية .
وتشاء المصادفات أن أعثر على الرد الذى أرسله لى محمد عز
العرب بك فى حينه أثبت هنا صورة شمسية له وللغلاف .

صورة شمسية للخطاب والدال

محمد عز العرب بك
الحامى الشرقى
شارع المبتديان قمر ٧ مصر
تليفون ٨٧-١٤٠



Mohammed Aly Bey
40 Rue Marbuey



France

Paris

تحريرا فى ١٢ سبتمبر ١٩٢٠

محمد عز العرب بك
الحامى الشرقى
شارع المبتديان ٧
ت : ١٤٠٨٧

حضرة صاحب العزة المفضل محمد على بك الحامى حفظه الله
تحية وسلاما وشوقا واحتراما واجلالا وتعظيما وبعد ..
فقد تشرفت أمس بمكتوبكم وأخبركم بأن الأغلبية المطلقة تجعلك
مطمئنا على نتيجة مسعاك اذ هى لا ترى الموافقة فقط بل تعتبر الرفض

ضربا من الجنون • نعم ان هناك قوما ممن لم يشهد لهم التاريخ بعمل في هذه الحركة يبدون من الاعتراضات ما لم يكن ليوجه الى مشروع اتفاق على قواعد عامة بل يوجه الى مشروع بنصوص الاتفاق مما سيكون من وظيفة الجمعية الوطنية ولكن اقل بيان لمن يقصد منهم المصلحة يجعله يسلم بالموضوع وهناك قوم لا يرضيهم المشروع ولو صرح فيه بالاستقلال التام بلا شرط ولا قيد • ونجد قوما أيضا ينظرون اليه نظر الحذر غير المطمئن من حسن نية أحد الطرفين المتعاقدين لعدم تقديره الظروف التي حملت على تسامحه من ان الحالة العامة هنا قد أشربت حب الحرب واصبحت لا يمكن ان تساس بالعنف وان التشدد معنا قد يجر الى انفجار بركان الشرق والتساهل معنا قد يجعل الشعوب الجديدة التي دخلت تحت الحكم تطمئن الى الحاكم وتحملها على الاعتقاد بان هذا الحاكم متى رأى الشعب مستعدا لحكم نفسه وتركه وشأنه الى غير ذلك من الاعتبارات وهؤلاء طبعيا لا يؤمنهم ولا النص الصريح ولكني أقول لك بوجه عام ان الحالة مرضية وأن كل ما يطلبه العقلاء ان توضع النصوص بغاية التحفظ ما أمكن ومتى برهنا على قدرتنا وصلنا بعملنا الى كل ما ينبغي وفككتنا كل قيد علينا لحلول الثقة بنا محل الحذر منا ولا يفوتني ان أقدم لعزتكم ولكل عامل معكم عنى وعن أولادى وأخوانى وأحبائى فائق الشكر وعظيم الاحترام • هذا وان ولدى عبد العزيز سيكون فى ارسالية المهندسين الميكانيكيين الذين سيصلون لندرة اواخر هذا الشهر فعسى ان يكون له شرف المثل بين أيديكم جميعا عند عودتكم اليها والله يحفظكم •

المخلص

محمد عز العرب

والعنوان - كما هو ظاهر فى الصورة الشمسية للخلاف - باللغة الفرنسية وترجمته :

باريس فرنسا

٤٠ شارع ماريوف

محمد على بك

كتب المرحوم الأستاذ محمد عز العرب بك هذا الخطاب بيده باللغة العربية • وكتب عنوانه بالفرنسية أحد ابنائه ويغلب على الظن أن يكون الأستاذ أمين عز العرب بك المحامى والذى أصبح فيما بعد سكرتيرا عاما لمجلس الشيوخ ، وسمى شارع المبتديان فيما بعد باسم أبيه صاحب الخطاب •

ومن المؤلم حقا ان نرى هذين الفاضلين أو الأب على الأقل يسلم خطابى الى سعد ظنا منه انى فقدت جوابه الى فهيننا للأخلاق •

معارضة حزب الأحرار في تعديل الدستور

رفض ثروت باشا اجراء أى تعديل في مشروع الدستور ، وبعد استقالته شرع خلفه توفيق نسيم باشا في تغيير بعض نصوص المشروع استجابة لرغبات السلطة البريطانية ورغبات الملك فؤاد . فتجددت الاضطرابات حتى اضطر نسيم باشا الى الاستقالة في ٥ فبراير ١٩٢٣ وخلفه يحيى ابراهيم باشا وكان المعروف ان وزارته ستتم ما بداه نسيم باشا من التعديلات فقام حزب الأحرار الدستوريين بحملة شديدة في جريدة « السياسة » ونشر احدها خطابين مفتوحين الى يحيى ابراهيم باشا - أحدهما في ١٦ مارس ١٩٢٣ وتانيهما في ١٥ ابريل ١٩٢٣ - يناشده فيهما بأن يصدر الدستور كما وضعته اللجنة .

ورغم الاحتجاجات الكثيرة من رجال الأمانة ، والحملة الشديدة التي قامت بها جريدة السياسة صدر امر ملكي باعلان الدستور معدلا في ١٩ ابريل ١٩٢٣ .

بعد صدور الدستور

اعلن الدستور كما قلنا ثم صدر قانون الانتخاب في ٣٠ ابريل ١٩٢٣ وغير خاف ان سعدا اعتبر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نكبة وطنية ، كما انه سمي لجنة مشروع الدستور « لجنة الاشقياء » ثم ان وزارة يحيى ابراهيم عدلت مشروع الدستور فهل يدخل سعد في الانتخابات تنقيذا لهذا الدستور بعد ذلك كله ؟ أو يقاطعها كما قاطع لجنة وضع الدستور من قبل وطعن هو وشيعته في كل من اشترك فيها .

الانتخابات الاولى

لكن سعدا قرر الدخول في الانتخابات وقام بحملة شعواء ضد مخالفيه مستعينا بالنفعيين وذوى الأطماع مستغلا عواطف العامة والديستاء . وكان ينادى بأن من ليس معه فهو خصمه كما كان يكرر ان مخالفيه هم برادع الانجليز ومما يؤسف له ان بعض رجال الدين كانوا يفتون بأن من لا ينتخب سعدا وأنصار سعد فامراته طالق كذلك كان يقول بعضهم « لو رشح سعد حجرا وجب انتخابه » وجرى على السنة العامة « ان اسم سعد مكتوب على ورق الفول » .

كيف يرجى بعد ذلك فوز لمخالفى سعد والامية فاشية والتضليل عارم
والحقائق مستورة ، حتى ان بعض الفاهمين كانوا يقولون : ان حزب
الأحرار مكون من قادة بلا جنود وحزب سعد جنود بلا قادة .

وامام تيار الدعاية الجارف ظفر حزب سعد في الانتخابات باغلبية
ساحقة تقرب من التسعين في المائة .

استقالة عدلى يكن من الحزب

لم يكن عدلى رجل مهاترات ، ولا يرضى لنفسه النيل من أحد ، فلم
يرشح نفسه للانتخابات ، ورغم هذا كان هدفا للمطاعن . من أجل ذلك أظهر
رغبته في الاستقالة من حزب الأحرار لكن نبيله أبى عليه ان يعلن تنحيه
عن الحزب ابان المعركة الانتخابية خيفة ان يؤثر تنحيه تأثيرا سيئا في
نتيجتها فانتظر حتى ظهرت النتيجة الاولى ثم أرسل الى الحزب الخطاب
الآتى :

اصدقائى الأحرار الدستوريين :

كنت قد رأيت ان اعتزل العمل في السياسة من قبل الانتخابات ولكن
تأخر تنفيذ هذا التصميم لاعتبارات وقتية أما الآن وقد زالت هذه الاعتبارات
فاتشرف بإبلاغكم اعتزالى العمل في الحزب مع الأسف الشديد وأرجو الله
ان يوفقكم ويسدد خطاكم في خدمة البلاد .

١٧ يناير ١٩٢٤

وتفضلوا بقبول خالص تحياتى ،

عدلى يكن

كان ذلك عقب ظهور نتائج انتخابات مجلس النواب وقبل اجراء
انتخابات الشيوخ .

وزارة سعد

استقال يحيى ابراهيم باشا بعد ظهور نتيجة الانتخابات لمجلس
النواب وبعد ان سقط هو نفسه فيها . وكانت انتخابات حرة لا ضغط فيها
من جانب الحكومة . فكلف الملك فؤاد سعدا بتشكيل الوزارة فالفها في
٢٨ يناير ١٩٢٤ ثم اجريت انتخابات اعضاء مجلس الشيوخ في ٢٣ فبراير

١٩٢٤ وتمسك سعد بحق الوزارة في ترشيح الشيوخ المعينين اعتمادا على
تصوص في الدستور الذي سبق له الطعن فيه . وقام خلاف بين الملك وسعد
في هذا الأمر أفضى الى تحكيم النائب العام للمحاكم المختلطة وقد ايد هذا
الحكم البلجيكي الجنسية رأى سعد ، وكان قراره سليما منطبقا على
مبادئ الدستور التي وضعتها اللجنة .

انعقاد البرلمان الأول

تحدد يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ موعدا لافتتاح البرلمان ولا أخفى أن
الآمال فيه قد ضعفت نوعا ما بسبب خذلان طائفة من الرجال الممتازين في
الانتخابات ودخول عناصر لم يكن لها أى اثر في خدمة الأمة لكننا مع ذلك
بعد قبول سعد تأليف الوزارة وإعلانه تناسى خصوصيته لمن اعتبرهم
خصوصه كنا نأمل أن يكون البرلمان وقد انحصرت فيه سلطات الأمة حجر
الزاوية في رقابة مصالحها والسير بها قدما في سبيل الإصلاح والرقى .

والقى سعد في قاعة البرلمان خطاب العرش باعتباره رئيس الحكومة
فماذا قال ؟

» حضرات الشيوخ حضرات النواب

أهديكم أطيب سلامى ، وأحیی فيكم ممثلى شعبى الكريم ، وأمننكم
منتخبين ومعينين بالثقة العظمى التي حزتموها لتؤلفوا أول برلمان مصرى
تأسس على المبادئ العصرية وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من
أعز أمنائى ، وأول رغبة من رغبات أمتى الشريفة .

اليوم تدخل في دور التنفيذ النظمات النيابية التي قررها الدستور ،
ولا ريب في أنها تبشر باقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا
المحبوبة . الى أن قال : « لهذا يحق لى أن أصرح علنا باسمى وباسمكم
أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل
قيد لتحقيق الآمال القومية بالبنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجاء في
الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير ، ومن أهم وظائفكم أيضا أن
تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها في إدارة البلاد على الطريقة التي
رسمها الدستور وهى الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة
وعلى مبدأ المسئولية الوزارية . . الخ » .

هنا يتساءل المرء : لم قال سعد ان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى وصل اليه عدلى وثروت ورشدى ورفاقهم كان نكبة وطنية ! ولم قاطع سعد وانصاره الاشتراك فى وضع الدستور ؟ ولم سسمى سعد لجنة الدستور بلجنة الاشقياء ؟ ولم هاجم سعد اصدقاءه الاولين مؤسسى الوفد ومعهم عدلى ورشدى وثروت ونادى بتحريم المفاوضات قبل الاعتراف بتحفظات مبدئية قبل المفاوضات ، ورجع عما كان قد قبله هو وقرره الوفد من الثقة بعدلى حين كنا فى باريس والتوسل اليه ان يحضر الينا وان يؤلف وزارة من غير اعضاء الوفد تجرى مفاوضات حرة غير مقيدة بقيد او شرط .

ولم سعى سعد بعد ذلك فى الغاء قرار الوفد الذى حرم على اعضائه دخول الوزارة وجعل المفاوضات حرة مآلها تصديق جمعية وطنية ؟

ولم عارض سعد كل مفاوضة وعمل على احباطها ثم ابتكر عرض مشروع ملنر على الشعب بدل عرضه على جمعية وطنية مختارة ليحمله مسئولية عمل خطير وقرر ان الشعب لو قبل المشروع فهو يقبله ولو رفضه فهو يرفضه ثم يكتب خطابا خاصا الى مصطفى النحاس فى مصر عند عرض مشروع ملنر على الشعب يخبره فيه بانه غير راغب فى هذا المشروع وانه عرضه على الشعب بتأثير من اخوانه حتى يتصل من كل مسئولية ويلقيها على الشعب الذى يصعب عليه ادراك دقائق الامور .

ولم استمر فى مطاعنة ضد اخوانه الذين رفضوا الدخول فى الوزارات وعارضوه فى القرار الذى اتخذه مع من انضموا اليه بالغاء القرار الاول الخاص بتحريم دخول الوزارة على اعضاء الوفد الذين اعتبروا انفسهم مجاهدين لا شأن لهم بالحكم الا ان يكونوا اعضاء فى الجمعية الوطنية اولئك الذين قال لهم يوم الغى القرار الاول « كيف نطبخ الطبخة وغيرها ياكلها » .

لم كان كل هذا وسعد فى خطاب العرش يكيل الآن المديح للدستور الذى وضعته « لجنة الاشقياء » بعد ان عبثت ببعض مواده وزارتات توفيق نسيم ويحيى ابراهيم تحقيقا لاغراض الانجليز والملك فؤاد .

كل ذلك وغيره ينبىء بان سعدا كان متقلبا فى مبادئه ملتويا فى تصرفاته ظالما فى مطاعنه التى كالىا لمن اشركوه معهم فى تأليف الوفد مسرفا فى تجريح من خالفوه حتى سماهم برادع الانجليز .

انى اترك كل هذا لفطنة القاريه

لقد وصل الأمر بسعد فى ليله أمام الانجليز انه فى احدى جلسات مجلس النواب عندما وجه الى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك فى جلسة ٢٤ مايو ١٩٢٤ سؤالاً الى وزير الاشغال يطلب وقف المشروعات التى يقيمها الانجليز^(٥٤) فى الجزيرة بالسودان ان أجابه سعد بقوله « هل عندكم تجريده » ؟ فانظر لقول هذا الزعيم الكبير وكيف كان يضعف أمام الانجليز ؟

وفوق ذلك فقد استمرت وزارة سعد التى سمعت نفسها وزارة الشعب فى اطلاق العنان لمظاهرات صاخبة ضد الأحزاب والصحف المعارضة ومنها جريدة الأخبار للمرحوم أمين بك الرافعى . ولما كان الناس يعدونه عن هذا الظلم وهذا الاعتداء كان يجيبهم بقوله « أتريدون منى أن أحمى خصومى ؟ » متذكراً بذلك لواجبه الأول كرئيس حكومة يتحتم عليه أن يحمى المصريين جميعاً متناسياً ما كان يعلنه من انه زعيم الأمة المهمين على مصالحها وحرياتهما .

فهل أدى سعد واجبه أو انعرف عنه كما انحرف فى كثير من الأوقات عن قرارات يشترك فيها ثم يعدل عنها ويرسل الخطابات والبيانات فى غيبة اخوانه المتضامنين معه .

اسلوب سعد فى الحكم

كنا نظن ونرجو ان سعدا وقد نال اغلبيه كبيره فى البرلمان بمجلسيه وأصبح رئيس حكومة وزراؤها من أنصاره واتباعه فوق انه كما يقول وكيل الأمة والمتحدث عنها . كنا نظن وقد أصبحت السلطات كلها فى يده ولا راد لما يقرره أن يؤدى واجب الزعامة كما فعل غيره من زعماء الشعوب خاصه بعد أن أعلن أنه تناسى خصومه معارضيه فاستبشرت الأمة خيراً لكننا ما لبثنا ان رأيناه يطارد معارضيه فى البرلمان وخارج البرلمان بل انه جنح الى اضطهاد من لم يعاونه فى المعركة الانتخابية من رجال الادارة والأهلين فظهرت بدعة وقف عمد البلاد أو فصلهم وعزل مديرى الأقاليم وغيرهم من الموظفين كما

(٥٤) وجه النائب عبد الرحمن الرافعى ستة أسئلة الى وزارة الاشغال العمومية بشأن مشروعات السودان بجلسة مجلس النواب فى ١٣ ابريل ١٩٢٤ . انظر نص الاسئلة واجوبة المسئولين بالملحق رقم (٦) ص ٣٢٠ .

قامت بدعة التشييت والنقل الى «بلاد النائية ورفع المحظوظين الى مراكز عالية وهو أول رئيس وزارة جعل الاستثناءات قاعدة التزمها ليجعل الادارة كلها « زغلولية لحما ودما » حتى يدوم له الحكم .

وهو لم يكن يخفى هذا ويضمهر بل كان يصرح به ويباهى بعمله ومن ذلك تصريحه لجريدة فرنسية كانت تطبع في القاهرة وتناصره ، هي جريدة « اللبيرييه » حينما سألته عن المحاباة والترقيات والتعيينات التي يجريها فأجاب بأنه يريد حكومة زغلولية لحما ودما . كما أعلن أيضا أنه يعتزم عند تساوى الكفايات أن يؤثر اقرباءه لأن ثقته بهم في تنفيذ مآربه تكون اكبر .

هكذا كان يقول سعد وبهذا فشلت المحسوية وأصبحت قاعدة التزمها خلفاؤه من بعده وبهذا أوجد مدرسة جرت على مصر البلاء الاكبر ولست بحاجة الى ذكر أعمال حزب سعد من بعده فلست مؤرخا وإنما أنا أروى ذكريات ومشاهدات اشتركت فيها ، فضلا عن أن أعمال خلفائه من بعده قريبة عهد يدركها الناس جميعا ولم يكن لى بها اتصال مباشر .

مفاوضات سعد مكدونالد

قال سعد في خطبة العرش بعد أن اشداد بالدستور الذى وضعته « لجنة الاشقياء » كما سماها قال « ان حكومته مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان » .

ولا يخفى أن هذا القول يدل على أن سعدا قبل التفاوض مع الانجليز بدون تحفظات ، وجعل الكلام مبهما بما سماه تحقيق الآمال القومية وقد كان ينعى على وزارة عدلى قبول الدخول في المفاوضات دون أن تصرح انجلترا مبدئيا بقبول تحفظات الأمة .

وكانت حجة سعد البراقة لدى العامة ان عدلى كان رئيس وزارة وانه بذلك موظف انجليزى ، بل تمادى في تجريح عدلى قائلا انه يستمد سلطته من السلطان الذى عينته الحكومة الانجليزية وان مفاوضات عدلى مع اللورد كيرزون ستكون بذلك كمفاوضة جورج الخامس مع جورج الخامس .

فاذا كان الأمر كذلك أقلم يصبح سعد بعد أن ولى الوزارة واقسم يمين الولاء للسلطان أو للملك الذى عينته الحكومة البريطانية كما يقول

وقبل الدخول في المفاوضات بلا قيد أو شرط أفلم يصبح سعد بذلك موظفا انجليزيا يفاوض انجلترا كما يفاوض جورج الخامس جورج الخامس حسب رايه ؟ الا أن يستند على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي اعتبره « نكبة وطنية » .

من هذا كله يظهر مدى تجنى سعد على الأبرياء واسرافه في تجريحهم حتى أن حسين رشدي - وهو الرجل الذي أوحى بتأليف الوفد وسانده وعاونه وقت أن كان رئيسا للحكومة ١٩١٨ ورضى أن يكون مرؤوسا لعدلى في مفاوضاته مع كيرزون ليخدم أمته - هذا الرجل نال من مطاعن سعد ما اثر في صحته وكان يقول وهو على فراش مرضه يتهمنى سعد بالخيانة ويقولون عني انى أخذت من الانجليز مليوناً أو مليونين من الجنيهاً رشوة لاعطل مطالب بلادى فهل أنا يا سعد يا صديقى القديم ممن يرمى بمثل هذه التهم وأنا فقير ربما لا يجد أهلى نفقات جنازتى ؟

سافر سعد لمفاوضة رمزي مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية ، ووصل لندن في أواخر شهر سبتمبر ١٩٢٤ وكان معه من أنصاره مصطفى النحاس باشا وغيره من الوزراء وقد كانت الآمال معلقة عليه كرئيس للحكومة المصرية وكزعيم للأمة ، كما كانت الوزارة البريطانية من حزب العمال وكان الناس في مصر يقولون أن رمزي مكدونالد زار سعدا في بيته وأقهمه أنه اذا ولى الحكم أمكنه أن يحل قضية مصر في جلسة لاحتماء فنجان من الشأى .

ورغم هذه الآمال العريضة فان المفاوضات لم تستمر سوى ثلاث جلسات انقطعت بعدها في أوائل اكتوبر ١٩٢٤ ورجع سعد بعد ذلك هو ورفاقه فاستقبلوا استقبال الظافرين بالهتافات والمظاهرات .

كان جديرا بسعد بعد فشله في المفاوضات ان يستقيل كما فعل عدنى ليعطى الفرصة لحكومة أخرى - ولو من حزبه - تحاول الاتفاق مع الانجليز لكن سعدا بقى في الحكم ولما أحس بضعف مركزه وقامت مظاهرات ضده في الأزهر وغيره أراد أن يشغل الرأى العام على ما يظهر فوجه قواه ضد السراى وقدم استقالته بسبب تعيين حسن نشأت بك وكيلا للديوان . وانتهى الأمر بالصلح ووقع مرسوم تعيين حسن نشأت بك ، ثم أعلن في مجلس البرلمان « انه استقال من الاستقالة » .

مقتل السردار

لم ينقض يومان على صلح سعد مع السرائى وعدوله عن الاستقالة واعلانه ذلك فى البرلمان حتى اغتيل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ وهو فى سيارته عائداً من وزارة الحربية الى داره بالزمالك .

وهذه الجريمة التى اقترفها فريق من أنصار سعد والتى لم يكن له طبعاً يد فيها تدل دلالة قاطعة على أن الزمام قد أفلت من يده نتيجة التهيجات والمطاعن التى كان يوجهها الى كل من يعارضه فتسمت أفكار الشباب وضلت احلامهم فتصرفوا تصرفاً كانت نتيجته الاضرار بمركز سعد والاضرار البالغ بمركز مصر والقضية الوطنية .

وليس غريباً بعد هذا أن يعلن سعد أن هذه الجريمة قد أصابت مصر وأصابت شخصه فزعزعت وزارته ونجم عنها أنه بعد تشييع جنازة السردار فى صباح يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ذهب اللورد اللنبى بعد الظهر الى مقر رئاسة مجلس الوزراء بمظاهرة عسكرية قوامها خمسمائة جندي بريطانى وقدم الى سعد انذارين باللغة الانجليزية ثم رجع الى داره وكانت المقابلة قاسية مهينة وقد جاء فى أحد الانذارين : (ان الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضاً ضابطاً ممتازاً فى الجيش البريطانى قد قتل قتلة فظيعة بالقاهرة وأن حكومة صاحب الجلالة تعتبر هذا القتل الذى يعرض مصر كما هى حكومة الآن لازدراء الأمم المتحضرة نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى والرعايا البريطانيين فى مصر والسودان وتلك الحملة القائمة على نكران الجميل نكراناً مقروناً بجحود الأيادى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تكن تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة .

ولقد نبهت دولتكم حكومة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر الى العواقب التى تترتب حتماً على العجز عن وقف هذه الحملة وخاصة فى شأن السودان لكن الحملة لم توقف والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية ارواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

فبناءً عليه تطلب حكومة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

- ١ - ان تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .
 - ٢ - ان تتابع بأعظم نشاط ودون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم اشد العقاب .
 - ٣ - ان تمنع من الآن وتقمع بشده كل مظاهرة شعبية سياسية .
 - ٤ - ان تدفع حالا الى حكومة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه مصرى .
 - ٥ - ان تصدر فى مدى أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستحدد فيما بعد .
 - ٦ - ان تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطنان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .
 - ٧ - أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة صاحب الجلالة فى الشؤون الموضحة بعد الخاصة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .
- واضاف الانذار انه اذا لم تلب حكومة مصر هذه المطالب فى الحال فان حكومة صاحب الجلالة تتخذ فورا التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .
- وكان ملخص الانذار الثانى ما يأتى :

- ١ - بعد سحب الضباط المصريين والوحدات المصرية الضميمة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية خاضعة وموالية لحكومة السودان وحدها تحت القيادة العليا للمحاكم العام وتصدر البراءات باسمه .
- ٢ - يجب أن يعاد النظر وفق رغبات حكومة صاحب الجلالة فى القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين مازالوا فى خدمة الحكومة المصرية ويتأديهم واعتزالهم الخدمة وكذا الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها .
- ٣ - ومن الآن الى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر تبقى الحكومة المصرية منصبة المستشار المالى والمستشار

القضائي وتمتص سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية، وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية واختصاصاته الحائية كما سبق تحديدها بقرار وزاري وتنظر بعين الاعتبار الكامل الى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلة في اختصاصه .

رد الحكومة المصرية

وفي يوم ٢٣ نوفمبر اى في اليوم التالى من الانذارين البريطانيين ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية الى دار المندوب السامى وقدم رد الحكومة المصرية بانكار مسئوليتها عن حادث الاغتيال وبقبول المطالب الأربعة الأولى الواردة في الانذار الأول وعدم قبول المطالب الثلاثة الأخيرة .

وأصدر المندوب السامى أوامره رأسا الى حكومة السودان باخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان مع اجراء التغييرات التى تقترب على ذلك وبحرية السودان في زيادة مساحة الاطيان التى تروى في الجزيرة الى مقدار غير محدود .

اما عن المطالب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر فقد كان رد المندوب السامى عليه ان سيعلم رئيس الوزارة في الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه الحكومة البريطانية تلقاء رفضه اياه .

وأضاف المندوب السامى في رده انه ينتظر دفع نصف المليون جنيه الىه قبل ظهر الغد اى قبل ظهر ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

وقبل الميعاد ارسل وزير المالية المصرية تحويلا بالمبلغ على البنك الأهلى وأرفقه سعد بخطاب تاريخه ٢٤ نوفمبر يحتج فيه على ما اتخذته الحكومة البريطانية من قرارات لا مسوغ لها تعتبر مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .

وبعد ان استلم اللورد اللنبى التحويل ، أصدر أوامره باحتلال جمارك الاسكندرية باعتبار هذا العمل أول اجراء يتخذه .

امام هذه التطورات ورغم ان سعدا والوزراء ساروا في جنازة السردار لى سناك ورغم استنكاره للجريمة فانه قدم استقالته وهذا نصها :

خطاب استقالة سعد زغلول

مولاي

اتشرف بان ارفع لجلالتكم انى لم اقبل مسئولية الوزارة الا لخدمة البلاد تنقيذا لمقاصدكم السامية ، ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة ، ولهذا ارجو من مكارم جلالكم ان تتفضلوا بقبول استعفائى مع زملائى من الوزارة وانى واياهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم ، ادام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وادامكم مؤيدين بالمعز والاقبال وموضع كل اكبار واجلال ،

شاكر نعمتكم

سعد زغلول

٢٣ نوفمبر ١٩٢٤

انظر كيف تغير مسلك سعد ، فبعد ان كان مترفعا على الملك معتبرا اياه ورؤساء وزاراته موظفين انجليز وبعد ان سعى في عزله لدى الانجليز ايام مفاوضات ملتر ، وبعد ان كانت تعبيراته تشعر بالشموخ والعظمة تغيرت حالته وارسل هذه الاستقالة الى الملك وكلها ولاء وخضوع واستعداد دائم للعمل على ما يرضيه والدعاء للملك بان يديم الله نعمة رعايته الجليلة وان يديمه مؤيدا بالمعز والاقبال وموضع كل اكبار واجلال فسبحان مغير الأحوال .

وقد قبل الملك الاستقالة في اليوم التالى اى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ وهو اليوم الذى ارسل سعد فيه مبلغ التعويض الى المندوب السامى وترك بذلك سعد رئاسة اول حكومة برلمانية كان يصفها بانها حكومة زغلولية لحما ودما ، تسعى الى «الاستقلال التام او الموت الزؤام» وتعمل لتخليص مصر من كل قيد وشرط . واعلن في جلسة البرلمان المنعقدة مساء يوم ٢٤ نوفمبر انه انما استقال خذمة للمصلحة العامة وأنه مستعد مع اصدقائه من أعضاء المجلس لأن يؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد .

وبهذا انتهت رئاسة سعد بما جرت به حكومته على البلاد من ويلات كان آخرها كارثة الانذارين البريطانيين وما تبعهما من نتائج خطيرة .

وانى وان لم اتهم سعدا بالاشتراك في الاعتداء على السردار او تحبيذه ، اسأل نفسى لم لم يستقل احتجاجا على طلبات الانجليز دون أن يجيب اى طلب من طلباتهم وكيف يستقيل بعد أن نفذ مطالب اربعة من سبعة ، ويعلن استعداداه لتأييد أية وزارة تاتى بعده لخدمة البلاد كما

يقول انى اترك ذلك للقارىء يستنتج منه ما يشاء ليعلم مقدار ما أدته
زعامة الأمة للأمة من خدمات .

تأليف وزارة زيور

تألفت وزارة يرأسها أحمد يزور باشا (٥٥) وكان رئيسا لمجلس الشيوخ
- يوم استقال سعد ، واستصدرت غداة يوم تشكيلها مرسوما بتأجيل
انعقاد البرلمان شهرا ، وقبل انتهائه استصدرت مرسوما آخر بحل مجلس
النواب .

ومن الغريب أن يعلن زيور باشا في الصحف انه يرجو ان يوفق الى
انقاذ مايمكن انقاذه ، ثم نفذت وزارته باقى المطالب الانجليزية الواردة
في انذارى المندوب السامى .

وربما يظن البعض أن هذه الكوارث سواء من حكومة سعد أو
حكومة زيور ليست غريبة ولا تثير الدهشة ، وأن سعدا قد أفلت الزمام من
يده نتيجة لأخطائه العديدة ، وأن زيور رجل هين لين لا تثير تصرفاته
الدهشة .

انما المدهش حقا ان سعدا هذا وهو الزعيم المتطرف كما يقولون
اندخل في وزارة زيور رجلين من أخص أنصاره وتابعيه هما عثمان محرم
بك وأحمد محمد خشبة بك ، وكيل مجلس النواب الوفدى الأول لوزارة
الاشغال والثانى لوزارة المعارف والحقانية مؤقتا هذا مدهش حقا ومؤلم
حقا .

(٥٥) قوقازى الأصل . ولد بالاسكندرية في ١٤ نوفمبر ١٨٦٤ وتعلم بمدرسة
المازارين بالاسكندرية لمدة ثلاث سنوات سافر الى بيروت والتحق بمدرسة الحيزويت
لمدة خمس سنوات درس فيها العلوم واللغات العربية والفرنسية والانجليزية
والايطالية . في عام ١٨٨٥ سافر الى فرنسا والتحق بكلية « اكس » حيث نال شهادة
الليسانس في الحقوق . وبعد عودته الى مصر تقلب في الوظائف المختلفة الى أن رأس
الوزارة . فقد شغل وظيفة قاضى ووظيفة رئيس محكمة ومحام عام في كل المحاكم
الأهلية . وفي ٢ مارس ١٨٩٩ عين مستشارا لمحكمة الاستئناف الأهلية ثم عين محافظا
للاسكندرية . تولى رئاسة الوزارة في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ عقب استقالة وزارة سعد فغفل
مد اغتيال السير « لى ستاك » واستمرت هذه الوزارة الى ١٣ مارس ١٩٢٥ . ثم
رأس الوزارة مرة أخرى من ١٣ مارس ١٩٢٥ الى ٧ يونيو ١٩٢٦ . (الياس زاخورا ،
المصدر السابق . ص ١٦٤ ، ١٦٥ . محمد فريد ، تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١
مسيحية (مخطوطة) ص ٩٦٠ . النظارات والوزارات المصرية ج ١ . ص ٢٦٥ ،
٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٥٤) .

ومما يلاحظ أنه بعد قبول وزارة زيور باشا - وفيها عضوان بارزان من حزب سعد - بقية المطالب الانجليزية ، اعتقلت السلطة البريطانية فريقا من أنصار سعد وقبضت على من اتهمتهم في قتل السردار ومنهم نواب في البرلمان المصرى ، كما نفذت جلاء وحدات الجيش المصرى عن السودان •

ولم يستطع الوزيران الوفديان البقاء في الحكم أمام السخط العام واضطر عثمان محرم وأحمد محمد خشبة الى الاستقالة ويلاحظ أن هذين الوزيرين لم يشتركا من قبل في وزارة سعد وبدخولهما وزارة زيور باشا أصبح لهما الحق في أخذ معاش كامل لوزير ، فبعد ان كان معاشهما محدودا كموظفين عاديين قفز الى ١٥٠٠ في السنة أى ١٢٥ جنيها شهريا • وكان القانون المعمول به يعطى للوزير معاشا كاملا ولو بقى في الوزارة يوما واحدا وقد فطنت الحكومة الى هذا الخطأ في التشريع وصدر قانون بالآ يكون لأى وزير حق في معاش كامل الا اذا كانت مدة وزارته سنتين على الأقل ومدة خدمته في الحكومة عشرين سنة على الأقل وبهذا انقطع التلاعب في أمر معاشات الوزراء •

وحل محل الوزيرين المستقيلين محمد توفيق رفعت باشا ومحمود صدقى بك - كما انشئت قوة عسكرية في السودان منفصلة عن الجيش المصرى وخاضعة مباشرة لحاكم السودان العام وتدين بالولاء له • وتمت بذلك مأساة انسحاب الجيش المصرى وانهاية الحياة البرلمانية • ولتقوية الوزارة استعين باسماعيل صدقى باشا كوزير للداخلية ، وهو رجل مشهود له بالكفاية التامة في أمور هذه الوزارة وكان وكيلا لها من قبل ثم وزيرا ، كذلك كان موتورا من سعد منذ اخرجه من الوفد حينما كنا في باريس •

الانتخابات الثانية

بعد حل البرلمان عقب سقوط وزارة سعد زغلول ، عمدت وزارة زيور باشا - ولم يكن ينتمى لحزب - الى اجراء انتخابات أخرى • وكان اسماعيل صدقى وزير الداخلية والعدو للدود لسعد يعمل ضد انتخاب أنصار سعد ورغم ذلك أسفرت عملية الانتخاب عن فوز فريق سعد بالأغلبية، ولم يفتن الناخبون الى الكوارث التى حلت بمصر من زعامة سعد وتصرفات وزارته •

دخول الأحرار الدستوريين في الوزارة

بعد ظهور نتيجة الانتخابات رفع زيور باشا استقالته في ١٣ مارس ١٩٢٥ لكن الملك مع قبول استقالته عهد اليه تأليف وزارة جديدة فالفها في نفس التاريخ من وزراء بينهم ثلاثة من حزب الأحرار الدستوريين كنت أنا واحدا منهم .

ولابد لي هنا من تبيان العوامل التي دفعتنا إلى قبول الاشتراك لأول مرة في وزارة يرأسها رجل مستقل مثل زيور .

ففي يناير ١٩٢٥ تألف حزب باسم « حزب الاتحاد » برنامجا أساسيا الولاء للعرش أي للملك برئاسة يحيى إبراهيم باشا الذي كان يرأس أكبر هيئة قضائية في البلاد وهي محكمة الاستئناف ثم كان رئيس الحكومة التي أجرت الانتخابات الأولى بحرية تامة يدل عليها عدم فوزه هو في دائرته الانتخابية كما انضم إلى حزب الاتحاد وصار وكيلا له رجل من الصق المتصلين بسعد وزعيم لجنة موظفي الحكومة أيام الثورة وهو على ماهر باشا كذلك انضم إلى الحزب المذكور المرحوم محمد حلمي عيسى باشا وكان مستشارا لمحكمة الاستئناف .

عرض زيور باشا على الأحرار الدستوريين الاشتراك في وزارته الثانية مع رجال حزب الاتحاد وبعض المستقلين أمثال المرحوم اسماعيل سرى باشا والرئيس نفسه مستقل ، فتداولنا في الأمر ومعروف أن رجال الأحرار الدستوريين هم الذين كانت لهم اليد الطولى في تأليف الوفد ، وهم الذين قرروا في باريس عدم الاشتراك في أية وزارة وآثروا أن يظلوا مجاهدين يعملون لتحقيق مطالب مصر ، وهم الذين عارضوا سعدا عندما أراد إلغاء هذا القرار والدخول في الوزارات .

ورأى الأحرار الدستوريين تقلبات سعد في آرائه ، ومحاربتة بغير حق لعدلى ورشدي وثروت أولئك الأكفاء الممتازين الذين صب عليهم سعد لعناته وجرحهم باقذع المطاعن مع أنهم هم الذين دفعونا إلى تأليف الوفد واستقالوا وقاطعوا الدخول في الوزارات مادام الوفد لم يصصرح له بالسفر .

ثم رأى الأحرار الدستوريين ما ألم بمصر من كوارث أدت إلى الانذارين البريطانيين بعد مقتل السردار أيام تولي سعد إدارة البلاد كذلك

راوا ان سعدا ادخل من فريقه اثنين في وزارة زيور الاولى التي نفذت
باقى الطالب الانجليزية هما عثمان محرم وأحمد محمد خشبة .

كما رأى الأحرار ان تقلب سعد قد اضاع على الوفد الحقيقى آماله .
وان مصر رغم الثورة والتضحيات لم تجن من ١٩١٨ الى ١٩٢٥ سوى
الضربات المتتالية ، أما تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - وهو الكسب الوحيد
لمصر فى كل هذه الفترة - فقد حصل عليه ثروت ورفاقه ولم يكن لسعد أى
دخل فيه .

اضف الى ذلك كله قتل عضوين من بينهم هما المرحومان اسماعيل
زهدى وحسن عبد الرازق ، وقد شاهدت اغتيالهما ولو تقدمت دقيقتين
لاصابنى ما أصابهما .

بقينا على ما كنا صممنا عليه من عدم الاشتراك فى الوزارات من
١٩١٨ الى ١٩٢٥ حتى ظهر الفساد الحزبى وساد التشدد بالوطنية
الكاذبة والمزايدات فيها بوسائل الطعن والكذب والتجريح فكان علينا بعد
ان عرضت الوزارة على الحزب أن يختار أحد أمرين ، أما أن نكون فى ولاء
مع ملك البلاد وهو عدو سعد وأنصاره أو نكون فى ولاء مع سعد وقد أدت
ادارته الى افحش الاضرار بالبلاد فوق اننا خشينا ان تباعدنا عن الملك
ان يرتضى فى احضان الانجليز فتكون الطامة اكبر وأعم .

لهذا قرر حزب الأحرار الدستوريين الاشتراك فى الوزارة املا فى
اصلاح بعض ما أفسدته خطة سعد زغلول خارج الحكم وداخله رغم علمنا
بحالة الملك فؤاد ومطامعه الشخصية . فانه هو فرد واحد لا يصل الى
الطغيان العارم الذى وصل اليه سعد وشيعته .

ويجب أن نذكر هنا أن مؤسسى الوفد مع اصرارهم على عدم دخول
الوزارات ، واضطروا فى هذه المرحلة الى الدخول فيها للأسباب السالفة
الذكر استمروا بعيدين الى الآن عن الدخول فى ادارات المصارف والشركات
وعقد صفقات التصدير والاستيراد والاحتكارات وغيرها مما يدر المنافع
الكثيرة رغم العروض التى عرضت على بعضهم وكنت من بينهم ، بل
نشرت للملا حديثا فى الصحف طالبت فيه بتحريم عضوية الشركات على
أعضاء البرلمان ورد على فى حينه المرحوم محمد محمود خليل رئيس مجلس
الشيوخ وقتئذ بأن الدستور لا يمنع أعضاء البرلمان من عضوية المصارف
والشركات ، واننى وان لم يكن فى الدستور والقوانين تحريم وأود لو ملا
المصريون مقاعد ادارات الشركات والمؤسسات فإن من رأى أن يبتعد

النواب عن مواطن التهم والريب ، وكان المؤسسون للوفد من رأيهم وهم على شعراوى ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى وأحمد لطفى السيد وعبد الطليف المكباتى .

ولا يخفى أن الثلاثة اختيروا للدخول فى الوزارة عن الأحرار كانوا من المحامين الذين أنعم الله عليهم برزق واسع من مهنتهم لا يلتمسون النفع بدخول الوزارة .

أختير عبد العزيز فهمى وهو رئيس حزب الأحرار وزيرا للحقانية وأخترت أنا وزيرا للأوقاف وتوفيق دوس وزيرا للزراعة . وكان يحيى ابراهيم رئيس حزب الاتحاد نائباً لرئيس الوزراء وعلى ماهر وزيرا للمعارف واسماعيل صدقى للداخلية .

حل مجلس النواب الثانى

اجتمع البرلمان الثانى فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ وبعد أن تلا زيور خطبة العرش وانقض المؤتمر واجتمع مجلس النواب لاختيار رئيسه نال سعد ١٢٣ صوتاً ونال منافسه ثروت ٨٥ صوتاً (عدا الدوائر التى أعيد الانتخاب فيها) وبعد قليل من انعقاد المجلس أعلن زيور مرسوماً بحله .

والحق الذى لا مرية فيه أن حل هذا المجلس كان مخالفاً لاحكام الدستور الا أن توقع تأليف سعد لوزارة تعبث بكل مقومات الدولة كما حدث من قبل وتشيع الفوضى والمحسوبية والمحاباة وتحرص على اقضاء كل من يظن فيه عدم الاخلاص لها من موظفين وعمد ومشايخ وغيرهم وتطارد الاخيار ورجال الأعمال لتصل من وراء ذلك كله الى جعل الأداة الحكومية - وفيها الجيش والشرطة - زغلولية لحما ودما . كان توقع هذا هو السبب الرئيسى فى سكوتنا على حل مجلس النواب باعتبار هذا الاجراء ثورة ضد الفساد .

وكان فريق من ذوى الرأى يرجع عدم حل المجلس عملاً بقواعد الدستور من جهة وانتظاراً لما تتمخض عنه المعارضة وكانت تضم فريقاً كبيراً من رجال اكفاء قد يستطيعون تحويل الرأى العام ضد الفوضى والطغيان الا أن كبار المسئولين لم يطمئنوا الى هذه الفكرة خصوصاً وأن فريقاً من انصار ثروت انقلبوا بعد دخول المجلس وانحازوا الى جانب سعد رغبة أو رهبة .

في وزارة الأوقاف

دخلت وزارة الأوقاف في مارس ١٩٢٥ كما أسلفنا ولم أكن موظفا من قبل وبالتالي لن يكون لي معاش وأغلقت مكتبي وتركت مهنة المحاماة .
كان من واجبي أن أدير وزارة الأوقاف كرجل لا غاية له سوى الحكم الصالح الخالي من شوائب استغلال النفوذ وشوائب المحسوبية والمحاباة وأصرح بأنني كنت حرا طليقا في وزارتي ولم أر أي تدخل أو معارضة من السراى حتى تركتها في سبتمبر سنة ١٩٢٥ .

ومما لا حظته في الوزارة ما كان في بعض حجج الأوقاف من حرمان الأهل والآقارب وحبس الوقف على من لا يستحقون وتجريد الورثة أحيانا من أموال آبائهم أرضاء لشهوات جامحة ونزوات ممقوتة . كما لاحظت ماكانت عليه الأوقاف الأهلية - وهو مايسمونه الوقف على الذرية - من اهمال شنيع ، حتى كانت الاطلال والخرائب في القاهرة وغيرها من المدن تدل بذاتها على أنها أوقاف . فبحثت حتى ألهمني ربى الى أن الأوقاف الأهلية ليست من الدين في شيء وانها ضارة ضررا اجتماعيا يجب ازالته فصممت على محاربة الأوقاف الأهلية بعد خروجي من الوزارة وسياتي تفصيل ذلك فيما بعد(*) .

استقالة الوزارة

كيف استقلنا من الوزارة وما هي اسباب الاستقالة ؟

سافر زيور باشا في فصل الصيف الى أوروبا كما سافر اسماعيل صدقي واسماعيل سرى ، وشغل الرئاسة بالنيابة يحيى ابراهيم باشا وكنا نلاحظ من بضعة أشهر وجود جفاء بينه - وهو رئيس حزب الاتحاد - وبين عبد العزيز فهمي - وهو رئيس حزب الأحرار - لمسائل شخصية تتصل بخلاف على ترقية بعض اشخاص . فلما قامت حركة ضد الشيخ على عبد الرازق القاضي الشرعى - وهو من أسرة عبد الرازق المعروفة وجميع أفرادها من الأحرار الدستوريين - عقب اصداره كتابا بعنوان الاسلام وأصول الحكم ، تناول فيه مسألة الخلافة وذكر أنها ليست من الأصول في الاسلام ، وكان الملك فؤاد على ما تشيعه الشائعات يتطلع الى الخلافة بعد أن ألغتها تركيا ، فحوكم الشيخ على عبد الرازق أمام هيئة كبار العلماء فحكمت باخراجه من زمرة العلماء وتجريده من شهادته وكان ذلك في شهر أغسطس ١٩٢٥ .

(*) انظر التفاصيل ص ٢٧٦ وما بعدها .

ولم يقتنع عبد العزيز فهمي باشا وزير الحقانية بصحة هذا الحكم واحال الامر الى لجنة القضايا بوزارته .

ولكن يحيى ابراهيم لم يرض عن هذا التصرف من عبد العزيز فهمي وكان يضم له السوء ، ويظهر انه كان على اتفاق في ذلك مع الملك فؤاد فأتى في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة تحت رئاسته ببولكى وسأل عبد العزيز فهمي عن سبب عدم تنفيذ قرار هيئة كبار العلماء وطلب اليه تنفيذه قورا ، فلم يرضخ عبد العزيز فهمي وأصر على انتظار قرار لجنة أقسام القضايا وهنا انفجر يحيى ابراهيم وقال لعبد العزيز انه لا يطبق العمل معه وطلب اليه أن يستقيل قرفض عبد العزيز متمسكا بأن لا غبار على عمله . وهنا قال يحيى ابراهيم لعبد العزيز أنه ان لم يستقل فسيقال من منصبه فتكلمت مع يحيى ابراهيم وأفهمته ان هذا عمل خطير ويجب أن يعدل عما صمم عليه . فأجابني بتلك الكلمة المعسولة « أنك لو طلبت منى حياة ابني لكان ذلك أهون على من بقائي مع عبد العزيز » وقام من فوره الى السراى ليمضى مرسوما بعزل عبد العزيز .

كان على ماهر وزير المعارف في ذلك الوقت (٥٦) جالسا بجوارى فافهمته ان هذا التصرف خطير وان ستكون له نتائج خطيرة . ففهم على ماهر من قولى ائني أهدد بالاستقالة وان الاتفاق بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين سينهار نتيجة لذلك ، وقد ظهر على على ماهر التأثير فطلبت اليه أن يبادر باخبار يحيى ابراهيم بمجرد وصوله الى السراى بان يعدل عما صمم عليه والا يقابل الملك فقام على ماهر من فوره وتكلم بالتليفون ثم رجع بادى الأسف يخبرنا بان يحيى ابراهيم في حضرة الملك ، وان ليس بالامكان مخاطبته وفهم الوزراء ان الامر سينتهي باستقالة الوزراء الأحرار ، وكان اسماعيل صدقي أخبرنا قبل سفره الى أوروبا انه متضامن معنا يستقيل اذا استقلنا ، فأرسلنا اليه برقية أجاب عليها بالتضامن معنا .

(٥٦) عين على ماهر وزيرا للمعارف الموممية من ١٣ مارس ١٩٢٥ الى ٧ يوتية ١٩٢٦ في عهد وزارة أحمد زيور باشا الثانية « ١٢/٣/١٩٢٥ - ١٩٢٦/٦/٧ » .
(النظارات والوزارات . ص ٥٤٥ ، ٥٨٩) .

ثم قرر حزب الأحرار ان يجتمع بكامل هيئته بالقاهرة وفي هذا الاجتماع قرر استقالة وزرائه ، فذهبت من فوري الى وزارة الأوقاف وحررت ليحيى ابراهيم الخطاب الآتى :

• حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

• اتشرف بتقديم استقالتي من الوزارة

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق احترام ،،

محمد على

كان ذلك في شهر سبتمبر ١٩٢٥ ولما علم اسماعيل صدقي بذلك ارسل برقية باستقالته • ومما يلاحظ ان توفيق دوس انتظر قليلا ثم ارسل كتابا من صحيفة ونصف الصحيفة يستقيل به ويؤكد فيه اخلاصه للملك •

ويجب على اظهارا للحقيقة ورعاية للتاريخ واثباتا للمواقف الصادقة ان اذكر اني بعد استقالتي وترك الوزارة قابلني في فندق سان استفانو محمد حلمي عيسى باشا أحد الوزراء الاتحاديين وطلب الي أن أرجع الى الوزارة وأسحب استقالتي وذكر أن توفيق دوس مستعد للرجوع اذا أنا قبلت ، وان كلامه معى بتكليف من حسن نشأت بك وكيل الديوان الملكي فقلت له اذا أراد حسن نشأت بك أن يتكلم فلا يصح له أن يكلفك أنت بل يجب عليه أن يكلمني هو مباشرة •

وثاني يوم سعى حسن نشأت بك في مقابلي بفندق سان استفانو ثم قابلني مرة ثانية وفيهما أدلى الى بأن الملك يثق بي ويود أن اسحب استقالتي وأن توفيق دوس مستعد لسحب استقالته اذا أنا فعلت فصممت على موقفي وذكرت له أن سحب الاستقالة لا يتفق مع قرار الحزب ولا مع كرامتي ، وان اقالة رئيس حزب الأحرار الدستوريين اهانة تمس الحزب كله وتمس الوزراء جميعا فأجابني بأن من الممكن اختيار عضو من حزب الأحرار يحل محل عبد العزيز فهمي فرفضت ما عرضه وقلت له : ان مركز الوزير أصبح أضعف من مركز موظف عادي • ثم عاتبني بقوله هلا تعلم لن الملك كان يتدخل في شؤون بعض الوزارات وأنه تركك حرا في وزارتك تفعل ما تشاء ثقة منه فيك مع انه ناظر الأوقاف ، الا يجب ان تقابل هذه الثقة بأن تنفذ رغبة الملك بسحبك الاستقالة • فأجبتة أني رجل اذا قلت استقلت فمعناه اني استقلت وليس معناه اني استقيل من الاستقالة ، واذا كان جلالة الملك قد تركني حرا ثقة منه بي فلم يكن ذلك لشخصي وانما كان لاعتقاد جلالتة اني رجل شريف بعيد عن الاغراض الذاتية •

وهنا قال محدثي : وما العمل أمام هذه الأزمة ؟

فأجبتة : لقد صدر قرار من حزب الأحرار الدستوريين وجب تنفيذه ، ولو لم يصدر هذا القرار لكان واجبي أن أستقيل لما أصيب به مركز الوزير نفسه . واعتقادي أنه يجب أولاً وقد أقيل عبد العزيز وهو رئيس حزب الأحرار أن يقال يحيى إبراهيم باشا وهو رئيس حزب الاتحاد وإذا تم هذا التكافؤ يمكن عرض الأمر بعد ذلك على مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين فأظهر دهشته من هذا الجواب لاعتقاده استحالة تنفيذه وافترقنا على ذلك .

وأجرى تعديل الوزارة وأصبحت كلها اتحادية تابعة للسراى وأصبح الأحرار بعد ذلك طلقاء غير مقيدين وأنفسح المجال للوزارة . فاستصدرت في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ وفي غيبة البرلمان طبعاً مرسوماً بقانون أسمه قانون الجمعيات والهيئات السياسية حتم فيه أخطار الإدارة بمقر الجمعيات والهيئات السياسية ومقر فروعها وأسماء أعضائها وأعضاء مجالسها الإدارية ولجانها الفرعية وضرورة أخطار جهات الإدارة بكل تغيير يحصل في البيانات المقدمة إليها وأن كل جمعية أو هيئة سياسية لا تراعى هذا القانون يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء ولا يعترف بالشخصية المعنوية إلا للجمعيات أو الهيئات التي يصادق على قانونها النظامى مرسوم ملكي .

وقد احتجت جميع الأحزاب عدا حزب الاتحاد طبعاً على هذا الاجراء الشاذ .

نتائج انفراد حزب الاتحاد بالحكم

كنا قد رأينا العمل مع حزب الاتحاد وبعض المستقلين أملاً في منع طغيان سعد ذلك الطغيان الذي أثر في أداة الحكم وسبب انحراف سير الحركة الوطنية عن طريقها الصحيح وحول الجهاد الوطنى من عمل في سبيل الوطن وتضحية لا يضمن بها مجاهد الى مهاترات واعتداءات تخدم أغراضاً ذاتية وتجلب منافع شخصية حتى اضطربت الأفكار وموهت الحقائق تمويهها جعل الناس حيارى لا يميزون بين الحق والباطل .

اتفقنا مع الاتحاديين والمستقلين مؤملين أن نحيط بالملك فؤاد ونزّين له السير في الطريق السوى .

لكننا والأسف يملأ نفوسنا لم نلبث في الحكم بضعة اشهر حتى تكشنت لنا حقيقة مرة هي أن الملك فؤاد يريد أن يكون ديكتاتورا يحقق مصالحه الخاصة ويدعم سلطته الفردية ، مستعينا في ذلك برجال السراى وبحزبه الذى أنشأه ، وتلك حالة تؤدى طبعاً الى شل الحياة النيابية السليمة •

وقد لمسنا تدخل رجال ديوانه الملكى ورجال الخاصة الملكية في شؤون الحكم وفى تنمية ثروة الملك بطرق لا ترضاها الضمائر الحية •

ومن ذلك تدخله في أعمال بعض الوزراء واصدار الأوامر اليهم • ومن ذلك حادث استبدال سراى الزعفران التى اعطاها الى الحكومة مقابل تفتيش كبير يضم آلاف الأفدنة قيمته أعلى بكثير من قيمة سراى الزعفران •

ومن ذلك ارغام بعض الملاك الذين يجاورون مزارعه على بيع اطيانهم اليه بأثمان بخسة •

ومن ذلك ان ناظر خاصته كان يمنع صغار الفلاحين بواسطة حكمدارية الاسكندرية من دخول المدينة في الصباح لبيع خضرهم وثمارهم وسمنهم وجبنهم حتى تتم الخاصة بيع منتجاتها بأثمان مرتفعة •

ومن ذلك ما سمعته من أحد أعضاء البرلمان وكان قد دعى مع فريق من زملائه لزيارة تفتيش « ادفيينا » وقص على ما رآه من حسن تنظيم في الزراعة وفائق عناية بتربية الحيوان وذكر انه وزملاء طاقوا صدر النهار بجزء من التفتيش ثم تناولوا غذاء فاخرا وبعد الاستراحة وتناول الشاى الفخم ايضا مروا بجزء آخر وهم في طريق العودة ولشد ما كانت دهشتهم عندما راوا وسط تلك الجنان الفيحاء مساحة من الأرض تبلغ نحو مائتى فدان بها بيت كبير قديم والأرض بور والبيت مهجور فدهشوا لهذا وسألوا ناظر الخاصة عن السبب فأجابهم بكبرياء وانفه بان القعدة البور هذه يملكها رجل لم يقبل بيعها للسراى ، فكانت نتيجة عناده ان منعت عنه مياه الري وأصبح لا يستطيع استثمار اراضيه •

وقال محدثى أن الأثر الطيب الذى كان في نفوسهم جميعاً قد انقلب الى سخط ومقت وازدراء •

تلك امثلة من تصرفات الملك فؤاد وقد امتدت ديكتاتوريته الى عزل عبد العزيز فهمى رئيس حزب الأحرار من الوزارة • وامام هذا التصرف

اعتزلنا مناصبنا ووقفنا نطالب باعادة الحياة الدستورية السليمة ، وقيام البرلمان ، وندعو الى تضافر الأحزاب لمنع طغيان الملك والملتفين حوله .

وتفاقت الحال بعد استقالتنا وتعددت الشكاوى وقامت المظاهرات وكثرت محاكمات العمد وغيرهم حتى تدخل اللورد لويد المندوب السامى البريطانى الذى خلف للنبي ونصح بإقالة حسن نشأت باشا من منصبه بالسرارى بحجة أن اسمه قد ورد فى التحقيقات الخاصة بقتل السردار فلم يكن من الملك الا أن صدع لهذه النصيحة وأقال نشأت باشا وعينه وزيرا مفوضا كى يبعده عن مصر مع اظهار الرضا عنه بتعيينه فى منصب كبير خارج البلاد .

ائتلاف الأحزاب

قويت فكرة ائتلاف الأحزاب ، وكان الساعون فيها كثيرين وثى مقدمتهم محمد محمود باشا وسعد زغلول باشا وانتهى الاتفاق بعد مساع متواصلة الى عقد مؤتمر وطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ بمنزل محمد محمود دعى اليه أعضاء البرلمان القديم من شيوخ ونواب كما دعى اليه أعضاء مجالس المديرىات والهيئات النيابية الأخرى والوزراء السابقون وكان مؤتمرا ضخما ضم أكثر من ألف نفس خطب فيه سعد ودعا الى توحيد الصفوف والى الائتلاف وكانت الأحزاب الممثلة فى المؤتمر ثلاثة ، حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وكنت من الحاضرين وبعد المناقشات أصدر المؤتمر قرارات منها الاحتجاج على التصرفات التى صدرت مخالفة للدستور ودعوة الأمة الى المطالبة بالانتخابات الباشرة لا الانتخابات الثلاثينية ، ووجوب تأليف وزارة موثوق بها من الأمة . الخ .

وانكر بهذه المناسبة ماروى عن سعد من أنه قد أبدى أسفه لما حدث من فرقة بينه وبين أصدقائه الأقدمين وهم طبعاً مؤسسو الوفد وعدلى ورشدى وثروت وغيرهم ، وذكر انه أحس بوحشة بعد افتراقه عنهم ، وأنه كان يود من صميم قلبه أن يجتمع بزملائه القدامى الذين يفهمهم ويفهمونه .

ونجم عن هذا الائتلاف اتفاق الأحزاب الثلاثة ، فاضطرت وزارة زيور الى اجراء انتخابات لم ينل فيها حزب الاتحاد سوى خمس دوائر من ٢١٤ دائرة . ومما أوجب الغبطة أن الأحزاب الثلاثة المؤتلفة اتفقت على تقسيم الدوائر فيما بينها وتعهدت بالا ينافس حزب حزباً آخر

اثناء الانتخابات ، وخص الوفديين ١٦٠ دائرة والأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة والحزب الوطني ٩ دوائر .

وقد حدث أمر يوجب الأسف ، هو ان سعدا وقد اتفق مع الأحرار على عدد الدوائر التي اختصوا بها عارض في ترشيح عبد العزيز فهمى نظرا لاستمرار العداء والنفور بينهما ، ولأن عبد العزيز فهمى أعلن انه لا يثق بسعد ولن يضع يده في يده أو يقابله رغم هذا الائتلاف وكانت نتيجة ذلك واصرار عبد العزيز على عدم ثقته بسعد ان استقال من رئاسة حزب الأحرار فاختير محمد محمود رئيسا للحزب .

تشكيل الوزارة الائتلافية

بعد ظهور نتيجة الانتخابات قدم زيور باشا استقالة وزارته في ٧ يونية ١٩٢٦ . وكان المفروض ان يتولى سعد رئاسة الوزارة الجديدة باعتبار ان حزيه صاحب الأغلبية انما الذى حصل ان سعدا قد عرف انه غير مرغوب فيه وانه اذا تمسك بتأليف الوزارة تدخل اللورد جورج لويد وعرقل الحياة النيابية ، والأسباب معروف بعضها للناس وللسرائى منها انه قد اقيمت دعاوى جنائية ضد أشخاص من أقرب المقربين الى سعد اتهموا في قتل السردار وبعض الانجليز منهم أحمد ماهر (٥٦) ومحمود فهمى النقراشى وقد حكم ببرائتهما لكن الانجليز لم يقتنعوا بهذه التبرئة بدليل معارضة المستشار الانجليزى كرشو رئيس هيئة المحكمة واستقالته احتجاجا على تبرئتهما .

ولهذه الأسباب وغيرها آثر سعد أن يكون صديقه القديم عدلى يكن باشا رئيسا لوزارة ائتلافية شكلت فعلا من مستقيليين ووفديين وأحرار دستوريين وهم - عدلى للرئاسة والداخلية - وعبد الخالق ثروت

(٥٦) سياسى واقتصادى مصرى . ولد في عام ١٨٨٨ وتخرج من مدرسة الحقوق التجارة العليا . اشتمل بالحركة الوطنية وانتخب عام ١٩٢٤ بمجلس النواب ثم رئيسا لمجلس النواب في ١٨ نوفمبر ١٩٣٦ . تولى الوزارات الآتية : المعارف العمومية (أكتوبر - نوفمبر ١٩٢٤) ، المالية (يونية ١٩٣٨ - أغسطس ١٩٣٩) ، الرئاسة (أكتوبر ١٩٤٤ - يناير ١٩٤٥) ، الداخلية (أكتوبر ١٩٤٤ - يناير ١٩٤٥) ، الرئاسة عام ١٩٠٨ . نال الدكتوراة من جامعة مونبلييه بفرنسا وبعد عودته عين استاذاً بمدرسة (يناير ١٩٤٥ - فبراير ١٩٤٥) ، الداخلية (يناير ١٩٤٥ - فبراير ١٩٤٥) . اغتيل في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ وهو في طريقه الى مجلس الشيوخ من مجلس النواب لاعلانه الحرب على دول المحور الى جانب الحلفاء . (انظر الموسومة الميرة ، ص ٦٢ . النظرات والوزارات المصرية . ص ٥٦٤) .

للخارجية - ومحمد محمود للمواصلات - وأحمد محمد خشبة للحربية والبحرية - وأحمد زكى أبو السعود للحقانية - ومرقص حنا للمالية - وفتح الله بركات للزراعة - وعلى الشمسى للمعارف - وعثمان محرم للاشغال - ومحمد نجيب الغرابلى للأوقاف .

تألفت هذه الوزارة في اليوم الذى استقال فيه زيور باشا وبعد أن أعلن سعد تنحيه بحجة أنه لا يحتمل متاعب المناصب .

وانتخب سعد رئيسا لمجلس النواب كما اختير حسين رشدى رئيسا لمجلس الشيوخ .

ومما يستحق الذكر أنى علمت وأنا عضو في مجلس النواب هذا ان الملك فؤاد بعد أن حاز سعد على أغلبية في البرلمان أراد ان يغيث اسماعيل صدقى بسبب تضامنه مع الأحرار في الاستقالة من وزارة زيور . وعدم خضوعه لمشيئته ، فأوعز الى سعد ان يختار من فاز في الدائرة التى سقط فيها اسماعيل صدقى ليكون وزيرا وبذلك أصبح الأستاذ محمد نجيب الغرابلى الحامى بطنطا وزيرا نكاية في اسماعيل صدقى كما سقط عبد العزيز فهمى في الانتخابات . وهكذا تحققت رغبتنا الملك وسعد في سقوط صدقى وعبد العزيز فهمى رغم الائتلاف وتناسى الماضى .

استقالة عدلى يكن

لمح عدلى باشا أيام هذا الائتلاف أن بعض الأعضاء الوفديين في مجلس النواب قدم اقتراحا برفض اقتراح بشكر الوزارة لاهتمامها بمساعدة بنك مصر ، اكتفاء من الأعضاء بأن الوزارة حائزة لثقة البرلمان ورغبة منهم في عدم تكرار الشكر في مناسبات (٥٧) كثيرة وفهم عدلى بعد

(٥٧) انظر نص الاقتراح المقدم بشكر الوزارة ونص الاقتراح المقدم برفض اقراح الشكل بالملحق رقم (٧) ص ٣٢٥ . انظر تحليلا لازمة الائتلاف الوزارى التى أمقت هذا الموقف في : محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ج١ ص ٢٧٤-٢٧٥ حيث يقول ان عدلى يكن رئيس الوزارة رأى في رفض اقتراح الشكر ولهجة الكلام الذى قيل حين نظر الميزانية ما لا يدل على ثقة المجلس بالحكومة الثقة الكافية ، وعلى ذلك قررت الوزارة بالاجماع الاستقالة . غير ان النحاس باشا (رئيس مجلس النواب بالنيابة من سعد زغلول) صرح المجلس بشعور الوزارة قاطن المجلس ثقته بالحكومة بالاجماع وان لم يحدث اتفاقا بشأن اقتراح الشكر . ولما كان عدلى قد قرر الاستقالة وكان هذا يعنى انهيار الائتلاف فقد نل سعد زغلول جهدا لاقتناع ثروت باشا بتأليف الوزارة لما في ذلك مصلحة للبلاد فاعاد ثروت تأليف الوزارة من زملائه في وزارة عدلى مع بعض التعديلات .

الذى رآه من تصرفات بعض الأعضاء ان كرامته تأبى عليه ان تكون وزارته عرضة لنقاش من هذا القبيل وصمم على الاستقالة رغم الرجاء المتكرر من كثير من الأعضاء ومن سعد نفسه الذى أصبح يعتز بصداقة عدلى ويتمسك بها بعد ان كمال له التهم فيما سبق ، ورغم الرجاء المتكرر ابنى عدلى الا ان يستقيل ويترك للبرلمان حريته فى اختيار من يخلفه وقدم استقالته فى ١٩ ابريل ١٩٢٧ واصر عليها فقبلت وسعى سعد فى ان تؤلف وزارة جديدة يرأسها ثروت وهو الذى كان أيضا هدفا لمطامع سعد وكان ينعته بعدم الوطنية وبالخيانة فى خطبه ونشراته •

تأليف وزارة ثروت

عين الملك ثروت باشا بناء على رغبة مجلس النواب ورغبة سحن الذى أقتنع بضرورة بقاء الائتلاف بعد ان كان يطعن فى كل شخص وكل هيئة تحول بينه وبين الانفراد بالحكم • ويعد ان رأى ما حاق بالبلاد من نكبات بسبب الانقسامات التى سببها هو ، وبعد ان أيقن ان مصلحة البلاد تتحقق بتآلف القلوب وتضامن المواطنين واختيار الأكفاء لخدمة الدولة •

وقد عين الملك ثروت على غير رغبته على ما يظهر لأن ثروت كان صلبا فى الحق شجاعا فى مواجهة الأمور حريصا على مصلحة البلاد ولو تعارضت مع مصلحة الملك الذى لم ينس له تمسكه باعلان الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين واستقال من أجل ذلك •

وفساة سعد

ومن نكد الطالع وقد استقرت الأمور فى نصابها واتسعت آفاق الآمال فى خدمة البلاد أقول من نكد الطالع ان ثقل المرض على سعد وتوفى فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ فكانت لوفاته رنة حزن عميق فى القلوب لفقدان رجل سعى مع الساعين فى توحيد الصفوف وانتهاج خطة سليمة تنقذ الوطن من التباغض والتفريق •

وقرر مجلس الوزراء تخليد ذكره باقامة تماثيل له وشراء منزله ليكون من المنافع العامة وان يترك لحرمه سكنه مدى حياتها وغير ذلك من صنوف التكريم (*) •

(*) نقل حشمانه فى ١٩ يونية سنة ١٩٢٦ الى ضريح خاص به بحوار منزله انشئ على نفقة الحكومة • (هذا الهامش فى أصل المذكرات) •

وقد رثاه ممن رثاه ثروت باشا بخطبة مؤثرة كنت من سامعيها
ورأيت ثروت بنفسى يبكى وهو يخطب مما أشعر الناس ان من المصلحة
تناسى الماضى ووجوب البقاء متضامين حتى نواجه العقبات التى كانت
قائمة قبل تكوين الوفد والتى زادها النزاع الحزبى وتفرق الكلمة .

بعد وفاة سعد

ومادمت أسجل ذكرياتى فانى لا أتعرض لما قامت به الحكومات بعد
وفاة سعد الا ما كان لى دخل فيه بيد انى هنا أذكر بطريق عابرة امرين :

أولهما - ان المدرسة التى كونها الخصام بين سعد ورفاقه بعثت
من مرقدها اثر موته ، ولم يلتزم خلفاء سعد طريقته الأخيرة القائمة على
التضامن والائتلاف .

وثانيهما - ان المؤيدين للائتلاف وفى مقدمتهم مؤسسو الوفد كانوا
يودون لو دفن مع سعد رفاقه الأقدمون الذين عملوا جاهدين لتخليص
الوطن من ريقة الاحتلال ومنهم عدلى ورشدى وثروت حتى يكون قبرهم
مزارا لابناء الوطن وموقدا للعظماء الخالدين كما فعل غيرنا فى اقامة
مثل هذا المرقد ، كفرنسا التى خصصت « البانتيون » مرقدا لعظمائها ،
وانجلترا التى خصصت « وستمنستر » لهذا الغرض . لكن خلفاء سعد
مع شديد الأسف عارضوا هذه الفكرة وفى مقدمتهم المرحومة السيدة
صفية زغلول فقد رفضت رفضا باتا ان يدفن مع زوجها أحد سواها .
وتم لها ما أرادت وأصبح هذا المدفن خاصا بهما .

أهم الأعمال القومية فى عشر سنوات بعد الثورة

قامت الثورة فى ١٩١٩ بعد تأليف الوفد ونفى بعض زعمائه واستمر
الجهاد طويلا الى أن رجع الوفد من أوروبا . ثم ظهر الشقاق بين أعضائه
واستفحل امره . وقد وقف القارئ على أسبابه الظاهرة والخفية مما
هو مسطور فى هذا الكتاب وله أن يقرر أسباب الشقاق وعلى من تقع
مسئوليته ، فهو حر فيما يراه ويستنتجه من الحقائق التى بسطانها .

وإذا كانت الثورة لم تثمر ثمراتها المرجوة بسبب هذا الشقاق الا
انه رغم ما حاق بالبلاد من تنايذ وتراشق وانحراف عن الأهداف ، رغم
هذا كله ، فان ثورة الأمة قد اثمرت فوائد لم يكن لسعد دخل فيها •

منها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى لا يمكن انكار مائدته في الغاء
الحماية وقيام دستور على أحدث النظم يجعل الوزارة مسئولة أمام
البرلمان فيسقطها أو يؤيدها بكامل حريته اذا احسن النواب القيام بواجباتهم
وبه برزت الأمة في المحيط الدولى بوزارة خارجية لها وزراؤها وسفراؤها
وهذا الكسب وان كان لا يرضى أطماعنا ، لكنه حجر الأساس في تقم
الأمة وريقها واستقلالها الكامل ولم ترتبط مصر في هذا التصريح بأى رباط
أو اتفاق أو معاهدة تحد من تطورها وتقدمها •

ومن هنا ما قام به طلعت حرب بانشاء بنك مصر وفروعه اعتمادا على
يقظة الأمة ووعيتها • ولم يكن لأحد من رجال السياسة دخل في هذا النجاح
الاقتصادي الذى اثمر واينعت ثماره وأصبحت الأمة تباهى بنتائج هذا
العمل الباهر الذى لم يكن للسياسة أى دخل فيه •

ومن هنا ، ما قام به محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين
عندما كان رئيس وزارة • فقد نال بجهوده اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩ •
وخفف بذلك من ويلات الانتذار البريطانى الصادر في ١٩٢٤ ذلك الانتذار
الذى ألغى ما كان لمصر من حقوق في مياه النيل وتمكن محمد محمود من
ارجاع تلك الأفضلية لمصر دون أن يكون لسعد أو خلفائه حظ فيه •

تلك هى الأعمال التى يجب على كل مواطن أن يتذكرها وأن يقدرها
حق تقديرها • وقد قام بها رجال لم يباهوا بما عملوا ، ولم يطلبوا أن
تقام لهم المظاهرات أو التماثيل •

١ عود الى وزارة الأوقاف

وليت وزارة الأوقاف ١٩٢٥ كما اسلفنا وذكرنا طرفا من عملها فيها
وأريد هنا ذكر بعض مالا يصح اغفاله •

معهد اسيوط :

بدأ لى أن أזור معهد اسيوط الدينى وهناك زأيت ما احزننى فالمطلبية
— وهم صبية — مشقتون في المساجد والزوايا يجلسون على الحصير • وقد
انتشرت فيما بينهم أمراض منها ضعف البصر والزلال والسكر حتى أصبح

الهزال باديا على اجسامهم من سوء التغذية وفساد الجو فلم اطلق صبرا على ذلك وتداولت مع شيخ المعهد وكان المرحوم الشيخ الاحمدى الطواهرى^(٥٨) ورجعت الى القاهرة فأتخذنا قرارا وزاريا بالتساهل مع خريجى معاهد الازهر فى الكشف الطبى على البصر . وبادرت بمقابلة الملك فؤاد والحجت عليه فى المطالبة بضرورة انشاء معهد فى اسيوط يلىق بمركزها كعاصمة للمصعيد . وان يكون موقع هذا الموقع على شاطئ النيل وأن يبنى فوق قطعة ارض هناك تملكها الحكومة كانت مقرا لمصلحة خفر السواحل . واقتنع الملك فؤاد وأمر بتحقيق هذه الرغبة وشرع فى انشاء المعهد بالفعل وكنت فى غنى عن ذكر هذه المسألة فانها عمل ادارى بسيط يقوم به أى وزير . انما الذى حفزنى الى ذكرها ان كان افتتاح المعهد بعد خروجى من الوزارة بمدة وشاءت الحزبية أن يغفل ذكر اسمى فى حفلة افتتاحه ، وفى هذا دليل على أن خلفاء سعد احيوا الطريقة القديمة التى كانت وقت النزاع والشقاق من اغفال ذكر من عداهم .

محاربة نظام الوقف :

باطلاعى على نظام الوقف وما فيه من مآس اظهرتها حجج الوقف اقتنعت بعد بحث وتنقيب أن نظام الوقف على الذرية وهو ما يسمونه بالوقف الأهلى نظام فاسد مخالف للشريعة الاسلامية وانه انما ابتدع لتحقيق رغبات المالكين وهى رغبات لا يقرها عدل ولا قانون ، وتتناهى مع شريعتنا الاسلامية التى تقضى بتحديد ايراث وبيع الوارث فيما يملكه مورثه الا اذا كان قد اوصى لغيره بوصية لا يصح أن تتجاوز ثلث التركة . وقد رأيت فى حجج الوقف ما هو ادهى اذ يحبس الواقف كل امواله على غير ابنائه واحفاده وورثته ولو كان ذلك لخليلة له اجنبية عنه .

ثارت نفسى أمام هذا العمل البغيض وقمت بالقاء محاضرات منها

(٥٨) ولد ببلدة كفر الطواهرى بمديرية الشرقية وتخرج من الجامع الازهر حيث نال شهادة العالمية . انضم الى هيئة كبار العلماء وتولى بعض المناصب الدينية مثل مشيخه الجامع الاحمدى بطنطا ومشيخة معهد اسيوط ثم عين شيخا للازهر (١٩٣٠ - ١٩٣٥) رأس الوفد المصرى فى مؤتمر مكة عام ١٩٤٥ ، وصعدت فى عهد رئاسته للازهر مجلة نور الاسلام . من مؤلفاته : العلم والعلماء ، نظام التعليم ، رسالة فى الاخلاق ، خواص المعقولات فى اصول المنطق ، الوصايا والآداب ، التفاضل بالمعزيلة . (محمد رسا كحالة ، معجم المؤلفين . ج ٩ . ص ٣٠ . انظر ترجمة حياته بقلم ابنه فخر الدين الطواهرى بعنوان : السياسة والازهر ، مذكرات شيخ الاسلام الطواهرى) .

محاضرة امام محكمة الاستئناف فى اواخر ١٩٢٦ واعقبها باخرى فى قاعة المحكمة المختلطة بالقاهرة وانتهت بوضع بحث عن هذا الموضوع فى كتاب لى طبعته ١٩٤٢ وفيه تفصيل ما ارتأيت (*) .

لكن الواشين واصحاب المنافع فى الوقف هبوا يعارضوننى ومنهم بعض علماء الأزهر ولم يكتفوا بمعارضتى بل أفهموا الملك فؤاد انى اقصد الطعن فى أوقافه الخصوصية ثم أوعز الى المرحوم الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية الأسبق بأن يقوم بالقاء محاضرة اختاروا لها قاعة جمعية الاقتصاد والتشريع وقد اكتظت بالازهريين ورجال حزب الاتحاد أى حزب الملك . وقدم المحاضر يحيى ابراهيم باشا رئيس حزب الاتحاد ومحمود أبو النصر بك من أعضاء الحزب وكان ذلك فى اوائل ١٩٢٧

كان المحاضر من كبار علماء الازهر وكان مفتيا للدولة فرغبت فى سماع محاضراته كما حضرها معى عبد العزيز فهمى آملا فى أن يفيد من علم المحاضر الواسع لكنى والأسف يملا فؤادى لم أسمع من الشيخ الجليل سوى الطعن والتلميح بالالحاد مع تصفيق المصفيق . وكان الدليل الوحيد الذى قدمه لمشروعية الوقف الأملى قوله أن الوقف على الذرية وارد فى القرآن الكريم فى قوله تعالى (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) وحصر تفسير هذه الآية فى أن الوقف صدقة وأن المستحقين هم أولى الناس بالصدقة ، وأن رغبة الواقف كنس الشارع وانتهى بأن قان لا ضرر على البلاد اذا كانت كل املاكها وقفا من اطيان وعقار . قال هذا فى الوقت الذى كنا فيه نرى بأعيننا الخرائب الموقوفة المنتشرة فى القاهرة والاسكندرية وغيرهما ونعلم بالمأسى التى حاقت بالورثة بل وبالمستحقين وبالقضايا التى يقيمها المستحقون على النظار ، ونعرف ما كان يأخذه نظار الوقف من سحت ، وقد وصل الأمر فى بعض الأوقاف الأهلية الى أن أصبح المستحقون فيها بتوالى الزمن يزيدون على ٤٥٠ مستحقا فى وقف واحد ، وكان نصيب بعض المستحقين فى السنة ثمانية مليمات أى اقل من ثمن ورقة بريد أو أجرة ترام وبذا أصبح كثير من النظار بفضل المحاباة هم المستحقين فعلا ولو كانوا من غير اقارب الواقف .

ولما أراد عبد العزيز فهمى باشا الرد على المحاضر ، هب الازهريون يصيحون « اسكت فليسقط الالحاد » فلم يتكلم ثم أحاطوا به ليعتدوا عليه ولولا وجود اخوتى وبعض اقاربى لساءت النتيجة .

(*) اطر كتابى : « مبادئ فى السياسة المصرية » (يشير الى كتابه بهذا العنوان

المشهور عام ١٩٤٢) .

وبعد المحاضرة وخروج المستمعين جاءنى سكرتير الجمعية واعتذر باسم الجمعية عما فاه به فضيلة الشيخ بخيت من الفاظ نابية ، وأضاف ان الجمعية اباحت له اللقاء محاضرة ارسلها اليها مكتوبة لكنه حاضر بما يخالف ما كتبه ، ولو كانت الجمعية تعلم ذلك لما صرحت له بالقاءها • ولما كان سكرتير الجمعية وهو الدكتور ليفى لا ينتمى للاسلام ، خشيت ان يسىء الظن بكل علماء الازهر قهونت عليه وقلت له ان فى علماء المسلمين كثيرين من ذوى العلم والاتزان وان الشيخ بخيت انما هو استثناء من العلماء •

ولم يكتف المرحوم الشيخ بخيت بهذا كله بل طبع محاضراته فى رسالة باسم (المرفقات اليمانية فى عنق من يقول ببطلان الوقف على الذرية) ومعناها فلنقطع رقاب من يقول ببطلان الوقف على الذرية بسيوف يمانية حادة • رحمه الله وغفر له •

ويحسن ان اضيف هنا ان الشيخ محمد بخيت تطوع لالقاء محاضراته بناء على طلب من حزب الاتحاد وموافقة السراى ، وشاع ان السراى وعدته لقاء ذلك بمشيخة الازهر ولكن هذا لم يتحقق •

كافحت عشرين عاما فى سبيل الغاء الوقف الاهلى ، ثم ظهرت شببية ازهرية ناصرتنى وانتهى الامر ١٩٤٧ بتنظيم الوقف وتنفيذ بعض ما اقترحته ثم جاءت الثورة وقضت قضاء نهائيا على الوقف •

وكان الملك فؤاد قد تأثر بوشاية الواشين على ما يظهر وقام بينه وبينى شىء من الفتور ظهرت آثاره فيما بعد •

الوزارات بعد وفاة سعد

كان ثروت رئيسا لوزارة الائتلاف الثانية وقت وفاة سعد وقد قام بمفاوضات فى انجلترا مع تشمبرلن انتهت بمشروع عارضه مصطفى النحاس فاستقال ثروت والى بعده مصطفى النحاس وزارة ائتلافية وهى لم تكن ائتلافية فى الواقع بعد ان أصبح النحاس رئيسا للوفد ورغم اشتراك محمد محمود فيها ثم توالى الوزارات ولم اشترك فى واحدة منها • فلم اشترك مع محمد محمود فى الوزارات التى اشترك فيها أو التى ألفها مع استمرارى سكرتيرا عاما لحزب الاحرار ثم وكىلا لهذا الحزب ، وعكزت على الاشتغال بقضية فلسطين وبالقضايا العربية والاسلامية ولطالما ذهبت

الى فلسطين في مؤتمرات أو للدفاع عن قضية البراق الشريف مما بسطته في كتاب آخر(*) . وتعددت أسفاري الى بلاد العرب والهند .

ومما قمت به لمصلحة العرب اني ذهبت الى الحجاز ١٩٣٤ مع السيد هاشم الاتاسي الذي أصبح فيما بعد رئيسا لجمهورية سوريا والرحوم الأمير شكيب أرسلان والحاج محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين الأكبر . ذهبتا نحن الأربعة الى المملكة العربية السعودية وقد ندبنا أنفسنا كممثلين لبلادنا للسعي لدى المرحوم الملك عبد العزيز آل سعود في وقف الحرب التي قامت بينه وبين اليمن . ومكثنا هناك أياما عديدة نسعى في حقن دماء المسلمين وكللت مساعيها بالنجاح ، ورجعنا الى بلادنا بعد ان تم الصلح بين العاملين الكبارين المرحومان الملك عبد العزيز آل سعود والامام يحيى بن حميد الدين .

قلت اني لم اشترك في وزارة ولو كان فيها الأحرار الدستوريين وكنت أحس بتباعد بين الملك فؤاد وبينني لكن الأمر الغريب انه طالما أوصى بدخولي في الوزارة وطالما اعتذرت وقد تكرر الطلب عندما كلف اسماعيل صدقي بتأليف وزارته ١٩٣٠ وعرض على اسماعيل صدقي ان أكون معه وتقابلنا ثلاث مرات آخرها كانت في منزله بحضور المرشحين معه والرحوم زكي الأبراشي ناظر الخاصة الملكية وشوقي باشا السكرتير الخاص للملك والحواء على ان أقبل دخول الوزارة كما كلمني في ذلك بعض الموجودين من المرشحين . فسألت اسماعيل صدقي عن رأيه في الدستور القائم دستور ١٩٢٣ الذي اشتركت في وضعه ، فكانت اجابته مبهمة اذ قال لي « اننا نبحث معا أمر الدستور ونقرر ما نراه لمصلحة البلاد » ففهمت من ذلك وجود رغبة في تغيير الدستور ، فاعتذرت نهائيا .

الخلاف بين الملك وبينني

كنت ألقى محاضرات بضرورة عمل معجم للغة العربية مبسطة ومصور ، يبدأ بأوائل الكلمات ، ويكون على ثلاث درجات أصغرها مدرسي لصغار التلاميذ والثاني وسيط لطلاب الجامعات والثالث موسوعة عامة لجميع الكلمات العربية والكلمات المستحدثة التي يقرها علماء اللغة وتدخل بذلك في صلب العربية .

(*) انظر كتابي « فلسطين وجاراتها » (يشير الى كتابه بهذا العنوان المنشور عام ١٩٣٧) .

وصلت جهودى الى مسامح المغفور له فيصل الأول ملك العراق .
ثم علمت ان حكومة العراق أرسلت الى مصر ان جلالة ملك العراق سميع
بمشروعى وأن حكومته على استعداد للمساهمة فيه بمالها وعلمائها
وطلبت تكوين لجنة لهذا العمل تحت رياستى فاغتبطت لهذا النبا ، وذهبت
الى سراى عابدين لمقابلة الملك فؤاد واقناعه بضرورة تنفيذ المشروع .

عرضت الأمر على المرحوم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء قسر به
وقال ان الملك سيؤيدنى طبعاً ودون من فوره طلب المقابلة . وكان المألوف
تحديد المقابلة بعد أيام قليلة كما كان المعروف ان الملك لا يرفض مقابلة
وانما يكون مرور ثلاثة أسابيع دون اذن بها علامة على الرفض . انتظرت
الى تمام الاسابيع الثلاثة ولم يرد لى طلب بالمقابلة ، ففهمت أن فى الأمر
شيئاً حال دونها رغم أهمية الموضوع الى أن علمت أن السبب فى ذلك
هو انى نشرت أحاديث بأن طلب الخلافة الاسلامية يؤدى الى تنازع ملوك
المسلمين عليها ، وبالتالي يؤدى الى تقاطع الشعوب الاسلامية ، وهذا ليس
لصالح المسلمين .

والمعروف ان الملك فؤاد كان يرغب فى الخلافة بعد الغائها فى تركيا .
أضف الى ذلك محاربتى نظام الوقف الأهلى وما شاع من انى قصدت
بحملتى الأوقاف الملكية . وكانت النتيجة انه لم يأذن بمقابلتى وبهذا تعطل
مشروع المعجم . كان هذا التصرف من الملك صدمة لى . فماذا أعمل ؟

قابلت المرحوم الأمير ابراهيم حليم الحفيد المباشر لمحمد على والى
مصر ، وكان من أقرب المقربين الى الملك فؤاد وسألته عن السبب فى رفض
الملك مقابلتى ، فأنكر علمه بأى شىء وبعد مناقشة بيننا انتهى حديثى
معه بما يأتى « يا سمو الأمير ان لى كرامة وانى وان كنت اعتبر سراى
عابدين بيت الأمة يقابل فيه كل رجل ذى مركز ملك البلاد لا لغرض خاص
وانما لمصلحة عامة كأمر المعجم الذى تحتاج اليه العرب كافة وبما ان
الملك رفض مقابلتى فأرجوك ان تبلغه احترامى لعرشه لأنه كملك البلاد له
مكانته ورفعة شأنه لكنى كإنسان أى كفرد وهو فرد أعتبر نفسى مثله
لا فرق بينه وبينى » . فاضطرب الرجل وحر فى أمره . ومن ذاك الوقت
قاطعت السراى نهائياً ولم أقيد أسمى فى دفتر التشریفات ، كما لم أحضر
حفلات أعياد أو مقابلات رسمية .

وبعد تأليف وزارة اسماعيل صدقى قابلنى صديقى نخلة المطيعى
باشا أحد الوزراء وأخبرنى بأن الملك وقت ان حلقوا اليمين أمامه وبعث

أن علم برفضى الاشتراك فى الوزارة قال للوزراء انه يأسف لعدم دخولى فيها ، وامتمدحنى وائتنى على كفايتى ، ثم أسف لائى عنيد . فقلت لنخلة المطيعى انى لا أعرف العناد ، فأنا رجل متى اقتنعت بفكرة ولم يقنعنى غيرى بسواها فان كرامتى تأبى على التقلب واذا اقتنعت بما يخالف رأىى كنت مستعدا للعدول عنه . فليس الأمر عنادا وانما هو اقتناع وكرامة وله أن يخبر الملك بذلك اذ سمحت الظروف .

استمرار المقطعية مع الملك فؤاد

قلت انى رفضت الاشتراك فى وزارة اسماعيل صدقى ١٩٣٠ ، وكان من أسباب ذلك سوء التفاهم بين الملك فؤاد وبينى وما أحسسته من أن اسماعيل صدقى كان ينوى تغيير الدستور وبعد المناقشة معه فهمت أنه كان على اتفاق مع الملك فؤاد على دعوتى للاشتراك معه فى الوزارة وفهمت كذلك ان سوء التفاهم قد زال ولكنى تمسكت بالرفض بسبب موضوع تغيير الدستور .

وقد استمرت على عدم دخول الوزارات لما رأيته من تدخل السراى وتدخل الانجليز ومن تصرفات بعض الوزراء وخاصة تصرفات بعض اعضاء البرلمان فقد أسرف بعضهم فى استغلال النقود كما أسرف بعض الوزراء فى ذلك وفى المحاباة بجانب تفشى الضغينة والحقد بين الأحزاب وانصرفت الى خدمة العرب والبلاد العربية وساهمت فى مؤتمرات كثيرة هنا وهناك وكل هذا مبسوط فى رسالة وضعت بعنوان « المؤتمر العالمى العربى الاسلامى » وفى كتب ظهرت فيما بعد منها كتاب « مبادئ فى السياسة المصرية » وكتاب « فلسطين وجاراتها » .

وبانهماكى فى هذه الأعمال أصبح وجودى فى حزب الأحرار وجودا غير حزبى لأئى بطبعى مصرى عربى محايد أمقت التحزب وما ينجم عنه من اضرار .

فى وزارة المعارف

وفى السنوات التى كنت فيها منهمكا فى اتجاهى الأخير وهو اتجاه يتفق مع طبيعتى خاطبنى السيد على ماهر بالتليفون فى منزلى وكان رئيسا للديوان الملكى وذلك ١٩٣٦ وأخبرنى بأن الملك عهد اليه تأليف وزارة

وطلب الى أن أكون فيها . فكان جوابى ان هذا امر لا يمكن البت فيه بالتليفون فشدت كما هى عادته فى ضرورة القبول بسرعة ، ولم أجبه وذهبت لمقابلته فى السراى قابلته بمكتبه وكان غاصا بالمرشحين وسألته على انفراد عن سبب ترشيحى . فكان جوابه ان الملك يشدد قبولى الوزارة وان تكون وزارة المعارف بالذات وأبان لى ان وزارة توفيق نسيم باشا قد سقطت لثورة بين طلاب الجامعة حدث منها بعض التخريب فوق المظاهرات والاضرابات ، والا سبيل لتهدئة الحال الا أن تكون وزيرا للمعارف حتى تخمد الفتنة .

أجبتة انى أقبل وزارة المعارف رغم ما هى عليه من ارتباك بشرط ان يكون عملنا اعادة دستور ١٩٢٣ ذلك الدستور الذى استبدل به صدى دستور آخر ، وأن نستقيل بعد اعادة الدستور القديم . وحسبنا المدة للانتخابات واعادة البرلمان وفق الدستور القديم فكانت مائة يوم وقلت له انى على هذا الحساب أقبل فوافقنى على ما ارتأيت ولم يزد حديثى معه على خمس دقائق وانصرفت .

وعند انصرافى لاحظت ان شوقى باشا السكرتير الخاص للملك كان واقفا وسط الحجرة يريد معرفة ما تم الاتفاق عليه ولما لاحظ ان مدة وجودى كانت قصيرة ظهرت عليه الحيرة وقال لى ان الملك أرسه خصيصا ليعرف رأىى النهائى ، وبعد أن أخبرته بالقبول قال لا شأن لى بعد ذلك هنا وأنا أريد أن أبشر الملك . وتم تأليف الوزارة فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ .

دخلت وزارة المعارف فكانت مظاهرات فى الوزارة اياما ، مظاهرات فى الصباح وبعد الظهر وكانت الوزارة تكتظ بالطلبة سواء من المدارس أو الجامعة أو الأزهر ، وكلها تشعر بالغبطة والسرور ولا أريد أن اتكلم هنا عن الأعمال العادية فى الوزارة انما الذى يجب أن أذكره انى أكثر من الاتصال بالملك مباشرة وعرضت عليه مشاريع لم يتأخر فى قبولها ومنها المشاريع الآتية :

اولا : طلبت تأليف لجنة لوضع القواميس الثلاثة للغة العربية تنفيذا لما كنت أنادى به من قبل وكونت لجنة من رجال اللغة والأدب من وزارة المعارف ومن مجمع اللغة العربية وعرضت عليهم فكرتى . وبعد خروجى من الوزارة ألحقت اللجنة المذكورة بمجمع اللغة العربية ويظهر ان المجمع اتجه الى البدء بوضع المعجم الوسيط وسيظهر على ما علمت بعد قليل وقد بدأوا العمل فى المعجم الكبير .

ثانيا : عرضت على الملك فؤاد ضرورة ترجمة القرآن الكريم فظهر عليه شيء من التردد وقال لى أن شيخ الأزهر وهو الشيخ مصطفى المراعى كان قد عرض عليه هذه الفكرة قبل ثلاثة أشهر وأنه لم يقبلها اتقاء مجاهرة بعض رجال الأزهر بمخالفة هذا العمل للدين وهو لا يريد إثارة النفوس .

لكنى أجبت به بأن الترجمة حصلت فعلا فقد ترجم القرآن الى لغات عديدة منها الانجليزية والفرنسية والروسية وهى تراجم لا يوثق بها بل، يخشى أن يكون فيها تحريف مقصود أو غير مقصود يسئ الى الاسلام ، وأن امبراطورية اليابان مفتحة الأبواب ومفتحة العقول لتفهم الديانات ، والذي أعلمه ان ليس فى اليابان عدد كبير من المسلمين ، وان كان فيها مجلة اسلامية تصدر باللغة التركمانية ويحررها مسلم تركمانى كبير السن اذا مات تعطلت وتعطلت بذلك الدعوة الى الاسلام هناك . ثم ان ارساليات التبشير تتوافد على اليابان ويجب علينا ان نكون مثلهم وأول واجب علينا ان نترجم القرآن الى اللغة الانجليزية أولا وهى لغة منتشرة هناك وأن يكون لكل آية تفسير مبسط موجز حتى يسهل فهم القرآن، وأن تكون الترجمة مصدقا عليها من الأزهر ومن الحكومة المصرية لتكون المرجع الوحيد لكل من لا يعرفون العربية مسلمين كانوا أو غير مسلمين . ثم يترجم بعد ذلك الى اللغات الفرنسية والروسية والأسبانية .

وبعد هذا النقاش ابتسم الملك وأخبرنى باقتناعه بما ارتأيت لكنه وقد رفض من قبل ما عرضه عليه الشيخ المراعى أراد ان أذهب اليه وأخبره ان الملك مستعد لقبول اقتراحه ترجمة القرآن اذا اعاد عليه عرضه حتى لا يجرح احساسه . فذهبت من قورى الى مشيخة الأزهر فى شارع الدواوين وقابلت الشيخ المراعى وذكرته له ما دار بينى وبين الملك فذهب اليه وتم الاتفاق على ترجمة معانى القرآن ويأحبذا لو نفذ هذا المشروع الخطير حتى يفهم الناس قرآننا . ونحن نعلم أن غير المسلمين يقرأون كتبهم المقدسة مترجمة عن لغاتها الأصلية ومع ذلك فهم متمسكون بدياناتهم مقدسون لكتبهم هذه المترجمة .

ثالثا : عرضت على الملك فؤاد ان العاصمة والمدن فى مصر قد شوهت لعدم وجود قوانين تنظم انشاء العمارات والمباني على طراز عربى شرقى مبسط على أن يكون عدد الطبقات واحد وارتفاع المباني كذلك فى كل شارع وقلت له ان العمارات الحديثة مقتبسة من طرز اجنبية ومن مصلحة مصر أن تنفرد بمظهر شرقى فلا يكون فيها الا الطراز الشرقى حتى اذا أتى السياح الى بلادنا أحسوا انهم انتقلوا الى عالم جديد ورأوا

أشياء جديدة ليست في بلادهم ، عوضا عن أن يروا خليطا من المباني من طرز مختلفة تتنافى مع الفن وتؤذى الذوق والبصر .

لكنه والحق يقال كان في جوابه لى رجلا مطالعا حقا . فقد أجباني بسؤال منه هو : هل يمكننى أن ألزم الناس باتخاذ طراز خاص بقوانين ، مع العلم أن الذوق لا يكون بقانون وأن الناس لا يتخذون طرازا خاصا الا اذا وافق طبائعهم وأذواقهم والأذواق لا تكون بالاكراه .

فقلت له من فورى أن الذوق حقا لا يكون بالاكراه وإنما أنا معتزم أن أقيم معرضا بعد سنة للمسابقة في وضع طرز عربية ترضى الغنى ومتوسط الحال وتوافق أذواقهم على أن تتكرر هذه المسابقة كل سنة وأن تعطى مكافآت لمن ينال الجائزة الأولى والثانية والثالثة بمعرفة محكمين عالميين يفهمون أصول الفن العربى وطرائق تبسيطه وأن أجعل المسابقة عالمية وأعلنها بجميع اللغات الأجنبية . ففهم ماقصدت اليه ووافقنى عليه وشجعنى فيما ذهبت اليه .

كان من اثر ذلك أن أعلنت عن هذه المسابقة باللغات الأجنبية من فرنسية وانجليزية وإيطالية وألمانية وتركية وفارسية واسبانية فوق اللغة العربية . وحددت سنة يقدم فيها الفنانون نماذج من أطرزة عربية في العمارة وأثاث البيوت وحددت على ما أذكر هذا الميعاد في ١١ أبريل ١٩٣٧ . وقد اهتمت معاهد الفنون في مصر وفى الخارج من أساتذة وطلبة . واتصل بى بعضهم مبديا إعجابه بالفكرة وأعدا بالمساهمة فيها ولكن هذا المشروع سرعان ما دفن ، فقد جاءت وزارة أخرى عقب وفاة الملك فؤاد فألغته وحذفت الاعتماد المخصص له .

ومما يجب ذكره أيضا أن الملك فؤاد لم يتدخل فى أى عمل من أعمالى فى وزارة المعارف سواء ما يختص بأعمال الوزارة أو إداريات الموظفين .

وبلغ الأمر بى مع الملك فؤاد أن أنعم على بوشاح النيل ثم أرسل الى المرحوم مراد محسن باشا ناظر خاصته يبلغنى وأنا فى الوزارة تحية الملك وأنه يأسف لانقطاع الصلة بيننا وبينه مدة طويلة ويرجو أن يطيل الله فى عمره عشرين سنة نتعاون فيها على خدمة البلاد .

وقد أثلج صدرى هذا الاعتراف بالجميل وقوى عزمى ، ولكن الله اختاره لجواره بعد بضعة أشهر .

وبعد أن أعدنا الدستور وأجرينا الانتخابات تركنا الوزارة كما اتفقنا من قبل ، وعدت الى المحاماة وعينت عضوا بمجلس الشيوخ .

في نقابة المحامين

رشحت نفسي لأكون نقيباً للمحامين عن سنة ١٩٢٨ ، وقبل اجراء الانتخابات دعى محمد محمود باشا لتأليف وزارة دخل فيها صديقى لطفى السيد وعبد العزيز فهمى . ودعانى محمد محمود للاشتراك معه ، فحضرت لمنزله وكان أحمد لطفى السيد بين الحاضرين ، واعتذرت محتجاً بأنى رشحت نفسي لنقابة المحامين وأن باب الترشيح قد أقفل وليس لى منافس سوى الأستاذ كامل صدقى المحامى الوفدى فقال لى محمد محمود أن الوزارة اولى من نقابة المحامين ، وهى محققة الآن وليس النجاح للنقابة بمضمون . فأجبت بأن الفوز فى النقابة غير محقق وقد اسقط فى الانتخاب لكنى أكون قد أرضيت نفسي بالحفاظ على كلمتى وعلى ثقة من رشعونى ولا يصح أن اخذلهم بالانسحاب من الترشيح فيصبح كامل صدقى نقيباً بالتزكية . وهنا قال لطفى السيد : أن علوية محق فيما ذهب اليه . ولا يصح بعد الذى قاله ان نلج عليه فى قبول الوزارة .

ثم انصرفت ودخلت معركة انتخابات النقابة ، وفزت فيها بأغلبية وأصبحت نقيباً للمحامين عن سنة ١٩٢٨ .

فى مجلس الشيوخ

أهدة الشرف والاستقلال :

أوصت وزارة مصطفى النحاس باشا الوزارة البريطانية وكان أن يقر البرلمان الاتفاق الذى يتم بين الحكومتين . وقد انتهى النحاس من مفاوضاته الى مشروع معاهدة . ولم يعرقل مسعاهم أى حزب من الاحزاب كما حدث من قبل فى مفاوضات عدلى وثروت ، وكما حدث من بعد ضد النقراشى حين ذهب الى مجلس الأمن غير مفاوض وانما ليهاجم الاستعمار ويطالب الانجليز بالجلاء .

وكان من الواجب ان تطرح الحكومة على الأمة مشروع المعاهدة ليناقشه الناس وأعضاء البرلمان ويبدون آراهم فيه .

ولما كنت عضوا بمجلس الشيوخ درست مشروع المعاهدة ورأيت أنه جدير بالرفض . وحرصت على كتابة بحث مستفيض فى هذه المعاهدة

قبل ان تعرض على البرلمان القيه في مدينة الاسكندرية وارثائى اصدقائى ان يستأجروا لذلك دارا للسينما هناك • وتحدد لالقاء هذه المحاضرة يوم ٩ اكتوبر ١٩٣٦ • فذهبت الى هناك معتمدا على نصوص الدستور في حرية ابداء الراى وخاصة لمن هو عضو في البرلمان •

لكن الواقع كان على غير هذا ، فان حكومة مصطفى النحاس امرت محافظة الاسكندرية بمنع من القاء المحاضرة وبإغلاق محل السينما وتهديد صاحبه بسحب رخصته ان هو سمح بالقائى محاضرتى ورقض الرجل - وكان يونانيا - بحجة انه وقع عقد تأجير للحقلة • وازاء هذا ارسلت الحكومة قوة من رجال البوليس وقفت أمام دار السينما واغلقتها • ولما ذهبت في الموعد المحدد لالقاء المحاضرة رأيت الجنود وجمعا من اصدقائى • وما لبثنا ان رأينا مظاهرة من أنصار الحكومة يقودها رجل جهورى الصوت محمول على محفة ينادى بحياة المعاهدة الانجليزية المصرية وخشيت أن يقع تصادم بين فريق أعزل وآخر يعتز بقوة الحكومة فأثرت العدول عن القاء المحاضرة والانصراف •

ومن الصدف الطريفة انى كنت قد أعطيت نسخة من المحاضرة الى جريدة الاهرام قبل سفري فنشرتها الجريدة برمتها صباح اليوم التالى أى يوم ١٠ اكتوبر ١٩٣٦ • واخبرنى المرحوم أنطون الجميل باشا رئيس تحرير الاهرام وقتئذ أن النحاس باشا اظهر له غضبه من نشر هذه المحاضرة وهاك نص خاتمها :

« أيها الاخوان : ان أردتم منى نصحا فتمسكوا بالحق في أعمالكم ولا تلبثوا لباطل وتنزهوا عن الشهوات فيما يمس شرفكم ووطنكم ، وعارضوا الفكرة الخاطئة والعمل السيئ ما استطعتم واعلموا أن المجاملة على حساب الوطن جناية لا تغتفر في الدنيا ولا في الآخرة •

وانذا قيل لكم شيء أحسن من لا شيء فأجيبوا بأن المعاهدة بوضعها الحاضر أسوأ من « لا شيء » وبما أجاب به نابليون بعض اصدقائه في منفاه بسانت هيلين بعد أن ضاع أمله في تاج فرنسا • فقد عرضوا عليه أن يهرب وان قد مهدوا له سبيل الفرار ، فأبى ، ولما حاجوه بأن حريته أجدى له من الذل الذى هو فيه قال لهم « زنوا كلامكم ، فأنى لست هنا في الذل وانما انا في الأسر » •

حقا ليس الأسير بالذليل ، وانما الذليل من رضى بالذلة والمهانة • وانذا اريد بالناس رغم هذا ان يرضوا بالمعاهدة فرحين مستبشرين وان

يروها بحالتها قد حققت الاستقلال الكامل والأمانى الوطنية ، فما على
الذين يطبقون هذا الرأى الا ان يغتبطوا وان يقيموا اقواس النصر واعلام
الفرح ، وان يظهروا انواع السرور وأقانيين المرح ، وان يرقصوا رقصة
الطير المذبوح ورحم الله الشهداء ، •

لم اكنف بذلك بل طبعت المحاضرة في كراسة شرعت في توزيعها • وأخذ
طالب بكلية الحقوق – هو الآن الدكتور مصطفى الحفناوى المحامى – نسخا
كثيرة سافر بها الى الاسكندرية ، لكن البوليس قبض عليه في محطة دمنهور
وسجنه وصادر نسخ المحاضرة في عهد الحرية الدستورية البرلمانية •

ثم نوقشت المعاهدة في مجلس الشيوخ وعندما أعطيت لى الكلمة ،
كان كلامى هينا لينا • خاطبت به ضمائى الأعضاء ومما قلت لهم : اننا
على حافة حفرة اذا نجونا منها نجونا جميعا واذا سقطنا فيها سقطنا
جميعا لا فرق بين اى واحد والآخر فى الوطنية •

وعندما ذكرت لهم ان شبه جزيرة سينا ستضيع منا بوضع يد
الانجليز عليها واجراء المناورات العسكرية فيها فى كل وقت ، نهض أحد
الوفديين محتجا – وهو محمد المغازى باشا تاجر الاقطان وصاحب المزارع
الواسعة – وقال : « ماهى سينا مش شوية رمل » ثم شرع فى الانسحاب
من الجلسة غاضبا فقلت له وانا على منبر الخطابة « نعم يا باشا ليس فيها
زراعة قطن ولكنها ارض مقدسة وجزء من الوطن فيه من الخيرات ما فيه »
ولما اخذت الأصوات وافق الجميع على المعاهدة سوى عدد قليل اذكر منهم
المرحوم حافظ حسن باشا وحافظ رمضان باشا وانا •

واعتقادى اننا لو برئت نفوسنا من الغايات الشخصية ونجا مجتمعنا
من التطاحن الحزبى لكنا حصلنا فى ١٩٢٠ على ما هو أفضل مما كان فى
معاهدة ١٩٣٦ • ولو فرنا على أنفسنا جهادا ضائعا وكفاحا مريرا
ومتاعب جمة مست مستقبل الأمة فى الصميم ، ولكنا وصلنا فى ١٩٣٦ الى
الحرية والاستقلال كاملين • لكن الرغبة فى الانفراد بالسيطرة والسعى الى
المجد الزائف والتطاحن المخزى والتراشق المسف واتهام العاملين وتجريح
الأبرياء وانعدام الثقة كل أولئك عرقل سير القضية المصرية واضر
بحاضرنا ومستقبلنا واسلمتنا الى التفكك الذى لاحظته ملنر قديما فتشدد
بعد لين وأعقبه كيرزون فازداد تشددا مع عدلى • وهكذا دواليك •
فالسنوات التى مرت بنا من بداية المفاوضة الى كارثة فلسطين كانت

سنوات عجافا لم نفقد فيها فرصة عقد معاهدة كريمة فحسب بل أضعنا فيها اخلاقنا السياسية .

تعدد الزوجات :

عارضت معاهدة ١٩٣٦ في مجلس الشيوخ كما ذكرنا ثم قدمت لهذا المجلس مشروعات اجتماعية لها اثر عميق في البيئة المصرية ولم يبت في امرها الى الآن ، وأرجو الله مخلصا أن تنال عناية ولاة الأمور . ومن هذه المشروعات مسألة تعدد الزوجات فالتعدد بالصورة التي نراها أمر لا يتفق وروح الاسلام الذي أجاز له لغرض اجتماعي سام . فان ديننا الحنيف لا يبيح للرجل أن يستسلم لنزواته وشهواته فيتزوج بأكثر من واحدة بلا قيد أو شرط بل يحتم العدل الكامل بين الزوجات سواء في الناحية المادية والناحية العاطفية وهذا عسير التحقيق يؤيد ذلك قوله تعالى « فان خفتن الا تعدلوا فواحدة » وقوله تعالى « ولن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » وكتب الفقه مليئة بشروحات تغنينا عن الخوض في هذا الموضوع . والذي تقدمت به لمجلس الشيوخ وأريد اليوم ذكر بعضه لا يخرج عما قضى به الدين وتستلزمه التطورات الاجتماعية المتعاقبة .

ان الاحصاءات العالمية تدل على أن نسبة النسل في مصر تكاد تكون اكبر نسبة في العالم وأن عدد سكانها يتضاعف كل خمسين سنة وبلادنا وإن اتسعت مساحتها فإن أراضيها المنزرعة ضيقة وهى تكاد تكون واحة تحيط بها الصحراء المترامية فمساحتها بالصحارى مليون كيلو متر مربع وأراضيها المنزرعة لاتزيد على ٣٦ أو ٣٧ ألف كيلو متر مربع أى ستة ملايين فدان . اذا وزعت على الأهلى لا ينال الفرد أكثر من ربع فدان . وتوسيع الرقعة المنزرعة يحتاج الى مشروعات ضخمة تتكلف مئات الملايين من الجنيهات وعشرات السنين من الجهد المتواصل . والزيادة في السكان لا تقف والخطر يتجسم ولهذا اتجهت الحكومة المصرية الى تصنيع البلاد وتنشيط التجارة حتى تتلافى الخطر .

وعلى ذلك فالنظرة الى تحديد تعدد الزوجات فوق انه قد يخفف من خطر زيادة السكان وانخفاض مستوى المعيشة ، فانه يساعد على الحد من الشحناء والبغضاء بين الاخوة ويساعد رب العائلة على تربية ابنائه كما يساعد على حفظ ميزانية الأسرة وكم رأينا من خصومات وقضايا أمام المحاكم نتيجة لتعدد الزوجات وكثرة الضغائن بين الزوجات

وبين الأخوة غير الاشقاء مما يؤدي كثيرا الى تفكك العائلة تفككا يؤثر في الحالة الاجتماعية والاقتصادية .

لهذا ولغيره عرضت على مجلس الشيوخ ان الرجل اذا اراد التزوج بثانية وجب عليه عرض الأمر على قاض مختص يبحث الضرورة التي تقضى بالسماح بعقد زواج بثانية ، كأن تكون الأولى عقيما أو مريضة وأن يكون الزوج كفاء للانفاق على اثنين وعلى نسلهما . فإذا ارتأى القاضي أن طالب الزواج على حق سمح له بعقد الزواج والا منعه . واني اعتقد أن تحقيق هذا المشروع انما هو تحقيق لروح الدين الاسلامي الحنيف .

تقييد حق الطلاق :

كذلك قدمت لمجلس الشيوخ مشروعا بتقييد حق الطلاق . تقييدا يتفق مع قواعد الشريعة الاسلامية . فان الناس قد عبثوا بقديسية الزواج وصار بعضهم يعتقد أن الزواج سلعة أو متعة حتى أصبح الرجل يطلق كما يشاء ولو كان هازلا ولو كان كلامه نتيجة انفعال وقتي . ولا يخفى أن « أبغض الحلال عند الله الطلاق » فهو حلال بغض يجوز للمشرع تقييده بقيود تدفع الضرر عن المجتمع الاسلامي .

فما الذي يجب عمله ؟ نحن نعرف ان ديننا أوجد منذ أربعة عشر قرنا ما يسمى الآن بقاضى المصالحات . أوجد الدين هذا حيث يقول القرآن الكريم « قارسلوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريدا اصلاحا يوفى الله بينهما » وعليه فاني اطالب ألا يسمح لرجل بطلاق زوجته إلا بعد عرض الأمر على قاض يطلب حكما من أهل الزوج وآخر من أهل زوجة على أن تكون المناقشة بين الجميع مناقشة سرية عائلية وعلى بقاضى أن يبحث الأمر فان أمكن الصلح عادت أمور العائلة الى الهدوء والاستمرار وان استحال كان له أن يصدر أمرا بتحرير وثيقة الطلاق .

وإذا كانت الحكومة منعا للفوضى وتنقيذا لقاعدة « لا ضرر ولا ضرار » قد حتمت اثبات الزواج بوثيقة رسمية لا يثبت بغيرها . فلم لا تفكر في ألا يثبت الطلاق الا بوثيقة رسمية ، وأن تعاقب الماذنون اذا اثبت الطلاق بدون اذن من القاضي ، وكذا المطلق .

هذه فكرة أعرضها على رجال الشرع الحنيف وعلى ولاية أمورنا لهم يجدون بها حلا يقينا شر الاسراف في الطلاق .

حق المطلق في التعويض :

لاحظت في المحاكم الشرعية والأهلية أنها لا تحكم بأي تعويض للمطلقة اعتمادا على أن حق الطلاق مطلق للزوج فطلب التعويض غير جائز نظرا لأنه يمارس حقه ورأى أنه لا يصح الاكتفاء بمؤخر الصداق . وعلى قاضي المصالحات إذا أجاز إثبات الطلاق أن يثبت في قراره أن الزوجة هي المتعنتة أو أن الزوج هو المخطيء أو أن الاثنين مخطئان أو أن لا خطأ من أحدهما حتى يعتمد القضاء المدني على قراره ، فيجوز للزوجة إذا كان التعنت أو الخطأ من الزوج أن تطالب بتعويض يدفع دفعة واحدة أو بمرتب شهري يلزم به الزوج إلى أن تتزوج أو تموت .

التعويض في الخلع :

يقع الطلاق بخلع بين الزوجين فيكون بائنا ، وقد يتفق الزوجان في هذا الطلاق على مال كتعويض للخلع يتقاضاه المطلق من مطلقته وقد اختلف الفقهاء والمفسرون في أمر هذا التعويض . واستقر القضاء الشرعي عندنا وتبعه القضاء المدني على أن الاتفاق على تعويض الخلع واجب تنفيذه مهما يبلغ مقداره ولو أتى على ثروة المطلقة . لاحظت بنفسى أن زوجا اعتمد في قضية له على هذا وطالب بعشرات الألوف مع القوائد . وهذا في نظر بعض الفقهاء جائز وعليه الفتيا وكثير من الفقهاء يخالفون هذا الرأي . ولا يتسع المقام للشرح ، وإنما الذى يعينى هو أن الدين الإسلامى يقرر مسألة اساءة استعمال الحق وإن الاسراف في استعمال الحق غير جائز ، كما أن الاضرار بالناس غير جائز ، وعلى هذا فما الذى يمنع المشرع وهو متسلح بتلك الأسلحة الشرعية بما يقوله بعض الفقهاء وما يراه الحق والعدل ، ما الذى يمنعه من أن يكون موضوع تعويض الخلع تحت نظر القضاء وتقديره وله أن ينقصه أو يرفضه بما يراه حقا وعدلا ومتفقا مع الشريعة ولا يخفى أن الخلاف بين الفقهاء يجعل للشارع عند الضرورة أن يقرر ما يراه متفقا مع الحالة الاجتماعية والأدبية التى يجب أن تكون عليها البلاد .

قدمت هذه المشروعات الى مجلس الشيوخ بمشروع قانون وأحد . ثم سافرت الى باكستان كسفير لمصر هناك وقرر مجلس الشيوخ في غيابة ١٩٤٩ أن هذه المشروعات متعددة وهى من شأن رجال الشريعة الإسلامية . وقد طويت هذه المشروعات الى الآن . وأنا لنرجو أن تنظر الحكومة فيها نظرة تتفق والحالة الاجتماعية والشريعة الإسلامية وتقى الأمة كثيرا من الفوضى والشرور .

بعد معاهدة ١٩٣٦

قامت حكومات بعد هذه المعاهدة وكان فاروق ملكا تحت الوصاية ثم زاول سلطته بنفسه فيما بعد ولست أضع تاريخا لأيام حكمه فتلك فترة فيها مآس سياسية وخلقية قريية عهد بالناس أترك الكلام فيها للمؤرخين .

أما الذى أريد اثباته هنا خاصا بشخصى هو انى دخلت الوزارة مرة واحدة حكمه كوزير دولة ١٩٣٦ ولم أبق فيها طويلا وبعدها قامت الحرب العالمية الثانية (٥٩) .

الرغبة فى تعيينى وزيرا

فى صباح يوم من أواخر ديسمبر ١٩٤٦ فوجئت عند قراءة الصحف بانى عينت وزيرا وظهرت صورتى مع الوزراء ثم فوجئت بوصول سيارة حكومية فيها جند للمحافظة على منزلى وعلى شخصى فطلبت الى سائق السيارة والجند أن ينصرفوا . وبعد هنيهة اتصل بى تليفونيا المرحوم محمود فهمى النقراشى رئيس الوزارة مهنئا . فعجبت للأمر وقلت له كيف أكون وزيرا دون أخذ رأى . ثم ارتأيت الذهاب اليه فى دار الرئاسة وعاقبته على ما عمل . فأجابنى بأنه يعلم انى غير راغب فى الوزارة ولهذا السبب لم يضع اسمى ضمن المرشحين لها وأن الملك فاروقا هو الذى شطب اسم المرشح لوزارة الأوقاف ووضع اسمى بدله بيده . فقلت له كيف يصدر المرسوم ليلا ولا تنتظرون الى الغد لأخذ رأى ، وهل هوجمت البلا هجوما خاطفا اضطركم الى الاسراع فى اصدار المرسوم ؟ فأجابنى بأن المرسوم قد صدر فى الساعة الواحدة بعد نصف الليل وانهم لم يريدوا اقلاقى وقت نومى معتمدين على انى ساقبل الوزارة مقابل هذه اللقطة الكريمة من الملك وكانت رغبة خاصة منه .

وأمام هذه الحالة لم أجد بدا من الذهاب الى السراى لمقابلة رئيس الديوان الملكى بالنيابة والتحدث اليه فى هذا الشأن وذهبت فعلا وقابلت هناك السيد حسن يوسف باشا رئيس الديوان بالنيابة - وكان منصب رئيس الديوان شاغرا - وكان معه المرحوم انطون الجميل (باشا) رئيس تحرير جريدة الاهرام ولا ادري ان كان حضوره مصادفة أو كان لمساعدته فى اقناعى

(٥٩) عين محمد على علوبة وزير دولة للشئون البرلمانية من ١٨ اغسطس ١٩٣٦ الى ٢٧ يونية ١٩٤٠ . (النظارات والوزارات ، من ٥٦٩) .

بقبول الوزارة ، وقد لاحظت فعلا انهما كانا متضامنين في الفكرة • وأخذ يشرح لى ما سبق ان أخبرنى به المرحوم فهمى النقراشى وأن ثقة الملك بى كبيرة ومكثت معه ساعة كاملة أجادله وكانت خلاصة قولى انى لست من أولئك الذين يوضعون في الوزارة ويعينون دون أخذ رأيهم وبعد أن سمع منى اصرارى على الرفض طلب اكراما لرغبة الملك أن أحلف اليمين مع الوزراء ثم استقيل ولو بعد اسبوع بأية حجة اختارها فأبيت أن أحلف اليمين وذهب الوزراء في عصر ذلك اليوم وحلفوا اليمين ورعاية لرغبته قدمت استقالتى كما طلبوا محتجا بأن صحتى لا تساعدنى على الدخول في الوزارة حتى لا تكون هناك صدمة ضد شخص الملك • وكان ذلك يوم ٢١ ديسمبر ١٩٤٦ وجاءنى الرد بقبول الاستقالة في اليوم الثالث والعشرين من ديسمبر •

سفير مصر الأول في الباكستان

فترت علاقتى بالسراى ورجحت ان فاروقا غضب لرفضى الوزارة وشاءت الظروف ان أتكلم مع حسن يوسف في شأن من شئون « الباكستان» الدولة الحديثة، لكنه ترك الموضوع الذى حدثته عنه وسألنى أن كنت وقد رفضت الوزارة أقبل انشاء السفارة المصرية في الباكستان • فطلبت اليه أن يمهلى أسبوعا وقيل نهايته أخطرته بقبول مركز السفارة لأداء رسالة أراها واجبة على • فسر الرجل وربما كان على اتفاق في ذلك مع الملك فاروق وعينت فعلا أول سفير لمصر في الباكستان في أواخر ١٩٤٨ وسافرت اليها وكانت سفارة لها مركز ملحوظ في الباكستان وتقدير كامل عند الباكستانيين وتوطدت الصداقة بينى وبين رئيس الوزارة المرحوم لياقت على خان ، وأصبح اسم مصر هناك مرموقا •

وتحدثت مع السيد لياقت على خان في الأمر الذى دفعنى الى قبول السفارة وهو نشر اللغة العربية في الباكستان وانتهت المحادثات بيننا بتقارير قدمتها الى وزارة الخارجية المصرية وخالفت فيها المألوف فكنت أقدم صورة منها الى السراى حتى أضمن وصول تقاريرى الى الملك وكانت فكرتى تنحصر في البدء بافتتاح ثلاث مدارس ابتدائية يكون بعض مدرسيها من المصريين والبعض من الباكستانيين الذين يلمون باللغة العربية ويقدرون على تدريسها ، وأن تكون هذه المدارس في «كراتشى» و «لاهور» و «دكا» عاصمة باكستان الشرقية • ومتى تم انشاء هذه المدارس وكملت سنواتها الدراسية أمكن انشاء مدرسة ثانوية ، ثم يكون لهذه المجموعة مجلس ادارة يشرف عليها •

أبنت في تقاريرى أن انشاء هذه المدارس لا يكلف الحكومة المصرية كثيرا ، لأنها ستكون بمصاريف ولأن المدرسين الباكستانيين لا يطعمون في مرتبات كبيرة ، ولأن هذه المدارس سيؤمها كثير من التلاميذ بعد أن يوضع نظام يقضى بالا يقبل في مدارس مصر ولا في كلياتها ولا في معاهد الأزهر الا خريجى هذه المدارس ، وبذلك نتخلص من نظام الطلبة الغريب في مصر ونضمن ارتفاع مستوى التعليم بين الباكستانيين الراغبين في التعليم في مصر .

ومما شجعتنى على الإلحاح فيما طلبت ما رأيته من لهفة الباكستانيين على انشاء هذه المدارس وشدة رغبتهم في دراسة اللغة العربية ليتمكنوا من التعمق في علومهم الدينية من مصادرها الأصلية في العربية ، واستعداد حكومة باكستان في أن تهبنا الأراضي اللازمة لانشاء المدارس .

ولما لم تجبني وزارة الخارجية قال لى المرحوم «لياقت على خان» ان بلاده مستعدة للمساهمة بنصف نفقات انشاء هذه المدارس ونفقات التعليم فيها . ولا أنكر انى لم استرح لهذا الرأى ، لأنى كنت أريد أن تنفرد مصر بشرف القيام وحدها بهذا العمل العظيم .

وبعد مدة طويلة وصلنى خطاب من وزارة الخارجية المصرية بتقدير هذه الفكرة وبأنها أرسلت تقاريرى الى وزارة المعارف وأن هذه بدورها حولتها الى الأزهر الشريف وأن مشيخة الأزهر أجابت بأنها مستعدة لارسال مدرسين أزهريين بعد الاتفاق بين الباكستان والأزهر على قيمة مرتباتهم مضافا اليها بدل الاغتراب .

ومن هذا يتضح أن فكرتى لم تفهم على حقيقتها في الدوائر المصرية أو أن وزارة الخارجية ووزارة المعارف أرادتا التخلص من الاتفاق على هذه المدارس من ميزانيتها . ولم أصارع رئيس وزارة باكستان بما وصل اليه امر هذا المشروع .

ولقد آلتنى أن يضيع أملى طبعاً في نشر اللغة العربية في بلاد الشرق الاسلامى . كما ادهشنى أن تفتتح حكومة مصر في ذلك الوقت معاهد في أثينا ومديد وغيرهما تكلفت نفقات كانت تكفى لانشاء مدارس الباكستان . فصممت بعد ذلك على الاستقالة وعدت الى مصر وقدمت استقالتى . وبعد قبولها قابلت الملك فاروقاً فآلتنى على تقاريرى وقال ان هذا المشروع عمل عظيم ومنحنى وشاح اسماعيل . وأشهد الله انى لم أغتبط بهذا الانعام بعد خيبة الأمل في مشروع مدارس الباكستان .

ومن هذا التاريخ اى من اوائل ١٩٥٠ انقطعت صلتى باى عمل
حكومى ، كما انقطعت صلتى من قبل باى حزب من الأحزاب .

من عظات الذكريات

عندما ألفنا الوفد وذهبنا الى باريس ١٩١٩ بعد انتصار الحلفاء في
الحرب العالمية الأولى ، كنا نرى في الأعياد العامة وإخصها عيد ١٤ يوليو
في فرنسا حقلات ورقصا وخطبا وغير ذلك مما يبهج النفوس . وكانت
معاهدة الصلح قد أبرمت في «فرساي» ونال بها الحلفاء مايتفقون ، وجعلت
رياسة مؤتمر الصلح لمسيو «كليمنصو» رئيس الوزارة الفرنسية . فكان
بذلك يرأس رئيس جمهورية الولايات المتحدة الدكتور «ولسن» كما يرأس
«لويد جورج» رئيس وزارة انجلترا وكانت شهرة كليمنصو قد طبقت
الخافقين وكان يشاد باسمه وباسم الماريشال فوش قائد جيوش الحلفاء
وقتنذ وباسم القائد جوفر الفرنسي بطل واقعة «المارن» .

ولقد أدهشنى ملاحظته من أن كليمنصو هذا وهو العالم المؤلف
والسياسى الخطير عندما رشح نفسه لرياسة جمهورية فرنسا فيما بعد
لم ينلها ذلك بأن الفرنسيين مع تقديرهم له كرئيس وزارة ، رأوا أن هذا
الشيخ القوى الارادة العميق التفكير الغيور على وطنه الذى أجهد نفسه
أيام الحرب ونال النصر لبلاده ، رأوا أن هذا الرجل مع الاعتراف بفضلله
لا يصلح لرياسة الجمهورية لأنه كان في رئاسته للوزارة يجنح الى
الديكتاتورية ، فخشوا أن يستأثر بالسلطة ولا يكون ديموقراطيا بالمعنى
الصحيح . والفرنسيون وأن احبوه ورفعوه الى السماكين فأنهم اثبتوا
بما عملوا أنهم أكثر حبا للحرية وحرصا على الديموقراطية .

كنت وأنا في باريس أيام الوفد اختلف الى مطعم قريب من مسكنى
لم يكن من مطاعم الدرجة الأولى . وذات يوم وأنا اتناول الغذاء فيه
دخل رجل عسكري مع زوجته وعلى صدره نجوم كثيرة تدل على رفعة رتبته
العسكرية . جلس قريبا منى فتفرست فيه ورجحت أنه الماريشال «بيتان»
البطل المشهور والذى أنقذ فرنسا بانتصاره على الألمان في موقعة فردون
الشهيرة ، والذى تكثر الصحف من نشر صورته . فسألت عنه خادم المطعم
فأجابنى بأنه الماريشال بيتان . وعرتنى دهشة فلم أر أناسا يصفقون له .

ولم أر رجالاً أو صبية يحتشدون أمام المطعم يهتفون ويصفقون ، ولم أجد من واد المطعم أية حركة غير عادية • ولاحظ الخادم اعجابى بالمارشال فقال لى « هذا جندى عظيم أذى الواجب نحو الوطن » ولم يزد على ذلك شيئاً ، وكانت لكلماته هذه أعمق الأثر فى نفسى ، ثم انه كان يخدمنى كما يخدم المارشال دون أى تمييز • ولم الحظ من الحاضرين جميعاً فى المطعم سوى بعض نظرات أعجاب وتقدير لهذا الرجل الذى كان له اثر كبير فى انقاذ فرنسا •

وفى المساء اتى المارشال وزوجته لتناول العشاء • فسالت الخادم عن اسباب تردده على المطعم وهو يقيم فى باريس وفى غير حاجة الى تناول العشاء خارج البيت فى مثل هذا المساء المظلم فأجابنى الخادم بقوله « يجوز أن الطاهية تركته ولم يجد بعد طاهية أخرى ، فاضطر الى تناول الطعام هنا » •

كذلك رأيت القائد الأعلى المارشال «فوش» قائد جيوش الحلفاء يسير على قدميه فى شارع الشانزليزيه وكان الناس يرمقونه بنظرات الحب والاحترام ، ولم يضايقه أحد ولم يهتف له أحد ، بل كان يسير بحرية كاملة كأنه فرد عادى ، وهو الرجل الذى نصبت له التماثيل فى فرنسا وفى لندره نفسها •



ورأيت مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية الرجل الكبير الذى يرأس ممثلى بريطانيا العظمى فى مؤتمر فرساي ، رأيت ليلة عيد الميلاد فى حفلة ساهرة بفندق « كلاردج » يضحك ويمزح • وكان الناس يتراشقون بالكرات القطنية وشرائط الورق الملون وكان كغيره هدفاً لهذا التراشق الممزوج بالحب والتقدير ، وهو كما نعلم فى الخالدين من رجال الانجليز •



ومن هنا نرى أن الأمم الراقية التى انتشر فيها العلم والفن وسادتها التربية الصحيحة ليس فيها مجال للديماغوجية وهى انسياق الجماهير المفتونة لزعيم دعى لأن الطبقات فيها قد تقاربت والرأى العام فيها قد نضج وأصبح رأى الفرد فيها خال من شوائب الجهل والهوى ومثل هذه الأمم لا يصعب على الزعيم الكفء اقناعها بالحقائق فانها تأبى بطبيعتها أن تكون مطية لتهريج أو ضحية لخداع •

وإذا فرض وكان للخداع اثر ما ، فانه سرعان ما يتكشف ويكون وبالا على الخادعين . ويوم يكون هذا شأن افراد الشعب فانهم لا شك يحسنون اختيار الوزراء والحاكمين كما يحسنون مراقبة أعمال الحكومات فإذا ظهر من القادة انحراف عن المبادئ التي بوعوا عليها انصرف عنهم افراد الشعب ومنحوا ثقتهم لغيرهم . فعملية الانتخاب عندهم مثلها كمثمل المد والجزر ولكنها تتأثر بالأعمال لا بالأشخاص . ولا يجرؤ حزبي هناك مهما يكون نفوذه ان ينصح الناخبين بأن « فلانا لو رشع حجرا وجب عليهم انتخابه » أو « أن الحماية على يد فلان خير من الاستقلال على يد فلان » . فهذه تعتبر هناك سبه تمس كرامة الناخب وتسقط من يروج لها وقد تسقط حزبه نفسه فالعبرة هناك للمبادئ لا للأشخاص .

من هذا نفهم أن أولى صفات القادة والحاكمين وطنية صادقة ونزاهة كاملة والتزام لمناهج واضحة وكفاية ونشاط وأن يبذل المسئول وقته وجهوده وتفكيره في سبيل أداء واجبه نحو وطنه لا يفكر في جاه أو مجد ذاتي فانما يعمل لمجد الوطن وعزته . وإذا أصاب العاملين مجد أو جاه كان ذلك عرضا غير مقصود لذاته وإنما يكون نتيجة لما يقومون به لوطنهم من أعمال .

هكذا الشأن في الأمم الراقية ، وقد برز فيها كثير من العظماء والخالدين الذين ساروا على هذا النهج وأقرت لهم أممهم كما أقر لهم التاريخ بالخلود . وقد يكون العظيم مجاهدا ذا مبدأ سام يفنى فيه جهوده وحياته . ومن هؤلاء كثير يحفظ التاريخ ذكراهم من مثل واشنطن ولنكلن في أمريكا وماتزيني وكافور في إيطاليا وغيرهم .

وإذا كان هذا واجب القادة والزعماء في البلاد التي لا يثمر فيها التهريج والخداع ، فهو أولى لمن تصدى لزعامة الأمم الأقل شأنا والتي يكون فيها للتهريج والخداع أثرهما لأنها أعم تتأثر بما يثير العواطف ويصعب على كثيرين فيها ادراك الحقائق .

ويحضرني في هذا المقام سيرة رجل ملأ السمع والبصر هو « المهاتما غاندي » نصب نفسه للدفاع عن مواطنيه كما دافع عن الملونين في جنوب أفريقيا . وهجر المحاماة مع ما كانت تدر عليه من مال وفير . بل هجر الدنيا وهو العالم المفكر والفيلسوف الكبير . . ووجه أمته الى خير

ما توجه اليه أمة مغلوقة على أمرها ووضع مبدأ ساميا هو الكفاح المتواصل بلا عنف . وقد جرد نفسه من متاع الدنيا وزينتها ، وأصبح هذا الرجل العظيم يسير نصف عار لا يرتدى سوى قطعة من قماش رخيص ويتغذى بلبن الماعز وسواء ذهب الى خارج بلاده أو قبع في صومعته ، فقد كانت حياته حياة زهد وتكشف وتفكير . وكان فريدا في تضحياته ومثلا أعلى في وطنيته ، فتعلقت به قلوب مواطنيه من هندوس ومسلمين ، والقوا بزمائمهم اليه ، فاحسن قيادهم ووجههم الى سبيل الحرية وتحمل في سبيل وطنه كل ضيم وسجن وعذاب . وكان شديد العطف على جميع مواطنيه خصوصا له أو مريدين هندوسا كانوا أو مسلمين .

فلما انتجت جهوده وأثمرت ثمارها بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن أصبح من مواطنيه نحو مليونين من المحاربين اشتركوا في الحرب ورجعوا من ساحات الوغى ، لم تجد انجلترا بدا من الجلاء .

ولما رأى في بعض الهندوس تعصبا أدنى بالمسلمين الى المطالبة ببقاء يختصون بها ويعيشون فيها بحرية واطمئنان ، اقتنع بوجاهة مطلبهم ورأى أنه الحق ، فرضى بتقسيم الهند ، ولم يبال بتعصب المتعصبين من أبناء دينه . وأصبحت بذلك شبه القارة قسامين ، أحدهما الهند وثانيهما الباكستان وكان تمسكه بهذا الحق لمصلحة بلاده ومصلحة العدالة سببا في قتله لكن اسمه سطر في سجل زعماء الحرية والسلام وأصبح من أبطال الوطنية والانسانية الخالدين .

ومما يجب ذكره أنه لم يقبل أن يكون حاكما للهند ولا رئيس وزارة فيها وعف عن هذا كله ، ورضى بعد استقلال بلاده أن يكون رجل انجليزى أول حاكم عام لبلاده . كما عهد الى تلميذه نهرو برياسة الوزارة . وقد التزم نهرو نهج استقائه ومسلكه . يدل على ذلك أنه لم يستغل نفوذه ، ولم يغيره الحكم فيجئح الى الديكتاتورية ، وقد خدم بلاده خدمات نرى آثارها بأعيننا . وهذا الرجل الذى ذاع صيته وأصبح الداعية الأول للسلام العام ونبذ الحروب والعنف ، لو أنهى بحكمته اسباب النزاع بين الهند والباكستان بما يقتضيه الحق والعدل لحقق رسالة السلام كاملة . ولو نفذ قرارات هيئة الأمم المتحدة - تلك القرارات التى وافق عليها - الخاصة بالنزاع القائم بين البلدين الكبيرين وخاصة ما يتعلق منها بكشمير ، لعاشت الهند

والباكستان في أمن وسلام ، وتعاوننا في رفع شأنهما السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ولأصبح لشبه القارة الهندية شأن عالمي ملحوظ .

وإذا كان لنا عظات من ذكريات وجب علينا الا ننسى القائد الأعظم محمد علي جناح ، فقد قاد المسلمين حتى وصل بهم الى أن تكون لهم دولة هي الباكستان . كان محاميا كبيرا وذا ثروة ضخمة نزل عن أغلبها لوطنه وجاهد حتى أفنى صحته في سبيل الباكستان ولا يمكن أن ينسى التاريخ جهوده .

وكما ترك غاندي تلميذه جواهر لال نهرو على رأس الهند فقد ترك القائد الأعظم محمد علي جناح تلميذه المرحوم « لياقت علي خان » على رأس بلاده الباكستان .

ترك لياقت علي خان مسقط رأسه في الهند ، وهجر ثروته وأعماله وشاءت الظروف أن أكون سفيراً لبلادي في الباكستان وتوثقت بينه وبينى أواصر الصداقة ، وقد تعجلنى كثيراً لتنفيذ مشروعى لنشر اللغة العربية هناك . وكنا صديقين لا يخفى عنى أمور بلاده واعتبرنى كواحد منهم 'ذا دعى أجنبياً اختصنى بالدعوة معه . الى أن صممت على الاستقالة دون أن أخبره بعزمى وشاءت السياسة أن أقول له عندما كنت أودعه في منزله أتى راجع بعد شهرين فاستكثر هذه المدة وطلب الى المسارعة بالعودة في أقرب وقت .

وقد أتت زوجته الينا في مقر السفارة ترد الزيارة لحرمى وكنت حاضراً مجلسهما . ولن أنسى حديثها معنا إذ ذاك فقد قالت فيما قالت انها حضرت الينا في سيارة حكومية بصفتها قرينة رئيس الوزراء ، وأن زوجها لو ترك الحكم لأصبحت هى وزوجها وولداها لا يجدون مسكناً ولا مأوى ولا ما يقتاتون به . وشاء الحظ العاثر أن أسمع هنا في مصر بعد استقالتي مقتل هذا الرجل العظيم وهو يخطب في الجماهير . وقد أقامت الحكومة وصياً على ولديه وجردت تركته فاذا قيمتها كلها لا تزيد على خمسة وستين جنيهاً هى ما بقى من مرتبه لينفق منه الى آخر الشهر الذى قتل فيه .

ولقد أدت حكومة الباكستان واجبها نحو الرجل بتربية ولديه على نفقتها كما أرتأت فيما بعد أن زوجته على درجة عالية من الثقافة فاخترتها سفيرة لبلادها في هولندا .

ومما يجدر ذكره ان كانت ثروة لياقت على خان لا تزيد على خمسة وستين جنيتها وليس له عقار أو اطفال ، كما أن زوجته أصبحت خالية الوفاض ولم تستغل نفوذ زوجها وصدقت فيما كانت أخبرتنا به ، فلم تملك ضيعة أو قصرا أو منزلا متواضعا ، وأصبحت لا تملك في الدنيا سوى سمعة زوجها ولقد أكرمها الله وأكرمها الوطن .

هكذا تكون سيرة زعماء البلاد وهكذا يكون عمل العاملين لخير اوطانهم .



وانا اذ نذكر بعض زعماء الوطنية وجب علينا الا ننسى زعيمين كان لهما اثر ملحوظ في مصر وهما مصطفى كامل ومحمد فريد .

فمصطفى كامل كان شعلة وطنية لا يجهل تاريخه أحد . قام بجهود كثيرة سواء في مصر أو الخارج بل وفي إنجلترا نفسها . وألف الحزب الوطنى . كما انشأ ثلاث صحف بالعربية والفرنسية والانجليزية وظل يدافع ويكافح عن بلاده ويطالب بجلاء الانجليز ووصل بجهوده الى اقصى اللورد كرومر عن مصر بسبب حادثة انتهزها وهى حادثة دنشواى وهزال رأى العام العالمى والبريطانى . وظل هذا الشاب المتقد حماسه ووطنية - وكان كاتباً وخطيباً مفوها - ظل يكافح مضحياً بصحته في سبيل وطنه الى أن أضناه المرض ومات شهيدا في سبيل مصر وكان يوصى وهو في سرير موته بالكفاح وقدمات فقيرا معدما لم يفتن من متاع الدنيا شيئا سوى اعتراف المصريين بزعامته وتقديرهم لجهاده .

لم أكن في حياة مصطفى كامل من رجال الحزب الوطنى بصفة رسمية وأن كان المصريون جميعا يلهجون بذكر اسمه ويعتقدون مبداءه مثقفين أو غير مثقفين . كان جريئا في الحق لا يقبل التهاون في حقوق بلاده وكرامة مواطنيه . وكان همه الوحيد جلاء المحتلين . وكان شابا تعتز به مصر وتثق به الثقة الكاملة . ولم يكن يفكر في أن يكون من رجال الحكم ، بل ان بعضهم يقول انه رفض أن يكون وزيرا معتبرا خدمة بلاده أجدى من أى مركز فكان بذلك نموذجا طاهرا وزعيما حقا يطمئن اليه كل رجل في مصر وخارج مصر .

وقد أراد بعضهم أن ينتقد سياسة هذا الشاب العظيم بعد أن ظهرت الأحزاب بتطاحناتها وأريد المساس بخطته السياسية وأهدافه الوطنية ، فلم يروا لهم تكاه سوى القول بأن مصطفى كامل الذى كان يطالب بالاستقلال

ويسعى اليه كان يريد استقلال مصر تحت سيادة الباب العالي أى تركيا وفات هؤلاء الناقدين أن هذه السياسة التى اخطتها مصطفى كامل فى ذلك الوقت كانت أحكم سياسة تتبع . ذلك بأن رأى العام فى مصر فى تلك الأوقات كان يقدس الخلافة وكان سلطان تركيا خليفة للمسلمين . فكان مصطفى كامل مضطرا فى تلك الأوقات الى قبول استمرار سيادة تركيا حتى لا يعارضه أغلبية المصريين وحتى لا يقال عنه أنه جاحد بخلافة المسلمين وخليفة المسلمين وفى ذلك تعطيل لرسالته الوطنية التى كان يسعى فى بثها بين الناس . هذا مع العلم بأن سيادة تركيا كانت اسمية فقط وأن مصر قبيل الاحتلال الانجليزى كانت فى استقلال يكاد يكون كاملا من جميع الوجوه . ولم يكن بينها وبين تركيا سوى رباط رمزى هو جزية تدفعها سنويا الى تركيا .

وسبب آخر هو أنه لو طلب نيل السيادة التركية اتخذتها إنجلترا ذريعة للايقاع بين مصر وتركيا وأعلنت عصيان مصر للخليفة الشرعى وضمت بذلك تركيا الى جانبها فيضعف مركز مصر ويصبح أمامها عدوان عوضا عن عدو واحد ، وقد لا تعطف أوروبا على مصر اذا هى اتخذت هذه الخطوة ، وفى ذلك كله تعطيل لجهد مصر فى سبيل الوصول الى الجلاء .

والذين ينقدون سياسة مصطفى كامل انما فعلوا ذلك بعد الغاء الخلافة فى تركيا ، وبعد تنازل تركيا عن حقوقها الى مصر ، وبعد الغاء الحماية فى مصر .

مات مصطفى كامل وخلفه صديقه وزميله فى الجهاد المرحوم محمد فريد . واذا كان مصطفى كامل قد مات فقيرا معدما مريضا ، فقد مات محمد فريد أيضا فقيرا معدما مريضا ، وأنه وإن لم يكن خطيبا ببلاغة مصطفى كامل فقد كان من أثرياء القوم ، ترك الوظيفة لسبب وطنى وأقنى ثروته لسبب وطنى . وأصبح رئيسا للحزب الوطنى فجاهد وكافح . وقد اتصلت به ، وأصبحت عضوا فى مجلس إدارة الحزب الوطنى مساهما فى جرائده ، وأصبحت صديقا له وثيق الاتصال به ، وسافرت معه الى الاستانة ١٩٠٩ مع وقد من المصريين لتهنئة تركيا بدستورها الذى صدر ١٩٠٨ بعد تنحية السلطان عبد الحميد وتولية السلطان محمد رشاد الخامس .

كان هذا الرجل فوق توفد الوطنية في قلبه متواضعا جذابا لا يحس بفارق بينه وبين أعضاء الحزب كما كان مثل مصطفى كامل متعففا عن الحكم .

وكيف لا يتضامن المصري مع مصطفى أو مع محمد فريد ومبدؤهما صريح شريف ، وغايتهما صريحة شريفة ، وهما لا يتقلبان في المبادئ ولا يجرحان من يصادقهما أو يتصل بهما ويتفق معهما في المبدأ المقدس وهو جلاء المحتل عن البلاد . ولم يقتصر جهاد فريد وسلفه على العمل في سبيل الجلاء ، بل اتجها الى الأسس التي من شأنها تكون الحرية ويكون الجلاء ، وأهم هذه الأسس التعليم والدستور . ولقد قلت وأكرر أن استقلالاً بلا تعليم هو استقلال غير مستقر ، وبلاداً بلا دستور وتحت حكم الفرد مهما يكن شأنه نقص في أسس الحكم قد يعرض البلاد لطغيان الفرد وفساد حاشيته .

لهذا فطن مصطفى كامل ومحمد فريد الى بث الدعوة لنشر التعليم وافتتاح المدارس وصيانة الجامعة الأهلية الأولى ، كما فطنا الى ضرورة اقامة الدستور ، وكنت أشهد بنفسى مظاهرات يقوم بها الشباب للمطالبة بالدستور .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قامت الدعاية القوية لتكوين النقابات وكان من أبرز المروجين لها المرحوم عمر لطفى بك وكيل مدرسة الحقوق وشقيق المرحوم أحمد لطفى المحامى الذى كان من أبرز أعضاء الحزب الوطنى .

كل هذا وغيره قام به مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد ذلك الذى انتهى أمره بالمحاكمة والسجن والتشريد الى أن لقي ربه فقيرا مريضا غريبا في أوروبا . وقد طلب بعض أعضاء الوفد ونحن في باريس نقل جثمانه الطاهر الى مصر على نفقة الوفد ، فعارض سعد في ذلك بشدة وأيد فريق من اللاصقين به . وحرّم الوفد بذلك من شرف نقل جثمانه تقديرا لجهاده واعترافا بفضله . وانتهى الأمر بأن نقله أحد التجار المصريين وهو المرحوم الحاج خليل عفيفى التاجر بالزقازيق على نفقته الخاصة .

مات مصطفى كامل ومحمد فريد ، فلم يملأ مكانهما في الحزب الوطنى بشخصية تماثلهما . فضعف شأن الحزب وأخذ يتقلص ظله واحتجبت بعض صحفه ثم انقسم أعضاؤه على أنفسهم ولم يبق للحزب بعد ذلك لسان

يروج لمبادئه سوى جريدة الاخبار وصاحبها الرجل الوطنى المرحوم أمين بك الرفاعى وقد اختفت الجريدة اثر موته .

لا انكر اجماع المصريين على المطالبة بالجلء والاستقلال فذاك امر لا يحتاج الى دليل .

انما الذى اريد أن اذكره هنا ما اعلنه الحزب الوطنى فيما بعد من التنازل لمبدأ المفاوضة ومن اعلانه بأن لا مفاوضة الا بعد الجلاء - وأستبج لنفسى أن أقول أن هذا المبدأ لم أعرفه عن مصطفى كامل ولا عن فريد من بعد وقد كنت عضوا عاملا معه فى الحزب ورفيقا له وصديقا .

ولا يخفى أن اجلاء الغاصب عن أرض الوطن يكون باحدى وسيلتين اما الثورة عليه ومحاربهه واما مفاوضته . والمفاوضة فى أمة عزلاء لم تستكمل امكانياتها من قوة وعلم امام - عدو قوى قادر ظفر فى الحرب العالمية ويتضامن الأقوياء معه وهو مدجج بأنواع الأسلحة - أن المفاوضة مع خصم كهذا عند وجود أمل انما هى نوع من الكفاح والجهاد . ومن يقول بغير ذلك فانما يتخذ موقفا سلبيا لا يليق بمن يريد الخلاص من الغاصبين ، وبغير هذا نكون قد تركنا فرصة من فرص الكفاح ، ورضينا بأن نقبع فى دورنا قانعين بالقاء خطبة أو نشر كلمة فى الصحف بين حين وآخر ثم نسكت على ما نحن فيه والغاصب يتصرف فى أمورنا كما يشاء . ولا يخفى أن بقاء الغاصب فى أى بلد يعطيه فرصة ابتزاز خيرات الشعب واضعاف معنوياته وترويضه على استمراء معانى الذل والنفاق والمهانة .

وانى لا أفهم معنى للمفاوضة بعد الجلاء ففيم تكون المفاوضة ولم يجلو الغاصب وهو القوى القادر .

ان سنة الطبيعة تتناهى مع تحريم المفاوضة قبل الجلاء ، والتاريخ اكبر شاهد على ذلك . فهاكم « ايرلندا » قد فاوضت مرارا ولم تصل للآن الى تحقيق كل آمالها وقد كنا مع مندوبيها فى باريس ولم تجد شكواهم هناك شيئا . الى أن كانت المفاوضة بينها وبين انجلترا راسا واضطر الزعيم ديفاليرا للرضوخ امام القوة الغاشمة . ومازال اليرلنديون الى الآن يجاهدون ويكافحون أملا فى ضم شمال ايرلندا اليهم ، وهو جزء من وطنهم .

وهالك الهند والباكستان وقد عاد اليهما بعد الحرب العالمية الثانية مليونان من الجند ورغم هذا فاوضسنا الانجليز ووراءهما تلك القوة

الحريرية الهائلة والامكانيات المتعددة وانتهى الأمر بأن دخلت الهند والباكستان في الكومنولث وعين بريطاني حاكما أول للهند .

وها هي أمم عريقة أمامنا كالمانيا واليابان وغيرهما ، حين سلبت حريتها ، لم تخرج من برنامجها وسيلة المفاوضة وهي تتدرج بها حتى تستخلص كل حقوقها وقد ظفرت المانيا من قبل بحقوقها بفضل جهادها حتى أصبحت من أقوى أمم الأرض . ثم انهزمت في الحرب الثانية ، وهاهي تفاوض بمقتنعة انها ستنال حقوقها كاملة ولو لم يرضها الاتفاق الأخير ارضاء تاما . فالحرية ثمرة كفاح وتضحية والاستقلال وليد جهاد مستمر . أما الوقوف عند شقشقة اللسان ومهاجمة العاملين فليس بكفاح ولا بجهاد .

والأمثلة على التجاء الضعفاء للمفاوضات كثيرة سواء في أوروبا أو أمريكا وغيرهما وها هي المفاوضات تجري الآن بين الدول المحتلة وغاصبيها ، بل بين الدول المستقلة وبعضها . فتحرير المفاوضات إذن تقصير وتهاون وإضاعة فرص قد لا تعود . ولا ضير على المجاهدين إذا انتهت مفاوضاتهم بالفشل فهم أدوا واجبهم وذكروا بذلك روح الوطنية بين مواطنيهم .

أما إذا كان من ينادون بتصريح المفاوضات يرون أن مواطنيهم جميعا جهلاء أو خونة لا يؤمنون على إجراء مفاوضات يكون فيها نفع لبلادهم فهذا هو البلاء بعينه .

والأسباب التي ذكرناها الفنا الوفد المصري ١٩١٨ للمطالبة بالحقوق الوطنية والمفاوضة مع الانجليز بشأنها والعدول عن هذا الواجب تقصير فاحش في حق الوطن وخاصة بعد أن أعلن الدكتور ولسن على العالم حق الأمم في تقرير مصيرها ، وبعد أن قبلت الدول هذا المبدأ وفي مقدمتها انجلترا . وكان هذا المبدأ من أهم الأسباب التي أنهت الحرب العالمية الأولى ، فكان على المصريين الذين يغارون على مستقبل بلادهم أن يطالبوا انجلترا ومؤتمر السلام بتنفيذ هذا العهد كما فعلت أمم أخرى مثل إيرلندا وغيرها .

لهذا سعيانا في تكوين وفد مصر . ومما يدل على سداد هذا الرأي ضرورة الأخذ به أنه نال تأييد الأمة وتأييد الأحزاب وقد ظهرت التوكيلات من طبقات الأمة على اختلاف درجاتها واندفع الى تأييد هذا الوفد مستقلون وحزبيون شيئا وشبابا ولم يعد للأحزاب وجود بعد تكوينه . فان الشعب كان يحس بضرورة توحيد جبهته في معركة الاستقلال .

ومما يدل - فوق ماسبق - على ما ذكرنا ان سعد زغلول اخبرني في الأيام الأولى من تكوين الوفد ان المرحوم على فهمي كامل شقيق المرحوم مصطفى كامل - وكان وقتئذ وكيل الحزب الوطنى - حضر اليه في منزله وبارك تكوين الوفد واظهر استعداداه لمساهمة الحزب الوطنى في مساعدة الوفد ماديا ، واخبرني بسعد انه شكر على فهمي كامل واظهر له عدم الحاجة الى عون مادى .

ولا يضيرنا بعد تكوين الوفد والسفر الى أوروبا اننا صوّمنا باعلان الدكتور واسن قبول حماية انجلترا على مصر ، فلم تكن تلك الصدمة لتصرفنا عما انتويناه من كفاح في سبيل بلادنا ، وهو كفاح امضيّنا في سبيله نحو السنتين بعيدين عن بلادنا تاركين ابناءنا واهليتنا واعمالنا التي نعيش منها . ولا اخفى ان بعضنا كان يعيش من عمله وكانت مدخراته في المال رقيقة وقد رجع بعد هذا الكفاح مثقلا بالديون واملاكه مهددة بالضيق .

واكثر من ذلك ان من الفوا الوفد كانوا يتوقعون ألوانا من العسف والبطش من الانجليز تصيبهم في اموالهم وانفسهم يدل على ذلك ما قام به على شعراوي من وقف املاكه حتى لا تتعرض - في نظره - للمصادرة .

وقد حدث شيء مما كنا نتوقعه ، فان قائد السلطة العسكرية طلبنا نحن السبعة الى مقر قيادته كما قلنا وانذرنا بالكف عما نقوم به والا عوقبنا اشد العقاب ورغم هذا فاننا لم نكف عن العمل .

الملاحق

ملحق رقم (١) (١)

خطاب مصطفى كامل للخديوى عباس عن قطع صلته به

ارسل الخطاب عقب عودة مصطفى كامل من أوروبا ١٩٠٤

« مولاي »

تشرفت في ديقون بالثول بين يدى سموكم يوم ٢٧ أغسطس الماضى
١٩٠٤ ورفعت الى مقامكم السامى ان الحالة السياسية الحاضرة تقضى
على بأن اكون بعيدا عن فخامتكم ، وان اتحمل وحدى مسئولية الخطة
التي اتبعها نحو الاحتلال والمحتلين ، منعا لتكدير خاطركم الشريف ودفعاً
لما عساه يقع من الخلاف والنزاع .

وقد رأيت يا مولاي بعد التفكير انه صار من المحتم على القيام
بهذا الواجب ، وانه اول عمل يلزمنى تأديته عقب عودتى الى الوطن
العزیز لأن الانجليز اظهروا في خلال السنوات الأخيرة من التضييق على
جنابكم العالى ما يجعل وجود رجل لينتقد سياستهم في الصباح والمساء
بجانب سموكم داعياً لاعتدائهم على حقوق ذاتكم السنية وحجة لتدخل
جديد غير محمود .

وانى بعد ان رأيت احتجاجهم على جنابكم الرفيع بمناسبة المقابلة
التي تفضلت جلالة ملكة البرتغال بمنحى اياها ومعارضتهم العنيفة لفخامتكم
بسبب الاستقبال الودى الذى نالته مدام جواييت آدم من لدنكم ، وتصريحهم

(*) الملاحق من عمل الباحثين الذين قاموا بتحقيق هذه المذكرات .

بان انجلترا لا تسمح لجنايكم العالى باكرام من يعاديهها ، وادعاءهم بان كل ما يكتب او يقال ضدهم موعز به من سموكم ، اعد نفسى مقصرا تقصيرا حقيقيا فى تادية الواجب نحو مقامكم الرفيع اذا ابقيت هلتى بسموكم على حالها وفضلت نعمة التقرب منكم على القيام بواجب تدعو اليه الوطنية والسياسة .

وانى ارجو ان يعتقد مولاي حفظه الله انى لم اقصدا الا محض خدمته بما قلته لسموه بشأن اولئك المفسدين الذين يلتصقون بالمعية ويضرون بها اكثر من اعدائها الظاهرين ، ويدخلون اسمكم الكريم فى كل حادث . غير حاسبين للرأى العام حسابا وغير ذاكرين ان عرش الخديوية هو البقية العزيزة لاستقلال البلاد ، وانه يجب ان يكون على الدوام محاطا بالاحترام التام والاجلال العام ، ليقاوم القوتين المحاربتين له الا وهما الاحتلال والزمان .

وانه ليحلو لى ان ابقى الى آخر لحظة من حياتى خادما لتلك المبادئ الوطنية العالية التى كنتم سموكم اول الداعين اليها والمنادين بها ، وان تزداد كل يوم اتساعا الهوة التى بينى وبين الذين ادعوا خدمة الوطن لخدموا مصالحهم ثم انقلبوا بلا خجل ولا حياء

وانى اتشرف يامولاي بان ارفع الى سدتكم العلية واجبات الشكر ان على جليل التفاتكم وسامى رعايتكم ، واقدم الى المقام الرفيع اسمى ما يليق من التجلة والاعظام .

مصر فى ٢٤ اكتوبر ١٩٠٤

مصطفى كامل

عبد الرحمن الرافى : مصطفى كامل . مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ .
ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

ملحق رقم (٢)

أمر عال

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار
أمرنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

ابتداء من صدور أمرنا هذا بتحصيل على الخيوط والمنسوجات
القطنية المشغولة في القطر المصري رسم بحسب قيمتها يعادل رسم الجمرك
والجاري تحصيله على المصنوعات الماثلة لها الواردة من الخارج .

(المادة الثانية)

يستحق الرسم المذكور بمجرد خروج المصنوعات من المعمل وما يوجد
منها خارجا عن المعمل ولم يدفع عنه الرسم يعتبر مهربا ويضبط لجانب
الميرى .

(المادة الثالثة)

يخصم من رسم المصنوعات المذكورة اذا اقتضى الحال ذلك قيمة
عوائد الدخولية التي يكون سبق تحصيلها على القطن المستعمل في
تشغيلها .

(المادة الرابعة)

تعفى من الرسم المقرر في المادة الأولى من أمرنا هذا جميع
المصنوعات المبينة في المادة المذكورة الصادرة من المعامل المحلية الصغيرة
التي تشتغل فقط على أنوال تدار باليد .

(المادة الخامسة)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا ونشر جميع اللوائح اللازمة لذلك

هيا من حلمى

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظام

(مصطفى فهمى)

صدر بسراى عابدين في ١٢ أبريل ١٩٠١

ناظر المالية

(احمد مظلوم)

الوقائع المصرية (نمرة الجريدة ٢٨)

١٧ أبريل ١٩٠١ - ٢٨ ذى الحجة ١٣١٨ هـ

ص ٥٨٠

ملحق رقم (٣)

نداء الوفد لمعتمدى الدول الأجنبية بمصر

« ايماننا بالتصريحات المؤكدة التى اعلنها ساسة الحلفاء عند نشوب الحرب ولازلوا يجاهرون بها من انتصارهم للحرية والحق »

واعتمادا على تلك الروح الجديدة التى تدفع اعم العالم وديمقراطياته نحو ذلك المثل الأعلى مثل الحياة المطمئنة فى كنف العدل وبحبوبة السلام »

« وثقة على الأخص بأن دخول جمهورية الولايات المتحدة الفاصل فى المعترك العالمى لم يكن لها فيه من قصد سوى صيانة حقوق الأمم الضعيفة واستتاج عصر عدل مجرد عن الهوى تبور فيه الى الأبد صفقة من لا ينظر الا الى ارضاء مطامعه الشخصية ولا يهتم غير بسط سلطته على بنى الانسان اعتمادا على القوة والجبروت »

« فمصر التى تعرف واجباتها وتهتم بمصالح نفسها - وقد دخل ذلك الايمان قلبها وجعلت ذلك الاعتماد وهذه الثقة سندها - رأت بمجرد عقد الهدنة الأخيرة أنها بعد أن لبثت طول مدة الحرب على اكمل حال من السكينة وحسن الوفاء قد آن الأوان لتجهر ، على هذا المنوال من السكينة والوفاء ، بمآلها من الحق فى أن تحيى حياة حرة خالصة من القيود والأغلال »

« كل مصرى يمازج فؤاده هذا الشعور وكل مصرى كان يضبط شعوره حتى وافت هذه الفرصة فتفتحت أفئدة الأمة جمعاء واندفعت من

ذاتها تطلب لمصر الاستقلال الذي كان دائما ضالتها المخبوءة والذي من أجله سفكت تارة دم ابنائها في ميادين القتال وتارة كانت تهب للمعارضة بغاية الشدة كلما عرض من الحوادث ما من شأنه اقصاصها عنه .

« مصداق هذا الشعور الراسخ أن الوفد الذي تألف من الموقعين عليه للقيام بمطالب البلاد الحق والدفء عنها في الخارج لم يكد يتم تأليفه حتى تقبلت الأمة مهمته بالارتياح وأيدته فيها بالاجماع . ولقد كان هذا الوفد الذي من بين رجاله كثير من أعضاء الجمعية التشريعية أن يستغنى عن أى توكيل خاص لأداء مهمته هي من بديهيات الحق الطبيعي للحكومات فكر في أنه لو حصل على رأى الأمة في صورة توكيل يمضيه افرادها وخصوصا من يكونون منهم قائمين بوظائف نيابية لكان ذلك ابلغ في الدلالة على مشيئة البلاد واقوم في البيان عن كنه شعورها ، لدى من ليسوا عالمين بحقيقة حالها .

« لم تكن هذه الفكرة تظهر حتى أخذ الجمهور على نفسه امر تحقيقها ولم تكن الا برهة من الزمان يسيرة حتى امتلأت التوكيلات بالوف الامضاءات من بينها عدد عظيم للعلية من افراد الأمة كأعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديرية والمجالس البلدية وغيرهم . ومما لا ريب فيه أن هذه الحركة لو تركت وشأنها لأجمعت الأمة بهذا الشكل على مطابقة مأموريتها لما يخامر كل قواد من افئدة ابنائها .

« ولكن مبادئ الحق والعدل التي انتشرت في العالم انتشارا لا يقاوم بدليل ما يرن في آذاننا من أصواتها الواصلة إلينا من أوروبا وأمريكا وما نقرأه عنها في تصريحات كبار الرجال أولى الشأن في التعبير عن آراء أممهم - هذه المبادئ يظهر أن أمتنا بالغت في الاعتداد بها .

« نقول هذا لأنه كانت تصدم أفكارنا التي تتوارد علينا تباعا من الاجراءات التي تباشرها السلطة لمنع تداول التوكيلات ثم مصادرة ما تم التوقيع عليها فعلا .

« نعلم وفدنا لدولة رئيس الوزراء من هذه الاجراءات فكان جوابه :

« ان الأوامر الخاصة بذلك قد كان صدورها من جناب مستشار الداخلية ، وأن التوكيلات التي تداولت اعتبرت مما يدعو للاخلال بالنظام العام » .

« الله شهيد ان البلاد لم تكن قط اكثر منها سكينه ورزانه عندما اهاب بها الداعى واستوقفها لتجهر برأيها في هذا المشهد الرهيب .
فالمصريون شبابا وشيوخا ، سكان مدن وقرى ، أغنياء وفقراء ، كلهم قد نسوا ما بينهم من الفوارق الطائفية والمذهبية والحزبية وقاموا جميعا بدافع الاخلاص والوطنية قومة رجل واحد ملبيين دعوة الداعى يزينهم الاعتدال والتعقل في القول والفعل .

« ولقد كنا نعتقد أن تداخل السلطات في هذا الشأن لا يتجاوز حد عمل احتياطي من أعمال رجال الضبط وأن ما فيها من التعسف ليس منبعاثا الا عن افراط في الغيرة ، ولم يدرك بخلدنا ان استنكار السلطات لمهمتنا يبلغ بها الى المعاملات الجديدة التي عاملتنا بها وهى منعنا عن السفر لأوروبا لأداء موجب التوكيل الذى أخذناه على عاتقنا ، ذلك اننا قدمنا طلبا كتابيا لقخامة المندوب السامى البريطانى نرجوه فيه أن يتوسط لدى السلطة العسكرية لمنحنا جوازات السفر فوردينا الجواب في أول ديسمبر سنة ١٩١٨ من السكرتير الخصوصى يبلغنا أن مخامته بعد أن استشار حكومة جلالة ملك بريطانيا لا يستطيع التوسط المطلوب .

« فنظرا لأن تلك الاجراءات يصعب التوفيق بينها وبين الروح السائدة في الأمم والحكومات التى سياخذ مندوبيها مجالسهم في مؤتمر الصلح ، ونظرا لأن هذه الاجراءات مناقضة على خط مستقيم للتأكيدات المتكررة على رؤوس الملاء من أن صوت الشعوب وافصاحها بالحرية عن ميولها القومية سيكون لها الأثر الفاصل في تقرير مستقبلها .

« ونظرا لتلك المعاملات الاستثنائية التى عوملت بها الأمة المصرية حتى لم يسلم منها الوزراء المصريون انفسهم من الاستهتار بمبدأ الحرية الشخصية ومن غمط مبدأ الحق الطبيعى لكل أمة في أن تسمع قبل من عاداها صوتها بالنسبة للمسائل الجوهرية الخاصة بها ، تلك المسائل التى لا يمكن الوقوف عليها الا بعد اعطاء الأمة كامل الحرية في التعبير عن رأيها .

نظرا لكل ما تقدم

« أتينا بهذا محتجين لدى حضرات نواب الدول الصديقة التى يهمها أمر مصر على الخطة التى صار اتخاذها معنا وعلى كل قرار يتخذ بشأن مستقبل مصر بدون أخذ رأى الأمة المصرية فيه ، .

القاهرة في ٦ ديسمبر ١٩١٨ .

امضاءات أعضاء الوفد المصرى

مذكرات عبد الرحمن فهمى : المجلد الأول ، ص ٢٩ ، دار الوثائق القومية بالقاهرة .

ملحق رقم (٤)

بيان من سعد باشا زغلول الى الأمة المصرية

فيشى في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠

أخواننا الكرام :

نهضت الأمة المصرية للمطالبة باستقلالها في ظروف علت فيها الأصوات بالحق والعدل وحرية الأمم واجتمع أقطاب السياسة لتقرير السلام ومصير الأقوام على حسب ما تتعلق به أراذلهم ويقتضيه اختيارهم لا بحسب ما تقتضيه مصلحة الأقوياء . وندبت من أبنائها أعضاء الوفد المصري ليعبروا عن رأيها ويسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطلوبها حيثما وجدوا للسعى سبيلا . فتحملوا هذه الأمانة الكبرى وخصصوا جميع أوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها . وبذلوا في سبيلها من الجهود ما تعلمون وما لا تعلمون وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الأمة فغضبت له الغضبة العظمى . ولقد أمدهم أبنائهم على اختلاف أديانهم وتباين أهوائهم في جميع المواقف بمظاهر اتحادهم وتضامنهم وضحووا في سبيل نصرتهم كل مرتخص وغال عندهم . وكان أول ما وجه الوفد اليه اهتمامه أن يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الاعراض عنه إذ صدوا أبوابهم دونه ولم يريدوا أن يعرفوا صفته ولا وجوده . وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية انجلترا على مصر . فلم يكن منه الا أن يذل كل جهده في نشر القضية المصرية في العالم القديم والحديث على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الأفهام . وعرفت لكثير من الشعوب التي لم يكن لها معرفة بها من قبل حتى استنفذ بيانها الكثير

من الأحرار في البلاد المتعدنة الى الانتصار لها والدعوة لاجراء العدل فيها . فرات الحكومة الانجليزية ان تعين لجنة لتحقيق امرها والوقوف على اسباب الاضطرابات التي عمت بسببها فاتفقت كلمة الأمة ان تقاطعها لعلها بأن الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد في دائرتها . وأبت أن تقف منها موقف المسئول من المسائل واحالت أمر المفاوضة الى عهدة وقدما . فالتزمت اللجنة أن تعود الى حيث أتت . ثم دعت للمناقشة بقصد الوصول الى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح إنجلترا فيها .

فأبى أن يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الانجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد وارسل لهذه الغاية كما تعلمون ثلاثة من أعضائه الى لندره فتأكدوا من حسن هذا الاستعداد حيث صرح لهم بأنه ليس في مصالح إنجلترا ما يعارض استقلالها ولهذا لم نجد بدا من الذهاب الى لندره للدخول في المفاوضة ولقد باشرناها منذ وصلنا هنا ومكثنا نزاولها الى ١٦ أغسطس وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات اولها من لجنة ملنر ورفضناه بتاتا والثاني منا ورفضته هذه اللجنة كذلك والثالث منها وهو الأخير قد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الأساسات التي بنى عليها وأنه يلزم أما أخذه كله أو تركه لأنه تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لإنجلترا الاتفاق مع مصر عليه بل زاد أن هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه . ولكننا وجدناه مع ذلك معلقاً تنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به غير أنه نظرا لاشتماله على منافع لا يستهان بها وتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته وقياس المسافة التي بينه وبين أمانيتها رأى اخواننا معنا خروجاً من كل عهده وحرصاً على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة الا يبتوا فيه رسمياً بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم انتم نواب الأمة المسئولين وأصحاب الرأي فيها . وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملنر على تأجيل القرار النهائي الى ما بعد هذه الاستشارة وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود وعبد اللطيف بك المكياتي ولطفى بك السيد وعلى بك ماهر وويصا بك واصف وحافظ بك عفيقى ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية . وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التي ترون الوقوف عليها لازماً لتكوين اعتقادكم حتى تبدوا بعد استشارة ضماؤكم والتأمل في حاضرهم وقابلهم رأيكم فيه بالرفض أو القبول . فاذا

رفضتم إعلان الوفد رسمياً رفضه وإذا قبلتم دخلت المسألة في دورها
النهائي ووضعت معاهدة على القواعد التي تضمنتها وعرضت على الهيئة
النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستوري للبلاد .

ارجو الله سبحانه وتعالى أن يلهمكم الصواب في ترويكم وأن يكلل
بالنجاح مساعيكم أمين .

(جريدة الوطن ٦ سبتمبر ١٩٢٠)

ملحق رقم (٥)

برقية من سعد الى جريدة الاخبار

باريس في ٢٣ يناير

لما ايت لجنة ملنر ان تبحث معنا التحفظات التي ابدتها الأمة في مشروعها واشارت الى امكان بحثها في المفاوضة الرسمية التي ستكون على أساس هذا المشروع صرحنا لها أنه لا يمكن لنا ولا لأى انسان يكون للأمة أقل ثقة فيه ان يدخل في هذه المفاوضة على أساس هذا المشروع قبل تعديله بالتحفظات المذكورة .

ولقد استحسننت الأمة هذه الخطة واقترنا عليها وجددت بنا ثقتها كما جددنا عهدنا لها بالثابرة عليها .

غير ان فكرة نبتت الآن في بعض النفوس ترمى الى ان الوفد مع تمسكه بهذه الخطة في خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول في المفاوضة على خلاف هذا الشرط بل يلزمه ان يأيده ويعلن ثقته فيه متى كان من اصدقائه .

وهى فكرة اقل ما فيها انها غير مفهومة ولا قابلة للفهم ولا يترتب على العمل بها الا افساد خطة الوفد نفسه لأن تعديل المشروع بالتحفظات قبل الدخول في المفاوضات اما ان يكون في اشتراطه اولا فان كان فيه مصلحة فلا يصح تأييد من يخالفه وان لم يكن فيه مصلحة فلا معنى لاشتراطه كما لا معنى ان يؤيد الوفد عملا منع نفسه منه سوى أنه يسعى لتأييد خطة مناقضة لخطلته وان يتحمل مسئولية امام الأمة عن عمل لا دخل له فيه ولا هو متفق مع مبادئة .

لهذا اظهرت لجميع ابناء وطنى انى لا اوافق على هذه الفكرة أصلاً واحذرهم منها ومن تصديق أى قول لم يصدر منى بقبولها أو بتعديل الخطة التى كررت بيانها للأمة وهى انى لا ادخل فى أية مقايضة على أساس مشروع ملئ قبل تعديله بالتحفظات ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذا الشرط مهما كانت علاقته بشخصى ومهما كانت ثقته به .

(وأملى فى وطنية كل مصرى ان يفهم المركز الدقيق الذى نحن فيه وان يحافظ على الاتحاد الذى هو عماد قوتنا والمعول عليه فى نجاح قضيتنا ورجائى فى الله قوى أنه مادام هذا الاتحاد متيناً فلا بد أن نصل الى تحقيق الآمال) .

سعد زغلول

الأخبار ٢٥ يناير ١٩٢١ العدد ٢٨٢ ، ص ٢ .

ملحق رقم (٦)

مضبطة الجلسة ١٧ لمجلس النواب

١٣ ابريل ١٩٢٤

سنة أسئلة موجهة الى وزارة الاشغال العمومية من النائب
عبد الرحمن الرافعي بخصوص مشروعات السودان .

السؤال الأول : هـ ١٨٦

« ما هو رأى وزارة الاشغال فى مشروعات الرى فى السودان وعلى
الأخص مشروع سد النيل الأبيض ومشروع رى الجزيرة الجارى العمل
فيه الآن وذلك بالنسبة لتأثيرها فى مصالح مصر الحيوية وهل يرى معالى
الوزير بعد ما قطع كثير من المهندسين الاخصائيين بضرر هذه المشروعات
لمصر ان تؤلف الوزارة لجنة من الفنيين لبحث هذه المشروعات وبيان أوجه
نفعها أو ضررها لمصر واختيار أحسن المشروعات التى عرضت الى الآن
لزيادة المياه لمصر مع توسيع الرى فى السودان بحيث لا يضر ذلك بمصلحة
مصر » .

والرد عليه هو :

« ان هذه المسألة هى من أهم المسائل التى تعنى بها الحكومة وهى
موضع اهتمام وبحث وزارة الاشغال العمومية فاذا تبين من البحث ضرورة
تعيين لجنة فنية فهى لن تتأخر عن تشكيلها ومتى تم البحث أمكن للوزارة
ان تبدي رأيها » .

السؤال الثاني : ص ١٨٦

« هل يتفضل معالي الوزير بأن ينشر بياناً بمقدار المياه التي أخذتها مصر فعلاً سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ في الري الحوضي والمستديم والملاحة مقدرة عند أسوان كل عشرة أيام وكذلك تصريفات النيل سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ مقدرة عند أسوان كل عشرة أيام لما في هذا البيان من المعلومات الأساسية اللازمة للحكم على تأثير مشروعات الري في السودان بالنسبة لمصر » .

والرد عليه هو :

« ان الوزارة تتقبل هذا الطلب بكل سرور ومن الآن اتشرف بأن أقدم للمجلس الموقر كشافين(*) مستخرجين من البيانات الموجودة بالوزارة وهما كشف بيان مقدار المياه التي أخذتها مصر فعلاً لسنة ١٩١٦ - ١٩١٧ في الري الحوضي والمستديم والملاحة مقدرة عند أسوان كل شهر وكشف بيان تصريفات النيل لسنة ١٩١٣ - ١٩١٤ مقدرة عند أسوان كل شهر وسيتم بعد قليل تحرير هذه البيانات مقدرة عند أسوان كل عشرة أيام كطلب حضرة النائب المحترم وحينئذ اتشرف بتقديمها لمكتب المجلس » .

السؤال الثالث : ص ١٨٧

« هل يتفضل معالي الوزير بنشر تقرير ديوبى عن مشروع سد جبل الأولياء وهل أثبت في تقريره عدم فائدة إنشاء هذا السد لمصر بالشكل المقترح في كتاب « ضبط النيل » الذى وضعته وزارة الاشغال » .

والرد عليه هو :

« عملاً برغبة حضرة النائب المحترم ستقدم الوزارة لمكتب الرياسة تقرير المستر ديوبى عن مشروع سد جبل الأولياء من نسخة أو عدة نسخ ومنه يتبين حضرة النائب المحترم ، رأى المستر ديوبى ، وسيرى حضرة النائب ان المستر ديوبى أشار ببعض تعديلات في تنفيذ هذا المشروع ، كتقصيص ارتفاع السد ، وحجم البناء ، ومقدار المساحة التى تغمرها المياه المخزونة ٥٠ الخ وكل هذه التعديلات ترمى الى مجرد تنقيص كمية المخزون من المياه ، وتخفيض تكاليف السد » .

(*) راجع نص الكشافين صفحة ١٨٦ ، ١٨٧ من مطبوعة مجلس النواب .

السؤال الرابع :

« إذا تم مشروع سد النيل الأبيض ، ومشروع رى الجزيرة ، وروى بالجزيرة ٣٠٠.٠٠٠ فدان فقط كما هو المقدر لها ، منها ١٠٠ ألف فدان تزرع قطناً سنوياً ، و ١٠٠ ألف أخرى لوبيا ، والباقي يبقى بوراً ، وذلك على حسب نظام الزراعة الدورية بالسودان ، وجاءت سنة كسنة ١٩١٣ - ١٩١٤ فهل يقع تأثير بالعجز في كمية المياه اللازمة لمصر ، وان وقع فما مقداره في كل شهر من الأشهر التى تسحب منها المياه للسدين ، ولرى الزراعة بالجزيرة ، وما هى نتائج هذا العجز على خزان أسوان ، وعلى الزراعة بمصر ؟ »

وقبل الجواب على هذا اسمحوا لى ان اضم الى هذا السؤال :

السؤال الخامس ونصه :

« ليس من الخطر على مصر اقتصاديا وسياسيا وحربيا اقامة سدى مكوار وجبل الأولياء في مجتمع كل مياه مصر الصيفية ، وعلى الأخص اذا لاحظنا أن المشروعات وضعا بكيفية يمكن بها قطع المياه عن مصر كلية كل ثمانية أشهر من السنة كما قرر ذلك المستر كورى في تقريره الذى قدمه لوزارة الأشغال سنة ١٩٢٠ ضمن تقرير لجنة مشروعات النيل صفحة ٨٦ ؟ »

والرد عليهما هو :

« ان الجواب على هذين السؤالين يتوقف على معرفة نتيجة المباحث المشار اليها في الجواب على السؤال الأول ، والتي أشار حضرة النائب المحترم الى وجوب اجرائها ، وستبادر الوزارة باطلاع المجلس على نتيجة هذه المباحث متى تمت »

السؤال السادس :

« ليس من مصلحة مصر الحيوية إيقاف العمل في مشروعات رى الجزيرة بالسودان الى ان تعرض هذه المشروعات على البرلمان بعد فحصها بمعرفة لجنة من الفنيين لمعرفة مبلغ تأثيرها على مصالح مصر الكبرى ؟ »

وتفضلوا يا معالى الوزير في الختام بقبول فائق احترامى ،
٧ أبريل ١٩٢٤

عبد الرحمن الرافعى
نائب مركز المنصورة

والرد على السؤال السادس هو : ص ١٨٧ ، ١٨٨

« ان مشروع سد مكواري قد بدىء في تنفيذه في سنة ١٩١٤ ، واستمر العمل فيه الى الآن على مصاريق السودان ، وقد عرض هذا الامر في سنة ١٩٢١ على مجلس الوزراء ، فأصدر بشأنه قرارا هذا نصه :

١ - « بما انه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال العمومية ان اتمام خزان جبل الأولياء ، وتنفيذ ما يلحق به من مشروعات الري اللازم عملها في مصر يقتضى من المال مبلغ اثني عشر مليون جنيه .

٢ - وبما ان الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل كهذا المبلغ الا اذا التجأت الى الاقتراض الامر الذي لا ترغب فيه الآن ، ونظرا الى ان الحكومة السودانية قد أخذت على عاتقها نفقات أعمال خزان مكواري وترعة الجزيرة ، وقدمت لهذا الغرض مبلغ أربعة ملايين وتسعمائة ألف جنيه من جملة القرض المعقود في سنة ١٩١٩ والبالغ قدره ستة ملايين جنيه .

٣ - وبما انه سواء فيما يختص بخزان جبل الأولياء ، او بخزان مكواري وترعة الجزيرة ، لا يستطيع مجلس الوزراء ان يصدر قرارا حاسما بشأن هذه الأعمال قبل الوقوف على نتيجة المفاوضات المزمع اجرائها بين مصر وبريطانيا العظمى » .

لهذه الأسباب

فمجلس الوزراء يقرر : ص ١٨٨

١ - ايقاف الأعمال الجارية في جبل الأولياء ، مع المحافظة على ما تم فيها حتى الآن .

٢ - يرى ايقاف أعمال خزان مكواري وترعة الجزيرة ، غير انه اذا رأت حكومة السودان مواصلة هذه الأعمال على مسئولياتها الخاصة فليكن من المعلوم :

(١) ان هذه الأعمال لا يجوز الانتفاع بها لرى أكثر من ٢٠٠ ألف فدان حسب الاتفاق السابق في هذا الشأن .

(ب) ان الحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحرية في تقرير ما تراه ازاء هذه الأعمال ، وقرارها هذا يتوقف على نتيجة المفاوضات .

٢٥ مايو ١٩٢١

امضاء :

رئيس مجلس الوزراء
عبدى يكن

ملحق رقم (٧)

مجلس النواب

دور الانعقاد الثانى - الجلسة ٤٧ - ١٨/٤/١٩٢٧

ص ٧٨٥ ، ص ٧٨٦

اقتراح برفض اقتراح لشكر الوزارة لمساعدتها بنك مصر

الاقتراح ومقدم من خمسة عشر عضوا ونصه :

يقدم المجلس شكره للحكومة الحاضرة على ماقدمته من التعضيد لبنك مصر منذ توليها الحكم ويرجو أن يستمر هذا التعضيد وتتنوع ضروبه فتوكل الى البنك بعض الأعمال التى يمكن أن يقوم بها والتى فى قيامه بها مصلحة للحكومة وللبنك معا ككشراء الأوراق المالية والتحاويل على الخارج وايداع جانب من أموالها مساعدة على توسيع دائرة أعماله خصوصا فيما يختص بالتسليف على القطن وكايداع مال البديل الذى لدى الأوقاف فيه .

امضاءات :

عبد الحميد ابراهيم - محمد خليل العبد - سيد خشبة - عبدالعزيز سيف النصر - على محمود - يونس أحمد سليم - حفى محمود - عبدالله بركات - شاكر غزالى - ابراهيم راتب - أحمد قرشى - عبد الله عبدالفتاح الروبى - عبدالهادى عبدالرحيم - عطا عفيفى - عبد الحميد البنان .

وقد كانت هناك معارضة لاحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية ولكن
الاقتراح رفض أصلا وذلك بناء على اقتراح من النائب عبد السلام فهمي
جمعة بك ونصه : « انى اقترح رفض هذا الاقتراح لأنه بدأ أولا بشكر
الحكومة اذ لا ارى معنى لشكرها على تنفيذها لقرار صدر من المجلس
خصوصا ونحن ننتقدها الآن وسننتقدها انتقادات مرة اثناء نظر الميزانية
على عدم تنفيذها بعض قرارات المجلس - فكيف نوفق بين شكرها اليوم
وانتقادها غدا ؟ »

وقد اخذت الأصوات على رفض الاقتراح فنال أغلبية •

فهرس لابرز موضوعات الذكريات

الموضوع	الصفحة
تصدير	٣
تقديم المذكرات	٨
نشستاتى	٣٤
فى المصاماة	٤٩
الزواج	٥٤
تكوين احزاب سياسية بمصر	٦٠
سفرى الى الآستانة	٦٢
فى الجمعية التشريعية	٦٤
احداث سنة ١٩١٤	٦٩
عصر الخديو عباس الثانى	٧٠
تأليف الوفد المصرى	٨١
ثورة ٩ مارس ١٩١٩	١٠٥
اعمال الوفد فى أوروبا	١١٩
لجنة ملنر	١٢٤
المفاوضة الأولى فى لندره / بدء انشقاق الوفد	١٣٠
تأليف وزارة عدلى	١٧٣
عودة سعد من أوروبا	١٧٦
سفر وفد عدلى	١٨٥

رقم الايداع ٨٨/١٥٥٦
الترقيم الدولي ٢ - ١٦٦٠ - ٠١ - ١٧٧

الهيئة المصرية العامة للكتاب

- هو محمد على علوبة (باشا) أحد الشخصيات التي لعبت دورا سياسيا في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ . كان عضوا بالحزب الوطني ، ثم عضوا بالوفد ، ثم مؤسسا لحزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ وسكرتيرا له حتى ١٩٣٤ .
- تقلد عدة مناصب وزارية ، كما عمل بالسلك الدبلوماسي .
- لم يكن سياسيا فقط بل كان مفكرا صاحب رأى في مجالات مختلفة ، فقد شغل بقضايا الإسلام والسياسة والعروبة والعمل الاجتماعى العام ، وله فيها مؤلفات من أهمها : مبادئ في السياسة المصرية (١٩١٢) ، والإسلام والديموقراطية (١٩٥٠) ، وفلسطين والضمير الإنسان (١٩٦٤) .
- وذاكراته التي ننشرها محققة تعد أحد مصادر تاريخ مصر المعاصر لاغنى للباحث في التاريخ عنها .